

جمهورية السودان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الأكاديمية العليا للدراسات
الاستراتيجية والأمنية



تسييس الاثنيات وأثره على الأمن القومي السوداني

(1989-2020م)

THE POLITICIZATION OF ETHNICITIES

And its impact on the Sudanese national security (1989- 2020)

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الاستراتيجية والأمنية

إشراف البروفيسور:

إعداد الدراسة:

أ.د حسن الحاج علي احمد

عبير محمد محمد خير

شوال 1442هـ - يونيو 2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۗ إِنَّ

أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ۗ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجرات الآية (13)

الإهداء

الى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز

(امي الحبيبة)...

الى مثلي الأعلى رمز القوة والصمود ومنازة حياتي الذي لم يتهاون يوما في توفير سبل السعادة والدعم

(ابي الموقر)...

الى من اعتمد عليه في كل كبيرة وصغيرة وله الفضل بعد الله تعالى في توفيقى ومسيرتى العلمية

(زوجي وكمال حياتي الاعز)...

الى احبائى وسعادتى (ابنائى الاعزاء)...

الى اخواتى واخونى وفخري الدائم ...

الى صديقتى النقية واختى الغالية / امانى الماحي (حفظها الله)...

الى روح استاذى ومعلمي الجليل وداعمي في مسيرة دراستي السفير الدكتور / محمد احمد عبد الغفار

(رحمة الله تغشاه)...

الى روح زميلتي واختي / انصاف محجوب (طيب الله ثراها)...

الى كل زميلاتي وزملائي الاعزاء وكل من كان داعما وسندا لي في مسيرتى العلمية...

الى وطني الحبيب الذي افخر بانتمائي له (السودان)...اهدي اليكم جميعا هذا البحث ,,,,,,

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين بعد،،،

فاني اشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي انجاز هذا العمل بفضلته وتوفيقه ،
فله الحمد أولا واخرا ، ثم اشكر أولئك الاخيار الذين مدوا لي يد المساعدة خلال هذه
الفترة وفي مقدمتهم استاذي المشرف على الرسالة سعادة البروفيسور/ حسن الحاج
على احمد الذي لم يدخر جهدا في مساعدتي فله من الله الاجر ومني كل التقدير
والشكر حفظه ومتعته بالصحة والعافية ونفع بعلمه العباد والبلاد.

كما اشكر القائمين على الاكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية وعلي
مقدمتهم البروفيسور / صلاح الدين خليل مسؤول الدفعة (3) دكتوراه وما بذله من
اهتمام وعناية .

والشكر اجزله الى سعادة السفير البروفيسور/ حسن سيد سليمان الذي كان له
الفضل بعد الله تعالى في ارشادي الى التحاقني بالأكاديمية العليا هذا الصرح العظيم.
بكل فخر اشكرك على وجودك واشراقك لحياتي وسندك لي طيلة فترة دراستي فشكرا
جزيلا وكثيرا يا رفيق الدرب (زوجي).

مستخلص البحث

يرمي الباحث الى المعرفة الدقيقة بكيفية تسييس الاثنيات في السودان واثره على الامن القومي السوداني وعلى وحدة واستقرار السودان وكيفية إدارة التنوع والتباين ، وتحليل الآثار السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية لذلك التسييس .

تكمن مشكلة البحث في تطور التباين الاثني وتنوعه وكيفية إدارة هذا التنوع والتعدد القبلي في السودان بكل محتوياته ، وعدم العمل على إيجاد حلول أولية مما أدى تطور المشكلة وانتقالها من الهامش الى المركز ، بالإضافة الى الأحزاب السياسية في السودان التي كان لها دورا بارزا في عدم معالجة النزاعات الاثنية وذلك لهشاشتها وضعفها وعدم التأطير لمفاهيم علمية مؤسسية توافقية مشتركة تشمل جميع التباينات الاثنية والقبلي مما يقلص دائرة الانتماء القبلي ، ومن خلال ذلك يمكن توضيح كيفية تأثير هذا التسييس ، وهل كان لصالح الامن القومي السوداني ام ضده ، وهل سيست الاثنية في السودان في الفترة ما بين 1989-2020 . من خلال ذلك توصل البحث الى اهم النتائج وهي ان وجود التنوع والتباين الاثني في السودان في حد ذاته لا يشكل إشكالية فهذا من طبيعة الحياة ، وانما الممارسات السياسية الغير عادلة والاختراق في إدارة التنوع وممارسة سياسات التفضيل من قبل الأنظمة الحاكمة هي التي أدت الى خلق التوترات والنزاعات المسلحة بين هذه الاثنيات والتي بدورها اثرت كثيرا في استقرار امن السودان.

استخدام البحث المنهج التتبعي لتطور الحالة وذلك من خلال تسليط الضوء على تطور النزاع الاثني في السودان وانتقاله من الأطراف الى المركز ومدى اثره على الامن القومي السوداني ، بالإضافة الى المنهج التاريخي وذلك لما تقتضيه الدراسة من تحليل تطور أسباب النزاعات الاثنية ودور الأنظمة السياسية في هذا النزاع ، وقد اعتمد الباحث في جمعه على معلومات البحث على أداة "المقابلات" ، حيث أجريت عدد (13) مقابلة مع النخب والمختصين والاكاديميين في هذا المجال ، وجاء الاهتمام بالمقابلات كعمل ميداني نسبة لحدائه موضوع البحث، كما اعتمد كذلك على الوثائق والكتب والمقالات والتقارير .

من خلال المعلومات والمصادر التي اعتمد عليها الباحث توصل البحث الى عدة نتائج ، أهمها أن عملية التسييس الاثني كان لها الدور الأكبر في عدم استقرار الامن القومي السوداني ، وانتشار كثير من النزاعات والصراعات بين اثنياتها المختلفة وقد قامت الحكومات السودانية المتعاقبة باستغلالها لأغراض واهداف سياسية بعيدة عن الأهداف الوطنية الشاملة مما عمل على تعميق المشكلة وتطورها ، كما قدم البحث عددا من التوصيات تركزت على ضرورة العمل على إيجاد اليات تشمل كل التباينات الاثنية في السودان وادارتها وفق ثقافات وإيجاد أنظمة سياسية ديمقراطية تعمل تحت مبدأ الوحدة الوطنية والهوية الجمعية .

Abstract

The study aims to gain accurate knowledge of how politicization ethnicities in Sudan and its impact on national security and the unity and stability of Sudan, and then how to manage the diversity and disparity and analysis of the political, security, social and economic impacts of that politicization

The problem of the study reflects the development of ethnic disparity, its diversity and how to manage these diversities and tribal pluralism in Sudan with all its content. Failure to find initial solutions led to the development of the problem that led as well to shift these problems from the margin to the center besides the political parties in Sudan which had a prominent role in failing to address ethnic conflicts because of its fragility, weakness, and lack of framing of common consensual foundational scientific concepts that include all ethnic and tribal diversities that reduces the tribal affiliation circle. By studying these problems, it can be clarified how this politicization affected and whether it was in favor of or against Sudanese national security. Was ethnicity politicized in Sudan during years 1989-2020? These questions led to several results such as existence of diversity and disparity existence doesn't create a problem because it is a part of nature of life but unfair political practices and the failure to manage diversity and the practice of a policy of preference by the ruling regimes that led to the creation of tensions and armed conflicts between these ethnicities, which in turn greatly affected the stability of Sudan's security.

The study uses itinerary method in order to follow up the development of case study by shedding a light on the development of the ethnic conflict in Sudan, its transferring from the margin areas to the center and the extent of its impact on national security. The study as well uses historical method because the requirements of the study in analyzing developments of the causes of ethnic conflicts and the role of political systems in this conflict. The Study is based on the collection of research information on the interviews tool where 13 interviews were conducted with elites, specialists and academics in this field, and the focus was on the interviews as field work due to the novelty of the research topic and the lack of available resources also the study based on documents , books , articles and reports

The study concludes by a number of results such as process of ethnic politicization had the biggest role in the instability of Sudanese security and the spread of many conflicts between its various ethnicities, which all successive governments have played to exploit for their personal purposes and goals far from comprehensive national intentions, which worked to deepen the problem and its development.

The study as well concludes by a number of recommendations such as the necessity of working together to find mechanisms that include all ethnic differences in Sudan and manage them according to their different cultures and create democratic political systems that work under the principle of national unity and community identity

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د-هـ	مستخلص البحث
و-ز	Abstract
ح-ط	قائمة المحتويات
ي	قائمة الجداول
ك	قائمة الملاحق
1-3	المقدمة
3-4	أهمية البحث
4-5	اهداف البحث
5-6	مشكلة البحث
6-7	أسباب اختيار الموضوع
7-7	أسئلة البحث
8-8	فرضيات البحث
8-8	منهجية البحث
9-9	أدوات البحث
10-10	الحدود المكانية والزمانية للبحث
10-12	مصطلحات البحث
12-12	مسلمات البحث
13-13	صعاب البحث
13-17	الدراسات السابقة
18-18	تنظيم البحث

19-82	الفصل الأول: تسييس الإثنيات والنزاع الاثني
20-38	المبحث الأول : تسييس الاثنيات (Politicization of ethnicities)
39-60	المبحث الثاني : النزاعات الاثنية والأمن القومي
61-82	المبحث الثالث : إدارة التنوع الاثني
83-131	الفصل الثاني: التنوع الاثني في السودان
84-97	المبحث الأول : التكوينات الاثنية في السودان
98-114	المبحث الثاني : تطور تسييس الاثنيات في السودان
115-131	المبحث الثالث : إدارة التنوع الاثني في السودان
132-177	الفصل الثالث: الجغرافيا السياسية للنزاعات المتأثرة بالاثنيات
133-148	المبحث الأول : نزاع دارفور
149-162	المبحث الثاني : نزاع الشرق
163-177	المبحث الثالث : نزاع جبال النوبة
178-232	الفصل الرابع: تأثير تسييس الاثنيات على الامن القومي السوداني
179-193	المبحث الأول : التأثيرات السياسية
194-215	المبحث الثاني : التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية
216-232	المبحث الثالث : التأثيرات الأمنية
233	الخاتمة
234-235	أولاً: ملخص للبحث:
235-236	ثانياً: النتائج:
236-237	ثالثاً: التوصيات:
237-237	رابعاً: مقترحات دراسات مستقبلية:
238-261	المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الصفحة	رقم وموضوع الجدول
63	جدول رقم (1) ، يوضح مقارنة بين نموذج الصراع ونموذج التوازن في المجتمعات التعددية.
205	جدول رقم (2) يوضح احصائيات النازحين / ولاية وسط دارفور
206	جدول رقم (3) يوضح احصائيات النازحين / ولاية جنوب دارفور
206	جدول رقم (4) يوضح احصائيات النازحين/ ولاية شمال دارفور
207	جدول رقم (5) يوضح احصائيات النازحين/ ولاية شرق دارفور
207	جدول رقم (6) يوضح احصائيات النازحين/ ولاية غرب دارفور
208	جدول رقم (7) يوضح احصائيات النازحين/ ولاية جنوب كردفان
208	جدول رقم (8) يوضح احصائيات النازحين/ ولايتي غرب كردفان والنيل الأزرق
209	جدول رقم (9) يوضح احصائيات اللاجئين في السودان

قائمة الملاحق

الموضوع	م
خريطة توضح قبائل السودان الكبرى	1
خريطة توضح بعض قبائل شمال وشرق ووسط السودان	2
خريطة توضح بعض قبائل شرق السودان	3
خريطة توضح بعض قبائل غرب السودان	4
البشير يلتقي بمشايخ ومريدي الطرق الصوفية	5
البشير يلتقي زعماء وأعيان القبائل	6

المقدمة

تمهيد

عرفت قضية النزاعات الاثنية (Ethnic conflicts) اهتماما بالغا على الصعيد العالمي والإقليمي والقومي ، لتصبح احدى اهم قضايا السياسة العالمية بسبب تعاضم اثارها وتدخل كثير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في هذه القضية من خلال نشر قوات عسكرية في حالات العنف طويل الأمد بين الاثنيات وانشاء محاكم خاصة بجرائم الحرب للتحقيق في انتهاكات قوانينها.

وفي ذات السياق ولان السودان احد اهم الأقطار التي تقع في قارة افريقيا ولان افريقيا تنتمي الى المنظومة العالمية وهي القارة الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة والتي تدعمت استنادا الى عوامل تاريخية كالاستعمار، وعوامل آنية تتمحور في مجملها حول طبيعة النظم السياسية وطرق تعاملها السلبي مع القضية الاثنية ، فساهم ذلك في تعميم الظاهرة وانتشارها على المستوى القاري.

ونظرا لان السودان يحاول الولوج الى مصاف الدول الديمقراطية بتبنيه لمظاهر تدل على ذلك ، كالتعددية السياسية (Political pluralism) والانتخابات كوسيلة للانتقال السلمي للسلطة كنتيجة لضغوطات محلية وأخرى دولية، لكن استمرارية التوترات الاثنية اثر سلبا على وضعية الامن والاستقرار الداخلي للسودان .

وعلى الرغم من ان السودان قد نال استقلاله في مصاف الدول الأولى في افريقيا وتزامن ذلك مع انتشار الخطاب الوحدوي من قبل القادة ، الا انه وميدانيا وجدت الاثنيات المستفيدة وقت الاستعمار نفسها في حالة قوة واعتبرت احقيتها لتولى شئون الدولة امرا مشروعا نظرا لكفاءتها ، لتواصل معظم النظم نمط سياسة الاستعمار في تعاطيه مع المشكلة الاثنية من خلال المحاباة والتفضيل والالتجاء الى التحريك وتسييس الاثنية " (Politicization of Ethnicity) نقل الاثنية الى الطابع السياسي" لتحقيق مكاسب ذاتية لصالح الحكام فيما يتعلق بتقسيم الثروة والمناصب، الامر الذي اعتبرته الجماعات الاثنية المستهدفة تهميشا وهضما لحقوقها

الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وجعلها تعتمد على العنف كآلية لتجسيد حقوقها وإيصال مطالبها الى النظام الحاكم او الجماعة الاثنية المهيمنة.

وأخيرا يمكن القول بان السودان احد الدول الأفريقية الذي يحاول على إرساء نظام ديمقراطي خاصة في نظر الدول الغربية بتبني جملة من الإصلاحات محددة في الجانب السياسي، وهذا الانسياق حول تبني النهج الديمقراطي والإصلاح الوطني للربط بين السياسات الداخلية والخارجية التي كانت لها اثر على وجود النزاعات الاثنية مع ديمقراطية هشة يجعل من الامر الانعكاس السلبي عليها منطقيا بسبب التأثير على وضعية الامن والاستقرار . وهكذا يأتي موضوع البحث ضمن اطار استكشافي تحليلي تتبعي من اجل استشفاف مدى حجم تأثير الأنظمة السياسية في السودان على النزاعات الاثنية المتعددة ، حيث لعبت دورا بارزا في تطوير وتعقيد ونقل المشكلة من خلال قصورها الفعلي الواضح بعدم تبنيتها لسياسات علاجية تتسم بالتنوع الإداري لاحتواء النزاع وتقديم حلول تحتوى على خصوصية لكل التباينات بين الاثنيات الموجودة ، بل ونجد ان الأنظمة السياسية في السودان قد استخدمت العديد من السياسات تجاه الاثنيات لتحقيق اهداف ومصالح خاصة بها مما اثر ذلك على تغيير طابع كثير من الاثنيات واتسامها بالطابع السياسي بصورة اكبر وخلق نوع من النزاع فيما بينها مما اثر ذلك سلبا على الامن والاستقرار الوطني.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:-

تكمن أهمية الدراسة العلمية في تناول وتحليل ظاهرة تسييس الاثنيات في السودان من خلال الأنظمة السياسية وانتهاجها كثير من السياسات في ذلك ومدى اثره على الامن القومي السوداني.

الأهمية العملية -:

يقدم البحث معالجات وتوصيات مرتكزة على مخرجات التحليل للظاهرة من خلال تطوير الاليات السياسية ودعم الأنظمة بمناهج علمية عملية ذات طابع مؤسسي والعمل على إدارة النزاع بكل تبايناته متعددة الجوانب وتقديم حلول بتبنيه نتائج بحوث الإنذار المبكر ((Early warning وتقديم معالجات فورية أولية

لأساس المشكلة ذات اثر طويل المدى وفق رؤى استراتيجية محكمة تعمل على التأثير الإيجابي للأمن القومي السوداني.

اهداف البحث:

1. تبين اثر تسييس الاثنيات والتأكيد على ان هذا التسييس قد اضر بوحدة واستقرار السودان واثره أيضا على انفصال الجنوب.

2. تقديم رؤية للضرر الذي الحقه هذا التسييس حيث عمل على تجاهل الأسباب الأساسية للمشكلة وعدم تقديم الحلول الفورية وإدارة التنوع الاثني مما أدى بدوره الى تفاقم النزاع وتطويره وتوسيع دائرة المطالب ونقل الازمة من الهامش الى المركز مما صعب التحكم فيها واحتوائها .

3. كيفية إدارة التنوع (Diversity management)) تتمثل في تبنى الأنظمة السياسية الحاكمة سياسات ذات طابع يتميز بالاختلاف والخصوصية لإدارة كل مشكلة على حدا لهذه الاثنيات ،دون خلق فجوة بينهم والعمل على ربطها تحت مظلة مفاهيم وطنية تعمل على موائمة تبايناتها والاستفادة منها في جعلها مصدر " قوة ناعمة " (Soft power) من خلال الثقافات والطوائف الدينية المختلفة لتكون ذات اثر فعال في سياسات الدولة الداخلية والخارجية والتي تعمل بدورها على استقرار الامن القومي السوداني .

4. إرساء مبادئ لأنظمة سياسية ديمقراطية وذلك بعد ان اثبتت كل الدراسات ان أساس الازمات الاثنية هي ناتجة من الممارسات السياسية للأنظمة الحاكمة وتفضيل وتهميش كثير من عناصر ومكونات الدولة المجتمعية والذي بدوره يخلق نوع من الفجوة فيما بينها، وتنشأ مشكلات الاثنيات من خلال ما تعانیه من تهيميش (Marginalization)) حيث تتبع كثير من الأساليب العنيفة بمطالبة حقوقها واشراكها في السلطة واتخاذ القرار الامر الذي يمكن تفاديه في ظل وجود أنظمة ديمقراطية تعمل على ممارسة العملية السياسية وفق نهج مؤسسي يتوافق مع كل التباينات بين الفئات المجتمعية بالدولة واشراك هذه الفئات في عملية الحوكمة (Governance) وبناء نظام اقتصادي يقوم على تأسيس اطر علمية في مشروع التنمية المستدامة (Sustainable development)) التي تقوم بدور كبير في استقرار الامن القومي .

مشكلة البحث:

يرمي البحث لدراسة تسييس الاثنيات في السودان لتحليل الدوافع التي تؤدي اليها والى استخدام النخب السياسية (Political elites) لموضوع اثنية كأداة سياسية لتحقيق مارب سياسية شخصية ، لما تفتقده هذه النخب لكثير من الأسس والاطر المؤسسية التي كان يتوجب ان تحويها وتخطب بها جذور المشكلات الاثنية لتقليص دائرة قضايا التهميش بكل انواعه الاقتصادي ، السياسي ، والاجتماعي الذي قد يساعد الى انتقال المشكلة من الأطراف الى المركز او المدينة ، كما نجد أيضا ان بداية انتقال المشكلة يحدث عندما يتفاهم الموقف السياسي الذي يتمثل في محاولة قيادات القبائل لإيجاد موضع قدم يؤهلها للاستحواذ على نفوذ إقليمي ، والحصول على موقع جيواستراتيجي من دون الرجوع الى قيادات المركز التي التهمت بقضايا وشئون بعيدة عنهم وفي المقابل محاولة المركز على استغلال هذه المواقف وتسييسها والتفاوض في مطالب الهامش خارج النطاق المؤسسي بالإضافة الى عدم العمل على إيجاد حلول أولية، ومن هنا تكون بداية تطوير المشكلة وانتقالها من الهامش الى المركز.

كما لعبت الأحزاب السياسية في السودان دورا بارزا في عدم معالجة النزاعات الاثنية وذلك لهشاشتها وضعفها وعدم التأطير لمفاهيم علمية مؤسسية توافقية مشتركة تشمل جميع التباينات الاثنية والقبلية مما يقلص دائرة الانتماء القبلي . واتسام هذه الأحزاب بالطابع العنصري الجهوي ويظهر ذلك جليا في الشرق (حزب البجة) حيث تطورت قضاياها من الاطار الاجتماعي الى السياسي ، وبدلا من ان يكون حزب ذات طابع (تكتيكي - مرحلي) اصبح من ابرز الأحزاب التي تم تسييسها.

وأخيرا يمكن القول بان الإخفاق في إدارة التنوع من قبل الدولة بكل مفاهيم وعناصر الدولة الشاملة التي منوط بها إدارة تعدد الذوات وتعميق الحقيقة بتبني مناهج اكثر علمية وموضوعية تعمل على إيجاد حلول مختلفة لكل طائفة على حدا مما يقلص دور الاثنية كمهدد امني للدولة.

أسباب اختيار الموضوع:

على ضوء أهمية النزاعات الإثنية على أجندة قضايا السياسة العالمية ومدى تأثير ذلك على المستوى المحلي كقطر السودان وأيضاً المستوى الإقليمي ، تبلورت معنى مبررات اختيار الموضوع استناداً الى الدوافع التالية :-

○ الدوافع الذاتية :

وتتلخص في الانتماء (Affiliation)) لدولة السودان وهو الدافع الذي يحتم علينا دراسة الازمات التي يعاني منها السودان ومحاولة الوصول الى حلول لها، بالإضافة للاهتمام الشخصي بالدراسات الاجتماعية والعلوم السياسية .

○ الدوافع الموضوعية :

وتتمثل بإيجاز في النقاط الآتية:-

- يعتبر السودان من اكثر الدول الافريقية تميزاً بظاهرة النزاعات الإثنية والتي أدت بدورها الى استفحال الحروب الاهلية وضخامة عدد الضحايا مما أدى بدوره الى تراجع دوره على الساحة العالمية .
- اعتبار النزاعات الإثنية من النزاعات طويلة الأمد مما يدل على عدم وجود سياسات ناجحة للتعامل معها في ظل تعاضم اثارها ، هذا يعتبر حافزاً لدراسة الموضوع والغوص في حيثياته.
- محاولة الإحاطة بأبعاد الموضوع المتشعبة التي تحتمل تدويل النزاعات الإثنية واستغلال الفرصة من قبل دولة معينه للتدخل في الشؤون الداخلية للسودان . وفرض وجهات نظر حول قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي عكس المبدأ الذي يقوم عليه الإصلاح وهو ان التغيير الإيجابي من الداخلي وليس من الخارج.
- البعد الاستراتيجي للموضوع والذي يفتح الافاق امام بحوث في نفس المجال .

أسئلة البحث :

- هل سببت الإثنية في السودان في الفترة ما بين 1989-2020 ؟
 - ما الأثر الأمني على تسييس الإثنيات في السودان ؟
 - ما مظاهر تسييس الإثنيات في السودان ؟
 - ما اثر ونوع الاختلاف الإثني في تسييس الإثنيات ؟

- ما الحركات التي نادى بقضايا التهميش في السودان ؟
- ما جذور المشكلة ؟ وكيف انتقلت من الأطراف الى المركز ؟

فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية وتسهيل وجهة البحث ارتأينا طرح الفرضيات الآتية :-

- ❖ تسييس الاثنيات (Politicization of ethnicities) (يضاعف ويؤزم المشكلة ويؤدي الى عدم استقرار الامن القومي .
- ❖ عدم إدارة التنوع واستقلاله يعتبر السبب الأساسي للنزاع الاثني .
- ❖ تلجا النخب لتسييس الاثنيات لخدمة مصالحها الشخصية .
- ❖ الولاءات القبلية (Tribal loyalties) (عقبة أساسية في استقرار نظام الحكم اللامركزي في السودان

منهجية البحث:

ان طبيعة الدراسة وموضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها ، وقد راينا ان افضل المناهج لدراسة النزاعات الاثنية ومدى تأثيرها على الامن القومي في السودان هي:-

- المنهج التتبعي (Itinerary approach) لتطور الحالة وذلك من خلال تسليط الضوء على تطور النزاع الاثني في السودان وانتقاله من الأطراف الى المركز ومدى اثره على الامن القومي السوداني
- المنهج التحليلي لما تقتضيه الدراسة من تحليل التطورات والأسباب للنزعات الاثنية ودور الأنظمة السياسية في تطور هذا النزاع .

أدوات البحث:

استخدم الباحث الوسائل ادناه في جمع المعلومات:-

مصادر أولية:

- المقابلات .
- الملاحظات غير المباشرة.
- وثائق غير منشورة.
- لقاءات متنوعة مع عدد من الخبراء والمختصين في المجال .

مصادر ثانوية:

- المراجع .
- الدوريات والكتب .
- أوراق المؤتمرات .
- رسائل جامعية.
- الانترنت .
- الصحف.
- الأوراق العلمية .
- البحوث العلمية .
- التقارير .

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

تمثلت في الاتي:-

- الحد المكاني - السودان .
- الحد الزمني - (1989 - 2020)م حيث كانت هذه الفترة هي تراكمات لأحداث في حقبة زمنية سابقة في قضية تسييس الاثنيات في السودان ومازلت اثار المشكلة العميقة الى الوقت الراهن.

مصطلحات البحث :

الامن القومي (National Security) :

هو قدرة الدولة على حماية امن المواطن من كل المهددات الداخلية والخارجية سواء كانت امنية او اجتماعية او سياسية ومصطحة معها كل التطورات التي طرأت حديثا مع التطور الذي صاحب مفهوم العلاقات الدولية لتشمل عناصر السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، الإعلام، الامن، والحوسبة . ومن ابرز تحولات الامن القومي التي شكلت إضافة حقيقية لكل مفاهيمها هو تحول مفهوم (القوة)، الذي لم يعد مرتبط بالعامل العسكري وانما تخطته الى التعليم والتكنولوجيا والسياسة واعتماد المعلومات والنمو الاقتصادي بالإضافة لاشتماله للأمن الاجتماعي الذي تطور بصورة كبيرة ليحدث نوع من التعايش السلمي بين كافة مكونات الدولة من خلال قبول الطرف الاخر واحترام عادات وتقاليده المكونات الأخرى ، دون النظر الى الدين، او العرق، او الهوية، او الانتماء، او المذهب والشعور بالأمان . وهذا ما يجعل عنصر الامن الاجتماعي هو اهم تطورات مفاهيم الامن القومي .

○ الاستراتيجية (The strategy) :

هي اتباع الطرق العلمية في الوصول الى الأهداف عبر تخطيط شامل طويل المدى ومتابعة هذا التخطيط في الوصول الى اخر حلقة من حلقاته وهي الوصول الى الهدف . وهو مفهوم عرف في السابق بارتباطه بالمجال العسكري ، حيث تطور الى ان اصبح خارطة طريق لمجالات اخرى ك (

الإدارة ، الاقتصاد ، السياسة) . فالاستراتيجية هي نتاج خطة معينة ورسم مسار مستقبلي في اتجاه هدف معين بمواصفات معينة من خلال تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر بطبيعة الحال في نقاط القوة ، والحد من عوامل نقاط الضعف . وهو أيضا تفكير تطويري لا إصلاحي كونه يحمل رؤى مستقبلية بمعطيات من الحاضر لبلورة استراتيجية البيئة الداخلية والخارجية ، ويسمى تفكيرا استباقيا متعدد الرؤى والزوايا .

○ الاثنيات Ethnicities)) :

هو مفهوم اشمل واعمق من القبلية ، وهو يمثل مجموعة انتماء عدد من القبائل بتاريخ وثقافة وهوية ولغة مشتركة بينهم والولاء الكامل لهذه الهوية . وأيضا هي عادة ما تكون متوارثة على أساس ثقافة مجتمع ما يقطن فيه الفرد . ويمكن ان تتسجم الاثنيات المنفصلة لتكوين وحدة اثنية ، فقد تتكون في نهاية الامر بأثنية واحدة منسجمة سواء كان عن طريق الانقسام او الاندماج ، حيث يطلق الى تكوين هوية اثنية منفصلة بمسمى تكوين اثني .

○ التسييس Politicization)) :

يستخدم هذا المصطلح في اطارين مختلفين جدا ، فهناك تسييس أي مشكلة (في المجتمع) وهو كناية عن "عبورها الى عالم السياسة" أي تسليمها لأشخاص فاعلين يملكون ما يكفي من النفوذ لتحويل هذه المشكلة الى موضوع نقاش على الساحة السياسية المؤسسية او الإعلامية . وبالنسبة الى تسييس الافراد ، فهو احد ابعاد المشاركة السياسية . حيث يعبر عن واقع استثمار انتباه ومصلحة وحتى مشاركة فعالة في الحياة السياسية . وهو دائم لدى بعض الأشخاص ، فيما يعاد تنشيطه وبثه على نطاق واسع في صفوف المواطنين العاديين في ظروف محددة.

اما بالنسبة لتعريف كلمة تسييس من خلال البحث هو استغلال بعض نقاط الضعف بين الفئات المجتمعية الاثنية داخل المجتمع بواسطة النخب السياسية لتحقيق مصالح شخصية دون النظر لما يحدثه هذا التسييس من مخاطر قد تؤدي الى زعزعه الامن والاستقرار .

○ عناصر قوة الدولة الشاملة :

هي احد متغيرات التوازن الإقليمي او الدولي ومحصلة تفاعل عناصرها المادية وغير المادية ، باعتبار ان الدولة جزء من مجتمع دولي فان التعرف على قوتها لا يكون بمعزل عن المجتمع الدولي وتتلخص عناصرها في الاتي :-

- الأرض .
- الشعب .
- السلطة السياسية الحاكمة .
- السيادة .

مسلمات البحث :

- تمثل القبيلة الركيزة الأساسية في تكوين المجتمع السوداني .
- الولاء الاثني والقبلي للمواطن السوداني أقوى واكبر من الولاء الوطني .
- الصراعات الاثنية والقبلية متجذرة ومتطورة بفعل التدخل الخارجي والصراع حول الموارد الاقتصادية .
- استخدام النظام السياسي لهذه التباينات الاثنية وتسييسها لتحقيق أغراض خاصة .
- تأثير تسييس الاثنيات الامن القومي السوداني بصورة مباشرة .

صعاب البحث:

نسبه لحدائه الموضوع فقد واجه الباحث مصاعب في الحصول على المراجع في المكتبات وغيرها من المراكز العلمية ، حيث لجا الى الاطلاع على كثير من الرسائل العلمية الخارجية التي تناقش بعض المواضيع ذات الصلة بالإضافة الى بعض الصعوبات في العمل الميداني واجراء المقابلات وذلك لتعقيد موضوع البحث

الدراسات السابقة:

نظرا لحدائه الدراسة وعدم التطرق لها بصورة تخصصية منفردة واجه الباحث صعوبة في إيجاد دراسات سابقة في نفس المجال تحديدا ، ولكن تم الحصول على بعض الدراسات لمواضيع تتعلق وترتبط بعنوان البحث عن الصراعات القبلية ونزاعاتها ومدى تأثيرها على الامن القومي ، ومن اهم هذه الدراسات:-

1- احمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2001 ، تتلخص دراسة الكتاب على تأكيد حقيقة عصر الصراعات العرقية الذي يعيشه العالم بحق ولا سبيل الى استقرار دائم الا عبر وحدة وطنية في ظل مجتمع أسس بنيانه على التجمع الاجباري لشعوب غير متجانسه قوميا ، وكانت نتيجة الدراسة انه لا بد من إيجاد حلول اجبارية لبناء تجانس بين الاختلافات العرقية دون الاخذ في الاعتبار بان التجمع المتجانس القومي لا يتم الا عبر انشاء مؤسسي للبنى التحتية مستصحا معه العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بالإضافة الى تطوير الإدارة للنخب السياسية لاحتواء التنوع والتباين بين مكونات المجتمع ، وهذا بدوره يؤدي الى تقليص دائرة النزاع والمشكلة ، وهنا يبرز الاختلاف ما بين نتائج دراسة الكتاب ودراسة الباحث

2- عبد العزيز خالد ، جبال النوبة اثنيات وتراث ، المجلس الاتحادي للمصنفات الفنية والأدبية ، السودان ، 2002 . حيث ركز الكاتب على التنوع في العادات والتقاليد والقيم والثقافات بين مكونات منطقة جبال النوبة المجتمعية وذلك من خلال سرده لكثير من عناصر مكونات المنطقة دون التطرق الى دور هذا التباين في العملية السياسية في السودان وأيضا دور الأنظمة السياسية في إدارة هذا التنوع والاستفادة منه

في استقرار الامن القومي السوداني ، ومن هنا يظهر الاختلاف مع دراسة الباحث الذي ركز على دور التسييس في هذا التباين الاثني واثره على الامن القومي والذي يعتبر إضافة علمية حديثة.

3- على عثمان محمد صالح ، الأصول التاريخية للحضارة السودانية ، مجلة الثقافة السودانية ، العدد 16 ، ديسمبر 1998 . نجد ان الدراسة قد اتخذت المنهج التاريخي لتعريف الحضارة السودانية وذلك من خلال سرد الاحداث والمكونات الحضارية للمجتمع السوداني عبر حقب زمانية متتالية دون التطرق الى مدى تأثير هذه الحضارة في تطوير الإدارة السياسية لها وكان ذلك واضحا من خلال القصور الإداري السياسي في كل الحقب السياسية في السودان وعدم استطاعتها لاحتواء التنوع الاثني الذي ركز عليه الباحث في دراسته الانية باتباعه المنهج التتبعي التحليلي كإضافة جديدة لدراسة الحالة.

4- عبد الغفار محمد احمد ، السودان الوحدة في التنوع ، ص 7 ، المكتبة العربية برلين ، 1987. شملت الدراسة على تأكيد إيجابية التنوع في تحقيق الوحدة بين مكونات المجتمع السوداني وجعله مصدر قوة في دعم استقرار الامن القومي وهذا ما يتفق مع دراسة الباحث الذي أضاف الدور السياسي للأنظمة كأحد العناصر الأساسية لتكوين الوحدة من خلال إدارة التنوع.

5- سيد احمد الهادي محمد الزاكي ، دراسة بعنوان تقييم تجربة الحكم اللامركزي في الفترة من 1994 الى 2012 ، الاكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية ، 2012 - 2013 ، الخرطوم . نجد ان الدراسة لم تتطرق بصورة تحليلية كافية لدور الدولة في ربط الهامش بالمركز وإيجاد المشاركة الفعلية لكافة الفئات الاثنية المتباينة في العملية السياسية وهذا ما عملت عليه الدراسة الانية على توضيحه بصورة تفصيلية من خلال تعريفها للديمقراطية واثرها على الامن القومي.

6- صالح سليمان الزين ، دراسة بعنوان الولاءات القبلية واثرها على استقرار الحكم اللامركزي في السودان ، 2013 - 2014 ، الخرطوم . حيث وضحت الدراسة مدى الولاء القبلي في السودان وكيفية تفاعله مع تجربة الحكم اللامركزي ودوره في استقرار الامن القومي وأيضا وضحت الدراسة كيفية إدارة حكومة المركز للإدارات الاهلية في الهامش . ونجد ان إضافة الباحث الانية كانت من خلال التركيز على دور التسييس

الاتني الذي فاق قضية الولاءات القبلية وبل عمل على تفاقم الازمة وانتقالها من الهامش الى المركز كم اشارت الدراسة أيضا الى فشل النخب السياسية في خلق استقرار الحكم اللامركزي في السودان باستبعادهم في كثير من القضايا واتخاذ القرارات ومدى اثر ذلك على الامن القومي السوداني.

7-جمعه زروق فرج ، بحث بعنوان دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية ، "اليمن نموذجا " لنيل درجة الماجستير ، جامعة الشرق الأوسط 2015 . نجد ان هذه الدراسة قد اتفقت مع البحث في كثير من عناصر التحليل والتتبع للمشكلة مع الاختلاف في المكونات المجتمعية بين الدراستين حيث نجد ان الدراسة الانية تحتوى مكوناتها المكانية للبحث (السودان) على وجود ظاهرة التباين الاتني بصورة جلية اكثر من ما هو في الدراسة المكانية السابقة (اليمن) وهنا تبرز إضافة الباحث الانى في تحليله لدور التسييس لهذه الاتنيات واثره على الامن القومي بصورة اشمل من الدراسة السابقة.

8-علاء الدين فرحات ، بحث بعنوان المجتمع التعددي في الدولة الافريقية من منظور الفعل الهوياتي بين الاستقرار والتفكك الدولي ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2017 - 2020 . شملت الدراسة على توضيح التعدد والتنوع بين فئات المجتمع الافريقي ومدى تصادم مركبات هذا المجتمع واثره على الهوية حيث تتميز قارة افريقيا بالتداخل القبلي بين حدودها الدولية بصورة كبيرة مما اثر ذلك على تحديد تعريف موحد للهوية التي أصبحت من اهم الأسباب لتفكيك كثير من الدول التي كان بإمكانها استغلال هذا التعدد لصالح وحدة مجتمعاتها ، نجد ان الدراسة لم تتطرق بصورة تفصيلية لدور الأنظمة السياسية وادارتها لهذا التنوع من خلال برامج حزبية تستطيع ان تحتوى كافة هذه التباينات والعمل على إيجاد حلول جزرية لمشكلاتها وهذا ما أضافته الدراسة الانية.

9-سمية بالعيد ، النزعات الاتنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها ، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا ، جامعة منغوري - قسطنطينية - كلية الحقوق، 2007 - 2010 . وضحت الدراسة مدى تأثير النزعات الاتنية في افريقيا ودورها في إرساء الديمقراطية بدراسة حالة الكونغو حيث تطرقت الدراسة بصورة تحليلية للمكونات الاتنية بكل تفاصيلها وكيفية إدارة تبايناتها وخلق فاعلية لها من خلال اشراكها في العملية السياسية التي تتسم بالديمقراطية التي تشمل كل هذه الاتنيات والاعتراف بها بانها اهم مكونات المجتمع الدولي وهذا ما يتفق مع الدراسة الانية.

10- الوليد ادم مادبو ، متخصص في علوم الحوكمة ، مقال بعنوان القبيلة والكلاشنكوف في السودان ، الصفحة الشخصية الالكترونية . 2020 " Facebook " حيث تناول المقال عناصر وأسباب المشكلة او النزاع القبلي في السودان وكيفية مطالبة القبائل بحقوقها عبر استدامها العنف (الكلاشنكوف) ودور النخب السياسية في السودان في كل المراحل التاريخية مع التركيز في الفترة التي تناولها البحث الانني في تأجيج الازمة واثرها على الامن القومي السوداني مما يتفق بصورة كبيرة مع دراسة الباحث.

11- معمر عطوى ، ورقة علمية بعنوان بين اثنته السياسة وتسييس الاثنيات ، موقع الكتروني " Google ، 2017 ، " تناولت الدراسة مدى تداخل مصطلحي الاثنية والتسييس وكيف لعبت كلمتهما دورا بارزا على الأخرى من خلال توضيح حجم تأثير الاثنيات على السياسة وعلى مسار العملية الديمقراطية واستقرارها ، ومدى تأثير تسييس الاثنيات التي لعبت فيه النخب السياسية دورا بارزا باستخدامها لهذه الاثنيات في تحقيق مصالحها الشخصية ومدى اثر ذلك على الدولي مما يتفق مع دراسة الباحث.

يمكن القول بان كل تلك الدراسات انفة الذكر تتلخص حول الصراعات القبلية وتأثيرها على النظام السياسي وتأثير النظام السياسي فيها بالإضافة الى اتفاق معظمها بالنتائج والتوصيات والتي تشمل إيجاد الحلول المجتمعية والسياسية وإصلاح الأنظمة السياسية مما تتفق ذلك مع الباحث ، لكن تبرز إضافات الدراسة الانية للباحث في التأطير العميق لتحليل وتتبع كيفية تسييس الأنظمة السياسية للقبائل واتخاذ الاختلافات الاثنية كورقة ضاغطة في كثير من الأحيان لتحقيق مصالحها وأهدافها الذاتية وأيضا تركيز الباحث باتباعه للمنهج التبعي والتركيبى في كيفية تطور المشكلة (النزاعات الاثنية) وانتقالها من الأطراف " الهامش " الى المركز مما ساعد ذلك على تقاوم المشكلة ، وأيضا يتطرق الباحث لدراسة تحليلية لدور الأحزاب والدولة بمفهومها العميق ومدى تأثيرها على تسييس النزعات الاثنية ، وهذا ما لم تتطرق اليه الدراسات السابقة بصورة تفسيرية شاملة.

تنظيم البحث :

يتكون البحث من مقدمة وأربعة فصول ويحوى كل فصل على ثلاثة مباحث وخاتمة . حيث يخصص الفصل الأول كإطار نظري شامل للدراسة تحت عنوان تسييس الاثنيات والنزاع الاثني ويتم توضيح كيفية تسييس الاثنيات مع الاخذ في الاعتبار تحليل بعض النظريات لهذا التسييس ، ومعرفة النزاعات الاثنية وتأثيرها على الامن القومي وكيفية إدارة التنوع الاثني.

يتناول الفصل الثاني التنوع الاثني في السودان والتطور الذي صاحب تسييس الاثنيات بالإضافة الى إدارة التنوع الاثني في السودان.

الفصل الثالث يحوى على الجغرافيا السياسية للنزاعات المتأثرة بالاثنيات ودراسة تحليلية لحالة دارفور ، الشرق وجبال النوبة.

أخيرا يتناول الفصل الرابع تأثير الاثنيات على الامن القومي السودان من خلال تحليل وتتبع التأثيرات السياسية ، الاقتصادية الاجتماعية والأمنية.

الفصل الأول

تسييس الإثنيات والنزاع الاثني

المبحث الأول : تسييس الاثنيات

المبحث الثاني : النزاعات الاثنية والأمن القومي

المبحث الثالث : إدارة التنوع الاثني

المبحث الأول

تسييس الاثنيات (Politicization of ethnicities)

تمهيد:

عرفت قضية النزاعات الإثنية ((Ethnic conflicts)) اهتماما بالغاً على الصعيد العالمي لتصبح إحدى أهم قضايا السياسة العالمية بسبب تعاضم آثارها وتدخّل المنظمات الحكومية وغير الحكومية في هذه القضية من خلال نشر قوات عسكرية في حالات العنف طويل الأمد بين الاثنيات وإنشاء محاكم خاصة بجرائم الحرب للتحقيق في انتهاكات قوانينها.

وفي ذات السياق ولأن إفريقيا تنتمي إلى المنظومة العالمية ولأنها القارة الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة⁽¹⁾. حيث ترجع جذور التعددية الإثنية ((Ethnic pluralism)) فيها إلى التقسيم العشوائي للحدود بين الدول الأفريقية والذي تم في مؤتمر برلين عام 1884م - 1885م⁽²⁾، والذي لم يراع فيه الأوضاع الإثنية والعرقية لشعوب القارة الإفريقية حيث توطدت الإثنية بسبب سياسات بعض الحكومات الاستعمارية والتي سعت لتقريب بعض الجماعات وتهميش جماعات أخرى، إضافة إلى ذلك التتمية غير المتوازنة التي أضافت فوارق جديدة بين الجماعات المختلفة في القارة الإفريقية.

أولاً : تعريف الإثنية (Ethnic)

من الناحية اللغوية لفظ ((Ethnicity)) مشتقة من الكلمة اليونانية (Ethnos) والاثنية في ذات السياق من الناحية اللغوية تشير إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي والاجتماعي لدولة المدنية كما يعرف جورج قرم الاثنية اصطلاحاً بأنها جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد ، وافرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات⁽³⁾.

⁽¹⁾ انظر: عز الدين شكري، أزمة الدولة في إفريقيا، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر 1992، ص 46.

⁽²⁾ رضوى عما، مقال بعنوان: التقسيم الاستعماري للقارة الإفريقية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، يونيو 2007، في الموقع الإلكتروني :

www.futureuae.com ، شوهد في : 12/5/2020.

⁽³⁾ جورج قرم، إنتاج الأيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني، بيروت، مجلة دراسات عربية، العدد 11، 1978، ص 11.

يعتبر "جورج موننتون" هو أول استعمل مصطلح الأثنية الذي يعتبرها تجمعا طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية ويميز بينها وبين القومية. وتناولها جورج قرم بقوله: "إن الأثنية جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد من أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات"، واهم نقطتين في النوعية الأثنية هما الدين واللغة لأنهما تكفلان تواصلًا أمثل بين أعضاء الأثنية، وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعين فعلا، ولا تشاطرهما فيهما جماعات اجتماعية أخرى⁽⁴⁾.

ويذكر بعض العلماء مثل "كرافورد يونغ" إلى أنه عندما يكون هناك شخص لا يتكلم اللغة الأصلية للمجموعة لا يعني هذا أقصاه منها فغياب خاصية من الخصائص المشتركة لا يقصي الفرد من الجماعة، لكن لهذا التعريف سلبيات في كونه واسع فهو لا يؤكد دور الفرد ومسئولته في اختيار الانتماء إلى المجموعة أم لا حيث أن المجموعة الإثنية لا تتواجد صدفة أو فجأة، فهذا التعريف ستاتيكي لا يذكر فيه بأن الجماعة الحيوية والفعالة هي المجموعة التي تحوي علاقات اجتماعية بين أفرادها⁽⁵⁾.

ثانيا : الأثنية وإشكالية المفاهيم المتداخلة معها:

سنحاول من خلال هذا العنصر فك مكامن التداخل بين الأثنية ومصطلحات أخرى كالأقلية والقومية والعرق وغيرها عن طريق إعطاء تعاريف لهذه المصطلحات وباستخلاص الفروق بينها وبين المصطلح محل الدراسة .

أ- الإثنية والعرق: (Ethnicity and race)

"ماكس وبيبر" كان ينظر للعرق والأثنية على أنها جانبان من نفس الشيء، وفي حوالي عام 1900م أرجعت الاختلافات الثقافية بين الأشخاص إلى السمات الموروثة جينيا حيث وصف "ويبر" الأثنية بأنها وحدة من المقومات الاجتماعية وتعتبر الإثنية والعرق منقسمان عن بعضهما البعض وهو بذلك يشير إلى أن الانتماء العرقي يختلف عن الانتماء الاثني فالأول يعتمد على الأصل كأساس أما الأثنية فهي تعتمد على اعتقاد ذاتي لمجموعة الأصل.

(4) ملخص كتاب بيترويد: العرق والطبيعة الثقافية من منظور أنثروبولوجيا، لخصه مبروك بوطقوقة، الناشر بلوتو لندن، 2002، ص2، موقع

أرنتروبوس الإلكتروني في ، <https://www.aranthropos.com> : شوهدي في : 12/5/2020 .

(5) ملخص : كتاب بيترويد العرق والطبيعة الثقافية من منظور أنثروبولوجيا، المرجع السابق ، ص25 .

ب-الإثنية والأقلية: (Ethnicity and minority))

اختلفت المعايير المستعملة لتحديد مفهوم الأقلية ما بين المعيار العددي ومعايير الوضع السياسي والاجتماعي، والمعايير معا.

1-انصار المعيار العددي:

يعتمد أنصار هذا المعيار الكمي في مفهوم الأقلية والذي مفاده أن الأقلية هي جماعة سكانية أقل عددا من حيث الكم في مجتمعها.

2-أنصار الوضع السياسي الاجتماعي:

في هذا الصدد يرى "سعد الدين إبراهيم" أنه ليست كل أقلية عددية بالضرورة مقهورة، كما أنه ليست كل أغلبية بالضرورة قاهرة وتتمحور نظر هذا الاتجاه على اعتبار أن الأقلية هي كل جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية والاجتماعية بغض النظر عن العدد الذي تمثله⁽⁶⁾.

3-انصار الدمج بين المعيارين:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأقلية هي جماعة بشرية تميز بأنها أقل عددا مقارنة بالعدد الكلي للمجتمع السياسي وأنها تحمل عنصرى الاضطهاد والقهر، وعليه نلخص إلى أن كل أقلية هي أثنية، لكن لا تغدو كل أثنية أقلية نظرا لتلافي شرط العدد.

ج-الإثنية والقومية: (Ethnicity and nationalism))

القومية هي حركة سياسية وفكرية تسعى لجمع الأمة في وحدة سياسية، أما الإثنية هي حركة قومية تجاوزت بشعورها بالوحدة إلى الرغبة في التجمع داخل دولة مستقلة او الانضمام إلى الدولة الأم. كما تعرف أيضا بانها جماعة بشرية تشترك افرادها في العادات والتقاليد او اللغة او الدين او أي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل والملاح الفيزيغية الجسمانية .

⁽⁶⁾ سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، القاهرة، دار سعادة الصباح، 1992، ص 82 .

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001 ،

الجماعة الإثنية:

تعرف الجماعة الإثنية على أنها فئة متميزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر لها ثقافتها المتميزة ، تشعر بذاتيتها ، ويرتبط أفرادها معها اما بروابط السلالة او الثقافة او القومية⁽⁷⁾. وهو يتطابق مع تعريف مؤداه " ان الجماعة الاثنية هي تجمع بشري يترايط أعضاؤه فيما بينهم من خلال روابط مشتركة كوحدة الأصل او القومية او الثقافة ، وهم يعيشون معا داخل اطار حضاري ثقافي مخالف لأطارهم الحضاري الثقافي بيد انهم يظنون محتفظين بتميزهم الثقافي⁽⁸⁾.

وباختصار فان المجموعة الإثنية هي جماعة اجتماعية ينقسم ويتشارك أعضاؤها في هوية جماعية تسمى إثنية مغمورة في ثقافة خاصة بالمجموعة وضعت لضمان حياتهم وعيشتهم من جيل إلى آخر. وكما تدل الاثنية على الرمز والشعار للفرد ، وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد عن المجموعة الاثنية التي ينتمى لها .

المدلول العام لمفهوم الإثنية:

تبلورت إستراتيجيتان أساسيتان في التعامل مع التعدد الإثني بين اعتباره مشكلة صفرية تتطلب حلها لتستمر الدولة وتستقر وبين اعتباره واقعا يمكن التعايش معه وإدارته وتوجيهه لخدمة التنوع الثقافي للدولة ، وهو ما يفرض الاستراتيجيتين التاليتين:

1- إستراتيجية الأقصاء ((Elimination strategy)) وتنتهج فيها الدولة أساليب الإبادة الجماعية (Genocide) والترحيل القسري والتهميش او الفصل، او الإدماج والتدوين والاستيعاب.

(7) فاروق مصطفى إسماعيل، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية، دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 41 .

(8) وهبان احمد ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، مرجع سابق ، ص 109 .
ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : غليون برهان ، الاثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية ، مجلة التسامح ، العدد الثاني والعشرين ، 2003 ، ص

2- إستراتيجية التسوية (Settlement strategy) وإدارة التعدد : وتتضمن الهيمنة على الجماعات الإثنية والتحكم فيها من خلال تقاسم السلطة، او الفيدرالية التي تتطابق فيها الحدود الجغرافية للأقاليم مع الحدود الإثنية⁽⁹⁾.

ومن أهم المعايير لمفهوم الإثنية هو معيار الاعتقاد بالأصل الواحد سواء كان حقيقيا أو وهميا أو شعوريا وكما عرفها عالم الاجتماع البريطاني "انطوني سميث " بأنها مجموعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك، وتتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة.

تكوين الإثنيات:

في عام 1880م بدأت الدراسات الأثنوغرافية الغربية تستخدم مصطلح الإثنية (العرقية) للإشارة إلى الشعوب التي كانت تنظر إليها كشعوب بدائية والتي كانت تعني بشكل رئيسي الوثنية مثل البوذية، الاشورية، ديانة الشنتو اليابانية، الديانة الإثنية المصرية (الكيمتية) والديانة الوثنية العراقية في بلاد ما بين النهرين⁽¹⁰⁾. وواضح أن هناك ارتباطا عميقا بين الوثنية والبدائية اذ كان من غير الممكن تصور أن يكون الشعب متحضرا إذا بقي على اعتقاداته الوثنية ولم تشرب قيم المسيحية واليهودية وبوصفه وكذلك الشعب الذي يعامل كإثنية يفتقر في نظر الإثنولوجيين للحضارة والمدنية بل وللثقافة المتطورة.

نجد أن الإثنية قد أشارت في عموميتها إلى تكوينات أو هويات جماعية متميزة ، إلا أنها لا تكاد تستقر على حال في تعيين طبيعة هذه الهويات أو أصل تميزها ونزاعها فقد تستخدم في سياقات معينة للتعبير عن الجماعات الأقلية وعلاقتها مع أكثرية قومية في بلد معين وتشير بذلك إلى الاختلاف في الأصل القومي كالتمايز بين العرب والأكراد والبربر والأرمن والشركس، لكنها تستخدم أيضا للتعبير عن التمايز الديني الطائفي،

^(9) بشير الشايب ، بحث لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان: مستقبل الدول الفيدرالية في افريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجاً ، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة ، 2010 - 2011 ، ص 17 .

^(10) الديانات الوثنية الاثنية، 2018، موقع الالكتروني الوثنية بالعربي ، في <http://paganism-ar.blogspot.com> ، شوهده في: 3 / 6 /

فالمسيحيون مثلا يشكلون إثنية في بلد أغليته بوزية او إسلامية، وهو ما ينطبق أيضا بالقدر نفسه على أي أقلية دينية حتى عندما تشترك بلغة وثقافة واحدة مع الأكثرية.

أهم العناصر الأساسية المكونة للإثنيات:

نجد أن تعريف "انطوني سميث" من أهم التعريفات للمجموعة الإثنية لأنه يتضمن عناصر أساسية لا يمكن الاستغناء عنها وهي:

1-الأصل المشترك : فهذا العنصر هو العنصر الجوهري ولا يمكن الاستغناء عنه وهو الركيزة الأساسية للمجموعة العرقية.

2-مجموعة السكان: وهذا يعني التركيز على العدد أي على نسبة معينة معتبرة من السكان.

3-الارتباط بإقليم خاص أي وجود وطن وبلد تقطنه المجموعة الإثنية.

4-أن التضامن والتلاحم والتكتل شروط جوهريه للمجموع الإثنية لأن الإثنية الموحدة هي العزاء الاجتماعي للأمة واستقرارها السياسي والاقتصادي. ومن خلال ما تقدم ذكره في شأن تعريف الجماعة الإثنية نخلص إلى أن الجماعة العرقية هي تجمع بشري يرتبط أفراده فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية (كوحدة الأصل والسلالة)، أو ثقافية (حال وحدة الدين او اللغة او الثقافة) ويعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب مشكلا لإطار ثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي الحضاري لذلك المجتمع، ويكون أفراد هذا التجمع مدركين لمقومات هويتهم وذاتيتهم، عاملين دوما من أجل الحفاظ عليها ودعمها في مواجهة عوامل الضعف والتحلل⁽¹¹⁾.

ويمكن أن ننظر إلى الإثنية من جانبين، جانب إيجابي وهو المحافظة على التراث والعادات والتقاليد والقيم حيث تصبح أحد أهم عوامل قوة الدولة وتماسكها، وجانب سلبي يمكن أن يهدد التضامن الوطني ،

(11) ادابير أحمد ، التعددية الإثنية والامن المجتمعي ، دراسة حالة مالي ، لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام

فالإثنية هي عادة ما ينظر عليها على أنها سلبية ومختلفة وخطيرة وتكمن الخطورة في استعمال الدعاية العرقية لتحقيق أهداف سياسية في سبيل إنشاء دول جديدة وحديثة مستقلة خاصة لمجموعة إثنية معينة.

التطور التاريخي لدراسة ظاهرة الإنقسام الاجتماعي:

لقد حظيت ظاهرة الإنقسام الاجتماعي باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين في ميدان علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، قبل انتقالها إلى علم السياسة، وقد برزت بشكل واضح ضمن البحوث السوسولوجية الفرنسية، حيث تجمع أغلب الدراسات إلى هذه الظاهرة على أن الجذور الأولى لهذا التوجه ترجع إلى اعمال عالم الاجتماع "اميل دوركايم " سنة 1893م الذي لاحظ أن المجتمعات البشرية تنتقل بالتدرج في صيرورتها التاريخية من أشكال وعوامل مختلفة مثل العوامل البيولوجية النفسية، الديمغرافية، الجغرافية، الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية حيث أغلب الصراعات بين الجماعات الإثنية المختلفة تكون بسبب الاختلاف في العقائد والايديولوجيات، وطبيعة المؤسسات والتصورات وطبيعة القيم السائدة والحضارة والديانة⁽¹²⁾.

ويتعدد أشكال الانقسامات الاجتماعية وتصنيفاتها وتعدد المصنفين وتوجهاتهم الفكرية وطبيعة القيم التي يؤمنون بها، إضافة إلى المتغير الذي يعتمدونه كأساس للتحليل والقياس والمقاربة، واختلاف البيئة العلمية والمجتمع البحثي الذي ينطلقون منه كعينة لتفسير مقارباتهم، وضمن هذا الإطار برز نمطين أساسيين من اشكال الانقسامات الاجتماعية، النمط الأول يتعلق بطبيعة النسق الاجتماعي والقيمي للتركيبية الاجتماعية، أما النمط الثاني فيتعلق بطبيعة النسق السياسي والحزبي للوحدات السياسية، ومن هنا انتقلت ظاهرة الانقسامات العرقية والإثنية من كونها ظاهرة اجتماعية الي ظاهرة سياسية أصبحت من أهم وابرز المعالم المؤثرة في الساحة السياسية.

أهمية الإثنيات في الساحة السياسية:

(12) ولد الصديق ميلود ، الانقسام الاجتماعي واثره في بنية الأحزاب السياسية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 1 / 1 / 2015 ، ص41 ، موقع كتب

الالكتروني : <https://books.google.com> ، شوهد في: 5 / 10 / 2020 ،

نجد أن الإثنيات قد شكلت أهم محاور القضايا الدولية السياسية والاجتماعية حيث التأثيرات المتبادلة والتحويلات الديمقراطية التي تطرق العالم لها من جهة وبين الأقليات وبصورة خاصة الأقليات الإثنية فيها من جهة أخرى . وهذا التركيز على الأقليات الإثنية يستحق التنويه أيضا، فمثلا عندما نتحدث عن الأقليات في المنطقة العربية وفي الشرق الأوسط، فإن الأذهان تنشد بصورة تلقائية إلى الأقليات الدينية وإلى العلاقة بين الأديان، أما موضوع الأقليات الإثنية فقد جرت العادة على اعتباره ملحقا بموضوع الأقليات الدينية وتابعا لها، وهكذا تتعرض مسألة الأقليات الإثنية الى التهميش (Marginalization) مع أنها لا تقل أهمية عن مسألة الأقليات الدينية بل لعلها اهم منها بسبب تحول الإثنيات إلى لاعب متعاضد الأهمية على مسرح السياسة العالمية، كما لاحظ معينون بمسألة الكيانات والمجتمعات الدولية ان قضايا الإثنيات كفاعل قد يدخل على السياسة الدولية دخول المخلصين، ولكنه قد يقتحمها بطاقات تدميرية مرعبة ولقد كان علي اللذين يتطلعون إلى تغليب الوجه الأول للإثنية على الوجه الثاني، أن يسعوا ابتداء إلى تعريفها وذلك أن المرء ليس عدو ما يجهله فحسب بل إنه قد يتحول إلى ضحية ما يجهله أيضا، إن الجماعات الإثنية تحافظ على طابعها الإثني إذا ما بقيت ثقافية الطابع عندها فإنه من المؤلف أن تطالب الجماعة المعنية بحقوقها الثقافية، مثل الحق في استخدام لغتها وتأسيس دور العلم والبحث الخاصة بها، أما إذا تخطت الأقليات الثقافية هذه الحدود وتجاوزتها إلى مشروعات سياسية تتعلق بدورها في الحكم والسلطة فإنها تتحول إلى حركات قومية الطابع، ومع هذا التحول لابد من توضيح دقيق للفرق بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي⁽¹³⁾.

مفهوم التسييس (Politicization) :

يقصد بالتسييس تربية المواطن وتنشئته وتوجيهه سياسيا وفكريا ومن ثم ترسيخ قيم ومواقف واتجاهات معينة تتيح له الإسهام في الحياة العامة، وهذه العملية قديمة العهد وقد عني بها المفكرون كما عني بها الحكام فسعوا إلى العناية والاهتمام بمشاكل التربية السياسية لضمان النظام القائم ودوام بقائه. غير أن العلوم الاجتماعية لم تعن جديا بهذا الموضوع إلا في مطلع عقد الخمسينات.

⁽¹³⁾ رغيذ الصلح ، مقال بعنوان: الجماعات الإثنية في المنطقة العربية ، بيروت ، جريدة الخليج ، 2016م .

إن الغرض من عملية التسييس هو الإسهام في المحافظة على النظام القائم بالتكيف حسب أهدافه فقد يكون الهدف أن تتشرب الأجيال الصاعدة قيم الأجيال السابقة لأجل ضمان التواصل بين الأجيال واستمرار العمل في المجتمع على الوتيرة نفسها.

التسييس أيضا هو سعي إحدى المكونات أو الأطراف للعملية السياسية إلى خرق القواعد وإقحام عنصر أو عناصر من شأنها إضفاء ميزة " خاصة " لتقوية موقفها تجاه الأعراف الأخرى مثلا تسييس الجيش يعني إقحامه في العملية السياسية وابعاده عن وظيفته الدستورية، وكذلك الحال بالنسبة للخدمة المدنية والقضاء ويمتد التسييس لتوظيف الانتماءات) (Affiliations العرقية والدينية (التي من شأنها إعطاء قوة إضافية لمن يحركها ويعبئها ولكن حصيلتها إضعاف التوافق الجمعي بين مكونات المنظومة السياسية . والحد الفاصل بين السياسة والتسييس رقيق ولا يخلو من الضبابية⁽¹⁴⁾.

عملية التسييس:

نجد أنه من المفارقات أن السياسة تعريف لغوي واحد. ولكن لها عشرات التعريفات الاصطلاحية حيث ينص التعريف اللغوي الواحد على أن السياسي هو الذي يقوم بالشيء ويسوسه أمرا ونهيا سواء كانت دولا أو شعوبا ، ولكن نجد أن دارسي السياسة وممارسوها قد سموها بمصطلحات متعددة مثل سلطة تقسيم الموارد، وديناميكية الطبقات الاجتماعية، وعملية إدارة الصراعات، وفن حوكمة الشؤون العامة، والتي تصب جميعها في التعريف اللغوي الجامع ساس يسوس سياسة.

التسييس هو تحريف الأحداث والأنشطة والمواقف لتتحول إلى فعل سياسي من قبل السياسيين أو الأنظمة السياسية، فكل شيء قابل للتسييس ما دام هناك إرادة ما لتسييسه وهذا التعريف الكبير يفتح الباب على مصراعيه لكل سياسي لتوسيع نطاق هيمنته السياسية لتشمل كل ما بوسعه لشموله.

⁽¹⁴⁾ عطا البطحاني ، مقال بعنوان : إثراء النقاش حول مذكرة المبادرة القومية للسلام والإصلاح ، منتديات سودانيز اون لاين ، السودان ، 2018 .

يمكن القول بأن التسييس هو ممارسة من قبل السياسيين تجاه قضايا محددة من المفترض أن لا تسييس مثل الدين والقبيلة، والقضاء، حيث يحدث هذا التسييس في الغالب أزمات ومشاكل تشكل خطرا على الدولة.

تسييس الإثنيات: (Politicization of ethnicities)

هو عملية نقل الإثنية من الحالة الاجتماعية الى الحالة السياسية، وهو يعتبر نموذج جديد من الأزمات والمناقشات الدولية بعد انحلال النماذج القديمة من الصراع أيام الحرب الباردة في أنموذج الدول القومية. بمعنى آخر مثلا ارتبط بمفهوم الإرهاب بالجماعات الإثنية التي تطالب بحقوقها السياسية او بتلك الجماعات ولا سيما الأقليات التي سمحت لنفسها أداة يستخدمها اللاعبون السياسيون في الساحة الدولية من أجل تحقيق مصالحهم.

نجد أن الإهمال من جانب الدولة وفشل الأنظمة الحاكمة في بناء ثقافة المواطنة وجعلها الأساس الذي يعمل على صهر الاختلافات دون أن يلغيا بالقوة، أو يمارس عليها الحجر والكبت بالأساليب الديمغرافية، فإنكار عدد كبير من الأنظمة الحاكمة لحقيقة وجود الإثنيات في العالم والتعامل معها بوسائل العنف عندما تطفو مطالبها إلى السطح، ومواجهتها بتجيش الأجهزة بالأيديولوجية واستخدامها كوسائل هدفها أما الاحتواء السلبي او المحو التدريجي للسجلات الرمزية للإثنيات، فهناك كثير من الأنظمة العربية وظفت أسلوب التحويل الجغرافي من أجل تطهير مناطق معينة من هذه الأقلية الإثنية أو تلك بشكل تعسفي، وقد اتبعت هذه السياسات عن طريق تعبئة فضاءاتها بمزيج من الإثنيات المختلفة قصد تفتيتها وتهجينها مما عملت على تعميق مشكلة الإثنيات وشحنها بالعداوة وتكريس ثقافة تسييس التنوع الإثني، وتحويله إلى أزمة متفجرة.

كما أن كثير من البلدان العربية والإفريقية قد مرت بتجارب قاسية مثل تجربة السودان التي أدت إلى انفصال الجنوب عن الشمال بمسوغ عرقي وظفته القوى الغربية توظيفا مبيتا إضافة إلى العوالم والانشقاقات والسياسات الداخلية من قبل النخب الحاكمة ، وأيضا انتفاضة الجزائر بما سمي بالربيع البربري التي طالبت بترسيم الحق اللغوي والثقافي على مدى سنوات دون جدوى مما خلق تصدعات نفسية ومادية في المجتمع وجرت النظام الجزائري إلى انتهاج حل انتهازي ينعكس في التمثيل الجهوي في مؤسسات الدولة من خلال ما تم ذكره نجد

أن مشكلة الإثنيات في كثير من البلدان مرتبطة عضويًا بتفكك الوطنية الجامعة لتنوعاتها وتفرغ محتوى الاستقلال من مضامين العدالة والحرية والحكم الرشيد، وتداول السلطة، وتحويل قضايا الإثنيات والمذاهب الدينية إلى أيديولوجيات ذات نزعة طائفية متصارعة يتم في ظل الديكتاتورية والقمع والإنفراد بالثروة من قبل الأقلية الحاكمة. إن غياب الديمقراطية وتجلياتها من عدالة اجتماعية واقتصادية واحترام للخصوصيات الثقافية واللغوية هي العوامل التي تحول الإثنية إلى تهديد للوحدة الوطنية

دور النخب الإثنية ((Ethnic elites في تسييس الإثنيات:

نجد أن العامل الإثني في العالم وفي إفريقيا خاصة أثر بدوره في تشكيل الأحزاب السياسية على أسس إثنية، وما يترتب عن هذا من تمثيل للمصالح والتعبير عنها، وبل توزيع الثروة والسلطة وفقا لهذه الأسس، حيث تعد ظاهرة الأحزاب التي تقوم على أسس إثنية من أهم مميزات الساحة السياسية الإفريقية، مما يؤدي إلى إلغاء الدور الحقيقي للحزب السياسي، واعتباره آلية لتقسيم المجتمع سياسيا وتوعيته وتعبئته لتوسيع المشاركة السياسية

وعليه فإن تأسيس العمل الحزبي على أساس اثني يؤدي إلى إضعاف دور الأحزاب المنوط بها، لأن الحزب في حالة وصوله للسلطة سوف يعمل على خدمة جماعته الإثنية، وهذا ما ينتج عنه شخصنة المؤسسات السياسية، وشخصنة الحكم، واعتباره ملكية خاصة، وقد تركز هذا الوضع في ظل تفشي ظاهرة ما يسمى بالدولة العاجزة (Failed state) سواء أكان مصدرا أم محصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية، التي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوصفية.

وعلى صعيد آخر تمثل الإثنيات أحد أهم النقاط التي تركز عليها الأطراف الخارجية، إذ تمثل الجو الملائم لتنفيذ مخططاتها وبخاصة الدول ذات الأهمية الاستراتيجية، هذه الأطراف تسعى لاستغلال جماعات إثنية لمحاربة النظام وتأييدها عليه ومنها الزيادة في حدة التوترات السياسية والأمنية، الأمر الذي يعطي المجال لإملاءات المشروطة الخارجية والقضاء على أي برامج وطنية تتعلق بنمط الحكم والسياسات الاقتصادية، ومنها فرص إصلاح خارجي لا يتوافق مع متطلبات وتصورات الدولة . نجد أن دور النخب يتحدد في التحريك والتفعيل للإثنيات المختلفة للوصول إلى تحقيق مصالح وأهداف ذاتية، وهذا ما يعد فسادا سياسيا للنخب.

أخيرا يمكن القول إن التعددية الإثنية في حد ذاتها ليست حظرا في الدول التعددية، وإنما تصبح مشكلة عندما تثير جماعة ما بحرمانها من بعض المميزات التي تعد حقا لها، وتشعر باستبعادها وتهميشها سياسيا واقتصاديا وإداريا وعدم قدرة النخب السياسية والأنظمة على إدراك مفهوم الجماعة للسيطرة السياسية مما يجعلها تلجأ إلى سياسة تسييس هذه الإثنيات وخلق فجوة بينها واستغلالها لتحقيق مصالحها الذاتية ومن أهم الأمثلة لذلك حالة الطوارق في مالي أثر الحرب الليبية. وأيضا نجد دور الأحزاب السياسية في تسييس الإثنيات قد يؤدي دورا كبيرا وذلك من خلال تبنيها لأيدولوجيات تعمل على تحقيق مصالحها الذاتية وعدم إتباعها لسياسات الاحتواء للإثنيات المختلفة تحت مفهوم الوحدة الوطنية والاعتماد على أسلوب التعبئة للتعبير عن اهتماماتها الحزبية مما يؤدي الى انفجار الصراع داخل المجتمع ويعصف باستقرار النظام السياسي، فتنقل المسألة من المستوى الاجتماعي إلى الصعيد السياسي ويكون بقدر تعامل الجهات الحكومية معها بسلبية وتجاهل مما يزيد تعصب هذه الجماعات وتساعد الصراعات لدرجة المطالبة بالانفصال ومن هنا تبرز أزمة الهوية التي تحدث عنها "صمويل هنتجتون"، وهي أزمة متفارقة تشمل خطط تقود الى التقسيم وتشكيل دول فاشلة يسهل السيطرة عليها⁽¹⁵⁾.

دور النخب السياسية في تسييس الإثنيات:

لعبت النخب السياسية دورا هاما وكبيرا في تسييس واجتذاب الإثنيات والقوميات المتعددة عبر التسلسل التاريخي القديم حيث وجود كثير من القوميات المختلفة ثقافيا ودينيا فتح المجال الواسع أمام اللاعبين السياسيين في استخدامها لتحقيق مصالحها وتثبيت شرعيتها، فأصبحت الإثنية والقومية هي (الأداة) المناسبة في أيدي النخب المتنافسة لتوليد الدعم الجماهيري في المسعى الشامل من اجل الوصول إلى الثروة والسلطة والمكانة، ومن هنا تبرز حقيقة تفسير النخب للإثنية من أنها ظاهرة اجتماعية لنقلها إلى ظاهرة سياسية مرغمة على استجابة الظروف المتغيرة ومخططات النخب السياسية المراوغة، وكان ذلك واضحا من خلال المحفز السياسي

(15) نقلا عن فرقاني فتيحة ، باحثة جزائرية ، مقال بعنوان: التعدد الإثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا ، دراسة حالة الطوارق

في مالي ، 2010 ، موقع رؤى الإلكتروني .

والعملية التي تختارها النخب وترتبط بها قيمة ومعاني جديدة وتستخدمها رموزا لتعبئة الجماعة وحشدها والدفاع عن مصالحها وحثها على التنافس مع الجماعات الأخرى.

نجد انه من خلال استنتاج "بول براس" بعد دراسته الميدانية قد وصف الإثنية المتعددة بأنها حقيقة غير مقبولة بل أنها بنية اجتماعية وسياسية من ابتكار النخب التي اعتمدت على مواد شوهتها حيناً واختلقتها أحيانا من ثقافات الجماعات التي ترغب في تمثيلها من أجل حماية ما تتمتع به من رفاء وخير، أو وجودها أو لاكتساب ميزة سياسية واقتصادية لها ولجماعتها فضلا عن ذلك كله تعد الإثنية المتعددة ظاهرة حديثة ترتبط بصلة لا يمكن فهم مغزاها مع نشاط الدولة المركزية الحديثة (16).

كان دور النخب السياسية بارزا في قضايا تسييس الإثنيات في العالم حيث الصراع بين المفكرين في دور النخب سلبا وإيجابا تجاه الإثنيات وأيضا الجدل بين "براس و فرانسيس روبنسون " حول دور النخب السياسية في العملية التي بلغت ذروتها في تشكيل دولتين قوميتين منفصلتين في شبه القارة الهندية (الهند - باكستان) حيث يعتمد "براس" على عدد من الافتراضات الأساسية ويتعلق الأول بقابلية الهويات الإثنية بالتغير والتبدل، حيث لا يوجد شيء حتمي فيما يتعلق بنهوض الهويات الإثنية وتحولها إلى قومية، بل على العكس، لا يمكن تسييس الهويات الثقافية الإثنية إلا تحت ظروف محددة يجب تعريفها وتحليلها بعناية، ثانيا، لا تتبثق النزاعات الإثنية من الفوارق والاختلافات الثقافية، بل من بيئة سياسية و اقتصادية أوسع تشكل أيضا طبقية بين جماعات النخب، ثالثا، وقد يؤثر هذا التنافس أيضا في تفريق الجماعات الإثنية المعنية ومثابرتها وإصرارها، ويرجع ذلك إلى أن الأشكال والقيم والممارسات الثقافية للجماعات الإثنية تصبح مصادر سياسية للنخب، تستغلها في مسعاها للتمتع بالسلطة والمكانة والاعتبارية. وهي تتحول إلى رموز يمكن أن تسهل خلق هوية سياسية وتوليد دعم اكبر، تعتمد معانيها ومحتوياتها على الظروف السياسية وأخيرا تظهر هذه الافتراضات كلها أن عملية تشكيل الهوية الإثنية وتحولها إلى قومية عملية قابلة للعكس، واعتمادا على الظروف السياسية والاقتصادية قد تختار النخب التقليل من شأن الفوارق الإثنية وأهميتها والسعي إلى التعاون مع جماعات أخرى أو سلطات الدولة. وفقا "لبراس" نجد ان للتحويل الإثني شروطا مسبقة أيضا لتطوير حركة قومية ناجحة، ويزعم

(16) آدمون او كيريملي، نظريات القومية، مقدمة نقدية، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2013، ط1، ص 166-169.

أن القومية بوصفها ظاهرة نخبوية قد تنبثق في أي وقت، حتى في المراحل المبكرة من التحول الإثني، لكن على القومية من أجل أن نكتسب قاعدة جماهيرية، أن تتجاوز مجرد التنافس بين النخب.

يمكن القول بأن التعدد الإثني كظاهرة سياسية اجتماعية لا يمكن أن يشكل استقرارا وتواءما بين مكوناته وبين الأنظمة السياسية وذلك لانعدام كثير من الاستراتيجيات التي تتبعها المنظمات السياسية، وطبيعة استجابة الحكومات لمطالب الجماعات الإثنية، والسياق السياسي العام، لذلك نجد أن الإثنيات غالبا وإن لم تصل لمرحلة النزاع أو الصراع فإن وجودها يشكل نوعا من عدم الاستقرار بين مكونات الدولة والأنظمة السياسية التي غالبا ما يكون لها الدور الأكبر في خلق الزعزعة بتسييسها لهذه الإثنيات وفق أجندتها ومصالحها الذاتية.

دور الإثنيات على الأنظمة السياسية (أثنية السياسة):

نجد أن السياسات الإثنية في كثير من الدول قد تؤدي إلى إضعاف الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي بصورة كبيرة فمن الصعب أن تتحقق الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة اثنيا وذلك لأن الإثنية تصبح أساس المشاركة السياسية، حيث تنقسم الهوية لتقدم أساسا واضحا لمن سيدخلون ومن سيستبعدون، وهو ما يخلق العداوات والعقبات في سبيل تحقيق عملية التحول الديمقراطي سواء في أولها أو بعد اجتياز بدايتها وفي مراحل تالية وحتى في النظم العسكرية تظهر الإثنية بشكل مجسد لأنه حتى العسكريين لن يستطيعوا لأن يكونوا حياديين أو بمعزل عن مشكلة الإثنية⁽¹⁷⁾.

وعلى سبيل المثال النموذج النيجيري، والذي تميز بالعديد من فترات الحكم العسكري حيث نجد تسييس الجيش منذ أن أصبحت الدولة مستقلة وظهرت فيه الإثنية والفئوية بشكل كبير، ففي فترة الستينيات طالبت النخبة الإثنية الشمالية بأن يكون لها 50% من سلك الضباط وذلك بحجة كبر الأقليم الشمالي وبالتالي فإنه لكي يكون المرء ضابطا كان يتوقف ذلك إلى حد كبير على هويته الإثنية. وحتى بعد أن تم العمل بنظام الحصص في دخول الجيش بدلا من أن يؤدي إلى إزالة الشعور لسيطرة الإثنية زاد من الأمر وذلك لأن بعض الجماعات الإثنية ذات ولايات أكثر من غيرها مما يعني أن يكون لها العدد الأكبر من الضباط بالإضافة إلى

⁽¹⁷⁾ ماكس ويدر، مقال بعنوان: الأبوية السياسية في النظم السياسية الإفريقية، العراق، المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، 7/9/

2018م، الموقع الإلكتروني: <https://ciaes.net>، شوهد في: 14/10/2020.

أن عددا قليلا من الضباط الجنوبيين قد يعني في نهاية الأمر سيطرة الشمال على الجيش وبالتبعية على الحكومة العسكرية.

أما في ظل الحكم المدني تتبع وسائل أخرى مثل الدخول في تحالفات مع الجماعات الأخرى، ويعتبر حكم (بابنجيدا واباتشا) هو مثال للسياسات التقليدية حيث الحاكم كل شيء من أجل مصلحته ومصصلحة حاشيته والسيطرة على الأجهزة الحيوية في الدولة مثل جهاز الأمن والنظام الاقتصادي والسياسي. فكان شكل الحكم مليء بالمحسوبية والفساد والاستعانة بالمقربين والنخبة.

ومن هنا يمكن القول بأن الإثنية السياسية تزداد خطورتها في الأنظمة العسكرية أكثر منها في الأنظمة المدنية أو شبه الديمقراطية لتوافر عنصر القوة العسكرية المتمثل في الجيش الذي يدعمها للوصول لتحقيق مطالب ذاتية كالإثنية. أخيرا يمكن الوصول إلى حقيقة تحديد أثر الجماعات الإثنية في إحداث انقسامات اجتماعية من خلال إرادتها لتحقيق مطالبها الاجتماعية والسياسية التي توجهها إلى النظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه، وانطلاقا من هذه المطالب تأكد هويتها واحترامها بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وضعا خاصا بها، وكلما تباينت قيم الجماعات الإثنية وهويتها وتمثيلها في المجتمع تزداد نزعتها إلى التمرد والانفصال، وعادة ما تكون اللغة والدين والعادات والتقاليد أكثر الموضوعات حضورا في المطالب الإثنية وقد تمتد إلى النشيد الوطني للدولة، وأسماء المدن والرموز المختلفة في الدولة ، وقد تستخدم الإثنيات كثيرا من الأدوات المؤثرة تجاه الأنظمة السياسية لتثبيت مكانتها وسط الإثنيات الأخرى كاللغة حيث تعتبر مكانتها في النظام السياسي إحدى أدوات الهيمنة والسيادة والمطالبة بوضع رسمي للغة ما مطالبة باعتراف رسمي بان الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر، وللغة دور في الحراك الاجتماعي الطبقي والكفاءة الإدارية وشغل المناصب وعلاقة الدولة الخارجية. أما الدين فيستخدم للتعبئة والحشد لصالح أو ضد نظام سياسي، وتنادي الجماعات ذات الأغلبية بنشر قيمها ومثلها الدينية باعتبار دينها هو الدين الرسمي، بينما جماعات الأقلية الإثنية الأخرى تطالب عادة بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة، وأخيرا العادات والتقاليد حيث

تطالب الجماعات الإثنية باحترام عاداتها والسماح لأبنائها بممارسة هذه العادات، وإدخال تعديلات قانونية تتوافق وحاجاتهم الإثنية أو العرقية⁽¹⁸⁾.

من خلال الاستعراض الذي قام به المبحث اتضح ان عملية التسييس كانت نتيجة سعي إحدى المكونات أو أطراف العملية السياسية إلى خرق القواعد وإقحام عنصر أو عناصر من شأنها إضفاء ميزة خارجية لتقوية موقفها تجاه الأطراف الأخرى مثلا تسييس الجيش يعني إقحامه في العملية السياسية وليبعده عن وظيفته الدستورية، وكذا الحال بالنسبة للخدمة المدنية، القضاء ويمتد التسييس لتوظيف الانتماءات (العرقية والدينية) التي من شأنها إعطاء قوة إضافية لمن يحركها ويعبئها ولتكن حصيلتها إضعاف التوافق الجمعي بين مكونات المنظومة السياسية والحد الفاصل بين السياسة والتسييس رفيع ولا يخلو من الضبابية.

ونجد أن النخب السياسية مازالت تسود وتحكم وفق آليات تروج لمقولات الاشتغال بالمحاصصة السياسية والطائفية مما شكل انتكاسة في أسلوب ممارسة الحكم والتدبير، وتبرز عدة معوقات للمسار السياسي مثل تجريد المجتمع من السياسة وجعله مقال سياسيا وغير مسؤول عنها وغير مدرك لفاعليتها وقيمتها وتجمعاتها الاجتماعية مما أدى إلى غياب التأطير السياسي والإدماجي للمواطنين بما يجعل منهم أداة أو وقود انتخابي أبان الانتخابات فقط تم تحييدهم سياسيا. وتدني وندهور المكانة أو القيمة السياسية والاجتماعية للأحزاب والقوى السياسية وتراجع حيز تأثيرها وجاذبيتها، وضعف الأداء الإنجازي للعمل الحكومي في المجمل، حيث تقسر بعض الاستثناءات الإيجابية على أنها انجاز فردي أو إقطاعي محدود ومؤقت في ظل غياب حكومة تديرية رشيدة ومتكاملة، واستفحال ظاهرة التكالب على السلطة وتزايد ظاهرة تأسيس الأحزاب والتحالفات المؤقتة والموسمية وأخيرا عدم تبنى واستقطاب المرجعيات السياسية للنخب الوطنية الكفؤة والمستقلة والتي يراهن عليها للوصول إلى مواقع السلطة.

أخيرا نجد أن كثيرا من الساسة لعدد من البلدان قد أساءت وبدرجات متفاوتة وبدلا من تحقيق الوئام أو السلم الأهلي المدني بين أبناء المنطقة أو بناء الدولة الواحدة سعت وبفعل قلة خبرتها، وسوء مقاصدها، أو عدم احترامها الآخر أو إتباعها سياسة البعد الواحد إلى إثارة النزاعات والإضرابات بين معظم المكونات الإثنية

(18) ولد الصديق ميلود ، موقع الكتروني ، مرجع سابق ، ص42 .

للدولة الواحدة، إن لم يكن كلها وتعدت ذلك إلى إشعال فتيل الحرب مع الدول الأخرى داخل الإقليم الشان الذي جعل هذه المناطق تعيش الوضع ذاته الذي وصفه المفكر الإنجليزي المعروف " توماس هوبز " بأنه حرب ضد الجميع والواحد ضد الكل والكل ضد البعض وهكذا⁽¹⁹⁾.

من خلال ما تطرق له المبحث أن المجموعة الإثنية لا تشكل تهديدا لاستقرار الدولة إلا عندما تطرح مشكلة سياسية حيث تنشأ المشكلة الإثنية عندما تتحول المجموعة الإثنية إلى أو قناة للسلطة وتمارس عليها عملية التسييس فكل جماعة تمتلك ثقافة خاصة بها فرضها الواقع البيئي للعادات والتقاليد والقيم الموروثة وحرية التعبير عنها، وإذا حرمت من ذلك تحدث الاضطرابات. وتطرح عندئذ مشكلة سلطوية تستوجب تحرك النخب السياسية والأكاديمية لإيجاد حلول لهذه الصراعات أو تهدئتها والخروج بحل واقعي متوازن ينصف الجميع عبر احترام التنوع بالتعدد وقبول الآخر.

(19) جورج هولد سابين، تطور الفكر السياسي ، ترجمة علي إبراهيم السيد، دار المعارف ، ص218 .

المبحث الثاني

النزاعات الإثنية والامن القومي

عرف حفل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حملة من التغيرات والتحويلات الهامة التي شكلت سمات النظام الدولي الجديد، ولعل من أبرز هذه التغيرات تغير طبيعة النزاعات من نزاعات بين الدول الى نزاعات داخل الدول، حيث تصاعد حدة النزاعات الإثنية، وأصبحت أحد القضايا الهامة التي جلبت اهتمام الدول رغم اعتقاد الكثير من الباحثين أن هذا الشكل من النزاعات ما هو إلا مرحلة من مراحل التاريخ سيزول شيئاً فشيئاً مع تصاعد موجات الحداثة التي ستؤدي إلى اختزال تعدد الانتماءات الإثنية أحد أبرز مسببات النزاع الإثني، إلا أن هذه الاعتقادات أثبتت خطأها مع ديناميكية الوقائع الدولية في فترة التسعينيات إثر تفكك الاتحاد السوفيتي إلى عدة جمهوريات نتيجة لتصاعد المد الإثني القومي وتزايد حدة النزاعات في العديد من الدول لذلك فقد لا نكون بالغين إذا قلنا أن واقع عالمنا المعاصر يعيش عصر النزاعات الأثنية.

وينطبق هذا التوصيف بكثيرة على الدول التي حصلت على استقلالها حديثاً، ومازالت تعاني من صعوبات عملية عديدة حول كيفية دمج العديد من الإثنيات والهويات في دولة قومية واحدة للتخفيف من النزاعات الإثنية وتوليد الظروف الملائمة لبناء نظام سياسي متماسك ومستقر قادر على تحقيق رفاهية المجتمع، ولا يمكن أن نستثني هذا الواقع أيضاً عن الدول العربية التي لطالما تعددت فيها مظاهر العنف والنزاعات الإثنية والعرقية والمذهبية، تحت وطأة الضعف المتزايد للنخب السياسية وتعلقها بالسلطة مما أكثر على استقرار وبناء الدولة، ومن بين هذه الدول السودان، ليبيا، والصومال.

تعريف النزاع:

تعتبر ظاهرة الحرب والنزاع معلما بارزا في حياة الإنسان حيث واكبت مسيرته منذ ظهوره على هذه الأرض، وظلت قانونا تاريخيا يحكم أغلب العلاقات بين الوحدات الإنسانية (أفراد، جماعات) لذلك سنحاول في هذا المبحث تناول مفهوم النزاع الإثني والتطرق الى اهم المفاهيم المتداخلة معه.

- طبيعة النزاع:

من المتفق عليه أنه لا يوجد تعريف محدد للنزاع فهو يختلف من مفكر لآخر، ويعود ذلك لعدم وجود تفسير عام لظاهرة النزاع، فالنزاع لغة يأخذ معنى الاختلاف والتناقض وعدم التوافق يقابله في اللغة الإنجليزية (conflict) أما اصطلاحا فيقصد به الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر أو تعارض مصالحها حول موضوع أو مسألة معينة، ونجد أن المعهد الدولي لبحوث النزاع في (هايدل بيرغ) على أنه "ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح واختلاف الموقف على بعض القيم وهي على الأقل بين طرفين، قد يكونان جماعات منظمة أو دولا، وهي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها والحصول على أهدافها⁽²⁰⁾".

ومن خلال قراءة التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى ثلاث محاور أساسية يقوم عليها النزاع وهي:

- أن النزاع هو تنازع بين الأطراف سواء كانت جماعات أو دول.

- إن النزاع ينتج نتيجة لوجود مصالح ومواقف مختلفة تحرك الأطراف المتنازعة قد يكون سبب الاختلاف في الأهداف او التصورات أو المصالح أو التطلعات.

- هدف النزاع هو محاولة تغيير الوضع القائم.

ب- مفهوم النزاع الإثني:

(20) ادوارد دي بونو ، الصراعات ، ترجمة فاطمه السنوسي ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، المجمع الثقافي ، 1997م ، ص 296 .

يذهب أغلب الباحثين مثل "جيرري مول و جيمس هيباريماننا" إلى اعتبار أن النزاع الإثني والشعور بالقومية هو مجرد موجة المستقبل لأن حدة النزاعات الإثنية ازدادت بشدة منذ الستينيات خاصة في الدول الإفريقية، لذلك فإن موجات الحداثة التي تحدث عليها الكثير من الباحثين "كبرجينسكي" لم تغير شيء، فبدل أن تنقل النزاعات الإثنية ازدادت وأصبح أحد التحديات الهامة التي تواجهها الدولة وحتى المجتمع الدولي⁽²¹⁾.

فالنزاع الإثني هو عبارة عن تصادم بين الجماعات الإثنية حول قضية أو مجموعة من القضايا تسعى فيها كل مجموعة إلى تغيير الوضع القائم. فحسب "جيمس فيرون و ديفيد لابت" من خلال دراستهما للنزاعات الإفريقية سنة 1979م، فيعتبران أن النزاع الإثني هو نزاع بين الجماعات عادة ما يكون من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروة والمشاركة في السلطة بحيث تهدف الجماعات من خلالها تغيير الوضع القائم ونجد "لاك و رتشيلد" فيعرفانها على أنها حرب نتيجة وجود المأزق الأمني والخوف من نوايا المجموعات الإثنية الأخرى، في حين يعرفها "جون انغسترن" على أنها رغبة الجماعة في الانفصال ولكن ليست كل جماعة ترغب في الانفصال⁽²²⁾.

ونخلص من هذا بأن مفهوم النزاع الإثني فهو عبارة عن تصادم بين جماعتين أو أكثر حول عدة أسباب معينة بهدف تغيير الوضع القائم وهي نزاعات مستعصية الحل لغلبة الطابع الثقافي عليها.

نظريات النزاعات الإثنية:

النزاع الإثني هو نزاع بين الجماعات الإثنية في كثير من الأحيان بسبب القومية الإثنية وغالبا ما تؤدي إلى إبادة جماعية و جرائم حرب، ونجد تفسيرات المختصين في النزاع الإثني عموما تقع ضمن واحدة من الرؤى الفكرية الثلاث الآتية:

1- الأولوية أو النشوءية Primordialism

⁽²¹⁾ منى ظواهرية ، عضو مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، النزاع الإثني واشكالية بناء الامن الاجتماعي في البلدان العربية : العراق والسودان نموذجا ، العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية المجلد العاشر - العدد الأول - 2020م ، ص622 .

⁽²²⁾ منى ظواهرية ، المرجع السابق ، ص623 .

2- الوسائلية أو الافتعالية . instrumentalist

3- البنائية Constructivism .

تناقش أسباب النزاع الإثني من قبل الباحثين في العلوم السياسية وعلم الاجتماع على السواء والتي تندرج عموماً في واحدة من المدارس الفكرية الثلاثة السالفة الذكر، وهناك المزيد من الأبحاث العلمية الحديثة التي تعتمد على هذه المدارس الفكرية لزيادة فهمنا للنزاع الإثني .

أولاً: المقاربات المنشؤية: Primordialism

تقوم المقاربة المنشؤية على مفهوم محوري لديها هو القرابة بين افراد الجماعة الإثنية أي على الروابط الأثنية وحسب " دونالد هوروف " هذه العلاقة تسمح لهذه الجماعات بالتفكير في تماثل الاسر، وعليه يكمن سبب النزاع الاثني في عدم وجود قرابة أي روابط بين الجماعات وعليه يصبح الاختلاف الإثني مصدر الحدود الافتراضية بين الجماعات⁽²³⁾. وحسب مجموعة من الباحثين هم " غريترس و شيلد و والكر و كونور " فإن أساس النزاع هو الاختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة نحن ضدهم ويؤكد على أهمية عمق وقوة المشاعر في النزاع الإثني، والذي يولد بالضرورة وعي الجماعات الأخرى ويعمق الإحساس بوجود الحدود، وحسب " شو و ونغ " قوة المشاعر ناتجة عن وضع قواعد تحريم الأناية والسلوك الفردي وأولوية الجماعة حسب "فاندان بارغي " وفي ذات السياق نجد "صامويل هانتغتون" من خلال كتابه صدام الحضارات يعتبر أن أساس النزاعات هو الإختلاف الحضاري بين الوحدات السياسية، أي أن أساس النزاع هو الثقافة نظراً لتصارع القيم بين المجموعات.

وكخلاصة نستنتج أن سبب النزاع حسب المغاربة الأولية هو وجود التنوع الإثني الذي سيحدث حتماً اختلافاً فيما بين الإثنيات، هذا الاختلاف سيضخم من الشعور بالولاء نحو القبيلة وتراجعته نحو المركز والذي سيخلق تعصبا نحو الآخر وبالتالي حدوث النزاع. لكن هناك عدد من الباحثين السياسيين عرفوا مفهوم الحرب الإثنية كما لو أنها اسطورة، فهم يؤكدون على أن الأسباب الجذرية للنزاعات الإثنية لا

(23) سمية بلعيد ، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها ، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً، بحث دكتوراه ،جامعة

منتوري - قسنطينة، 2009م، ص 33 .

تنطوي على الانتساب للإثنية، وإنما على العوامل السياسية، الاقتصادية وغيرها، مثال "ميشال براون و فيرون و جون انغسترون".(24)

ثانيا : المقاربة الافتعالية: Instrumentalist

تبني هذه المقاربة تحليلها لسبب النزاع الإثني على فرضية مفادها أن النزاع الإثني ليس بسبب الاختلاف القيمي بين الأثنيات، بل يعود لدور الفواعل السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وفي هذا السياق يعتبر "باري بوزان " النزاع الإثني على أنه أسطورة أو خرافة يتمسك بها من يريد استخدامها.(25) هذه المقاربة سعت لتفسير استقرار نتائج وأفعال وسلوكيات قادة المجتمعات بين المجموعات كدافع للتعبئة الجماهيرية مثلا في حالة الانتخابات واستغلالها في سياق التنافس على السلطة، وذلك لكونها أكثر فاعلية من الطبقات الاجتماعية. وبالنسبة لدور العوامل على المستوى الخارجي، نجد أن للاستعمار دور كبير في اختلاق النزاعات الإثنية، وذلك عن طريق تشتيت القبيلة الواحدة على أكثر من دولة، مما يؤدي إلى تواجد قبائل ذات تاريخ من العدا في نفس المنطقة الجغرافية وتداعيات ذلك على الأمن والاستقرار فيها وعلى سبيل المثال دور القوة الاستعمارية البلجيكية في ثلاثينيات القرن المنصرم في تجسيد التمييز الحاصل بين الهوتو و التوتسي في رواندا على أساس ملكية الماشية وقياسات مادية أخرى.

أما على الصعيد الداخلي يخلق النزاع الإثني بسبب تحريك محفزاته وأسبابه من قبل النخب الداخلية والتي تعمل على تحقيق مصالحها التي تتحقق في جو الفوضى اعتمادا على الإثنية كوسيلة . وفي هذا السياق يمثل كتاب "دانييل بوسنيد " حول المؤسسات والسياسات الإثنية إفريقيا إسهاما رئيسا في نظرية الانقسامات السياسية ، وهو شاسع لإثبات ان النخبة السياسية في دول العالم الثالث لديها الحافز للعب ببطاقة الإثنية، واعتمد في ذلك على تحليل السياسات الإثنية في زامبيا كدراسة حالة.

ونجد "فاليري تشسكوف " ينوه على تسييس الإثنية في الشيشان وذلك لوجود التلاعب والتضليل على أسس إثنية، وعليه فإن تسييس الانتماء الإثني لأبد في النهاية أن يؤدي إلى عنف واضطراب سياسي

(24) سمية بلعيد ، مرجع سابق ، ص 31 .

(25) سمية بالعيد ، المرجع السابق ، ص 35 .

وأمني وهذا التسييس هو جزء من استراتيجية برنامج يهدف للوصول إلى السلطة وزيادة المكاسب الشخصية. (26)

نخلص إلى أن الاختلاف الإثني لا يمثل للمقاربة الافتعالية سوي وسيلة في يد النخب على المستوى الداخلي أو الخارجي بغية تحقيق مكاسب شخصية، وعليه فإن النزاع الإثني هو محصلة حسب المعادلة الأتية:

نزاع اثني تنوع اثني

(Quality of + Ethnic diversity)=(Ethnic Conflict) (instructions)

وحسب "ماورو كيبيا" فإن ضعف المؤسسات وتميزها بالفساد على عكس البلدان التي لديها مؤسسات جيدة، بما يكفي عدم تفاقم خطر الحروب والإبادات الجماعية التي قد تتجم عن التنوع الإثني . فمثلا مشكلة الإثنية في إفريقيا تعتمد الى حد كبير على مستوى فعالية المؤسسات الدولية أو الثقافية في التعامل مع متطلبات التنوع، والتأكيد على تثبيت الفساد وتبني الشفافية والحكم الراشد إذ تعتبر كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا نموذجين رائدين في إدارة النزاعات الإثنية، إلا أن استمرار النخب النيجيرية لم يبلغ التنافس والنزاعات الإثنية في فترات متقطعة خاصة حول الموارد على عكس جنوب إفريقيا.

رغم قرب تحليل المقاربة الافتعالية إلى الواقع العملي لكن ذلك لم يعفيها من الانتقادات ومن أبرزها تركيزها على استمرارية النزاعات الإثنية في مناطق متفرقة من العالم على الرغم من تلاشي الاستعمار، ليست كل النزاعات الإثنية هي بالضرورة مدعمة من قوى خارجية ، وأيضا تركيزها على دور النخب السياسية على المستوى الداخلي في تأجيج النزاعات الإثنية واعتبارها هي العامل المستقل في حين أن الجماعات الإثنية هي العامل التابع .

ثالثا : المقاربة البنائية : Constructivism

ظهر مصطلح البنائية في الثمانينات من القرن الماضي وكان "نيكولاس أونيف" أول من استعمل المصطلح في كتاب عالم من صنعنا "World of our making" وأشار الى أن القواعد والمعايير تلعب دورا هاما في إرشاد سلوك الفواعل الدوليين وبناء الحياة الدولية بشكل عام.⁽²⁷⁾

نجد أن التصور البنائي يقوم على تشريح علاقة التأثير المتبادل بي طرفي الثنائية (بنية عضو)، بحيث يمكن اسقاط هذا التصور على الدولة كبنية، والمجموعات الإثنية المتضمنة أعضاء أو وحدات، ففي الوقت الذي كانت تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية فإن البنائية تركز على تأثير الأفكار وهي تولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأنه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، فالنظريات البنائية متعددة وهي لا تقدم تصورا موحدًا لتوقعاتها حول أي من القضايا المطروحة، فهناك اتجاه للبنائية يركز على مستقبل الدولة ويعتبر أن الاتصالات الوطنية وتقاسم القيم المدنية أدت إلى تفويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية.⁽²⁸⁾

كما أن البنائيين يركزون على دور الضوابط والمعايير ويرون أن القانون الدولي وغيره من المبادئ الأمرة أدت إلى نشر المفاهيم التقليدية للسيادة فقد تصاعدت حدة النزاعات الإثنية التي تتمحور حول متغير الهوية لفترة ما بعد الحرب الباردة بشكل مميز مقارنة مع عدة عوامل، وتزايد الاهتمام وتصور الثقافة والذي تزامن مع بروز الاتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط والذي يعتبر في جانب منه ردة فعل على تصاعد حدة النزاعات الإثنية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.⁽²⁹⁾

وعلى مستوى تحليل أسباب النزاعات الإثنية، فقد انتقدت البنائية المقاربتين النشوئية والانفعالية حيث أكدت أنه لا يمكن اعتبار الجماعة الإثنية ككل تحركه المشاعر والأحاسيس الإثنية في الوقت الذي لا يمكن اعتبار النخب فواعل تابعة لهذا الشعور كما لا يمكن اعتبار النزاع الإثني ناتج عن تعبئة الفواعل للجماعات الإثنية، وباختصار كل هذه المقاربات المتنافسة ترصد جوانب مهمة في قضية النزاعات الإثنية

(27) نبيلة سالك ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص : علاقات دولية ، بعنوان الآليات المؤسسية لإدارة التعدد الإثني ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2015م -2016م، ص108 .

(28) نبيلة سالك ، مرجع سابق ، ص109 .

(29) نقلا عن نبيلة سالك ، عادل زقاغ ، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية : فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني والمؤسستي ، ص 3 .

ولكن لا يمكن التوقع في التفكير والتحليل في أحدي هذه المقاربات فيجب التركيز على الاختلاف الإثني وعلى دور النخب على المستويين الداخلي والخارجي في تفعيل هذا الاختلاف وعلى دور الأفكار في وجود تلاحم بين المقاربتين لفهم أسباب النزاعات الإثنية ومن ثم العمل على إيجاد حلول جذرية لا مؤقتة للنزاعات الإثنية.⁽³⁰⁾

رابعاً: المقاربة الإثنواقعية:

هيمنت المدرسة الواقعية على نظرية العلاقات الدولية منذ فترة ما بين الحربين حيث تتميز بسهولة مفهوماتية تتماشى والأفكار الفلسفية التي تتواصل مع "هوبز و ثيوسيدديس" وفقاً للتقاليد فإن أفعال الدول متوقفة على الطبيعة البشرية والجغرافية بدلاً عن الاخلاق والمثاليات، آخرون مثل "أرول و مورغاننو و موفمان" تم تحديدهم ضمن هذا المنطق فهم يعرفون النظام الدولي والعلاقات الدولية مثل غابة بداخلها فواعل أساسيون هي الدول والهدف الأساسي هو استمرارية البقاء.⁽³¹⁾

تعتبر الواقعية الدول هي الفاعل الرئيسي والموحد وهي وحدة التحليل لديها في النزاعات الإثنية حيث يثبتون بأنهم يريدون تطوير وتوسيع الإطار التحليلي لديهم ومن هنا نشأ الإثنواقعيون الذين اعتمدوا في تحليلهم لظاهرة النزاعات الإثنية على مداخل الدولة باعتبار الجماعات الإثنية هي وحدة التحليل ، واعتمدوا في تفسيرهم لأسباب النزاع الاثني على ظاهرة الخوف أو القلق (la crinite) وعلاقته بحدوث النزاع.⁽³²⁾

مطالب المجموعات الإثنية وأسباب النزاع:

نجد أن الإثنية ظاهرة معقدة ومركبة وقديمة وتحليلها والسعي في فهمها يتطلب ضرورة الإحاطة بالإبعاد المادية والنفسية والاجتماعية التي تمثل البيئة الخاصة بالظاهرة والتي تمنح كل جماعة طابعها المميز ودوافع قيام الجماعة الإثنية وتبلورها وطرق تعبيرها عن رغباتها، فتعددت طرق تعبير الجماعات الاثنية عن مطالبها من دولة لأخرى بتعدد الدوافع والأسباب التي تقوم بها للقيام بذلك .

(30) نبيلة سالك ، المرجع السابق ، ص 110 .

(31) نبيلة سالك ، مرجع سابق ، ص 111 .

(32) سمية بلعيد ، مرجع سابق ، ص 40 .

لقد أضحت الصورة المشتركة لأغلب المجموعات المتنوعة أثنيا تتمثل في مسألة التوتر والشحن الإثني، كما هو الحال في قارة إفريقيا، حيث تعد إفريقيا قارة التعدد والتنوع والتركيز هنا على قارة إفريقيا كون الدراسة التي نحن بصدها تعد من أمثلة النزاعات ذات الخصوصية الإفريقية لهذا الواقع التعددي، من حيث قبولها إياه وإضفاء الشرعية عليه وأقراره، أو من حيث رفضه وعدم الاكتراث له كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع ، فقد أصبحت إفريقيا مرادفة لحالة العنف والصراع الداخلي في ظل واقع بائس يزداد فيه تهميش المواطن الإفريقي بشكل مستمر، فإفريقيا تمثل المجال الأمثل لدراسة وفهم مطالب الجماعات الإثنية وهي تطرح نموذجا للفوضى العارمة، حيث تشهد انهيار مؤسسات الدولة، وتعاني من انتشار الأوبئة والجريمة، وانهايار حكم القانون وعجز الدولة عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية ما ينجم عنه أزمات خانقة في ظل تنامي الهويات الإثنية والدينية التي نازعت من أجل البقاء. بحيث أضى وجود الدولة الإفريقية بحد ذاته محل شك ، ونذكر على سبيل المثال : الصومال وما يجري بالسودان وما يحدث في جمهورية مالي، ولا شك أن مثل هذه الصراعات تؤدي إلى تدهور اقتصادي وانهايار لمؤسسات الدولة فضلا عن شيوع ثقافة العنف والفساد وعدم الاستقرار السياسي والذي مآله انهيار الدولة .

نجد أن الجماعات الأثنية تسعى دائما إلى تأكيد هويتها واحترامها لتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وصفا خاصا في البلاد، فهي تطرح مطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه وعادة ما تكون اللغة والدين والعادات والتقاليد أكثر الموضوعات حضورا في المطالب الإثنية.⁽³³⁾

تعتبر مكانة اللغة في النظام السياسي إحدى أدوات الهيمنة أو السيادة والمطالبة بوضع رسمي للغة في البلاد، مطالبه باعتراف رسمي بأن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر وقد تكون المطالبة بأولوية لغة أو بالتعددية اللغوية إذا كانت الجماعة الإثنية أقلية، كما هو الحال في الجزائر مطالب الأمازيغ بتدريس لغتهم في الجامعات واعتبارها لغة رسمية ثانية، ورفض التعريب في جنوب السودان السابقة قبل

⁽³³⁾ ريد هاليداي وآخرون ، الأثنية والدولة ، الأكراد في العراق وإيران وتركيا (ترجمة عبدالإله النصيحي) ، ط 1، العراق، معهد الدراسات

الاستراتيجية، 2006م ، ص 50 .

التقسيم، والاعتراف باللغات الإفريقية في جنوب إفريقيا بعد انتهاء الحقبة العنصرية، فمشكلة تحديد اللغة الرسمية للبلاد ولغة التعليم والإدارة في ظل وضع تعددي واجهت العديد من الدول الجديدة في إفريقيا وغيرها.

أما الدين فيستخدم التعبئة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسي، وتنادي الجماعات ذات الأغلبية باعتبار دينها هو الدين الرسمي والأثنية الأقل تطالب بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة كما هو في السودان السابق ونيجيريا وتطالب الجماعات الإثنية باحترام عاداتها والسماح لأبنائها بممارسة هذه العادات مثل مطالب الشيخ البريطاني، والنساء المسلمات البريطانيات الذين يعملون في الجيش والأمن بارتداء ملابسهم الدينية، فضلا عن ذلك فإن للجماعات الإثنية مطالب تتمثل في الانفصال أو الحكم الذاتي (الاستقلال الإداري) والمناصب العامة ومسألة الأرض.

نجد أن مؤتمر برلين 1884م قد عمل على تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى وقد مثل ذلك نقطة خارقة في التطور السياسي والاجتماعي. وعليه فإن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر كما إنها من جهة أدت إلى وجود جماعات إثنية ذات تاريخ من العداة والصراع داخل حدود إقليمية واحدة، وهو الأمر الذي شجع على تزايد حدة الصراعات العرقية في كثير من المواقع، وفي مرحلة ما بعد الاستعمار أيضا تعقدت المطالب الإثنية مثلا المجموعات التي كان لها دور نضالي في التحرر والاستقلال، بحيث نجد أن الدول الإفريقية ما بعد الاستعمار احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولاسيما سياسات القمع والإكراه المادي، وتميزت بتسلطية دولة الحزب الواحد ومنه أغلب تلك الجماعات المناضلة ممن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية في الحقيقية، فالسلطات الاستعمارية خاصة تلك التي تحكم حكما غير مباشر (كإنجلترا) بدأت في تحويل السلطة الى النخب المحلية، منها نخب عرقية بطبيعة الحال وهو ما لوحظ في معظم البلدان الإفريقية قبل الاستقلال . هكذا نجد أن كثير من البلدان الخاضعة للحكم غير المباشر وأيضا المباشر (فرنسا) قد يؤدي إلى تجاهل النظام السياسي لمطالب جماعة إثنية معينة ، وعدم اعترافه بها أو عجز مؤسسات النظام عن استيعاب المطالب المتصاعدة بالمشاركة السياسية، يؤدي في معظم الأحوال إلى تشدد الجماعات المستبعدة ولجئها إلى وسائل غير مشروعة للحصول على مطالبها كالتمرد مثلا.

في هذا الصدد يؤكد برهان غليون إن التعددية الطائفية على حد تعبيره لا تتحول إلى مشكلة تهدد الحياة الوطنية، حتى في الدول الاستبدادية إلا عندما يغلب الانتماء للطائفة أو العشيرة على الانتماء للجماعة الوطنية، أو بمحوه أو بتنازع معه أو عندما يصبح النظام السياسي العام أو النخب السائدة هي التي تشحن التمايز الطائفي والقبلي بمفاعيل ومدلولات سياسية وتستخدمه في النزاع على السلطة ومن دون ذلك لا تنتج الاختلافات الثقافية والاقوامية نزاعات خاصة مختلفة عن النزاعات الاجتماعية العادية والطبيعية.⁽³⁴⁾

وبالتالي فإن غياب الإطار الوطني الحقيقي الذي يجمع بين الأفراد ويوحد بينهم سياسيا وقانونيا يؤدي بالجماعات الي ان تترد إلى نظمها التقليدية التي كانت قائمة على التضامات الأهلية، الطائفية العشائرية. من هنا تعبر عودة الولاءات الطائفية والعشائرية عن انهيار التضامن الوطني الذي يجمع الافراد على صعيد أعلى واشمل هو صعيد الدولة الذي يعبر هو نفسه عن ضعف الدولة نفسها وقصورها في تكوين رابطة وطنية فعلية .

نجد أن من أهم أسباب ازدياد النزاعات الأثنية والعرقية هو انهيار الثنائية القطبية المصاحب لفترة الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية في أوربا الشرقية وبروز ظاهرة الأقليات والعرقيات خاصة المغلوب على أمرها حيث تطالب بحق تقرير المصير سواء بالمشاركة في الحكم أو اختيار بشكل النظام السياسي المناسب، وأنه لا مكان لسيطرة الدولة وديكتاتورية الحزب الواحد في العهد الجديد .

هذا وفي غالب الأحيان عندما تطالب جماعة ما ببعض المطالب والتي ترى هناك ما يحول بينها وبين الوصول إليها فهي تسلك بذلك طرقا وتستخدم وسائل وأساليب مختلفة تعبر بها عن موقفها إزاءه وفي المقابل نجد أن العديد من الدول ذات التنوع العرقي تقابل تلك التصرفات بكيفيات متعددة ومختلفة، محاولة منها لإدراك الخطر الذي يترصدها من جراء احتوائها على العديد من المجموعات الإثنية، كما أن الاستجابة للتنوع قد توزعت على الأطر التاريخية والاجتماعية المختلفة .

(34) نقلا عن أيدابير أحمد ، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي ، دراسة حالة مالي ، بحث ماجستير ، جامعة الجزائر ، سنة 2011-2012م ، ص

وأخيرا نجد أن بروز التنوع كمشكلة رئيسية في أجزاء مختلفة من العالم أحدث نوعا من الضغوطات من أجل إعادة النظر في تعريف المجال الاجتماعي الثقافي، وتعبيراته ضمن إطار تقاسم الموارد وهيكل الحكم ، لذلك نجد أن العالم يواجه ليس فقط حقيقة التنوع، وإنما طرق التعامل معه أيضا ، وهذا ما سنحاول الاقتراب منه في المبحث الموالي .

أثر النزاعات الإثنية على الأمن القومي :

قبل الخوض في مدى تأثير النزاعات الإثنية على الأمن القومي، يجدر بنا الوقوف عند تعريف الامن حيث يعتبر من المفاهيم الغامضة المدلول وعديم اليقين، وهذا قد يعود كما يعتبر البعض إلى الوقوع في فخ الايدولوجية ، فعدم وجود تعريف شامل وفاصل للأمن دفع بالبعض إلى الاعتقاد بأن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت بل لابد من إعادة تعريفه في كل مرة تبعا للحالة موضع التحليل، وتجدد التهديدات والفواعل في الساحة الدولية.

فمن بين المحاولات التي وضعت لتعريف محدد للأمن نجد : تعريف "ولتر ليمان" أن الأمة تبقى في وضع آمن الى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذ كانت ترغب بتقادي وقوع الحرب ، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه.⁽³⁵⁾

أما من وجهة نظر "ارنولد و ولفر" ، يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف تعرض هذه القيم للخطر، فحين يراه "هنري ليسنجر" بأنه تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء يراه "روبرت ماكنمار" بأنه يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه.⁽³⁶⁾

من خلال ما تقدم، نخلص إلي الأمن يشتمل على العديد من المجالات او القطاعات والتي تتعدى البعد العسكري، ولك نظرا لظهور مصادر جديدة للتهديدات، وهي القطاع السياسي، والاقتصاد، البيئي والقطاع المجتمعي، وهو ما يعني تجاوز التصور التقليدي للتهديد والذي ينحصر في القطاع العسكري،

(35) ايدابير احمد ، مرجع سابق ، ص60.

(36) ايدابير احمد ، نفس المرجع ، ص60.

ليصبح أمنا متعدد الأبعاد ومكونا ومركبا وليس أحادي التركيب . ونجد أن التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن وعدم التركيز على أن تكون الدولة هي المحور الأساسي في الدراسات الأمنية نظرا لتزايد الاعتماد المتبادل الدولي وظهور أنواعا جديدة من التهديدات جعل الفرد هو الغاية وهدف الأمن، أما الدولة فهي الوسيلة التي تضمن أمنه ورفاهيته، وهذا ما شكل أرضية خصبة لظهور أطروحات حديثة تتسجم مع هذا الواقع الجديد، وظهور فواعل جديدة كالمنظمات الدولية فوق القومية، والمنظمات الغير حكومية ، هذا إلى جانب توسيع المفهوم من ناحية شمولية مستويات التحليل، من بعد إنساني مجتمعي والوطني وإقليمي إلى عالمي.

إن المنظور التوسيعي يسعى إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى إلى جانب البعد العسكري، للتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة ليتجاوز بذلك التهديدات الموجهة للدولة، الموضوع المرجعي التقليدي للدراسات الأمنية الواقعية، نحو الكيان والتنظيمات والاجتماعية الأخرى التي تعرض نفسها كمراكز جديدة للتهديد، وتعتبر مدرسة (كوبنهاغن) أولى المدارس المراجعة انطلاقا من إسهامات العديد من المفكرين، مستمدة أصولها النظرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر "باري بوزان " الناس، والدول، والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية الصادر عام 1991، كما ركزت دراساته على التحليلات الاجتماعية للأمن ومن أبرز مفكريها نجد "باري بوزان أدول ويفر" إضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء معهد كوبنهاغن لدراسات السلام.

مدرسة كوبنهاغن هي واحدة من الاتجاهات الفكرية التي حاولت أن تحل محل المفهوم العسكري للأمن مفهوما يتجاوز الطرح التقليدي، وهو الأمن المجتمعي، وذلك انطلاقا من دراسة الوضع الدولي عقب سلسلة التطورات التي شهدتها هذا الوضع، إذ أن ظروف هذه الفترة استدعت إعادة النظر في نوع التهديدات الجديدة، وهي تهديدات تمس بالدرجة الأولى المجتمع ، الذي يعاني ظاهرة الانفصال والانضمام ، جسدها يوغسلافيا السابقة ودول أوروبا الشرقية، وبعض الدول التي تتميز بالتباين العرقي والاثني في آسيا وإفريقيا، فمع طبيعة الحروب من حروب خارجية إلى حروب داخلية تقع داخل الدولة الواحدة، وتعتبر نوع التهديدات تداخلا في عجز النظرة التقليدية للأمن والتعامل مع هذا الوضع الدولي، وظهرت على أثرها دراسات أمنية الهدف منها

هو تجاوز تلك النظرة التقليدية للأمن خاصة دراسات الصراعات العرقية الإثنية كتهديد مباشر لبقاء الدولة⁽³⁷⁾ نتيجة للتصنيف العرقية التي تعرض لها ألبان كوسوفو على يد الصرب في دولة يوغسلافيا سابقا، وبحيث كان ينظر إلى الصراعات العرقية والإثنية على أنها ظاهرة تخص مجتمعات دول العالم الثالث، بسبب هشاشة الاستقرار السياسي وحالة التخلف التي تعيشها، إلا أنه مع الأزمة في البلقان أصبح ينظر إليها كتهديد يواجه جميع الدول⁽³⁸⁾.

ومنه نجد أن المفاهيم الأمنية للدولة تحتاج إلى تبني فهم "ثنائي" للأمن، يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية، فالبقاء بالنسبة لأي دولة يختصر في حمايتها لسيادتها في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس⁽³⁹⁾. ومنه ازدواجية أمن الدولة والأمن المجتمعي، بذلك الأمن المجتمعي لا يزال يحتفظ بوصفه قطاعا من أمن الدولة، لكن الآن هو أيضا الموضوع المرجعي للأمن وأحد أسباب هذا التحرك هو ان العديد من الجماعات التي إما لا تكون أو لا تتناسب سواء جغرافيا أو سياسيا أو كليهما مع الدول القائمة، لهذا السبب يشير "وايفر" وآخرون أن الأمن المجتمعي مهم في حد ذاته لأن الجماعات التي لا تملك دولة، هي أيضا حقائق سياسية هامة وردود أفعالها على التهديدات ضد هويتها ستكون ذات مغزى سياسي له تأثيره المباشر على أمن الدولة، ومثال لذلك ما يحدث في شمال جمهورية مالي وذلك أن نهاية الحرب الباردة شهدت تصلب عودة التهديدات الجديدة وغلبة نمط الصراعات الداخلية (داخل الدولة الواحدة) على الصراعات الدولية (بين الدول)، وعجز الدول في النزاعات الإثنية أي ظاهرة الدول العاجزة، سواء كمصدر للنزاع بين المجموعات الإثنية والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية حيث تظهر عدم قدرة الدولة على التحكم في إقليمها ولجؤها إلى القوة وفي المقابل تعمل الجماعات المتناحرة على نشر الفوضى

³⁷ () The Copenhagen school (international relations) =<http://www/Wikipedia> . Widening seniority the Copenhagen school (intern atonal relation) html.

³⁸ () توفيق بوستي ، مقال بعنوان مدرسة كوبنهاغن : نحو توسيع وتعميق مفهوم الامن ، المعهد المصري للدراسات ، 2018م ، <https://eipss-eg-org.cdn.ampproject.org> .

³⁹ () زقاع عادل ، إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دور الطرف الثالث ، لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2004م، ص 64.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : جوزيف روم ، تعريف الامن القومي ، الجوانب الغير عسكرية للأمن القومي ، ص 8 .

بغرض تحقيق أهداف، وهذا ما يدفعها إلى اللجوء لاستخدام أساليب جديدة للمواجهة مثل الميليشيات شبه العسكرية والجماعات الإجرامية وغيرها، مما أضفى عليها طابع العنف ويظهر ذلك في استهداف المدنيين والإبادة الجماعية وغيرها. من هنا نجد أن بأن حقل الدراسات لم يكن قادرا على التعامل مع عالم الحرب الباردة، حيث خرجت هذه الدراسات من هذه الحرب بمفهوم ضيق للأمن الوطني ، من خلال التركيز على الشق العسكري دون النظر إلى بقية الجوانب التي من بينها الاهتمام بالاستقرار المجتمعي عن طريق منع اضطهاد مجموعة معينة.

ترى مدرسة كوبنهاغن أن أحد أكبر مصادر اللا أمن المجتمعي يتمثل في المعضلة الأمنية المجتمعية، فعندما تقوم مجموعة ما لمحاولة زيادة أمنها المجتمعي تتسبب في رد فعل الجماعة الثانية بحيث هذا الأخير ينتقص من الأمن المجتمعي للجماعة الأولى ، السبب في حدوث هذه المعضلة يعود إلى أن دافع الامن لدى جماعة معينة، يكون كبيرا جدا بحيث ينتج سلوكا تشبه إبادي تجاه الجماعات المجاورة⁽⁴⁰⁾.

فعندما تحس مجموعة ما بالأمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم ، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه "باري بوزان" بالمأزق الأمني المجتمعي والذي حسب "مولر" قد يؤدي إلى غياب الأمن المجتمعي المرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار والحفاظ على خصوصيتها في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، خاصة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساس بمكونات هويتها من لغة وثقافة ودين وغيرها. لكن إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس لاستنفاد موارد نادرة (كالموارد الطبيعية، والمخصصات الحكومية)، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية والعرقية ويكرس ذلك أكثر بانهايار احتكار الدول لاستعمال وسائل العنف ، أو الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة النعرات الإثنية في المجتمع، ومن هنا يمكن القول ان الامن

(40) سيد احمد قوجيلي ، الحوارات المنظرية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة

لم يعد يعكس مصلحة او بقاء دولة او جماعة معينه ، وانما حاجة الافراد الوجودية للتامين من التهديدات والمخاطر التي تتجاوز المصلحة او البقاء (41).

وأخيرا يمكن القول بأن سلسلة الأفعال وردود الأفعال في التفاعل بين المجموعات الإثنية، قد يؤدي إلى رفع سقف الوعود لدى قياداتها بالمطالبة بالانفصال ولدى المجموعات الأخرى والحكومة بتقديم الوعود بقمع التمرد. وتداول خطابات الخطر بفعل ما يعرف بالأمننة نتيجة الخطاب السائد داخل المجتمع، أو بالضبط الكلام الناجح حول تلك القضية، يؤدي الى زيادة مستويات الاستقطاب ما يفتح المجال أمام تفجر العنف الذي يشكل الخطر الأساسي والاهم للأمن القومي.

أمننة النزاعات الإثنية:

يعتبر مفهوم الأمننة (إضفاء الطابع الأمني) من أكثر المفاهيم التي تطرقت لها الإسهامات الفكرية لمدرسة (كوبنهاغن) في الدراسات الأمنية حيث ظهرت النظرية لأول مرة في أعمال "وايفر" الذي تطرق فيها إلى تأثير البنية الخطابية على تشكيل الفعل الأمني. بقوله يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك، وبأكثر دقة، تشير فكرة الأمننة إلى البناء الاستطراذي للتهديد كما يمكن أن تعرف على أنها المسار الذي يمكن ن خلاله لفاعل ما أن يعلن مسالة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة (42).

إذا أسقطنا أهمية الخطاب على حالة النزاعات الإثنية في ظل المعضلة الأمنية المجتمعية وفي ظل التفاعل بين المجموعات المتصارعة والتي قد تصل إلى مستوى المطالبة بالانفصال، نجد أن الخطاب السائد داخل الجماعات هو خطاب الخطر من أجل المزيد من الاستقطاب، وفي كنف ذلك يفتح المجال أمام تفجر العنف والذي تم تغذيته بوجود دعم الشتات، أو المرتزقة، أو المنظمات الإجرامية مثال لذلك بلدان الساحل

(41) سيد احمد قوجيلي ، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي ، الامارات ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 169 ، الطبعة الاولى ، 2012م ، ص 31 ، شوه في الموقع الالكتروني: www.academia.edu .

(42) قسوم سليم ، الاتجاهات الجدية في الدراسات الأمنية ، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، الجزائر، 2010 ، ص 120 .

الإفريقي (المظلة على الصحراء الكبرى) ، حيث تتألف تنظيمات إرهابية مع مجموعات تنشط في التهريب، لينتقاطع الجميع مع مجموعات إثنية مشتتة ثم قطع تطلعاتها من قبل دول آيلة للعجز . (Failing states)

تتطور المعضلة الأمنية داخل الدولة عندما تتوفر الشروط المشابهة لحدوث المعضلة على المستوى الدولي، وهذا معناه تطبيق حالة الفوضى التي تحدث في النظام الدولي على النظام الداخلي، الذي يتميز بالفوضى وانعدام الأمن، ولا يمكن للمجموعات الإثنية أن تعتمد على الدولة لحمايتها، لأنها مفككة ومنهارة على أسس عرقية، فكل مجموعة إثنية يجب عليها أن تتجدد وتتولي بنفسها الدفاع عن أقرابها، وهذا هو التهديد الحقيقي للمجموعات العرقية الأخرى والذي بدوره شكل التهديد والخطر الأكبر للأمن القومي، والجدير بالذكر في هذا المقام أن التعددية الإثنية لا تشكل خطرا على الأمن الاجتماعي لأي دولة إلى حينما تتداخل الاعتبارات القانونية والسياسية، حيث يساء بسببها أو في ظلها استخدام القانون والدستور ضد جماعة أو أقلية بعينها، فتنتقل المسألة من المستوى الاجتماعي إلى الصعيد السياسي، حيث تشعر هذه الجماعات بعدم الأمن على حياتها وذاتيتها فتبدأ هذه التكوينات في تبني وإشاعة فكرة اختلافها عن باقي التكوينات والمطالبة بحقوقها، ويقدر تعامل الجهات الحكومية معها بسلبية وتجاهل بقدر ما يزيد تعصب هذه الجماعات وتساعد الصراعات لدرجة المطالبة بالانفصال، وهنا تبرز أزمة الهوية وهي أزمة متفاقمة تخدم خططا إلى التقسيم وتشكيل دول فاشلة ليسهل السيطرة عليها .

دور النخبة في النظام السياسي:

من المعروف أن النخبة السياسية هي المركز الذي يستحوذ على القوة أو مركز امتلاك القوة في الدولة أو النظام السياسي أو الأولية لذا فإن النخبة السياسية وطبيعة دورها كان عاملا من العوامل الرئيسية التي كانت ومازالت تؤدي دورا محوريا في خلق أو صنع الصراعات أو تسويتها وكما يشير أحد الباحثين السياسيين حول أهمية ودور النخبة فيقول "النخبة السياسية هي من النخبة المجتمعية بمثابة القلب من الجسد ينبض فينمو الجسد بنبضة ويتعثر فيهتز الكيان الاجتماعي والجسد السياسي في أحواله وفي مستويات أدائه ."

إن النخبة السياسية أو صفوة القوة السياسية هي القاطرة التي تشد حركة التطور والتنمية إلى مساراتها المتنوعة فإذا سلكت القاطرة مسارها الصحيح وتمتعت بقوة دفع مناسبة ازدهرت التنمية واستمر التطور . وربما

يمكن القول أنه لا يختلف اثنان كثيرا حول أهمية ومحورية دور النخب السياسية في حياة مجتمعاتنا بالأخص العربية ربما بدرجة تفوق مثيلاتها في بلدان أخرى كثيرة في العالم المعاصر، واهم أدوار النخبة سواء السياسية أو العسكرية أو الثقافية في الصراعات الداخلية العربية تتمثل فيما يلي:

على صعيد الدولة أو النظام السياسي حيث نجد دور النخبة السياسية أو العسكرية في داخل بعض الدول العربية على (غربة) الدولة سياسيا أو ثقافيا عن مجتمعاتها. حيث مارست دورا في إيجاد طبقة ثقافية وسياسية (متغربة) وبعيدة عن الطبقة الثقافية والحضارية الذاتية للمجتمع العربي والإسلامي، مما أوجد فجوة أو بيئة (تضاد) و(نفور) ما بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة، وما بين أفراد المجتمع ذي الارتباط العضوي والتلقائي مع حضارته العربية الإسلامية، أما على صعيد الأقليات الطائفية والدينية والعرقية، فتتمثل دور النخبة في أنها تكون بمثابة قادة التوجيه والتأثير أو النفوذ في سلوك الأقلية السياسي وهنا فإن طبيعة مواقفها وسلوكها كان يؤدي إلى التعايش أو الصراع ما بين الأقلية والدولة القطرية (العربية) التي تستقر فيها. حيث كان يغلب على هذه النخب السياسية والثقافية الارتباط الخارجي والولاءات الخارجية وتنفيذ مصالح دول خارجية أو قوى دولية في أحيان كثيرة كانت هذه الدول ذات طبيعة عدائية لبعض النظم الراضية لمطامع ومصالح هذه القوى الخارجية، وربما كانت هذه المطامع الخارجية على حساب المصلحة العامة للأقليات والدولة القطرية معا وهذه الأجواء والارتباطات الخارجية والتناقضات كانت تنعكس على شكل عنف وسلوك صراعي ما بين الأقلية ودولة الأغلبية وربما حالتا السودان والعراق من أكثر الأمثلة وضوحا. إن النخبة السياسية والثقافية للأقليات تعد بمثابة قادة التوجيه والتأثير أو النفوذ في سلوك الأقلية السياسي، ومن هنا فإن طبيعة مواقفها وسلوكها كان يؤدي إلى التعايش أو الصراع ما بين الأقلية والدولة القطرية العربية التي تستقر فيها⁽⁴³⁾.

وأخيرا فإن نخب الأقلية أدت دورا أساسيا في صياغة الرؤى الثقافية والسياسية، وأحيانا الدينية لهذه الأقليات، وخلقنا أقبليات مليئة بالشكوك والحذر ضد مجتمع الأقلية بشكل تعذرت فيه التفرقة الثقافية

⁽⁴³⁾ سامي الخزندار ، مقال بعنوان :أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية ، 3 / 10 / 2004 ، موقع الجزيرة نت ، في :

<https://www.aljazeera-net> ، شوهذ في : 27 / 10 / 2020 .

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : عبد المنعم محمد صالح وليلي السيد مصطفى ارباب ، الأحزاب السياسية وتجربة الحكم في السودان ، رقم الإيداع

، 2015م ، من ص 48 - ص 83 .

والسياسية وإعاقة عملية الاندماج السياسي والاجتماعي لهذه الأقليات ضمن الدولة القطرية. وبمعنى آخر أدت هذه النخبة أحيانا إلى خلق عزلة ثقافية سياسية- دينية وبيئية عدائية ما بين مجتمع الأقلية ومجتمع الأكثرية وهذه العزلة والبيئة العدائية تضافرت مع عدد من العوامل الداخلية الأخرى التي تم الإشارة إليها خاصة الاضطهاد للنظام السياسي في إيجاد مرتع خصب للصراعات الداخلية في بعض المجتمعات، العربية مثلا.

من خلال ما تم ذكره في هذا المبحث عن النزاعات الإثنية يمكن القول بأنها من أهم القضايا التي تمتاز بالطابع المعقد الشامل لكل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية حيث أنها تمس الجانب الاجتماعي بشكل عميق ومتشابك يصعب السيطرة عليه إلا عبر إجراءات وسياسات إستراتيجية موجهة نحو الفئمة المجتمعية وكيفية احتوائها وإدارة تبايناتها التي أصبحت أمرا محتما في إطار الساحة السياسية الدولية للاستطاعة من تخطي كثير من العقبات التي قد تؤثر سلبا وبصورة كبيرة في المكون الداخلي والخارجي للدولة والمساس بأمنها القومي الذي يعتبر العامل الأول في تطوير الدولة على النطاق الداخلي والخارجي ونجد أنه قد تم الوصول إلى كثير من الدراسات العلمية والبحثية والتطبيقية في هذا المجال مثل دراسات الإنذار المبكر التي تعمل على تقصي الأزمات والصراعات قبل حدوثها او عند بدايتها وإيجاد حلول وتوقعات استباقية لها بالإضافة إلى نشر الوعي والسياسات الثقافية المجتمعية واحترام الآخر والاعتراف بالتنوع ووضع مناهج تعمل على ترسيخ مفهوم الوطنية ليشمل كل الاختلافات والتباينات ويعمل على تقليص مفهوم العرقيات.

المبحث الثالث

إدارة التنوع الإثني

تعريف التنوع الإثني:

ذهب معجم العلوم الاجتماعية إلى أن التعدد أو التنوع يعني تعدد أشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل جماعة، وتتعد الجماعات داخل المجتمع بتعدد المجتمعات نفسها⁽⁴⁴⁾. وعرف معجم المصطلحات السياسية التعددية بأنها تعني من الناحية الاجتماعية وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر لها اهتمامات دينية واقتصادية إثنية وثقافية متنوعة، وهي من الناحية السياسية تصف مجتمعا تكون فيه القوة موزعة بصورة واسعة على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة أو التعاون، وقد تشير التعددية السياسية كذلك إلى المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية، التي يمكنها المشاركة في مزاوله السلطة.

فالتنوع هو سمة لمجتمع تكون فيه الجماعات الإثنية في انفصال، لكنها تشارك في الحياة الاقتصادية والسياسية ويبدو المصطلح جديدا ليكون عنصرا للتحليل في النقاش الخاص بالتركيبات الإثنية والثقافية، لأنه يفصح عن وضع قائم بقدر ما يشير إلى خيار أيديولوجي.

عرف التنوع أيضا بأنه ظاهرة إنسانية تاريخية تعرفها كل المجتمعات بسبب اختلاف طبيعة ومصالح البشر، وهذا التنوع له وجهان: الأول إيجابي حيث يصبح التنوع عامل قوة يدعم ويعمق التطور السياسي الاجتماعي وبهذا المعنى يمكن فهم التنوع في الدول المتقدمة، والثاني سلبي حيث يصبح التنوع خطرا يهدد الدولة الوطنية والتماسك الاجتماعي ويفتح الباب أمام الأطماع الخارجية، وهذا هو الوجه السائد لها في كثير من دول العالم الثالث التي تواجه مشكلات التنمية والاستقلال ومحاولات الاختراق الخارجي⁽⁴⁵⁾.

(44) محمد مهدي عاشور ، التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية، ط 1 ، 2004، ص 22 .

(45) حسين توفيق إبراهيم ، ندوة التعددية في الدول العربية، مجلة المستقبل العربي ، السنة 9 ، العدد 96، فبراير 1987، ص 175 .

ونجد أن الإسلام قد أقر بوحدة الإنسانية مع وجود اختلافات بين بني البشر وراسي أسسا ومبادئ لاحترام التنوع والتعدد على جميع المستويات، بحيث تشكل هذه الأسس جوهر العقيدة الإسلامية ولا يكتمل إيمان المسلم من دونها ، وارتكز الإسلام على ثلاثة قواعد لإرساء مبادئ احترام التنوع الأولي هي الوحدة الإنسانية بمعنى أن الناس جميعا يشكلون أمة واحدة خلقهم الله من نفس واحدة، الثانية هي التنوع الإنساني الذي جعل وفقا للإرادة الإلهية الثالثة هي أن الهدف من التنوع هو التعارف بين الناس تحقيقا لوحدة تحفظ التنوع وتحترمه وتصونه ومن الآيات التي تؤكد ذلك قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) الآية 13 سورة الحجرات.

من خلال ما سبق ذكره، يمكن التمييز بين نموذجين من المجتمعات التعددية المتنوعة وهي نموذج الصراع ونموذج التوازن كما هو موضح في الجدول أدناه وتجدر الإشارة إلى أن كل من النموذجين لا يعدو إلا تعبيرا عن نمط الأنماط المثالية أي أنها النماذج أو أنماط مجردة وليست وصفا تجريبيا للعلاقات بين الجماعات.

جدول رقم (1) ، يوضح مقارنة بين نموذج الصراع ونموذج التوازن في المجتمعات التعددية.

عنصر المقارنة	نموذج الصراع	نموذج التوازن
أسس المجتمع	هيكل هش من الجماعات غير المستقرة يقسم مزيجا من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتماسك كل منها بثقافتها ولغتها ودينها وافكارها	هيكل قوي من الجماعات المستقرة والمستقلة والوسيلة بين الفرد والدولة
السمة الرئيسية	تعدد ثقافي وتباينات لغوية أو عرقية أو طائفية ولها حدود مرسومة تتميز بالثبات	تجانس ثقافي على صعيد القيم والمعتقدات السياسية العليا وتباينات متحركة مرتبطة بالرأي العام والعملية الانتخابية
نمط العلاقات الاجتماعية	نظام تدريجي جامد للعلاقات بين الجماعات يقوم على التنافس المحض دون ضوابط ولا يؤمن بالمشاركة أو بالمساواة أي تنظيم غير ديمقراطي	علاقات تعاون وانسجام وتوازن مستقر بين الجماعات نتيجة المشاركة في السلطة وفي صياغة القرارات أي تنظيم ديمقراطي للعلاقات الاجتماعية
طبيعة السلطة	مركزة في أيدي جماعة أو فئة محدودة	منتشرة وموزعة بين الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية
وضع الدولة	تعلو فوق المجتمع وتفرض بعض الإجراءات لتنظيم العلاقات بين الجماعات المكونة حتى لا تصبح علاقات عدائية بحتة.	الروابط والعلاقات بين الجماعات في الأساس والدولة ككيان سياسي ليست سوى تعبير عن هذه العلاقات التكاملية
أساس التكامل	ليس طوعية بل مفروضا نظرا لغياب القيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي سواء بين النخب او المواطنين	الالتزام بالقيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي بين النخب واحترام حكم القانون والالتزام بالعمل التدريجي
آلية الحفاظ على النظام	القسر والإكراه وضبط الصراع بواسطة الجماعات السائدة	التكامل والتماسك الاجتماعي الذي ينبع من الاتفاق والرضى
أسلوب تغيير نمط العلاقات الاجتماعية السائدة	التغيرات في الهيكل الاجتماعي تفترض التغيرات السياسية والتي تتم دائما باستخدام العنف	التغيير يتم باستخدام الوسائل السلمية القانونية مثل الانتخابات

المصدر : الطالبة : نبيلة مالك، الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني ، بحث لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة باتنة ، الجزائر ،

2015م - 2016م ، ص 19.

يعرض الجدول رقم (1) مقارنة بين نموذجي الصراع والتوازن، تفيد في التعرف على الفروق الجوهرية بين كل منهما وما لا شك فيه أن عملية تحول المجتمعات ذات التعدد الثقافي والتمايز الاجتماعي إلى مجتمعات تتسم بالتجانس الثقافي، والاتفاق والرضا أمرا سهلا أو ميسورا في كل الأوضاع، غير أن هذه العملية في الوقت نفسه إن لم تكن سهلة وميسورة فهي أيضا ليست مستحيلة في كل الأوضاع والأحوال، فالمجتمعات التعددية تتسم بقدر كبير من التمايزات العرقية، اللغوية الدينية، المذهبية، كنتيجة لذلك يحتدم الصراع بين الجماعات الرئيسية المكونة للمجتمع، مما يفرض ضرورة تحولها من نموذج التعددية الصراعية إلى نموذج التعددية المتوازنة، بما تمثله من تكامل قومي وقدرة على تحقيق متطلبات التنمية.

التنوعات الإثنية:

التنوع الإثني هو كل مجتمع أو دولة تحتوى على مزيج من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتمسك كل منها بثقافتها ودينها ولغتها وأفكارها، أو يعني الاعتراف بوجود اختلاف في مجتمع ما بفضل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن هوية واحدة، وتختلف الانتماءات من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى تنوعات مختلفة تنوع ثقافي وتنوع طائفي وتنوع ديني.

1- التنوع الثقافي : يعتبر التنوع الثقافي قيمة عظيمة في الحضارة الإنسانية اعتباره صيغة للتعايش والتواصل الحضري الإنساني من خلال القبول العام بالتعددية الثقافية سواء داخل الحضارة الواحدة او مع غيرها من الحضارات والثقافات الأخرى ومن هنا يعتبر بعض علماء الاجتماع أن المجتمعات الأكثر تنوعا هي الأكثر تقدما، فالتنوع مصدر غني ثقافي وحضاري واتصالي ومصطلح التعددية (Cultural naturalism يطلق على بعض المجتمعات التي تتعايش فيها الحضارات بأكثر من ثقافة ضمن الحضارة الواحدة⁽⁴⁶⁾.

(46) عبد الله بن علي العليان ، مقال بعنوان : في مسألة القبول بالتنوع والتعدد في عالما العربي ، مركز آفاق للدراسات والبحوث ، الموقع

الإلكتروني في : <https://aafaqcenter.co> ، شوهده في : 27/12/2020.

ويستخدم الأنثروبولوجيون مفهوم التعددية الثقافية للدلالة على جماعات تختلف أنماط الحياة لدى كل منها اختلافا شاسعا عن غيرها، أما في العلوم السياسية فيستعمل هذا التعبير على جماعات ذات فروقات ومميزات ملحوظة تعيش في مناطق جغرافية محددة وتشكل هذه الميزات الملحوظة قاعدة لقوتها السياسية.

أما في علم الاجتماع فهي رغبة بعض الجماعات في المحافظة على أوجه الشبه بين أفرادها لاعتقادهم أن الصفات والقيم والمعتقدات المشتركة تشكل مصدر شعور الأفراد بالفخر والثقة بالنفس والصحة الفعلية والتماسك . وهناك من يرى أن مصطلح التنوع الثقافي (Cultural) variation) يشير عموما للاختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية في الأنماط الثقافية السائدة فيها.

-2التنوع الطائفي والمذهبي:

إن التعدد المذهبي في إطار الدين الواحد يعني الاعتراف بوجود تنوع في الانتماء المذهبي في مجتمع او دولة واحدة مع قبول ما يترتب على هذا التنوع من خلاف في الفروع وغيرها مع الحيلولة دون نشوب صراعات مذهبية تهدد سلامة المجتمع، ويجب التأكيد على أن تعدد الفرق والمذاهب سمة بارزة في جميع الأديان السماوية والوضعية، أما داخل الدين الإسلامي فقد بدأت المذاهب الإسلامية في التكون منذ بداية القرن الأول الهجري، ويحكي لنا التاريخ عن نشوء الكثير من المذاهب والفرق والمدارس الفقهية ولكن بعضها لم ينتشر ولم يكثر إتباعها مما أدى إلى انقراضها أو اختفائها، أما الذين تأصلت مذاهبهم وبقيت إلى يومنا هذا هم السنة بمذاهبها الأربعة، الشيعة بطوائفها الثلاث والخوارج والمعروف منهم حاليا (الإباضية).

-3التنوع الديني:

وهي تعني الاعتراف بوجود تنوع في الانتماء في مجتمع واحد مع احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من انزلاق وإيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك في إطار مناسب للجميع ولعل الحضارة الإسلامية كانت مضرب الأمثال على مدار التاريخ الإنساني كله في استيعاب واحترام التعددية الدينية ، وهناك من يعرف التعددية الدينية بأنها تختص بالتعدد في الدين والعقائد والشرائع والمناهج المتصلة به، كما تعني بالاعتراف بوجود تنوع في الانتماء الديني في مجتمع واحد او دولة تضم مجتمعا أو أكثر مع احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف العقائد بالشكل الذي يحول دون نشوب صراع ديني يهدد سلامة المجتمع كما يتضمن

مفهوم التعددية الدينية الإقرار بمبدأ أن أحدا لا يستطيع نفي الآخر وبمبدأ المساواة في ظل سيادة القانون وهو يلتزم بمبدأ حرية التفكير والتنظيم واعتماد الحوار واجتتاب الإكراه.

ونستطيع أن نضيف أن التنوع الإثني في دولة ما قد يكون تنوعا إيجابيا وقد يكون تنوعا سلبيا، فالتنوع الإثني الإيجابي هو الذي تعيش في ظله المجتمعات وتتعايش في إطار التعدد والتنوع، وتدير هذا التنوع في إطار المواطنة والمساواة، أما السلبى فهو الاتجاه الذي ينظر للظاهرة الإثنية على أنها مشكلة في حد ذاتها أو أنها مشكلة سياسية تهدد الوحدة الوطنية بحيث توصف بأنها لا تنحصر فقط في الدول المتخلفة فعلى الرغم من الحداثة فإن التعدد الإثني ظاهرة عالمية، وهي تعد تقريبا السمة المميزة لدول العالم وفي سياق تصعيدها لمطالبه قد تسبب الأقليات في أشكال من العنف السياسي وتهدد الوحدة الوطنية واستقرار الأوضاع الداخلية.

إدارة التنوع Diversity Management:

إدارة التنوع هو مفهوم شامل يحتوي على كثير من الآليات والسياسات تجاه قضايا معقدة التركيب تجاه الجماعة والتنظيم وضبط السلوك للأفراد والجماعات داخل المجتمع حيث يشكل النظام السياسي أساس هذه الديناميكية، ولتطبيق هذه السياسات يعتمد النظام السياسي على أدوات وإجراءات معينة، كالسيطرة على السياسة العسكرية التي ظهرت من خلال الخبرة التاريخية بنجاحها في إدارة التعدد نسبيا، والسياسات الثقافية التي ترمي إلى تجنب الصراعات العرقية من خلال خلق شعور مشترك بالهوية المدنية التي تتجاوز الانتماءات العرقية المختلفة ووضع صور أكثر ديمقراطية ومساواة من الحكم القائم على التواصل الثقافي الذي بدوره يمكن إيجاد فرص للتعامل المهدب بين العرقيات المتعددة.

تعتبر السياسات التعليمية إحدى أهم الأسس في عملية إدارة التنوع حيث تأتي دائما في قلب الجدل داخل الجماعات العرقية، وتؤثر على تطوير الشعور بالاحترام المتبادل وذلك بتضمينها في النظام التعليمي الرسمي الذي يؤكد الاعتراف بالتنوع واحترامه، كما تلعب السياسات الاقتصادية التنموية التي تتبعها الدولة دورا لا يستهان به في إدارة التعددية الإثنية، فنجاح هذه السياسات في تحقيق تنمية المجتمع ككل وتحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي والاجتماعي لكافة المكونات يعبر عن الإرادة الإيجابية للتنوع الإثني⁽⁴⁷⁾. فالدول التي نجحت في تحقيق نمو سريع وحقيقي تتجه نحو إيجاد تسوية سهلة للمطالب والتوقعات المادية للجماعات العرقية المختلفة ومع ذلك فإن زيادة النمو قد تؤدي إلى زيادة حدة التنافس العرقي أو تهميش بعض الجماعات، ومن جانب آخر فإن السياسات التي تفضي إلى الكساد والتردي الاقتصادي ومن ثم انتشار الفقر والبطالة في المجتمع فإنها من المحتمل أن تمثل بيئة خصبة للتوتر والصراع العرقي.

ويمكن القول من خلال ما سبق ذكره بأن العامل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الأنظمة السياسية هي أهم العوامل والإجراءات لإنجاح عملية إدارة التنوع وذلك بتأثيرها المباشر على النزاعات

(47) بلقاسم مربعي، آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة، دراسة حالة النموذج الماليزي، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة بسكرة

والصراعات الإثنية داخل المجتمعات التي اثبتت عبر كثير من المحاور والتحويلات السياسية بداخلها أن الحلول الجذرية لهذه النزاعات كانت أساسها هي المطالب الاقتصادية أولا ثم السياسية (والثروة - السلطة).

استراتيجيات إدارة الصراعات الإثنية:

تقوم هذه الاستراتيجيات بضبط الخلافات والنزاعات الإثنية بحيث لا تؤثر سلبا على الدولة او المجتمع في ظل التعددية العرقية وتتمثل في:

أولا: إستراتيجية هيمنة الدولة:

يعد استخدام الهيمنة من قبل الدولة أحد أكثر الافتراضات شيوعا لإدارة النزاعات الإثنية وهيمنة الدولة تعني بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ، وفي الوقت نفسه إقامة ما يضمن حماية الأقليات حيث تتخذ الحكومة في الدولة من الإجراءات ما يجعل من إمكانية قيام الجماعات الإثنية بالنضال والصراع العلني العنيف أمرا لا يمكن التفكير فيه او القيام به بالأساس، واستراتيجية هيمنة الدولة لا تقتصر فقط على النظم السلطوية بل أنه يمارس أيضا في إطار عدد من النظم الديمقراطية الليبرالية.

ويكون هناك نوعان مختلفان من الاستجابة للتنوع والاختلاف، فمن جهة تتظاهر الدولة على أنها المستقطب الأول للولاءات كافة ، حيث تكون الدولة تقف فوق جميع الاعتبارات والولاءات الاجتماعية والثقافية وفي هذه الحالة فإن الدولة لا تسمح بأي تعبير عن الاختلاف، ويتم تسويق الهيمنة المركزية بواسطة تشجيع سياسة اللغة الواحدة ، التعليم الواحد ، والثقافة الواحدة ، ومن جهة أخرى لا تمنع الاختلاف فحسب، وإنما تقضي عليها أيضا من خلال السيطرة وحتى باستخدام القوة العسكرية، حيث نجد أن العديد من الأنظمة العسكرية في العالم ما بعد تصفية الاستعمار قد طبقت الحلول العسكرية لمواجهة تحديات التنوع ، مثلا بعد استقلال جمهورية مالي 1960م، تم استخدام القوة العسكرية لمواجهة المطالب الإثنية لقبائل الطوارق في عهد الرئيس المالي (ماديبو كايتا)⁽⁴⁸⁾.

(48) ادابير احمد ، التعددية الاثنية والامن المجتمعي دراسة حالة مالي ، مرجع سابق ، ص 42 .

تشكل إستراتيجية هيمنة الدولة سلاحا ناجحا يجعل التحدي العرقي للدولة أو نشوب الصراعات بين الجماعات أمرا غير ممكن القيام به، فالنظم الشيوعية ركزت على سحق الخلافات العرقية أملا في بناء هوية فوقية جديدة، على اعتبار أن العرقية ظاهرة غير مناسبة ولا تتناسب مع هوية الناس كمواطنين، لكن في الوقت نفسه نرى أن البعض من النظم الديمقراطية الليبرالية تمارس أسلوب الهيمنة على النشاط الإثني، وبالأخص عندما تسيطر جماعة أقلية على الدولة، مثل البيض في جنوب إفريقيا، أو روديسيا، أسسوا نظاما من السيطرة الاستيطانية على الجماعات الإثنية الأخرى، ولكنهم احتفظوا في الوقت نفسه بقواعد الديمقراطية الليبرالية داخل جماعتهم فقط.

أحيانا قد لا تقتصر النظم المهيمنة على مقاومة مطالب الجماعات الإثنية فحسب بل أنها تطور مطالب مضادة من خلال سيطرتها عليها وتستخدم في سبيل ذلك عدة آليات من بينها.

1- سياسة الإخضاع Subjection

وتكون باستخدام إجراءات قسرية وذلك لتأكيد حق الجماعة الحاكمة (أقلية كانت أو أغلبية) في تقرير مستقبل البلاد، دون السماح بأيّة تنازلات للجماعات الإثنية⁽⁴⁹⁾.

2- سياسة عزل الجماعات المناضلة Isolation

وفي هذه الحالة تلجأ الدول لعزل الجماعات الإثنية المناضلة في أطر سياسية متميزة منفصلة، ربما يكون هذا هو ما حدث بالفعل بالنسبة ل(بونيتا) في انجولا والحكم الذاتي بها أو التقسيم الواقع لقبرص.

3- سياسة الاجتناب Avoidance

والتي تكون بتطويق واحتواء الصراع العرقي، وذلك عن طريق إبعاد الدولة عن المواجهات المباشرة بين الجماعات مثال لذلك فرض نظام الحزب الواحد والنظام اللا حزبي وعليه نفس إستراتيجية هيمنة الدولة على

و لمزيد من المعلومات انظر كذلك : أبو العينين محمود ، إدارة الصراعات العرقية في افريقيا ، مجلة الدراسات الافريقية ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، العدد 2000 ، ص 59 .

(49) أبو العينين محمود ، إدارة الصراعات العرقية في افريقيا ، مرجع سابق ، ص 90 - 91 .

أنها إستراتيجية دفاعية بمعنى أنها ضرورية لبدل آخر، وهو الحرب الإثنية والخوف من اندلاع الصراع وهذا التفسير إذا ما أخذ به قد يفضي للدفاع عن النظم السلطوية أو الديكتاتورية، كالاتحاد السوفيتي في السابق، أو نظام الحزب الواحد.

استراتيجية هيمنة الدولة في الغالب نجدها تتعارض ومصالح الإثنيات أو المجاميع الصغيرة، فطريقة الهيمنة في إدارة التنوع تؤدي على بروز الصراعات الدموية التي قد تهدد أس النظام السياسي وهيكلية الحكم، والحجة والبرهان على ذلك هو تفكك الأنظمة الشيوعية السابقة ونشوب صراعات مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم.

ثانيا : استراتيجية الفيدرالية:

تمثل استراتيجية الفيدرالية أحد أهم الاستراتيجيات التي تستند عليها الدولة لفض الاشتباكات بين الجماعات وبين السلطة المركزية، يأتي أسلوب الاحتواء الفيدرالي مخالفا كليا لأسلوب الهيمنة، فهو يشجع ويؤيد مبادئ ضم المجاميع والطوائف، ويقوم على مبدأ التفاوض أو الحوار بين الهوية والوحدة على مستوى الحكم الذاتي والاختلاف على مستوى آخر، ولهذا أو كمبدأ سياسي يقدم مجالا واسعا للتقاسم المشترك للسلطة والثروات والفرص، بحيث يتم توزيع السلطات عن طريق تقسم الحيز الإقليمي إلى ولايات أو مقاطعات، قد تكون متوافقة أو غير متوافقة مع الانقسامات العرقية، وكل ولاية يصبح لها قدر مماثل من السلطة بحكم نظام المجلسين، ومن خلال تمكين السلطات المحلية والإقليمية من الاستحواذ على درجة من سلطة الحكم الذاتي يمكن النخب في المركز السياسي أن تبعث الثقة بين القادة المحليين، وفي محاولة لخلق توازن جديد بين الدولة والمجتمع، تتحول الجماعات الى اللامركزية كوسيلة لوضع قيود مؤسسية على السلطة المركزية⁽⁵⁰⁾.

تختلف الأنظمة الفيدرالية اختلافا كبيرا فيما بينها من حيث تكوينها الاقتصادي والاجتماعي ومؤسستها ، فهي تتضمن دولا كبيرة للغاية ودولا صغيرة للغاية ودولا فقيرة ودولا غنية، ودولا متجانسة السكان ودولا متنوعة السكان، وتعتبر بعض الأنظمة الفيدرالية نظما ديمقراطية راسخة منذ زمن طويل، بينما توجد لدى البعض

(50) عبد الحافظ احمد ، الدولة والجماعات العرقية ، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتترستان 1991 - 2000 ، القاهرة ، مركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص 48 .

الأخر نظماً ديمقراطية أكثر حداثة. ومما لاشك فيه أن الفيدرالية تعتبر مدخلاً ملائماً وأيضاً فعالاً إذا ما حدث تطابق ما بين التقسيم الإقليمي من جانب والتقسيم العرقي من جانب آخر فيؤكد أنصار الفيدرالية على أنه إذا كانت الحدود بين مكونات الفيدرالية تتوافق مع الحدود بين المجتمعات العرقية أو الدينية أو اللغوية فإن الفيدرالية يمكن أن تعمل كجهاز لضبط الصراع.

نجد أن الانتماء للجماعات الإثنية مسألة ليست صارمة، وليس لها معيار معين أو مستوى ثابت، ولا يمكن الاعتقاد بأن منظومة الولاءات مسألة سهلة، بل هي معقدة فالانتماء لجماعة ربما يكون اقتصادياً أو ثقافياً أو سلالياً، أو أيديولوجياً أو دينياً، ولذلك لا يمكن أن تتجح إلا إذا أُجبر كل فرد على تحديد انتماءه الإثني وبشكل واضح.

ثالثاً : استراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة:

تعتبر احدي الاقتربات الكلية لإدارة الصراع الإثني سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة أو كذلك على المستويات الفرعية أو المحلية، وقد تقوم الديمقراطية التوافقية على قبول التعددية الإثنية مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة لكل الجماعات، هذا فضلاً عن خلق المؤسسات السياسية والاجتماعية لتلك الجماعات التي تتمتع بمزايا المساواة بدون الحاجة للاستيعاب القسري والمقصود بتقاسم السلطة هو المشاركة في السلطة أي صيغة حكم تقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوى داخلها الجماعات الإثنية، بحيث يحظى كل طرف بجانب أو نصيب من المشاركة في الحكم على النحو الذي يخفف من مخاوف الأقليات الإثنية في المجتمعات التعددية من خطر الاستبعاد الدائم من الحكم في حالة التطبيق الحرفي لنظام حكم الأغلبية، فباعتبار الدولة أنها الإطار السياسي الذي يستطيع الإنسان من خلاله تنظيم حياته وشؤونها لذا لزم أن تأتي الحلول من الدولة ، فهناك من الدول من تستوعب مطالب الفئات الإثنية من خلال الديمقراطية والمساواة وتجري إصلاحات سياسية في صلب البنيان السياسي، ومنه تأتي الديمقراطية التوافقية من بين تلك الحلول والتي تستند على حد تعبير (نيفين مسعد) إلى مجموعة من المبادئ وهي التوزيع النسبي للموارد السياسية والاقتصادية اعتماداً نظام الانتخابات على القائمة النسبية، تشكيل حكومة ائتلافية تتمتع

فيها الجماعات المختلفة بحق الفيتو أو الاعتراض على القرارات الحساسة بها والحرية الواسعة لتلك الجماعات في المجالين الثقافي والتعليمي بالإضافة إلى الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية⁽⁵¹⁾.

الديمقراطية التوافقية : نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأت مساعي بناء التوافق والنهوض بمفهوم الديمقراطية التوافقية لحاجات المجتمعات غير المتجانسة من الناحية القومية، فقد جاءت الديمقراطية التوافقية نتيجة لحاجة عملية في مجتمعات أوربية منقسمة غير متجانسة قومياً ودينياً، مثل بلجيكا وهولندا وسويسرا وحقت الاستقرار السياسي، كما حققت الديمقراطية التوافقية نجاحاً ملموساً في إصلاح كثير من الأنظمة داخل المجتمعات المتعددة التي شهدت انقسامات ذات طبيعة دينية أيولوجية، لغوية، إقليمية، ثقافية، عرقية، أو إثنية فكانت معظم الدول التي استقلت حديثاً بأمس الحاجة إلى هذا النمط من الديمقراطية كونها ورثت انقسامات مجتمعية هائلة بسبب الاستعمار وبفعل عوامل تاريخية مثل لبنان، العراق، ماليزيا، إندونيسيا⁽⁵²⁾.

دور إدارة التنوع في البناء والتطوير الوطني:

تشكل مسألة إدارة التنوع تحدياً كبيراً للبلدان التي لم ترق بعد إلى مستوى الدولة القطرية، لأنها تفتقر إلى سياسة سكانية تقوم على أساس الدولة، بدلاً من القبيلة أو النخبة السياسية أو العسكرية المستأثرة بالسلطة والثروة، ومع غياب سياسة سكانية مستوعبة للتنوع السكاني للبلد ينتاب شرائح مجتمعية عديدة شعور عام بأنها غير ممثلة في الدولة، ما يولد لديها إحساساً بالغبن والشعور بعدم الانتماء وكثيراً ما أدى ذلك إلى اندلاع الثورات وحركات التمرد وانتشار الجريمة وغيرها.

حالة جنوب إفريقيا:

كانت الأقلية البيضاء من ذوي الأصول الأوروبية هي التي استولت على الثروة والسلطة في البلاد بعد أن استلمت حكم البلاد من البريطانيين، وفرضت نظام الفصل العنصري على مدى أربعين عاماً في الفترة 1928-1992م قام النظام العنصري بتقسيم المجموعات العرقية في البلاد ثلاث مجموعات رئيسية، وهي

(51) نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الوطن العربي، القاهرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 26، نوفمبر 2008م، ص73.

(52) ظاهر حسين، معجم المصطلحات السياسية والدولية، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011م، ص68-69.

البيض والملونون والسود، أما البيض فهم الاسياد ولهم مطلق السيطرة على السلطة والثروة ونسبتهم 10% ثم يليهم الملونون وهم نتيجة التوالد بين السود والبيض ، بالإضافة إلى ذوي الأصول الآسيوية وجميعهم يشكلون 10% وهؤلاء لهم بعض الامتيازات وأخيرا السود وهم سكان البلاد الاصليون ويشكلون الأغلبية⁽⁵³⁾.

لقد مارس نظام الفصل العنصري المعروف باسم (الأبارتايت) تميزا عنصريا بشعا في حق السود والملونين، في وسائل النقل العام وفي مواقع السكن والتعليم والوظائف، وكل أروقة الحياة العامة ولم يكن مسموحا لهم بالتواجد إلا في مواقع معينة، لم يستسلم السود لهذا الواقع بل قاوموه بكل السبل تحت لواء حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة الزعيم الراحل نلسون مانديلا في حركة نضالية استقطبت تعاطف العالم كله كنتيجة طبيعية لما تعرض له الافارقة من اضطهاد وتكيل وتشريد⁽⁵⁴⁾.

استطاعت جنوب إفريقيا الجديدة بناء نظام سياسي ناضج، استفاد من تجربة نظام الفصل العنصري لإرساء نظام سياسي مثالي للتعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع، بمن فيهم البيض المستفيدين سابقا من النظام العنصري ولم يكن الامر لهذه السهولة، لاسيما مع وجود غبن متراكم لعقود، لقد لعب الزعيم الأسطورة نلسون مانديلا دورا محوريا في إرساء دعائم إدارة التنوع في جنوب إفريقيا الحديثة منذ أول خطاب له بعد انتخابه رئيس الجنوب إفريقيا عام 1994م حيث استطاع أن ينتزع النزعة الانتقامية في شعبه تجاه الأقلية البيضاء بقوله " هل نحن نكره البيض لأنهم بيض أم نكرهم لسلوكلهم ؟ " فأجابوا (لسلوكلهم) وبالتالي حدد موطن الداء دون أن يبتر العضو بكامله ولقد أرسى مانديلا دولة التنوع متخذا عدة خطوات مثل تعزيز مفهوم التسامح والعتفو وتضميد الجراح والمصالحة، إرساء دعائم المشروع الوطني الذي لا يستثنى أحدا والذي بدوره يضع البلاد على رأس قائمة الدول الرائدة في البحث العلمي وفي التطور الاقتصادي والتنمية المستدامة وترسيخ مبدأ المساواة بين مختلف مكونات المجتمع ومنع كل أشكال التمييز وضرورة إبراز واحترام التنوع العرقي للدولة، ممارسة الحرية بمسؤولية حيث عززت سلطة القانون وأطلقت الحريات واصبح الإعلام السلطة الرابعة وأصبح

(53) رمضان احمد بريمة ، مقال بعنوان : حسن إدارة التنوع والبناء الوطني .. جنوب افريقيا نموذجا ، 29 / 12 / 2007م ، موقع الجزيرة نت

الالكتروني ، في : <https://www.aljazeera-net> ، شوهدي في : 13/11/2020.

(54) امين صالح ، نضال مانديلا ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا ، القاهرة ، 12/5/2019م ، شوهدي في : موقع اليوم السابع الالكتروني ،

في : <https://m-youm7-com.cdn.ampproject.org> ، شوهدي في : 11/11/2020 .

الكل يمارس حريته في إطار القانون وأي تجاوز في التعبير عن الرأي يتحمل فيه المتجاوز المسؤولية أمام القانون⁽⁵⁵⁾.

بهذه الخطوات الثابتة استطاعت جنوب إفريقيا إدارة التنوع الذي تزخر به البلاد بنجاح لصالح المشروع الوطني وقدمت مثلا للتسامح في العالم، فحققت نهضة صناعية واقتصادية هائلة وتفوقت في البحث العلمي، إذ أصبحت جامعاتها في مصاف العالم الأول واكتسبت احترام العالم وحققت نظاما سياسيا مستقرا لا يقل استقرارا عن استقرار النظم السياسية في العالم الأول.

التجربة الماليزية في إدارة التنوع الإثني:

تعد ماليزيا نموذجا مثالا للدولة الناجحة التي استطاعت أن تثبت ان التنوع العرقي في حد ذاته لا يمثل خطرا الا على الأمن القومي للدول بل يمكن الاعتماد عليه كعامل قوة، ودافعا للاستقرار والتقدم، وأن التعددية العرقية ليست دائما سببا للحروب والصراعات وتشرذم الدول ، فالتكوين السكاني لماليزيا نجد أنها دولة متعددة الأجناس والأديان، فهي تتكون من ثلاث فئات رقية رئيسية (الملايو، الصينيون، والهنود) حيث انعكس هذا التنوع بطبيعة الحال على الديانات المكونة للدولة.

فهناك أنواع مختلفة من الديانات كالإسلام الذي يمثل الدين الرسمي للدولة، إلا أن هناك أيضا البوذية والكونفوشية والهندوسية والمسيحية وعلى الرغم من هذه التركيبة السكانية والدينية المعقدة، فقد نجح النظام السياسي الماليزي أن يقفز فوق كل هذه الحواجز ماسكا بزمام الأمور ليدير بحنكة وذكاء مجتمعا متعدد الأعراق والأديان، وأن يوفر الآليات اللازمة لاستيعاب وإدارة تلك الاختلافات الدينية والعرقية.

وقد نص الدستور الماليزي على أن (حرية العبادة مكفولة للجميع) وبذلك تمكن الماليزيون من الاستفادة من هذا التنوع والاختلاف باعتباره مصدرا للقوة وليس للإنقسام والصراعات. وقد لا يكون النموذج الماليزي وصل حد الكمال، إلا أنه كان ناجحا بما يكفي لتجنب البلاد رغم كل هذه التعددية العرقية الأزمة السياسية والصراعات العرقية والدينية وتحقيق مستوي متقدم في التنمية الاقتصادية.

⁽⁵⁵⁾ امين صالح ، نضال مانديلا ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا ،مرجع سابق ، في موقع الكتروني .

نجد أن القيادات الماليزية قد اتخذت عدة محاور في إرساء مبادئ إدارة التنوع مثل الاعتراف بأن التعدد العرقي هو قدر ماليزيا والعمل على تحويله كعامل قوة يدفع البلاد نحو التقدم، دور القيادات الرشيدة في تنمية الدولة وحرصها على الارتقاء والمساواة بين جميع العرقيات في كافة الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأخيرا قدرة كافة العرقيات على التعايش تحت مظلة الإسلام ، حيث يعتبر الإسلام المكون الثقافي والحضاري لغالبية الماليزيين⁽⁵⁶⁾.

تميزت ماليزيا بحالة فريدة ونموذجا رائدا إذ صدرت للعالم نموذجا متناغما ومترابطا في التآلف والتوافق بين العرقيات والديانات المختلفة حيث استطاعت القيادة السياسة الماليزية أن تقفز قفزات سريعة ومتلاحقة لتتخطى كافة المشاكل العرقية على كافة الأصعدة (السياسية والاقتصادية و التنموية) في وقت كانت معظم دول العالم عاجزة عن احتواء الاختلافات العرقية بها، والتي كانت تهدد بانقسامات داخلية وتناحرات عرقية قد تصل في بعض الأحيان إلى حروب أهلية، بل وعاجزة أيضا عن كبح جماح مشاكل هذه العرقيات من أن تتخطى حدود أوطانهم.

إدارة التعدد والتنوع الإثني في الأنظمة غير الديمقراطية (العراق حالة):

تختلف التعددية التي تمثل إرادة سياسية في الدولة عن التنوع الذي يمثل حقيقة طبيعية في الحياة، فالتعددية قرار سياسي وقبول اجتماعي، لأنه يمثل التنوع في حياة المجتمع، من دون تفضيل وانحياز الدولة لقيم مجموعة ضد أخرى، بمعنى آخر تعني التعددية في هذا السياق تجنب الدولة كمنظومة مؤسساتية وآليات قانونية، لتبني قيم مجموعة من مواطنيها زاد عددهم أو قل، لأن مثل هذا التبني يناقض المساواة بين المواطنين وحماية الدولة لهذا المبدأ يعني ذلك أن التعددية تكون في إطار المجتمع وليس الدولة (إلا في إطار ما يعرف بالتعددية الديمقراطية وهذا موضوع مختلف) فيما تتلخص مهمة الدولة في الدفاع عن حق مواطنيها، يمثل قيمهم في المجتمع، ما دام هذا التمثيل لا يقود إلى التجاوز على حقوق المواطنين الآخرين بالتمثيل ذاته لقيمهم . إن وجود سنة وشيعة ومسيحيين وأزيديين وصائبة وأكراد عرب وتركمان وغيرهم في البلد (العراق) دليل على

(56) اسراء محمود السيد، التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي ، ورقة بحثية ، 2017 ، موقع المركز الديمقراطي العربي

الإلكتروني ، <https://democraticac.de> ، شوهدي في : 15/11/2020.

التنوع فقط وليس التعددية فالتنوع أمر طبيعي في الحياة لا تصنعه السلطة، إذ أنه حقيقة ديمقراطية تتشكل في المجتمع عبر أزمنة طويلة.

هذه الحقيقة موروثة ولا تقوم على اختيار السلطة السياسية وإقرارها، بل هي نتاج وقائع تاريخية لا يمكن القاءها، إلا في ظل أنظمة سياسية مستبدة وقوية، وقيم اجتماعية عنصرية تؤمن (بالنقاء) العرقي والديني والفكري ولديها قدرة مادية واستعداد أخلاقي على استئصال أو تصفية المجاميع المختلفة لصالح هذا النقاء المفترض، ويندر كثيرا في التاريخ المعاصر وجود أنظمة استئصالية كهذه، وتواجه عادة بمقاومة دولية ومحلية شديدة (كما في حالات المانيا النازية وتنظيمي القاعدة وداعش).

بعيدا عن هذه الاستثناءات النادرة، ليس بمقدور أي سلطة أن تلغي فعليا وجود التنوع في المجتمع الذي تحكمه ، وإن كان بمقدورها ممارسة أشكال متفاوتة من التمييز ضد المجاميع المختلفة، التي تتحدى النقاء الذي تؤمن به السلطة، وفي ظل التنوع من دون التعددية هناك مجموعة قوية سياسيا تكون قيمها الاجتماعية مهيمنة، ودورها بارز في إدارة السلطة ، وحضورها دائم وملموس في المجتمع مقابل مجاميع أخرى أقل قوة تتباين صعودا ونزولا في مقدار ضعفها السياسي وتهميش قيمها (والطابع التجميلية) لمشاركتها في السلطة وحضورها الاحتفالي في المجتمع، اعتمادا على حجمها الديموغرافي ونفوذها السياسي، واحد هذه الأمثلة على التنوع من دون التعددية الدور الذي يلعبه الجمهور المسيحي في الحياة العامة بالعراق ومدى وطنيتهم واحترامهم للاختلاف بتطوعهم بإلغاء كثير من المناسبات الدينية المسيحية المفرحة نسبة لتزامنها المصادف مع كثير من المناسبات الشيعية الحزينة، ولا يحدث العكس دائما.

في العراق ما بعد 2003 حيث أصبح الاحتفاء بالتنوع سمة لافتة في السياسة والإعلام، بقي هذا الاحتفاء لفظيا وتجميلا في الغالب، ولم يترجم إلى تعددية سياسية أو ثقافية، فقد عكست الوثائق الأساسية للعراق الجديد فهما إشكاليا لمعنى الديمقراطية من جانب النخبة السياسية الحاكمة إذا اعتبرت هذه الأخيرة على نحو مغلوط أن الديمقراطية تعني تمثيل فهم الأغلبية في المجتمع والدولة والدفاع عن هذه القيم.

فمثلا احتواء الدستور العراقي على مواد متناقضة، بعضها تراثي يدعم ثقافة الأغلبية والآخر حدثوى يدعم التعددية، كما أثارته الصريحة إلى مادتين أساسيتين، لا تقبلان التعديل ولا الإلغاء أولى هاتين المادتين

منع تشريع قوانين تتعارض مع ثوابت احكام الإسلام المتفق عليها، والأخرى منع مشابه لتشريع قوانين تتعارض مع مبادئ الديمقراطية أحد ثوابت أحكام الإسلام المتفق عليها سنيا وشيعيا مثلا منع انتقال الشخص من دين الإسلام إلى دين غير وإيقاع العقوبة به التي يمكن أن تصل إلى القتل ، لكن مبادئ الديمقراطية تعتبر إيمان المرء بدين ما وانتقاله منه إلى دين آخر أو حتى إيمانه بأي دين شأنًا شخصيا لا يحق للمجتمع ولا الدولة التدخل فيه لأنه يقع ضمن حرية المعتقد(57).

فعبّر عملية التفاعل تخضع القيم الأشد تطرفا والأكثر تعاليا على الآخر المختلف ، إلى شكل من أشكال المراجعة الاجتماعية والثقافية ليترجع تأثيرها في المجتمع عموما ، وتضعف صلاحيتها الأخلاقية لدى المجموعة التي تؤمن بها ، حدث بعض ذلك بعد سقوط الموصل في 2014م وما تلاه من تعرض الأزيديين العراقيين إلى حملة إبادة وسبى ووحشية ، استندت إلى مواقف فقهية وعقائدية إسلامية تقليدية تكفر الأزيديين وتعتبرهم هدفا مشروعاً للسبي والقتل(58).

نهاية المطاف قاد هذا النقد الجريء والناذر إلى صعود المعاني الوطنية للمساواة التي اعتبرت الأزيديين عراقيين، ظلمتهم قيم المجموعة الأكبر (المسلمون) المناقضة لمعني الوطنية العراقية والمساواة الإنسانية وترجم كل هذا على امتداد تجربة داعش القاسية لمستويات أعلى وغير مألوفة من الوعي الشعبي بالتنوع والاختلاف العراقي والقبول به، لكن لم يتأصل هذا الوعي قانونيا ولا مؤسساتيا إذ لا يزال اجتماعيا في جوهره حيث يحتاج مثل هذا الوعي إلى أن يتسع ليشمل أنواعا أخرى من الاختلاف وأن يترسخ مؤسساتيا ليصبح شاهدا على تعددية اجتماعية ملموسة من دون هذا ليس ثمة أمل في بناء ديمقراطية عراقية رصينة.

تجربة الحكم الذاتي في إدارة التنوع الإثني:

إن المجتمعات غير المتجانسة في العديد من دول العالم تحتوي على عدة قوميات أو جماعات إثنية ذات ديانات أو لغات أو ثقافات متباينة قد تكون بعض هذه القوميات أو الجماعات الإثنية في وضع أفضل

(57) عقيل عباس ، مقال بعنوان : من التنوع إلى التعددية - تعثرت الديمقراطية في العراق 2020 ، الموقع الالكتروني : sky news Arabia ،

في : 21/11/2020 ، <https://www.skynewsarabia.com>

(58) عقيل عباس ، نفس المرجع .

من غيرها لأسباب مختلفة أهمها الكثافة السكانية الكبيرة أو المستوى الاقتصادي أو السيطرة على مراكز القوة في السلطة مما يولد الغبن والإجحاف لدى القوميات أو الجماعات الأخرى ويرغمهم إلى طرح شعار الحكم الذاتي كنظام ملائم يمكن ان يحقق مطالبهم وطموحاتهم.

ففي إطار التعدد الإثني يتيح هذا المبدأ من القوانين الأكثر مواءمة لظروف ثقافة كل إقليم، ذلك لأن درجة عالية من الاستقلال الذاتي لكل إقليم في إدارة شؤونه الداخلية تتضمن أن يتم التعاطي مع القضايا الثقافية أو الدينية محليا، ومن ثم الفصل بين الثقافة والسياسة من خلال تطبيق (الفيدرالية المنطقية) التي تتيح لكل مجموعة إدارة شؤونها الثقافية دون التعدي على المجموعات الأخرى. وفي الوقت نفسه يعطي الفصل الإقليمي للنخب الحاكمة متنفسا يسمح لهم بالتعاطي مع القومية في إطار الائتلاف الكبير، حيث تتمثل مهمته في تحقيق الإجماع الي يضمن حماية المصالح الدنيا وكافة الحقوق لكل عضو في الائتلاف، هذه الحقوق تعمل على حمايتها والحفاظ عليها هيئات خاصة تسمى ب(هيئات الحكم الذاتي الإقليمي القومي) يختارهم افراد الجماعات الإثنية والأقليات الموجودة في الدولة ويمثلونهم على المستوى الرسمي تصنع هذه الهيئات حقوق هذه الجماعات ضمن أوليات برامجها وتعمل للحفاظ على حقوقها الثقافية والسياسية والاقتصادية معتمدة في ذلك على لوائح الحكم الذاتي واللوائح الخاصة، التي تعبر عن محتواها باستخدام كل اللغات أو اللهجات الخاصة بالأقليات الثقافية.

دور الثقافة السياسية في إدارة وحل المشاكل الإثنية:

تعتبر الثقافة السياسية من أهم العوامل التي تحقق الاستقرار المجتمع في كل جوانبه خاصة إذا تم توظيفها على أحسن وجه فالإطار الثقافي الشامل يحمي الشخصية الوطنية من الضياع والتصدع، وهذا ما تناوله علماء الغرب بالدراسة والتحليل في إطار الدراسات الاستشراافية التحليلية والتي ركزت على أهمية الثقافة السياسية كمدخل جديد في إدارة التعدد والتنوع الإثني نظرا لأهميتها على المستويين الفردي والجماعي.

ظهر هذا المفهوم خلال الستينيات من القرن العشرين بمبادرة من التيار التنموي، لا سيما "الموند و فبريا" اللذان أكدا على وجود تفاعل بين الثقافة السياسية الشاملة وبين مختلف الثقافات الفرعية داخل إطار الدولة الواحدة، مما يؤدي إلى تكوين ثقافة سياسية متوازنة ومزدوجة يطلقون عليها مصطلح الثقافة المدنية

والتي تجمع بين كل من التوجهات المشاركة والخضوعية نحو السياسة وهي تتطوي على مفهوم مساهمة المواطنين في البني التي تعتبر مشروعة على نطاق واسع ومن ثم تمكن هذه الثقافة أفراد المجتمع من المساهمة في المؤسسات الاجتماعية كما تمكنهم من المساهمة في المؤسسات السياسية، ويؤدي ذلك إلى تطوير الشعور بالصلاحية الشخصية لدى الفرد وكذلك الشعور بالثقة في الناس الآخرين⁽⁵⁹⁾.

يعتبر ما قام به " الموند و فبريا " أهم مقارنة علمية للثقافة السياسية، حيث اعتبرا أن لها ثلاثة أبعاد هي

:

- 1- الجانب المعرفي ويتعلق بالمعارف العامة حول النظام السياسي.
- 2- الجانب العاطفي ويتعلق بالولاء الشخصي للزعماء والمؤسسات السياسية.
- 3- الجانب التقييمي وهو يتضمن الاحكام القيمية حول الشأن السياسي، ومن هنا فقد تم تقييم الثقافة السياسي.

ويري "روبرت دال" إن الديمقراطية تتطلب من المواطنين مجموعة خاصة من القيم والتوجهات السياسية، مثل الاعتدال و التسامح والفعالية المعرفة والمشاركة خاصة أن الاعتقاد بشرعية النظام والقدرات على فهمها تعتبر دائما عنصرا حاسما في تغيير النظام، ولها تأثيرها خصوصا في استمرارية الديمقراطية أو انهيارها أما "جوزيف ثيومبيتر" فقد عني بالنهج الديمقراطي اتخاذ مجموعة التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الافراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات.

إن الديمقراطية حسب التعريف تعتبر آلية صناعة القرار الجماعية بواسطة جماعة ما، والتي تقوم على المساواة التامة بين كافة أفراد الجماعة المشاركين فيها وصناعة القرار هي تلك العملية التي يتم عبرها المفاضلة بين البدائل المطروحة لمواجهة موقف ما يعاني منه المجتمع أو لحل مشكلة يواجهها، واختيار أفضلها وأكثرها فاعلية ويتوقف هذا الاختيار على عدة عوامل أهمها قدرة المجتمع على إدراك كافة جوانب المشكلة وعلى إنتاج البدائل واختيار البديل الأمثل ، وبناء على هذه العوامل تتحدد المبادئ التي تقوم عليها الثقافة الداعمة للديمقراطية على قبول التعدد خاصة في الرؤي والأفكار والتعدد في الأعراق والأديان، تشجيع الحوار وقبول

(59) نبيلة سالك ، مرجع سابق ، ص 265 .

حجة الطرف الآخر وبناء مواقف جديدة أكثر تقدما ونضجا وعقلانية، تحقيق المساواة دون النظر إلى عرقه أو جنسه أو دينه، أو وضعه الاقتصادي، وأخيرا حماية الحرية بالذات في الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية.

أخيرا يمكن القول بأن موضوع إدارة التنوع الإثني من أهم المواضيع التي تستدعي الدراسة والتحليل وقد حاولنا من خلال هذا المبحث إبراز أهمية الآليات المؤسسية لإدارة التعدد في المجتمعات المنقسمة إثنيا انطلاقا من معطي ثابت وهو التركيبة المجتمعية التي تميز أغلب دول العالم، حيث تتميز بالتنوع والتباين والاختلاف على عدة مستويات، مما ينتج عنه التصادم والتناحر وعدم التعايش في الكثير من الأحيان، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار الدولة في جميع المجالات . ومن أهم النتائج التي يمكن تلخيصها هي:

- تمثل العوامل النشئية (الأولية) والعوامل الثقافية / الهوياتية أهم الروابط في الجماعة الإثنية وهي مصدر قوتها وتماسكها.
- تمثل الجماعة الإثنية كيانا واحدا يتقاسم في إطارها الافراد هوية إثنية ذات معنى سياسي حيث تمثل بدورها عصب الجماعة والمحرك الأساسي لحياة هؤلاء الأفراد الذين يتقاسمون اللغة والدين والأصل العرقي أو الوطني المشترك والممارسات الثقافية المشتركة والإقليم المشترك.
- تعتبر قضية التعدد الإثني وكيفية إدارتها من أهم القضايا المطروحة في السنوات الأخيرة وهي تشكل تحديا أساسيا داخليا، إقليميا ودوليا.

الفصل الثاني

التنوع الاثني في السودان

المبحث الأول : التكوينات الاثنية في السودان

المبحث الثاني : تطور تسييس الاثنيات في السودان

المبحث الثالث : إدارة التنوع الاثني في السودان

المبحث الأول

التكوينات الاثنية في السودان

تمهيد:

إن ظاهرة التعدد والتنوع هي من آيات الله في الكون، وهي الحكمة في قدرة الخالق في ضبط وحسن إدارة هذا التنوع الكوني دون تضارب واختلال، فالكون وبما فيه من تنوع بشري، بصورة خاصة وأحياناً بصورة عامة هي تقر مبدأ التنوع في البشر من حيث الاختلاف في الانحراف واللغات والقبائل وغيرها من السمات التي تميز الإنسان عن الآخر من بني جنسه. والبشر في أي مجتمع إنساني يتفاوتون بدرجات في تنوعهم قد تقل أو تزيد في ألوانهم وألسنتهم من لغات ولهجات، وفي طبائعهم وعاداتهم وتاريخهم وسبل معاشهم وكذلك نظمهم الاجتماعية من زواج وغيره، وكل هذا ينعكس في تعاملهم مع بعضهم البعض وفي تعاملهم مع الآخرين. والتعددية العرقية والثقافية هي السمة المميزة لعالم اليوم، إذ أن الدول المتجانسة لا تتعدى 9% من مجموع دول العالم⁽⁶⁰⁾ ، هذا التعدد العرقي والثقافي قاد في أغلب الأحيان إلى صراعات حادة بين الجماعات المختلفة وتوعدت أشكال الصراعات تبعاً للسياسات التي تنتهجها الجماعات المسيطرة وتبعاً لقوة الجماعة الاثنية ودرجة تماسكها.

⁶⁰ () بهاء جبلى جامعة قطر، نقلا عن : بهاء الدين مكاوي، استراتيجية إدارة التنوع الاثني ، ديسمبر 2017 ، الموقع الالكتروني : Research Gate، في: https://www.researchgate.net/publication/322116840_astryjyat_adart_altnw_alathny ، شوهده في : 3/12/2020 .

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك: محمد جابر الانصاري واخرون ، النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1997 ، من ص 18 - 29 .

التطور التاريخي للتكوينات القومية في السودان:

على الرغم من أن التعددية العرقية والثقافية ظاهرة عالمية إلا أنها نجدتها أكثر تعقيداً في القارة الإفريقية منها في أي بقعة من العالم حيث تمثل إفريقيا نموذجاً متفرداً في التعدد الإثني من عدة أوجه⁽⁶¹⁾. وتعتبر إفريقيا من أهم القارات في التنوع الثقافي والعربي، وهذه الظاهرة تاريخية تميزت بها بشكل خاص إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تكشف الجغرافيا البشرية أن هذه المنطقة مأهولة بآلاف القبائل التي تتميز كل منها بثقافة خاصة، عرقاً ولغةً، وعقائد شتى، وعادات وتقاليد متفردة، وكانت كل قبيلة تعيش في منطقة خاصة بها تعادي بقية القبائل وتتحارب معها إن التقيا في الصيد أو الرعي أو الزراعة البدائية، أي إنه لم يكن هناك أمل في جمع هذا التنوع لبناء دولة حديثة⁽⁶²⁾.

كما أن إفريقيا تمتلك نحو (33%) من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون نسبة (10%) من جملة سكان المعمورة، وتوجد بإفريقيا كذلك كافة الأديان السماوية (الإسلام، والمسيحية، واليهودية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية)، وباستثناءات محدودة فإن الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة وبأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال وأدت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة، كما هو الحال بالنسبة لأزمة (بيافرا) في نيجيريا عام 1967 والتي استمرت نحو ثلاثين شهراً، والحرب الأهلية في جنوب السودان، وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية الأخرى مثل رواندا، وبورندي، وأنجولا، وموزمبيق⁽⁶³⁾. ويمكن التمييز بين أربعة نماذج للجماعات الوطنية في القارة الإفريقية وهي:

1/ الجماعة الوطنية المتجانسة:

ويقصد بها تلك الجماعات الوطنية (عموم سكان الدولة) التي تنتمي إلى مجموعة أثنية واحدة ولا توجد منها جماعات فرعية، وإن وجدت الأقليات فإنها لا تشكل نسبة كبيرة من مجموع عدد من السكان، ويمكن

⁶¹ (بهاء الدين مكاي، التعددية وتسوية النزاعات في السودان (نيفاشا نموذجاً)، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، نوفمبر 2006، ص71.

⁶² 102م، ص2001 حيدر إبراهيم علي، التنوع الثقافي وبناء الدول الوطنية في السودان، السودان، مركز الدراسات السودانية، 620

⁶³ (حيدر إبراهيم علي، المرجع السابق، ص105.

الإشارة إلى الصومال وتونس كأمثلة لهذا النوع من الجماعات الوطنية حيث تصل نسبة التجانس إلى 92% في الصومال و84% في تونس.

2/ الجماعة الوطنية او (الوسطى):

ويقصد بها الجماعات الوطنية التي تتكون من جماعتين اثنتين متقاربتين في التأثير، مع جواز وجود جماعات صغيرة الحجم، أو هامشية التأثير. ومن الأمثلة على هذا التنوع جيبوتي ورواندا وبورندي.

3/ الجماعات المتشردمة :

وهي تلك الدول التي تعيش بها جماعات اثنية عديدة ومتشابكة مع بعضها البعض دون أن تتفاعل وتتجاوز مما يخلق ثقافة مشتركة، أو يؤدي إلى الاتفاق حول قيم ومبادئ وثقافة محددة مما يقود إلى نوع من عدم الاستقرار السياسي والصراع الاثني وشيوع أعمال العنف الامر الذي يهدد الوحدة الوطنية ومن الأمثلة لذلك يوغندا ونيجيريا وإثيوبيا.

4/ الجماعات الوطنية التعددية:

يقصد بها الجماعة الوطنية التي تتكون من ثلاث جماعات اثنية فأكثر مع وجود اتفاق على ثقافة وقيم وطنية عليا، دون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء الثقافات الفرعية او المحلية للجماعات الاثنية. ومن أمثلة هذا النوع، السودان وتنزانيا والكنغو⁽⁶⁴⁾.

السودان - الموقع الجغرافي:

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا بين دائرتي عرض 30-3 شمالاً، وخطي طول 22-38 شرقاً، فقد أثبتت الحفريات التي أجريت في أوائل القرن العشرين، أنه ومنذ فجر التاريخ وجدت حضارة ذات طابع متميز في المنطقة الممتدة من الشلال الأول وحتى السادس، وقد انقسمت هذه المملكة إلى قسمين هما: إثيوبيا العليا، وتضم أغلب مناطق إثيوبيا الحالية وعاصمتها أكسوم، وإثيوبيا السفلى وقد شملت

⁶⁴ () بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص 94-95.

المنطقة الممتدة من الشلال الأول وحتى الشلال السادس، وسادت فيها مملكتي نبتة ومروي، وكانتا تشملان معظم مناطق السودان الشمالي ووسطه.

وقد أطلق المصريون على المناطق الواقعة جنوب مصر اسم (تانجسو) وتعني بالهيريولوجوفية (أرض السود)، كما ورد اسم كوش في العهد القديم للإشارة إلى هذه المنطقة والذين يعتقد أنهم من سلالة سيدنا نوح الذين هاجروا إلى إفريقيا بعد الطوفان، وكذلك أطلق الفرعنة على هذه المنطقة اسم (تاسيتي Taseti وتعني (أرض الأقواس)، وكما هو معروف فإن النوبة اشتهروا ببراعتهم في رمي السهام حتى لقبهم العرب بـ (رماة الحدق) كناية على قدرتهم في التصويب إلى الدرجة التي تمكنهم من إصابة الشخص في حدقة عينه. إلا أن أشهر الأسماء التي عرفت بها هذه المنطقة هي اسم (بلاد النوبة) ويرى بعض المؤرخين أنه كلمة نوبة مشتقة من كلمة قبطية هي (نوبت) وتعني يضفر إشارة إلى الشعر المضفر، كما ربط البعض بين النوبة (نابو) تعني في لغة الفرعنة (الذهب) (65)، وبالتالي فإن بلاد النوبة يعني بلاد الذهب.

وقد كان يطلق على السودان اليوم قبل خضوعه للاستعمار التركي المصري اسم (بلاد السودان)، وهو مصطلح جغرافي عرقي ابتدعه الرجال المسلمون عند ملامستهم لهذه المنطقة التي كانت تسكنها قبائل سوداء البشرة فسموها بلاد السودان (66).

التكوينات الاثنية والعرقية في السودان:

إن السودان بطبيعة تركيبته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يمثل عالم (إفريقي مصغر) فالسودان قارة صغيرة بالفعل رغم قلة عدد سكانه بالنسبة لمساحته؛ إذ يتراوح عدد السكان بين (25-30) مليون نسمة. ورغم ذلك الحجم الضئيل ينقسم السكان إلى 56 جماعة تنحدر من أصول عرقية مختلفة، وتتضم هذه الجماعات هي الأخرى إلى مجموعات عرقية فرعية، تتحدث عدد لا يحصى من اللغات واللهجات المكتوبة وغير المكتوبة منها النوبية والعربية والدارفورية وغيرها (67). وفي السودان نجد كثير من المجموعات العرقية أو (الاثنية) تحمل

⁶⁵ (بهاء الدين مكاري، مرجع سابق، ص121.

⁶⁶ (عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006، ص47.

⁶⁷ (حيدر إبراهيم، مصدر سابق، ص172.

خصائص ثقافية متميزة، مثل النوبيين في شمال السودان والنوبة في جنوب كردفان، والأنقسن في جنوب شرق السودان، فكلها لها تراثها وتقاليدها وعاداتها وقيمتها وأنماط سلوكها التي تميزها من بقية المجموعات العرقية في السودان.

لقد تضافرت عوامل الموقع والجغرافيا والتاريخ في تشكيل شخصية السودان وهويته المتفردة بتنوعها الاثني والعربي والثقافي، ويؤكد المؤرخون على أن بلاد النوبة الشمالية سكنتها قبائل من الجنس الحامي الذي ينتمي إليه معظم سكان إفريقيا الشمالية ابتداءً من البحر الأبيض المتوسط وحتى الصومال وإلى الجنوب من ذلك توجد قبائل زنجية، وقد كانت هذه القبائل الزنجية على درجة متفاوتة من الاختلاط بالقبائل الحامية⁽⁶⁸⁾.

أما جنوب السودان (سابقاً) فيقطنه الافارقة المسيحيون والمسلمون وأتباع المعتقدات المحلية. وهكذا فالخارطة العرقية والدينية والثقافية للبلاد قبل الانفصال كانت شديدة التداخل، إذ تقيم الغالبية العظمى من سكانه البالغ عددهم 31 مليوناً في المناطق الريفية، وهم يتكونون من نحو (50) مجموعة عرقية رئيسية يمكن تقسيمها إلى نحو (597) عشيرة متميزة تتحدث (114) لغة مكتوبة أو منطوقة، تعيش في بلد مساحته شاسعة ويقوم السكان ذو الأصول الزنجية الخاصة في مناطق السافانا الغنية التي تتمتع بمنسوب عالٍ من الأمطار بينما يقطن ذو الأصول العربية الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية في الشمال، ويقوم خليط من القبائل الزنجية المستعربة "الزجراب" بمناطق حزام السافانا الأوسط ذو المنسوب المنخفض من الأمطار. فالتوزيع النباتي والتوزيع السكاني الثقافي للسكان يتبع التوزيع المطري وإيراد نهر النيل وروافده بشكل عكسي، ففي أقصى الجنوب حيث تنمو الغابات توجد مجموعات إفريقية خالصة لم تتأثر مطلقاً باللغة العربية ولا بالإسلام، ويلي ذلك منطقة الحشائش الطويلة والسهول الفيضية، حيث توجد مجموعات إفريقية تأثرت جزئياً بالإسلام واللغة العربية واحتفظت بلغاتها الأم، بينما نجد في سهول السافانا ضروب متفاوتة من الامتزاج والاختلاط بين السلالات من جهة، وبين الثقافات المختلفة من جهة أخرى، وتليها مجموعات عربية انصهرت مع السكان المحليين واحتفظت إلى حد ما بلهجاتها العربية وديانتها الإسلامية وكذلك كسب عيشها وهكذا تتدرج حالات

⁶⁸ () بهاء الدين مكاي، مرجع سابق، ص122.

الانصهار إلى أن نجد على بعض حدود أراضيها الشمالية القاحلة مجموعات عربية خالصة لم تمتزج بالسكان المحليين ولا تختلف ملامحها ولهجاتها عن مثيلاتها في الجزيرة العربية .

وطبقاً لعلماء الأنثروبولوجيا يوجد في السودان نوعان من السلالات، الأول هو العنصر الأسمر والآخر الزنجي. وطبقاً "لأركيل" انحدر النوع الأول من الجزيرة العربية في أوقات مختلفة بسبب التغيرات المناخية والجفاف التي أجبرت السكان على النزوح والهجرة. ويعتقد البعض أن البجا في شرق السودان والماساي في كينيا وتتنزانيا هي أول هذه الموجات المهاجرة من شبه الجزيرة العربية منذ قديم الزمان، أما العرب الذين وفدوا إلى السودان فهي من الموجات التي جاءت في تاريخ حديث يرجع إلى القرن السابع الميلادي، وطبقاً لهذه النظرية فإن المجموعات الزنجية تنتمي إلى عناصر قديمة جداً⁽⁶⁹⁾.

نجد أن هذه التقسيمات التي كان مصدرها الحفريات ليست مكتملة الاستناد عليها اليوم حيث يلاحظ أن كثير من العرب تغلب عليهم ملامح الزنجية. وحذر "انفانس" من استخدام مفردة (عرب) للإشارة إلى الشخصية العرقية أو الخاصة العنصرية فقد استخدم هذا المصطلح الأنثروبولوجيون في سياق تاريخي فقط للإشارة إلى أولئك الذين هاجروا من الجزيرة العربية للسودان⁽⁷⁰⁾.

أما في الشمال وهي تضم مجموعات متعددة في اتجاهات مختلفة في الشرق والغرب والوسط وأقصى الشمال في كردفان، كما توجد في الشمال قبائل النوبيين التي تتحدث لغة خاصة وتنحدر من أصل واحد، ولها ثقافتها الخاصة، وفي الشرق توجد مجموعات لها لغتها وثقافتها الخاصة بها، وفي الوسط توجد قبائل عربية امتزجت وانصهرت مع القبائل المحلية وكونت بذلك ثقافة خاصة وأعرافاً جديدة، وفي الغرب توجد قبائل الفور التي تنحدر من عرق واحد ولها تفردها الثقافي، وفي كردفان توجد قبائل النوبة بجبال النوبة وهم أيضاً يتميزون بعرق خاص ولغة خاصة وثقافة متميزة تماماً عن بقية قبائل السودان ولهم عقائد عديدة وإن كان بعضهم يدين بالإسلام والبعض بالمسيحية.

⁶⁹ () انتوني أركيل ، مقدمة لكتاب تاريخ السودان منذ اقدم العصور ، ترجمة بدر الدين حامد الهاشمي ، جامعة لندن ، 2015 ، في الموقع الالكتروني

الراكوبة نت ، في : <https://www.alrakoba.net> ، شهود في : 25/11/2020 .

⁷⁰ () عبده مختار ، مصدر سابق ، ص 123 .

وتشير الاحصائيات السكانية في السودان قبل انفصال الجنوب إلى أن نحو 40% من السكان يمكن تصنيفهم كعرب ثقافياً أكثر منه عرقياً، إذ أن السودانيون ذو الأصول العربية يتكونون من خليط العرب والنوبيين وغيرهم من المجموعات الحامية الأخرى. كما أن قبائل السودان وادي النيل الأوسط كالشايقية والرباطاب والجعليين، تتشكل بصورة رئيسية من مزارعين يفلحون أراضيهم على ضفاف النيل، بينما تسكن بعيداً عن النيل بعض القبائل العربية معتمدة في معاشها على الرعي والزراعة المطرية، أما مناطق السافنا الفقيرة في شمال وغرب السودان فينتقل فيها رعاة الإبل كالشكرية والكبابيش والكواهلة، كما يعيش إلى الجنوب الغربي عدد من القبائل منهم عرب البقارة الذين يعتمدون في معاشهم على رعي الأبقار⁽⁷¹⁾.

أثر الهجرات الخارجية على التركيبة السكانية للسودان:

إن موقع السودان الوسيط وخصوبة أراضيهِ ووفرة مياهه وتسامح أهله، قد جعله مركز جذب لكثير من المهاجرين من الشمال والغرب والشرق، وكانت نتيجة تلك الهجرات المتتالية على أراضيهِ والتزاوج بين المهاجرين والسكان المحليين، ووجود اختلافات في الجوانب العرقية والدينية، والثقافية حتى غدت التعددية هي أهم ما يميز السودان، مع ملاحظة أن هناك تداخل واضح في هذه الجوانب فهناك جماعات تتوحد في الأصل العرقي أو اللغة التي تتحدث بها.

إن التطور التاريخي للسودان والهجرات المتتالية على أراضيهِ، غيرت الخريطة الديمغرافية وانعكس آثار تلك الهجرات على الأوضاع العرقية واللغوية والدينية فيه بشكل واضح، فمن الناحية العرقية ظهرت في السودان نتيجة لتلك الهجرات والتزاوج الذي تم بين العرب الوافدين والسكان المحليين (عنصر) (هجين) يحمل سمات العروبة والافريقية وقد تأثرت بعض المناطق مثل شمال السودان لذلك أكثر من المناطق الأخرى، ورغم ذلك فإن كل سكان السودان لم يتأثروا بالعروبة والإسلام بنفس الدرجة ولكن بصورة عامة كلما اتجهنا جنوباً قل أثر هذه التمازج حتى نصل إلى جنوب السودان الحالي والذي لم يتأثر بالهجرات العربية. ولقد وفدت مجموعات إفريقية من غرب إفريقيا مثل الهوسا من نيجيريا وهي أصبحت تشكل رقماً في المعادلة السكانية

⁷¹ () فرانسيس ديتو، صراع الرؤى، نزاع الهويات في السودان، ترجمة عوض حسن، القاهرة، مركز الدراسات السودانية، ط1، 1999، ص35.

واللغوية في السودان وقد استقرت بها المقام في معظم المناطق الزراعية، أيضاً هناك مجموعات الأمبررو وهي رعوية لا تعرف حدود، تجوب القارة الإفريقية واستقر بعضهم في مناطق السودان المختلفة⁽⁷²⁾.

دور السياسات الاستعمارية في التكوينات الاثنية في السودان (العهد التركي المصري):

كان يطلق على السودان اليوم قبل خضوعه للاستعمار التركي المصري اسم (بلاد السودان) وهذا اصطلاح جغرافي عرقي ابتدعه الرحالة المسلمون عند ملامستهم لهذه المنطقة التي تسكنها قبائل سوادء البشرية، فسموها (بلاد السودان) وسودان جمع أسود، ثم قسموها إلى بلاد السودان الشرقي وتشمل أغلب السودان اليوم وأوسطه وتشمل دارفور والوادي الغربي ويمتد حتى المحيط الأطلسي، كان السودان اليوم (بلاد السودان) أجزاء من بلاد السودان الأوسط يتألف من عدة ممالك ومشيخات وهي:

أ/ مملكة الفونج : وتسمى أيضاً سنار والسلطنة الزرقاء وعاصمتها سنار، وتمتد من الشلال الثالث حتى حدود إثيوبيا جنوباً ومن الصحراء الشرقية حتى كردفان غرباً، وتتألف مملكة الفونج من عدة سلطنات ومشيخات، تخضع للفونج مباشرة، وهي مشيخة خشم البحر، ومملكة فازوغي ومشيخة الحمرة أو مملكة بني عامر ومملكة الحلنقة وخضع لها البعض الآخر بواسطة العبدلاب، وهي مشيخة الشنابلة والمناصير، وممالك الجموعية والجعليين والميرفاب والرباطاب والشايقية ودنقلا العجوز والخندق وأرقو.

ب/ قبائل البجة في الشرق: وأهم مركز لهم سواكن التي كان يحكمها (أمير) يتم اختياره من بين الحداربية، وهم خليط من عرب وبجة ويسيطرون على تجارة سواكن.

ج/ مملكة كردفان: نشأت في كردفان مملكتان هما: تقلي في الجنوب، والمسبعات في الشمال، ويطلق اسم مملكة كردفان أحياناً ليعني تجاوزا مملكة المسبعات، وعاصمتها الأبيض، وقد تأثر تاريخ كردفان كثيراً

⁷² () التطور التاريخي للسودان والهجرات المتتالية ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات ، العدد 63 ، 2013 ، ص60-61 ، في الموقع الإلكتروني: كتب قوقل ، في : <http://books.google.com> ، شوهدي في :

لوقوعها بين مملكة الفونج في الشرق ومملكة الفور في الغرب، مما جعل مصيرها يتقلب كثيراً بين المملكتين، إلا أنها تمتعت بالاستقلال في فترات.

د/ مملكة الفور: عاصمتها الفاشر وتمتد حدودها من وادي غرباً حتى حدود كردفان ويحدها من الجنوب بحر الغزال⁽⁷³⁾.

في الربع الأول من القرن الماضي هجم الاستعمار التركي على السودان وتمخض عنه حشر مئات القبائل في رقعة جغرافية واحدة سميت بالسودان المصري، وكان يتطلع إلى نهب الذهب الذي سمع أنه ضخم في السودان، فضلاً عن تطلعه لمعرفة مصادر مياه النيل حتى يؤمن حكمه في مصر، ولهذه لم يكن يهمله حشر أية قبائل مهما كان التنوع بينها شديد في أكبر رقعة لا تستطيع احتلالها.

كانت النتيجة المباشرة للاحتلال التركي المصري للسودان هو تكثيف الأنشطة التجارية في السودان والنمو الكبير لمدينة الخرطوم، كما أصبحت مركزاً تجارياً كبيراً، وبينما ساعد الاحتلال في النشاط التجاري على المركز في الخرطوم وأصبحت الخرطوم بصورة شديدة بؤرة نشاطات الآلاف من الدناقلة والجعليين، وقد بدأ هؤلاء برؤوس أموال صغيرة لكن سرعان ما نشطوا في تجارة الملابس والخزف واخترقوا كردفان وسنار حتى تخوم الجنوب يبيعون عند عودتهم مشترياتهم من العبيد (الرقيق) والعاج إلى التجار المصريين في الخرطوم ودنقلا.

احتفظت الإدارة التركية بالنظام القبلي واستغلته ولكن زعماء القبائل كانوا مجرد أدوات للسيطرة المركزية، ولكن عندما تكون لزعيم القبيلة شخصيته القوية كان ممكناً ضمان احترام قبيلته له ودعم نفوذه داخلها، وكان أسف السودانين عميقاً لفقدانهم استقلالية قبائلهم لحكم دخيل، حيث كان في أحسن حالاته متسلطاً ومغالباً في مطالبه.

نجد أن العامل التاريخي بكل ما كان يحويه من حركة في تجارة الرق وتجارة العاج قد مثل أحد العوامل التي أدت إلى بلورة (صورة الشمالي عند الأتنية الجنوبية) بكل مكوناتها عشية إعلان الاستقلال، إلا أن التركيز

⁷³ () عبدة مختار موسى، مرجع سابق، ص 47-48.

على تأثيرات الشمال في تحطيم المجتمعات الجنوبية قد عكس اتجاهاً غير منصف، فحالة الفوضى التي كانت في الجنوب في القرن التاسع عشر كانت في بعض جوانبها نتيجة لصراعات القبائل الجنوبية فيما بينها، حيث كان الاسترقاق يمثل إحدى أشكال العلاقات الداخلية وسط القبائل الجنوبية⁽⁷⁴⁾.

اثر السياسات الاستعمارية في فترة الحكم الثنائي الإنجليزي على التكوينات الاثنية في السودان (المناطق المقفولة):

اتضح للسلطات الاستعمارية أن السودان بلد متنوع الثقافات وامتداد الأديان والأعراق والاثنيات، وأن لأهله عداءً مستحكماً للحكم الأجنبي وذلك ما حمل الإدارة الاستعمارية على تبني منهج مختلف للسياسة والإدارة في السودان، وقد أدت ثورة 1924م التي قامت بها جمعية اللواء الأبيض إلى تسريع وتيرة التحول نحو ذلك المنهج، حيث عمدت إلى إغلاق الجنوب وبعض المناطق الأخرى وعزلها عن بقية السودان لإنتاج ما عرف بالمناطق المقفولة وفقاً لقانون المناطق المقفولة. وأصدر قانون المناطق المغلقة (المقفولة) في العام 1922م واعتبرت بذلك كل تكوينات الجنوب الاثنية بالإضافة إلى ولايات جنوب كردفان ودارفور والنيل الأزرق "الانقسنا" مناطق مقفولة بكل مكوناتها الأثنية والثقافية والعرقية ومحظورة على الشماليين إلا بتأشيرة دخول مسبقة⁽⁷⁵⁾.

ومن هنا يمكن القول بأن كثيراً من التكوينات الأثنية وتوزيعها الجغرافي في السودان كانت نتيجة لسياسات استعمارية خارجية كون الارتباط العميق بالمكان والثقافة المغلقة لها داخل تأثيرها المباشر على عدم عملية الاندماج الاثني المتباين داخل الدولة الواحدة الذي يعمل بدوره على إضعاف كثير من عناصر تكوينات النسيج المجتمعي لتراكم عوامل الغبن والتفرقة، وهذا ما يعاني منه السودان حالياً في قضايا الاثنيات وتشعبها واتساع رقعة أبعادها لتنتقل من قضايا ذات طابع اجتماعي إلى قضايا سياسية بحتة.

تعتمد الاستعمار الثنائي منذ البداية أن يحكم جنوب السودان ككيان منفصل تم تطويره حضارياً في محور ثقافته الإفريقية (الزنجية) مع تشجيع نشر اللغة الإنجليزية حتى تصبح لغة تخاطب. فقد ارتكزت السياسة البريطانية في جنوب السودان خاصة في الفترة بين (1930-1945)، على تدعيم اتجاه الأفريقية في الجنوب،

⁷⁴ () بهاء الدين مكاري، مصدر سابق، ص76.

⁷⁵ () تاريخ جنوب السودان ، موقع ويكيبيديا الالكتروني ، في : <https://ar.m.wikipedia.org/wiki> ، شوهدي في : 28/11/2020.

تبلور ذلك الاتجاه في مذكرة رسمية صدرت في عام 1930 جاء فيها (التشديد على انتهاج سياسة يعتقد الكثيرون أنها صائبة لتطوير إفريقيا زنجية تنطلق من جنوب السودان) وشرعت الإدارة البريطانية فوراً في تنفيذ هذه السياسات، حيث شجعت التجار الشماليين على مغادرة الجنوب، وفي حالة الرفض يتم إجبارهم على ترك التجارة⁽⁷⁶⁾.

وقد استهدفت تلك السياسات ربط وتطوير المديرية الجنوبية على نسق يستلهم الثقافة الإفريقية مع تشجيع انتشار المسيحية و اللغة الإنجليزية وقد قاموا بفرض سياسة المناطق المغلقة للحد من تأثير الثقافة العربية والإسلامية، وبذلك قامت الإدارة الاستعمارية من خلال تلك السياسات بتكريس الفوارق الثقافية بين مكونات الشمال والجنوب المجتمعية.

أثر السياسات والفوارق الاقتصادية والتنموية على التكوينات الاثنية جغرافياً:

كرس الاستعمار بإفريقيا بصورة عامة والسودان بصورة خاصة الخلافات العرقية والدينية والثقافية، عملاً بالمبدأ الاستعماري المعروف (فرق تسد) وكان من أهم أسلحة الاستعمار في تطبيق هذا المبدأ خلق الفوارق والصراعات الاقتصادية بين العناصر المكونة لسكان القطر المعين، فهو كثيراً ما حصر التنمية في مناطق وفئات معينة داخل القطر المستعمر، وكثيراً ما أهمل أقاليم بعينها واختصها بالتنمية والخدمات دون بقية السكان. ونجد أن السودان كذلك يعاني من تركيز المشاريع التنموية في أواسط البلاد وحرمان أطرافها من التطور الاقتصادي، ففي إطار سعي الاستعمار للاستفادة من خيرات البلاد، عمد إلى الاستثمار في مجال الزراعة وزراعة القطن بالتحديد ووقع اختيار منطقة الجزيرة حيث الأراضي الخصبة الواسعة والتي تغطي سهولها حوالي خمسة ملايين فدان بالإضافة إلى توفر مياه الري من النيلين . في فترة الحكم الثنائي ازداد وزن هذه الزعامات ودورها الاقتصادي والسياسي، وذلك نتيجة لسياسة الحكومة في مجالات الإدارة، فقد كانت سلطات الحكم الثنائي وقتها لا تملك الموارد الكافية، ولا الجهاز الإداري المقدر على فرض سلطة الحكم في كافة مناطق القطر. ولذلك اعتمدت منذ البداية على الزعامات والقيادات القبلية وقدمت لها المساعدات الضرورية من أجل القيام بمهام إدارة مناطقها المختلفة، وفي أعقاب ثورة 1924م قامت السلطات الحكومية بتدعيم وتقوية

⁷⁶ () عبده مختار، مرجع سابق، ص76.

دور القيادات، وبذلك أصبح من الممكن أن تمتد سلطاتها إلى المناطق شبه الحضرية المجاورة لمناطق سلطاتها القبلية التقليدية وهي مناطق كانت في السابق تشكل جزءاً لا يتجزأ من دائرة السلطات القبلية وتوزيعها، ولكنها استطاعت منذ فترة طويلة بناء تكوينها الخاص واستقلالها الإداري عن تلك السلطات، فالتكوين القبلي لتلك المناطق شبه الحضرية كان يختلف عن تكوين المناطق المجاورة لها وذلك لأن سكانها كانوا من التجار الذين هاجروا إليها من مناطق أخرى، وفي الغالب كانت تضم الشايقية، والجعليين، والدناقلة الذين هاجروا من المديرية الشمالية إلى القرى والمدن الصغيرة في أنحاء السودان المختلفة⁽⁷⁷⁾.

أخيراً يمكن القول ومن خلال ما تم استعراضه في هذا المبحث أن التكوينات الأثنية في السودان قد تأثرت بكثير من العوامل كالهجرة والتداخل القبلي الحدودي بالإضافة إلى بالمناطق الرعوية التي كثيراً ما تحكمت في وجود كثير من الأثنيات في مناطق محددة كما هو في غرب السودان، وأيضاً القبائل الأثنية النيلية في الشمال كالدناقلة والمحس والشايقية والبديرية والبجة في شرق السودان، وأخيراً القبائل النيلية في جنوب السودان كالدينكا والشلك والنوير ما قبل الانفصال. ويعتبر هذا التوزيع والتكوين الاثني في السودان من أهم المؤشرات التي تضع السودان في قائمة أهم وأكثر الدول التي تتميز بالتنوع والتعدد الاثني والذي يمكن أن يكون أهم العوامل التي تشكل قوة للسودان (قوة ناعمة)

⁷⁷ () تيم نيلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التيجاني، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، ط3، 2006، ص69.

المبحث الثاني

تطور تسييس الاثنيات في السودان

نعني بالسياسة إدارة الشأن العام من خلال مؤسسات الدولة بما يكفل المصالح الخاصة (والمتابينة حد الصراع) لمكونات المجتمع بما يتفق مع المصلحة العامة للكل وفي إطار دستور يحدد القواعد الموجبة للالتزام بها من قبل مكونات أو أطراف العملية للعبة السياسية. ونقصد بالتسييس سعي إحدى المكونات أو اطراف العملية السياسية الى خرق القواعد واقحام عنصر او عناصر من شأنها إضفاء ميزة "خارجية" لتقوية موقفها تجاه الأطراف الأخرى. مثلاً: تسييس الجيش يعني اقحامه في العملية السياسية وإبعاده عن وظيفته الدستورية، وكذا الحال بالنسبة للخدمة المدنية، والقضاء . ويمتد التسييس لتوظيف الانتماءات (العرقية والدينية) التي من شأنها إعطاء قوة إضافية لمن يحركها ويعبئها ولكن حصيلتها إضعاف التوافق الجمعي بين مكونات المنظومة السياسية، والحد الفاصل بين السياسة والتسييس رقيق لا يخلو من الضبابية⁽⁷⁸⁾.

نجد أنه يحق لكل المواطنين المتطلعين للعب الدور السياسي ممثلين لقواعدهم أو مناطقهم من العمل السياسي، ولكن يجب التأكيد عليهم بضرورة التآني عن توظيف وتأجيج الانتماءات الأولية من قبيلة، اثنية، ودينية مطية لتطلعاتهم التي تبدو مشروعة، وكثير من الذين يتحدثون عن تخلف مناطقهم أو تمثيل المجموعات التي ينتمون إليها تسندهم وقائع من الصعب تنفيذها ولكن هذا يبيح لهم احتكار تمثيل المنطقة أو أهلها وتحريمها على الآخرين حتى لو كانوا من خارج المنطقة أو المجموعة الاثنية، الطائفية، أو الفئوية ولكنه قد يخفي داخلها مصلحته الطبقية، أو الفئوية التي تطفو على السطح عندما تتهيأ لهم التمكن من المجالس والمناصب العامة. وكثير من الذين احتلوا هذه المجالس والمناصب الدستورية هم أفراد الطبقة السياسية الصاعدة منذ السبعينات على ظهر الشمولية والذين لم يجدوا حرجاً من تسييس الولاءات الأولية والانتماءات العشائرية والقبلية والمناطقية التي التقت مصالحها الفئوية الضيقة النظم المركزية _ الشمولية وبغياب البرامج الخدمية المستتدة على دعم وتأييد المواطن انتعشت النعرات القبلية والعشائرية والجهوية والدينية والطائفية وغزت شبكات المصالح والزبائنية

⁷⁸ (عطا البطحاني ، مقال بعنوان المبادرة القومية للسلام والإصلاح .. بين السياسة والتسييس ، 2016 ، موقع سودان تريبيون الالكتروني ،

، شوهدي في: 3/12/2020. https://www.sudantribune.net/spip.php?&page=imprimable&id_article=14510

وأصبحت كل منطقة وعشيرة و قبيلة تقدم "أبنائها" لتمثيلها ومن هنا تكون الفرصة كبيرة للحراك لأعلى السلم الاجتماعي والطبقي⁽⁷⁹⁾.

التطور التاريخي لتسييس الاثنيات في السودان:

دخلت القبائل والاثنيات في العملية السياسية في السودان في عهد السلطنة الزرقاء حيث تحالفت القبائل العربية مع (العنج) وعندما ضعفت السلطة دخلت الأثنية في صراع كالبديرية في منطقة الشايقية والخندق واعتدى عليهم الشايقية ومن ثم توزعوا في كل أنحاء ومناطق السودان كبربر وكردفان ومدني والنيل الأزرق. في هذا الوقت قامت ممالك أثنية في دارفور والتتجر وواكبته مملكة (تقلي) في جنوب كردفان في الجبال الشرقية وكانت مملكة مسلمة. اما في عهد الإنجليز فقد عملوا على ترسيخ الاثنية بمسمى الإدارات الأهلية لضمان ولاءهم التام لهم ولعدم تكرار تجربة الحكم التركي عندما قامت الثورة المهدية بعد احتكاك الأتراك بالمواطنين السودانيين وفرض الضرائب عليهم. وبعد الاستقلال نشأت الأحزاب الطائفية (الامة - الاتحاديين) وعملت على جمع القبائل في ولاء واحد ونشأ معهم حزب بتوصية من الإنجليز (الحزب الجمهوري) وعمل الحزب على جمع كل القبائل مع بعضها البعض وطغى عليهم الولاء للأنصار والختمية الذي عمل على إفشال الحزب حيث تعمل الطائفية على تحجيم الاثنيات سياسياً، فكما قويت الطائفية ضعف التسييس للإثنيات⁽⁸⁰⁾.

بعد أكتوبر ظهر تسييس الاثنيات بصورة واضحة وذلك لضعف الطائفية وظهور الولاء الاثني في بعض المناطق مثل جنوب كردفان (اتحاد عام جبال النوبة) وفي النيل الأزرق (اتحاد عام النيل الأزرق) وفي شرق السودان نشأ (نادي البجا) والذي تطور فيما بعد لـ (مؤتمر البجا)، عندما أتى نميري تطورت العملية التسييسية أكثر وازدادت الطائفية ضعفاً وازداد الولاء الاثني قوة بالرغم من قرار نميري بإلغاء الإدارات الأهلية وعمل على تكوين لجان لتطوير المناطق، وعندما تكون حزب الاتحاد الاشتراكي أصبحت لجان التطوير جزءاً من الحزب وكون مجالس الحكم الشعبي المحلي بدلاً عن الإدارات الأهلية. عندما أتت ثورة أبريل أصبحت هذه

⁷⁹ () عطا البطحاني ، مرجع السابق .

⁸⁰ () مقابلة مع: حسن الساعوري، أستاذ العلوم السياسية بجامعة النيلين، المكان جامعة النيلين الخرطوم ، يوم الاثنين 4/1/2021م ، الساعة 11

اللجان ذات طابع سياسي وظهر (الحزب القومي السوداني) حيث عمل على ضم النوبة وجمع الحزب الشيوعي لجان التطوير في الريف وأصبحت العملية اثنية وليست فكرية، اما في دارفور قامت منظمة "سوني" وكانت سرية تدعو إلى أن دارفور "مهمشة" وتحولت إلى جبهة نهضة دارفور في عهد نميري عندما ضعف الأنصار في دارفور (81).

التنظيمات القبلية والجهوية "الشرق":

بدأت ظاهرة التنظيمات القبلية والجهوية مثل مؤتمر البجا في شرق السودان، واتحاد عام جبال النوبة وجبهة نهضة دارفور في حقبة سابقة لنظام الرئيس عمر البشير، وذلك بعد ثورة أكتوبر 1964، وأدت المتغيرات السياسية المختلفة بعد العقد الأول من القرن الحادي و العشرين إلى ظهور كيانات جديدة توجت بمسمى جبهة الشرق. وبنيت هذه التنظيمات خطابها السياسي على المطالب التنموية ذات العلاقة بنطاقها الجغرافي، على سبيل المثال: ركز مؤتمر البجا في ميثاقه في نهاية خمسينات القرن الماضي على ضرورة استغلال ثروات شرق السودان المعدنية بالتصنيع وتطبيق الحكم اللامركزي، وإقامة المستشفيات والسدود والآبار الجوفية، وأن كل مهن شرق السودان حق مكتسب لقبائل البجا، والمطالبة لبقاء معلمي البجا في شرق السودان فضلاً عن مطالب المشاركة في السلطة المركزية. وأصبح لمؤتمر البجا معسكرات للتدريب في اريتريا بعد استغلالها من إثيوبيا في عام 1993. وعندما بدأت العمليات العسكرية للتمرد في شرق السودان كانت قوات مؤتمر البجا مشاركة مع القوات المعارضة الأخرى التي توغلت داخل السودان ما بين عامي 2000 - 2002 إلا أنه في 2007 توصل الطرفان - الحكومة و متمردو الشرق - إلى اتفاقية سلام على أساس قبلي و جهوي. وفي ذات العام بدأ تطبيق البروتوكولات الثلاثة: الأمنية وقسمة الثروة والسلطة. وبذلك دخلت قيادات جبهة الشرق في الحكومة الاتحادية وولايات الشرق وأصبح رئيس الجبهة مساعداً لرئيس الجمهورية (82).

⁸¹ () مقابلة مع: حسن الساعوري، المصدر السابق.

⁸² () ياسر محبوب الحسين، مقال بعنوان القبلية .. جاهلية عهد "الإنقاذ"، 2015 م ، موقع الجزيرة نت الالكتروني في:

<https://www.aljazeera.net/amp/opinions/2015/6/9> ، شهود في : 17/12/2020.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : اتفاقية سلام شرق السودان ، البرتوكولات الثلاثة : الأمنية ،قسمة الثروة، والسلطة.

التطور الأسوأ في عهد نظام الإنقاذ ، ظهور حركات مسلحة في كل من دار فور وشرق السودان وجنوب كردفان والنيل الأزرق، ولم تعلن نفسها أحزاباً، وكان ذلك أهون، لكنها أعلنت تمرداً مسلحاً يدعوا إلى إلغاء التهميش في الفضاءات الجهوية، وكان واضحاً للعيان أن قيادة تلك الحركات ذات طابع قبلي سواء في غرب السودان أو شرقه، حيث تحول الصراع السياسي إلى صراع مركب - صراع سياسي قبلي قد لا تكون القبيلة فيه حاضرة بتقاليدها الشهيرة، ولكن بقياداتها العليا وإن أسمت نفسها حركات تحرير.

تسييس وعسكرة المجموعات الأثنية - صراع دارفور وتطوره:

يمثل التنافس حول الأرض الخصبة والمياه السبب الرئيس وراء الصراع الذي تغاقم بسبب التصحر في شمال السودان والجفاف الذي طال دارفور في فترات مختلفة منذ السبعينات والذي دفع المجموعات الرعوية من كل الأصول للتوجه من الحزام الشمالي شبه الصحراوي إلى الجنوب بحثاً عن الكلاً والمياه. وتسبب عدم الوجود المنظم للرعاة في حزام وسط دارفور الغني زراعياً في الاحتكاك مع المزارعين. اتحد التدهور البيئي وانعدام التنمية في إفقار أهالي دارفور بكل خلفياتهم الاثنية⁽⁸³⁾.

دارفور موطن لخليط معقد تظل القبيلة فيه عنصراً أساسياً من عناصر الهوية، هناك على الأقل (36) قبيلة أساسية ولكن بعض المصادر تشير إلى ما قد يصل إلى (90) بما في ذلك الفروع أو البطون. والخليط يتكون من كتلتين رئيسيتين هما العرب وغير العرب، وتعرف الأخيرة محلياً بالزرقة أو السود، إن قروناً من التعايش والمصاهرة قد خففت من تمايزات الهوية مختصرة إياها على الشعور بالانتماء الثقافي للعالم العربي أو عدمه. وظهرت خلال العقود الثلاثة الماضية نزاعات تقليدية حول الموارد والأنعام في الفترات 1968 إلى 1976 ومن 1976 إلى 1980 ومن 1980 إلى 1998، في هذه الحقب تمخض ضعف الحكومات ومناوراتها المرتكزة على النسيج الاجتماعي تدريجياً عن تحول يندر بالخطر لطبيعة الصراع، فأضحت الأثنية عنصراً أساسياً في التعبئة للصراعات وتسببها، إن الفوارق بين نوعي الصراع مهمة، فالصراعات التقليدية هي في العموم منقطعة وذات مستويات عنف متدني، والصراعات التي تقوم من منطلقات أثنية كالتي ظهرت في أواخر الثمانينات تواصلت وأصبحت شرسة بصورة استثنائية، وساعد التكاثر الاثني في جر أطراف إضافية إلى الصراع، وبدأ المقاتلون لأول مرة في صراع أعوام 1987 - 1989 بين الفور والعرب يعرفون أنفسهم بصورة أكثر اتساعاً (عرب وغير عرب)⁽⁸⁴⁾.

⁸³ () عباس إبراهيم ، مقال بعنوان أسباب الصراعات القبلية وأسباب العجز عن احتوائها في دارفور، المنتدى، أوراق توثيقية ، تصدر عن مركز الرائد للدراسات ، العدد العاشر ، مارس 2009م ، ص 59-60 .

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : اتفاقية سلام شرق السودان ، البرتوكولات الثلاثة : الأمنية ،قسمة الثروة، والسلطة.

⁸⁴ () تاريخ النزاعات القبلية في السودان ، ورقة علمية ، المنتدى - مركز الرائد ، مرجع سابق ، ص 18-20 .

وكان تسييس حكومات الخرطوم المتعاقبة منذ الثمانينات للإثنيات المتنامية في دارفور وتسليحهم للقبائل التي تنحدر من أصول عربية كي تقوض استقرار القاعدة السكانية للجيش الشعبي لتحرير السودان ولاحتواء التهديد بتمده إلى وسط وشمال السودان . حيث يعتمد الجيش في الشمال كما هو الحال في الجنوب على المليشيات القبلية (القوات الصديقة) في حربه مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد تم تسليح قبيلة الرزيقات في جنوب دارفور بواسطة حكومة الصادق المهدي المنتخبة في منتصف الثمانينات في إقليم أصبح فيه الصراع حول الأرض وحقوق الرعي تقليدياً ، واستغلت قبائل أخرى توافر الأسلحة الصغيرة في تشاد المجاورة. تطور نزاع دارفور بتطور العملية التسييسية عندما بث ناشطي عرب دارفور وحكومة الخرطوم مفهوماً مفاده أن الزغاوة قوم يتميزون تحديداً بشهية اقتصادية وبطموح سياسي غير محدود، وأنهم أيضاً يضمرون طموحاً مماثلاً في تشاد حيث كما في السودان يمثلون نسبة 1% من السكان. بزعم أنهم يتتبعون سياساتهم لإحياء دولة الزغاوة الكبرى الأسطورية التي ستخطى الحدود⁽⁸⁵⁾.

كانت هناك صراعات مسلحة بين الزغاوة ومجموعات ذات خلفية عربية في الأعوام 1994 و1997 وبين الفور الذين يعتبرون أفارقة مثلهم في منتصف التسعينات والآن يهيمن محاربو الفور والزغاوة والمساليت على المجموعتين المتمردتين التين تعارضان الحكومة، إضافة إلى وجود قطاع عريض من مجموعات دارفور وبعض ذوي الأصول العربية في صفوفها. تطورت هذه النزاعات بصورة كبيرة في حقبة الإنقاذ نسبة لتسليحهم للقبائل العربية في الإقليم حيث غرزت بذوراً للصراع اللاحق في تسرعها لمكافأة حلفائها أولئك، أعادت الحكومة ترسيم الحدود في 1994 مقسمة دارفور إلى ولايات شمال، جنوب وغرب دارفور. وخاطرت سياسات الخرطوم في دفعها سكان دارفور للتخندق خلف فوارق العرب وغير العرب بخلق توترات أكبر بينهم على اختلاف أصولهم وظهر ذلك جلياً في التقسيم الإداري الفرعي لولاية جنوب دارفور محافظة لكل قبيلة، فعلى سبيل المثال نجد من الشرق إلى الغرب محافظة عديلة لقبيلة المعاليا ومحافظة من المعاليا، محافظة للرزيقات في الضعين ومحافظة منهم، محافظة في برام للهانيه وواحدة للتعايشة في رheid البردي وواحدة في تلس للفلاتة وأخرى في

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك: سامي هاشم عثمان ، مقال بعنوان الهوية السودانية (تفكيك) المقولات الفاسدة ، مجلة الاستراتيجية والامن الوطني ،

السودان .. الخرطوم ، تصدر من الاكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية ، العدد 13 ، أكتوبر 2019م ، ص175-178 .

⁸⁵ () محمد سليمان محمد، السودان حروب الهوية والموارد، كامبردج، دار كامبردج للنشر، ص379.

عد الفرسان لبني هلبة. وكانت كل هذه المنطقة تشكل مجلساً ريفياً واحداً يدار من نيالا مما أدى إلى ترسيخ مفهوم وسط عديدين بأن المحافظة هي مملكة ملكها هو المحافظ، حيث خلق هذا التطابق نوع من الخلافات بين القبائل الإدارية والوحدات الإدارية المحلية حول الحدود والوصول إلى الموارد⁽⁸⁶⁾.

كان لانقسام الحركة الإسلامية الحاكمة أثراً بالغاً في تسييس كثير من القبائل واستقطابها وزعزعة استقرار دارفور في محاولة المؤتمر الشعبي لخطب وقواعد السودانيين في غرب السودان. وأشار "الكتاب الأسود" بأن الفصيل الإسلامي الحاكم كان يحجب عن أهل دارفور والمناطق الطرفية الأخرى المناصب العليا بينما يعطي أفضلية التعيين في تلك المناصب لأبناء الإقليم الشمالي الذين ينحدر منهم الفصيل الحاكم نفسه، وسند المؤتمر الشعبي زعمه بحصر شاغلي المناصب العليا وتصنيفهم وفقاً للوظيفة، العنصر وإقليم الأصل، في محاولة لنقض ذلك الزعم المدمر اعترف الرسميون السودانيون الكبار طوعاً بأن كل السودان باستثناء العاصمة وسهول ووسط الجزيرة "مهمش". عانت دارفور لعقود متواصلة من سوء إدارة الاقتصاد الوطني والفساد وعدم جدارة النخب الحاكمة. ترك منطق ومنهجية الكتاب الأسود أثرهما على الصراع الحالي إذ أعد زعماء الزرقة قائمة مفصلة بأسماء وقبائل المحافظين السابقين والحاليين، الوزراء المركزيين والولائيين وحكام ولاية جنوب دارفور خلال الأعوام 1989 - 2003 ومن ثم فصلت القائمة وفقاً للانتماء "العرب" وغير العرب⁽⁸⁷⁾.

بالرغم من أن المؤتمر الشعبي ذكر بأنه لا يوافق على استخدام المتمردين للقوة إلا أنه لم يكن اعتذارياً في تضامنه مع قضيتهم وذكر الترابي في مؤتمر صحفي عقد في أواخر فبراير 2004 بأن الهدف عادل وأن الموقف يحتاج حلاً سياسياً وليس رداً كرد الحكومة العسكري الجسيم. وحمل الحكومة مسؤولية العنف لأنها فتنت القبائل وسلحت الجنجويد الذين تجاهلوا المهام التي أوكلتها لهم الحكومة وفضلوا مهاجمة القرويين وكانت

⁸⁶ () مقابلة عبر الهاتف مع: حامد ادم ، ناشط سياسي وعضو في الحركة الشعبية لتحرير السودان، يوم الاثنين ، الموافق 28/12/2020م ، الساعة السابعة مساء .

⁸⁷ () راغب السرجاني ، جروح نازفة ، افريقيا جرح ينزف ، أزمة دارفور ، 12/12/2007م، الموقع الالكتروني: islamstory.com ، في : <https://islamstory.com/ar/artical/25957> ، شوهد في : 31/12/2020.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك: احمد التجاني صالح ابوبكر، الحركة الإسلامية السودانية اين هي اليوم؟، رؤية نقدية وتحليلية، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، ط1 ، أغسطس 2008م ، ص125-134 .

قناعة الحكومة بأن غرماؤها الإسلاميين قد اقتطفوا تمرد دارفور هي السبب الرئيسي وراء رفضها التحادث مع المتمردين وبخاصة حركة العدل والمساواة، وتم اللعب في دارفور على وتر التفاوض الشخصي بين نائب الرئيس طه وبين شيخه السابق الترابي للهيمنة على الحركة الإسلامية والبلاد والمدنيين هم الضحايا الأساسيين للعبثهم تلك. تمدد الاستقطاب الاثني باندلاع التمرد إلى تطرف سياسي وعسكري غير مسبوق ومضت تعبئة غير العرب قدماً بصورة لا يمكن إنكارها وزادت المخاوف من هذه المخططات الاستراتيجية لما نسب للتجمع العربي وللطبيعة غير التمييزية لحملة الحكومة في إخماد التمرد، وذكر بأن قادة العرب وغير العرب المعتدلين على حد سواء قد أبدوا انزعاجهم لهذه التطورات التي تهدد التعايش المشترك الذي جبلت عليه لآماد طويلة شعوب دارفور .

بعد تقديم الوثائق الست والمناشدة التي تلقتها الخرطوم من قادة قبائل دارفور والتي كانت توضح شناعة الفتنة التي يدعوا لها التجمع العربي وإظهار أن حالة دارفور بدءاً بالنهب المسلح والحروب القبلية وانتهاءً بانتهاكات الجنجويد نتجت في الواقع عن تحرك مستمر لمنظمة تعرف باسم التجمع العربي، ومن هنا زعم القادة بأن الوثائق دلت على وجود تنظيم عنصري قبلي له لجان متخصصة كلفت بتنفيذ استراتيجيات محددة جيداً وممرحلة وهو يستخدم مؤسسات الدولة والحزب الحاكم وأن مهمته لم تقصر نفسها في زعزعة استقرار دارفور بل وتخطت أنشطته حدود دارفور والسودان إلى أقطار مجاورة ولم تحرك الخرطوم ساكناً في التجاوب مع المطالب بإجراء التحقيقات اللازمة. استغلت الحكومة الواقع الاثني لتحقيق مكاسب عسكرية قصيرة الأمد وسعت رغباً من ذلك في الربع الأول من 2003 لأطلاق حملة لرتق النسيج الاجتماعي لدارفور، اعتمدت في ذلك على تعبئة القادة القبليين تحت مظلة الحزب الحاكم وذراعي الحكومة التشريعي والتنفيذي في الدعوة للتعايش السلمي، وفي ذات الوقت جمدت الحكومة بفاعلية المساعي الدبلوماسية، وكان الفرق من هذا المنحنى كسب الوقت لإحراز نصر عسكري، بجانب الحكومة الحاجة للتفاوض بشأن تسوية سياسية⁽⁸⁸⁾.

دور القبائل والاثنيات في السياسة السودانية:

⁸⁸ () مقابلة عبر الهاتف مع: حامد ادم ، ناشط سياسي ، مرجع سابق .

كان دور القبيلة الإيجابي واضحاً في التاريخ سواء في إقامة الممالك أو الاستقلال من الاستعمار الأوربي، إلا أن هذا الدور تناقص إلى ما يقارب العدم بعد الاستقلال، بل إن الأمر لم يقف عند ذلك فانتقل من الإيجابية إلى السلبية، وتمثل انتقال القبيلة من الإيجابية إلى السلبية في الدرجة المتدنية للولاء القومي في كل بلد إفريقي، وخاصة في السودان. وتتكون مجتمعات جميع الدول الإفريقية من عدد كبير من القبائل المختلفة عرقياً وثقافياً، ودينياً ولغوياً، وبالضرورة أصبحت في كل دولة عدد من الولاءات القبلية، وبالتالي غاب الولاء القومي والانتماء الواحد للوطن الواحد. هناك ولاءات قبلية، أي جزئية إزاء الولاء القومي الضروري لوجود أمن لأي دولة، ومن تبعات ذلك تعدد السلطات، السلطة القومية والسلطة القبلية، ولسوء الحظ كان الولاء القبلي مقدماً على الولاء القومي، وكانت تلك أول عقبة كأداء تواجه القيادة السياسية بعد الاستقلال، بل وأصبحت هي الأولوية الضرورية لترسيخ قومية واحدة ذات ولاء واحد من الجميع، ولكن هذه الأولوية اختلطت معها أولويات وطموحات قيادة الحركات الوطنية: التعليم، الصحة، التنمية، وبناء المؤسسات الشعبية والرسمية، وبناء المؤسسات الإدارية. ان اختلاط الضروريات بالطموحات في أزمة الولاء القومي جاءت آثاره مركبة حيث القبيلة هي العامل المشترك في هذه الإثارة، فمؤسسات الدولة الرسمية والأحزاب السياسية وعملية التفاعل بين الطرفين وهما المؤسستان اللتان ينبغي أن تنعكس فيهما سياسة الولاء القومي لا الولاء القبلي، فالمناط بهما ترسيخ سياسات التجانس الاجتماعي المؤدي إلى توحيد الولاءات في قومية واحدة⁽⁸⁹⁾.

إن تسلل القبيلة إلى مؤسسات الخدمة والجيش بأعرافها الذاتية أدى إلى اختلاط سلوك الأفراد القائم على اللوائح الإدارية العامة بمنطلقات القبيلة العتيقة فكانت المؤسسات تبدو حديثة في مسمياتها وهياكلها الإدارية ولكنها في الواقع تجنح في إدائها إلى التقليدية القبلية، وبذلك يكون أداء القبيلة لأفرادها لا أداء الموظف العام لعموم المواطنين، فلا تصبح الخدمات العامة عامة، وإنما هي خاصة بهذه القبيلة أو تلك، فتكون النتيجة ترسيخاً للإحساس القبلي بدلاً من تنمية الإحساس القومي، وتبعاً لذلك يزداد البقاء لأفراد القبيلة من تلك فينمو الإحساس بالظلم وعدم العدالة وعدم المساواة فتزداد إلا من القبيلة التي كانت⁽⁹⁰⁾.

⁸⁹ () حسن الساعوري، عسكريون ساسة، الخرطوم، مطابع العملة، 2001م، ص65.

⁹⁰ () حسن علي الساعوري، السودان ورواية غالب ومغلوب، تحديات الاستقرار السياسي، (1986 - 2018م)، مطابع العملة، 2018م، ص41.

أما في حالة الجيش فإن الأمر أكثر خطورة وذلك لأن ترجيح كفة قبيلة في داخل الجيش يفقد توازن المؤسسة من حيث لوائح الخدمة ولوائح التدريب ولوائح الترقيات، فالمؤسسة العسكرية تتميز بمحاولة ترسيخ لوائح الانضباط العسكري على الجميع، وهناك مقولة أن لوائح الانضباط العسكري تعزير تعتبر من الوسائل الناجحة التي ترسخ قيم الوطنية والولاء القومي على حساب الولاء الجزئي والقبلي⁽⁹¹⁾.

دور الأحزاب السياسية في تسييس الأثنيات في السودان:

يواكب الفساد الإداري في مؤسسات الدولة الفساد السياسي على مستوى الأحزاب السياسية، وبالتالي النظام السياسي كله. ذلك فساد تنشئة القبلية وتوججه في ذات الوقت. والحزب السياسي عبارة عن تنظيم حديث ومعاصر يستهدف تنظيم التعبئة والمشاركة السياسية، وعلى أثر ذلك التداول السلمي للسلطة بين القوى السياسية المتنافسة في المجتمع. هو إذاً بمثابة الآلية السياسية لضمان مشاركة الأفراد والجماعات في السلطة، أو في توجيه السياسات العامة. والتنظيم الحزبي مفتوح لعضوية الجميع من كل القبائل، ونشاطه محكوم بدستور ولوائح يتساوى في الاحتكام لها الجميع، بما في ذلك قيادة الحزب نفسها، عندما تدخل القبيلة في هذا التنظيم الحديث تنتقل بمضامينها الغائية والسلوكية والإدارية إلى داخل النظام الحزبي. حينئذٍ تتغير وظيفة الحزب تغييراً كلياً⁽⁹²⁾.

فعندما تحتل القبيلة الحزب وتسميه باسمها وتحركه كيف شاءت ومتى شاءت من غير الالتزام بسلوكياتها التنظيمية، بل وتصيغه بسلوكياتها التقليدية حينها لا يعد حزباً سياسياً وإنما يصبح قبيلة حزبية وبالتالي تنتفي كل مواصفات ووظائف الحزب السياسي ولن يكون الصراع صراعاً سياسياً مع الآخرين ولكن سيصبح صراعاً قبلياً وبأساليب القبيلة التقليدية فتكون الردة السياسية غير المتوقعة، ويعود المجتمع من طامح في العصرية إلى طامح في سيادة القبيلة وفي المؤسسات النيابية (البرلمان) وكذلك في مجلس الوزراء فيرتد كل شيء من العصرية إلى القبلية: قبلية الحكومة، وقبلية الرئيس، قبلية المجلس النيابي، قبلية الخدمة المدنية،

⁹¹ () حسن الساعوري ، عسكريون ساسة ، مرجع سابق ، ص121.

⁹² () عبد المنعم محمد صالح ولبلى سيد مصطفى ارباب ، الأحزاب السياسية وتجربة الحكم في السودان ، عتيق للطباعة ، الخرطوم ، 2015 ،

ص11.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك: حسن الساعوري ، السودان ودوامه غالب ومغلوب ، مرجع سابق ، ص305.

وقبلية الجيش، وأخيراً قبلية السياسات العامة التي تسمى عامة مجازاً، لأنها تستهدف القبيلة لا الوطن، والنتيجة من غير شك غياب الاستقرار السياسي بصورة عامة وانعدام وجود الدولة الواحدة ذات الولاء القومي الواحد والفشل في تكوين مؤسسات الدولة العصرية. ونجد أنه في السودان زرعت الطائفية والطرق الصوفية بذور الولاء العام فوق الولاء القبلي، إذ كانت كل واحدة تضم عدداً من القبائل المختلفة وفي أماكن مختلفة من السودان. فطائفة الأنصار ضمت قبائل النيل الأبيض وكردفان ودارفور، بينما ضمت طائفة الختمية قبائل شمال السودان ووسطه وشرقه⁽⁹³⁾.

أرست الطائفية علاقة روحية بين القبائل، فالزعيم شيخ الطائفة سواء كان عبد الرحمن المهدي أو علي الميرغني، ومعلوم أن العلاقة الروحية بينه وأتباعه أقوى وأمتن من العلاقة القبلية التقليدية. ومن ثم خلقت روابط دينية بين القبائل تتلاشى معها الانتماءات العرقية التقليدية لذلك نمت علاقة انتماء وأكثر شمولاً وترعرعت بمرور الزمن، وفي ذلك إرساء لقواعد ولاء أعلى درجة من ولاء الطائفة ألاء وهي قواعد المواطنة والانتماء القومي الواحد الذي يمكن تطويره إلى درجة الوحدة الوطنية بواسطة سياسات تربوية وإعلامية بعد الاستقلال.

إن وجود الولاء العام على حساب الولاء الخاص الذي أرسى بواسطة تقليد تحالف القبائل، وبواسطة الطائفية والطرق الصوفية، وبواسطة النظام التعليمي والعسكري الحديثين، ازدادت رسوخاً بواسطة النقابات ومنظمات المجتمع المدني التي بدأت بالأندية والروابط الثقافية التي انشرت في أربعينيات القرن العشرين وقد ضمت في صفوفها القبائل السودانية المختلفة الانتماء إلى هذه التنظيمات الحديثة اما مهني كحالة النقابات، وإما طوعي حسب الاهتمامات الشخصية، وإما إنتماءً جغرافياً لا قبلياً، كجماعات "الفجر وأب روف" أثناء ميلاد الحركة الوطنية السودانية.

هذه المنظمات الحديثة أدخلت قواعد جديدة للسلوك التنظيمي المنبعث من الانتماء، لذلك يكون الاهتمام الشخصي الذي يتبعه السلوك في النشاطات المختلفة، مرتبطاً بهذه القواعد لا بالتقاليد والأعراف القبلية، بذلك ترتفع درجة الانتماء والولاء فيجد رجل القبيلة نفسه محاطاً في اهتمامه وفي سلوكه ونشاطه بهذه النظم الجديدة. وجاء انتشار النقابات مثلاً بانتشار خط السكة حديد في السودان فاشتهرت مدن كالخرطوم وعطبرة وبورتسودان

⁹³ () حسن الساعوري، السودان ودوامه غالب ومغلوب، مرجع سابق، ص44.

وسنار ومدني والابيض وكوستي بالأندية العمالية تحت مسئولية نقابة السكة حديد وهي النقابة التي كانت رائدة في العمل النقابي السوداني.

استثمرت الحركة الوطنية، قبيل الاستقلال هذه التيارات المختلفة التي رفعت درجة الانتماء القبلي إلى الولاء العام، لترتفع به شعار "وحدة وادي النيل" بين السودان ومصر، إلى ولاء أكبر من الولاء القطري. فلم تكن القبيلة عقبة كأداء أمام انتشار هذا الشعار حتى أصبح تياراً غالباً في كل المدن السودانية الناشئة، أي عواصم "المديريات" أي الوحدات الإدارية التي كانت سائدة قبل الاستقلال، تعزز هذه النتيجة المحاولات الفاشلة للاستعمار الإنجليزي لإنشاء حزب قبلي يقوم على تحالف زعماء القبائل في السودان وهو الحزب الجمهوري الاشتراكي⁽⁹⁴⁾.

درجة الولاء العام على حساب الولاء القبلي الخاصة عند الطائفية والصوفية أصبحت هي الطاغية في أكبر حزبين في السودان حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي، وعند الاستقلال لم يتغير غير أن طائفية الختمية انشقت من الحزب الوطني الاتحادي وكونت لها حزباً هو حزب الشعب الديمقراطي ثم عادت فيما بعد واتحدت من جديد معه تحت اسم الحزب الاتحادي الديمقراطي. ولكن الجديد بعد الاستقلال لم يكن ضعف أو غياب عوامل تشجيع الولاء القومي، غير أن استمرارها قد صدم بالصراع السياسي الحزبي المتصف بالكيد والمؤامرات مما أدى إلى ظاهرة الحكومات العسكرية والثورة الشعبية عليها وعودتها من جديد.

نتيجة ذلك كان غياب الاستقرار المطلوب لتخطيط قومي يرعى بذرة الولاء العام حتى تستوي على سوقها فيتبلور الإحساس بالانتماء إلى الأمة الواحدة، خاصة وقد دخل عامل جديد مؤات في ذلك الاتجاه، ألا وهو دخول العقائدية في السياسة السودانية (الإسلاميون، والشيوعيون)، حيث أصبح الانتماء السياسي عبر المذاهب السياسية المختلفة هو التيار الغالب بين الأجيال الصاعدة (الطلابية) بعد أن انتشر التعليم وعم كل أرجاء السودان⁽⁹⁵⁾.

⁹⁴ () محمد محمد حسن كرار، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية، الخرطوم، دار البلد، 1998م، ص129-130.

⁹⁵ () عبد المنعم محمد صالح ويلي سيد مصطفى ارياب، الأحزاب السياسية وتجربة الحكم في السودان، مرجع سابق، ص138-139.

كان يفترض أن تكون ظاهرة الإيجابية بالنسبة لدرجة الولاء القومي داعماً قوياً لما كان أصلاً موجوداً، بين أنه لسوء حظ القومية السودانية أصبح عاملاً سلبياً نسبة لحدة الصراع بينها مما عقد من الصراعات الحزبية الأخرى، والذي أدى إلى الاستنصار بها لتتدخل القوات المسلحة في انقلابين عسكريين كل يريد أن يتأصل الآخر بالقوة العسكرية لا القوة الانتخابية، انقلاب 1969 و1989. الصراع السياسي الحزبي المركب يفسد المناخ المطلوب لترسيخ الولاء العام فقط، بل انه قفل باب التنمية المتوازنة وباب الخدمات الضرورية من تعليم وصحة وغيره. ثم إنها بذلك قد أصبح مناخاً لنمو الولاء القبلي بصورة سياسية فكانت ظاهرة الانقلابات العسكرية العرقية والقبلية مثل انقلاب حسني حسين 1975م وكانت قيادته من قبائل جنوب كردفان. ثم جاءت ظاهرة التنظيمات القبلية والإقليمية مثل مؤتمر البجا في شرق السودان، واتحاد عام جبال النوبة، وجبهة نهضة دارفور. ثم محاولة جمع هؤلاء جميعاً في "تحالف قوى الريف" وبدأت هذه الظواهر بعد ثورة أكتوبر مباشرة، وقد خاض بعض التنظيمات انتخابات 1965م حيث ضعفت الطائفية التي كانت وحدت عدداً كبيراً من القبائل شمالاً وشرقاً ووسطاً (96).

جاءت بعض السياسات العامة التي عملت على تعميق الردة إلى الانتماء الجزئي بدلاً عن العام أو القومي مثل الحكم الإقليمي الذي أرساه نظام نميري إذ وجدت فيه جبهة نهضة دارفور ضالتها فوحدت شعب الإقليم على الانتماء الدارفوري لا الانتماء السوداني وقد زاد نظام البشير من تعقيد الأزمة بالفيدرالية والحكم المحلي الذي انتشرت فيه القبلية بدلاً عن الجهوية فاختلف الانتماء الإقليمي بالانتماء القبلي وظهرت الانتماءات الجزئية وترعرعت في هذا المناخ.

تدخل الحزب الشيوعي بعد سقوط العالم الاشتراكي ليستغل نمو الولاء الجزئي بفكر "التهميش"، وفكر التهميش يقوم على المظالم الملموسة والمصنوعة فيكون وسيلة بديلة، ووسيلة ناجعة ومفيدة لإثبات الوجود والنفوذ في الساحة السودانية (97).

⁹⁶ () حسن الساعوري، عسكريون ساسة ، مرجع سابق ، ص56-57.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك: ياسر محبوب الحسين ، مقال بعنوان : القبلية .. جاهلية عهد "الإقناذ"،

، مرجع سابق . <https://www.aljazeera.net/amp/opinions/2015/6/9>

⁹⁷ () حسن علي الساعوري، السودان دوامة غالب ومغلوب، مرجع سابق، ص49.

ظهرت مجالس الشورى ولعبت دوراً في إيقاظ جهوية القبائل في كل أرجاء السودان، وبالتالي عاد الإحساس القبلي عند الأجيال الجديدة غير التقليدية وكانت عودة انتماء لا ولاء. والسبب في ذلك أن مؤسسة القبيلة التقليدية صاحبة النفوذ الواقعي لم تعد موجودة، فهو إحساس قبلي ستتولاه مؤسسة حديثة وليست تقليدية، ولكنها مؤسسة من غير أعراف وتقاليد راسخة تضبط سلوك الأفراد والجماعات مع بعضها البعض من ناحية ومع القيادات من الناحية الأخرى، إذ أصبحت القبيلة لا بالمنظمة الحديثة بقواعدها الحديثة، ولا هي تقليدية بتقاليدها التليدة، وبالتالي المتوقع أن تغيب عنها مميزات الطرفين وانتشار الفوضى في النشاط السياسي المليء بالأحزاب السياسية القبلية والقبائل الحزبية.

تطورت المسألة كثيراً خاصة في فترة الإنقاذ بظهور حركات التمرد المسلحة بصورة واضحة في كل من دارفور وشرق السودان، وجنوب كردفان والنيل الأزرق مطالبين بإلغاء التهميش الذي عمقه "المؤتمر الوطني" بتسييس كثير من القبائل واستمالتها ومن ثم تحول الصراع السياسي إلى صراع مركب: صراع سياسي قبلي، قد لا تكون القبيلة فيه حاضرة بتقاليدها الشهيرة، ولكن بقيادتها العليا مثل مؤتمر البجا وجبهة الشرق، وحركات تحرير السودان بدارفور وتحرير السودان قطاع الشمال بجنوب كردفان والنيل الأزرق.

إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تدعم الأحزاب وتضمن استقرارها غائبة في السودان، فالمجتمع السوداني كما هو الحال في البلدان الإفريقية الأخرى يقوم على التعددية الاجتماعية. فالولاءات القديمة والبنى الاجتماعية ستظل عوامل قوية رئيسة في مسيرة الأحزاب السياسية، إذ أن المجتمع يمثل الأساس الثقافي للديمقراطية الذي ينعكس في المجتمع المدني، ممثلاً في مؤسسات الأحزاب السياسية، النقابات والاتحادات العمالية، الروابط المهنية. والملاحظ أن المجتمع السوداني في كل مناطق السودان الشمالي أو الجنوبي تسيطر عليه العلاقات الأسرية وصلة القرابة سيطرة كبيرة ونظام انتساب موجه يصنف الناس وفقاً للسلالة والسن والجنس، فالزعماء يأتون من الأسر المهيمنة سياسياً ودينياً، والرجال قوامون على النساء، والشباب يجب أن يبدو ولاءً بنوياً لأبائهم وأكابرهم⁽⁹⁸⁾.

⁹⁸ () عبد المنعم محمد صالح وليلى سيد مصطفى ارباب ، الأحزاب السودانية وتجربة الحكم في السودان ،مرجع سابق ، ص171 .

إن السودانيين بحكم الثقافة السياسية يحتلون حيزاً بين أكثر الشعوب ديمقراطية في العالم العربي وإفريقيا، فهم لديهم شعور قوي بالمساواة وتقليد في انتخاب القبليين والمحليين، والأسس التي تشكل عليها الأحزاب تحدد نوع الديمقراطية التي تريد أن تتبناها كما تحدد شروط نجاحها وشروط استدامتها، ففي فترة ما قبل الاستقلال عمل الاستعمار والقومية على تعزيز التنوعات العرقية والقبلية والدينية، فسياسات المستعمرين هي المحرك الأول للتنوعات العرقية والدينية، وكذلك نجد أن الوطنيين الذين كانت تمثلهم الثورة المهدية مثلاً لعبوا أيضاً دوراً كبيراً في تعزيز التنوعات العرقية، ففي أول مرة في تاريخ السودان شهدت الدولة صراع سلطة قائماً على العرقية، وبعد الاستقلال شهدت التنوعات العرقية والدينية مضاربات ومزادات أكثر، الأمر الذي ساهم في إضعاف قدرة الدولة على معالجة مشاكل البلاد، فمن الصعوبة للدول الديمقراطية فيما بعد عهد الاستعمار أن تتخلص من موروثها الاستعماري، فسياساتها لمعالجة مشاكل البلاد المزمنة جعلت الوضع في معظم الحالات يسوء أكثر من ذي قبل، وقد ظهرت أول بوادر الأزمة الحزبية في السودان، كما استمر العمل بالتشريعات والقوانين التي أصدرتها السلطة الاستعمارية على مدى نصف قرن، بما في ذلك القوانين المقيدة للحريات بلا تعديل يلي متطلبات الاستقلال ومتطلبات الناس إلى المزيد من الحريات وقد ظلت هذه القوانين والمخلفات الاستعمارية هاجساً يؤرق الوطنيين والديمقراطيين، كما أن الوسائل الخاطئة لتوزيع الموارد تشكل عقبة كبيرة في طريق تحقيق الديمقراطية، لأنها تعكس صراع السلطة في البلاد، وفهمت بعض النخب السياسية خطأً أو صواباً أن التنمية غير المتكاملة هي واحدة من آليات الإقصاء والتهميش السياسي والتسييس " الأمر الذي أدى إلى بروز قوى الدين والعرقية في المجتمع وتعاضم دورها معارضة بعضها بعض ومهددة لاستقرار الدولة.

المبحث الثالث

إدارة التنوع في السودان

تجارب السودان في إدارة التنوع العرقي والثقافي:

معلوم أن التنوع والاختلاف لا يتولد عنه بالضرورة صراع، رغم أن أسباب النزاع قد تكون كامنة فيه، وقد شهد السودان نزاعات أثنية في كل الحقب التاريخية بسبب عدم القدرة على إدارة هذا التنوع الاثني، كما أن القيادات في عهود الاستقلال أغفلت حقيقة أن الصراع كان بوسعه ان يتطور ويدرك صورة الوحدة مع التنوع إلا أن عناصر الصراع بين الوحدة والتنوع ظلت ماثلة حتى بعد الاستقلال، كما غفلت أيضاً عن احتمال ألا تكون الأجزاء الأخرى من البلاد محصنة ضد احتمال التنازع. ويوحى الواقع الاجتماعي في السودان الي تقاوم وصراع اثني في ظل التنوع الموجود وهو عملية معقدة بعض الشيء بل ان تلك العملية حينما تنتشط في إطار الرقعة الجغرافية لجماعة اثنية بعينها فإنها تعزز وعياً بالانتماءات الاثنية وتسييس لتلك الانتماءات كما أن التحريك السياسي لأجل أهداف معينة يقود إلى تصعيد الحراك الاثني مما قد ينجم عنه تحويله من مرحلة إلى مرحلة أخرى .

فالأيدولوجيات العرقية غالباً ما يتم تفضيلها على السطح الساخن ومن ثم يتم بثها إلى الأسفل، فالنزاعات العرقية والسياسات المتصلة بها في كثير من أنحاء السودان قد أبانت عن تناقضات في تجلياتها الأيدولوجية وقلة تماسكها، ويقف السودان شاهداً على حقيقة تصعيد وتكثيف النزاعات الاثنية باستخدام التنوع الثقافي لا يتخذ مساراً أحادي الاتجاه، فهو ليس عملية لا يمكن التراجع عنها، وعلى كل فإن حقيقة أن تحديد حدود الاثنيات والنزاعات المتصلة بها في السودان قد ظلت في تصاعد مستمر⁽⁹⁹⁾.

كما أن الاهتمام بالتنوع الثقافي والاثني واللغوي والديني تفرضه السياسة العامة للدولة، والتي يجب أن تكون منصوفاً عليه في الدستور والقانون الذي يحكم الأجهزة الإعلامية، وناتج عن قناعة لترسيخ قيم مبدئية تعطي التنوع الثقافي واللغوي والديني الحق في التعبير عن ذاته وإفراد مساحات له في وسائل الإعلام وهو

⁹⁹ () الطيب حاج عطية، التعددية الثقافية الحرة والمواطنة، الخرطوم، معهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم، ط1، 2007م، ص144-145.

السبيل الوحيد للتأكيد على هذا الحق والاعتراف العملي والمبدئي في أخذ النصوص واقعها الاجتماعي، كما هو سبيل الاستقرار والأمن والتنمية في البلاد. كما تشكلت عند الصفة القومية الشمالية، وهي ليست موجودة في حزب محدد أو الأنظمة الشمولية التي تعاقبت على حكم البلاد، وبشكل أدق يعزي الأمر إلى ما يعرف بالحراك الوطني، وهي حركة نشأت في الشمال منذ عهد الإنجليز وسقفها يقوم على أن السودان "أمة للعرب" وغيرها من هذه الشعارات وبالتالي فإن كل الحكومات المتعاقبة على السودان تسيطر عليها هذه العقلية، كما أن هناك قومية ورثت البلاد من المستعمر وقررت أن تبني الوطن المتعدد المركب والمتنوع على صورتها وبكل أشكال الحكومات الشمولية والديمقراطية ووسمها بعقلية الخريجين، وأفضل نموذج لها محمد أحمد المحجوب⁽¹⁰⁰⁾، كما أدت سياسات الأنظمة المتعاقبة بعد الاستقلال إلى زيادة حدة الشعور لدى سكان المناطق المهمشة تنموياً بالإحباط تجاه تلك الأنظمة الوطنية ووصفها بأنها امتداد للاستعمار في سياساتها، وظهرت بذلك إلى السطح جدلية الهامش والمركز ومصطلح التهميش.

لقد ركزت حكومة نميري العسكرية مثلاً التنمية في مناطق نالت حظها من التنمية في فترة الاستعمار ثم جاءت حكومة الإنقاذ العسكرية أيضاً لتسير على نفس الخطى، بل كانت الأعنف، والدليل على ذلك ازدياد أكبر لنشاطات الحركات المطالبة بالتنمية والعدالة الاجتماعية والتي اتخذت الهوية والاثنية وجهة لتحقيق مطالبها، فدخلت مناطق جديدة في دائرة الصراع مثل دارفور وجبال النوبة والشرق ولربما تطورت مطالبها مستقبلاً إلى المطالبة بالانفصال والحكم الذاتي، ويؤكد الطيب زين العابدين في ندوة افريقيا للعدالة بالخرطوم على فشل الحكومات السودانية ما بعد الاستقلال في إيجاد صيغة متفحة عليها لإدارة التنوع والتعدد، وهو أمر يبدو واضحاً من خلال النظر لمناطق التوتر في السودان، مشيراً إلى أن الحكومات المركزية كانت تظن أن الاعتراف بالتعدد المنصوص عليه فقط يمكن أن يضع حلولاً للمشكلة دون اتباعه بالعمل الحقيقي على أرض

100 () محمد محمد عثمان، جريدة الصحافة، صفحة الحوار، السودان .. الخرطوم ، العدد 662، يناير 2012م.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك: جعفر ابوريدة شطه ، إدارة التنوع العرقي والثقافي في السودان 1956-2015 ، بحث لنيل درجة الماجستير في

العلوم السياسية ، جامعة النيلين ، 2018م ، من ص 19-56 .

الواقع، فالأمر أكبر من الاعتراف الشفاهي. وأن الأمر لو استمر بهذا الحال فإن حق تقرير المصير لن يقف عند محطة الجنوب وربما يلحق به أقاليم أخرى⁽¹⁰¹⁾.

دور النخبة والقبيلة في عدم تعزيز إدارة التنوع:

من ناحية تاريخية السودان كدولة حديثة لم تستطع المنظومة النخبوية بشكل عام بناء مشروع وطني يحدث تكاملاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً لمكونات المجتمع المتنوعة نتيجة لتبني مشروع ثقافي يعترف ظاهرياً بالتنوع لكن في باطنه يعمل بشكل مؤسس ومنظم على فرض ما يسمى القومية الأحادية من خلال ما سمي بالوحدة في التوحيد، بمعنى محاولة دمج الثقافات الأخرى وبشكل قسري في ثقافة رئيسية هي الثقافة العربية حيث أن الواقع يشير إلى أن السودان دولة متنوعة الثقافات والأديان والأعراق ومتباينة حتى في الجغرافيا والبيئات وسبل كسب العيش.

ان السودان وغالب نخبته الليبرالية لم تر مشروعاً ثقافياً أبعد من الثقافة البريطانية وتمثلاتها في السياسة والإدارة ثم في الحكم، ذلك أيضاً رغم إثارة الأسئلة الثقافية الكبرى قبل الاستقلال من نحن؟ وما تاريخنا؟ وما هو محيطنا الحضاري؟ وما هي قبلتنا الفكرية؟ وإذا أثارت أسئلة الهوية الإفريقية المتقلبة غرباً وجنوباً، لكن مشكلات الدولة الوطنية سرعان ما غلبت السياسي لتقطع الطريق أمام الثقافي، وتعطل جدل الهوية من حوارات في الصفوة ظلت محلقة بعيدة التغلغل في ثقافة الشعب وهناك مدارس نخبوية كانت لها تأثيرات وإسقاطات هامة على الواقع الاستقطابي الحاد في عملية البناء الثقافي والعربي⁽¹⁰²⁾.

لقد كان منجز النخبة الأهم هو استمرار جدل الهوية ليس كلاماً فحسب ولكن أن تهيب الدولة لمائة زهرة ثقافية أن تتفتح، يعبر السودان كافة عن مكوناته الثقافية الكثيفة، ويتاح للصوفي والكجور، والنخبوي المنفتح المتكسب كما يباح لشعر البادية وطبول الغابة ورفض المراكز والأطراف والحدائث وأطروحات الأدباء والمفكرين أن تتناقص وتتلاقح وتتزامن في عفو وحرية وإن تعبر عن المدى الأقصى الذي عندها، لاكتشاف ما

101 () الزين عثمان، جريدة الصحافة، الصفحة السياسية، السودان .. الخرطوم ، العدد 6292، يناير 2000م.

102 () علياء جاويش ، العلاقة بين الدولة ومحيطها الاجتماعي الثقافي في إطار ’’التعددية الثقافية‘‘ منظورات مقارنة ، ورقة علمية ، المركز

الديمقراطي العربي ، 30 يناير 2016م ، في : <https://democraticac.de/?p=26696> ، شوهدي في : 30/12/2020.

هو مشترك لتتصهر في بوتقة واحدة تتجلى عبرها ما يمكن أن يسمى الثقافة السودانية. إن النخب السودانية التي قادت البلاد إلى الاستقلال لم تستطيع أن تضع مشروعاً فكرياً ثقافياً يستصحب معه مكونات البلاد الثقافية في شموله ولهذا كانت السياسات الثقافية تتخبط بين عهد وآخر داخل الحقبة الواحدة أحياناً، كمثال ما حدث في مايو حيث لم تأخذ السياسة التعليمية في الحسبان تنوع وتعدد الأعراف في البلاد⁽¹⁰³⁾.

فعلى مر الحقب التاريخية التي توالى على تقاليد السلطة في السودان منذ عام 1956م وحتى الآن هناك اعتقاد أن نخبها التي أنيط بها مسألة السلطة في البلد لم تنظر إلى المحور الثقافي كأحد المتطلبات الأساسية لصياغة حياة أمة ذات خصوصية ومتمردة بمكوناتها، قد يتعلل البعض بعدم الاستقرار السياسي ولكن ذلك التعليل هو مجرد تضليل وهروب من الواقع الذي يفرض على النخبة مسئولية فهم أن البعد الثقافي هو جزء من التفكير المنطقي لأي فرد كان أو جماعة قدر لها أن تكون في موضع سلطة أياً كان شكلها.

إن عملية صياغة مشروع ثقافي تعني عملية تخطيط وإرساء أسس تنظيمية وتنفيذية تكون من المرونة بحيث يستوعب المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقبل كل الاحتمالات، ان اللوبي النخبوي الذي أمسك بمقاليد السلطة في السودان (الحقبة المايوية والنخبة التي تلتها)، هذا اللوبي نادى بمشاريع اتضح أنها للاستهلاك السياسي والإعلامي فقط، كما اشترك هذا اللوبي في غلبة التيار الاقصائي في مؤسساته بل بنى نظامه على هذا الأساس، ولم يسع هذا اللوبي النخبوي لمعالجة أشكال الهوية وتبعاته وفق أسس علمية ومنهجية تقضي إلى رؤية واضحة حول التكوين الثقافي للبلاد⁽¹⁰⁴⁾.

بعد حقبة البريطانيين والأوروبيين الذين عملوا في إدارتهم إشعال النزعات العنصرية في تعاملهم مع الجنوبيين كزنج لا يستحقون الإنسانية، جاءت الأنظمة الوطنية التالية للإدارة البريطانية وتأخرت في اكتشاف المظالم الثقافية والتنمية التي تسبب فيها السياسات المذكورة، وفي مسألة المشاركة العادلة في السلطة والثروة، فقيام السودنة على أساس الكفاءة المحضه كان خطأ فادحاً، وتبنى ثقافي مركزية واحدة مهيمنة دون النظر إلى

() مجذوب عيدروس، صحيفة رأي الشعب، صفحة رواد الفكر والأدب، العدد 1573.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : عبد المنعم محمد صالح وليلي سيد مصطفى ارباب ، الأحزاب وتجربة الحكم في السودان ، مرجع سابق ، ص127-171 .

() حسن الساعوري ، عسكريون ساسة ، مرجع سابق ، الفصل الثاني ، ص51-63.

الثقافات الأخرى، والسير في السياسة الاقتصادية على خطى الإدارة البريطانية دون النظر إلى الأبعاد الاجتماعية، وفي جبال النوبة مثلاً أعادت الحكومة تقسيم الإدارة الأهلية بغرض الكسب السياسي أو إضعاف الخصومة ما انعكس سلباً على التعايش، ففي جبال النوبة حلت الهوية العرقية في التقسيم الجديد محل الهوية الإقليمية التي كانت سائدة في الماضي والتي كانت تستوعب الهويات على تعددها، كذلك الأنظمة العسكرية عند حظر الأحزاب، أصبح الرجوع إلى القبيلة هو السبيل الوحيد المتاح للتعبير سياسياً، كما أن انهيار الخدمات وتخلي الدولة عن دورها الاجتماعي والخدمي ساهم في رجوع المواطنين إلى القبيلة كمؤسسة ضمان اجتماعي⁽¹⁰⁵⁾.

وقد أفرز هذا الواقع أوضاعاً ومفاهيم جديدة مثل الاستعلاء الاثني والطبقية العرقية وما ارتبط بهما من تهميش وحرمان تنموي، كما أن هذا الاستقطاب الاثني الثقافي الديني أحرز وعياً لدى قطاعات واسعة بحقيقة السودان التي حجبها الخطاب السياسي الثقافي العروبي الإسلامي.

إدارة التنوع في الحقب العسكرية:

أولاً: حكم عبود :

في السابع عشر من نوفمبر عام 1958 استولى الجيش على السلطة في البلاد بقيادة الفريق إبراهيم عبود، بدعوة من رئيس الوزراء عبد الله خليل الذي تأكد سقوط حكومته عند افتتاح البرلمان، لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع، ولقد انتهج نظام عبود سياسة تجاه الجنوب تقوم على ذات الأسس التي استندت إليها الحكومة الديمقراطية الأولى في أن مشكلة الجنوب تعتبر صنعة استعمارية هدفت إلى عزل الجنوب عن الشمال⁽¹⁰⁶⁾. وقد انتهكت حكومة عبود وبصورة مكثفة الحقوق الديمقراطية الأولية حيث فرضت اللغة العربية على السكان وقامت بإقصاء كل اللغات المحلية من المناهج الدراسية وفرضت الثقافة العربية والإسلامية ورسخت من الاستغلال الاقتصادي للسكان، باختصار كانت سياسة النظام تجاه الجنوب كما عمل على قمع المعارضة في الجنوب وفي نفس الوقت عاظم من سياسة التعريب والاسلمة. حيث حاولت الحكومة العسكرية في الفترة

105 () عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص140-141.

106 () بهاء الدين مكايي، مرجع سابق، ص190.

(1958-1964) إلى تكثيف نشر الثقافة العربية والإسلامية كوسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية ثم لجأت لمقابلة ردة فعل الجنوبيين بعمليات عسكرية أكثر ضراوة ولكن دون جدوى. لقد أدت سياسة عبود إلى هجرة آلاف الجنوبيين إلى كينيا، يوغندا، إثيوبيا وإفريقيا الوسطى، وفي المنفى تشكلت الأحزاب السياسية والتنظيمات الجنوبية وأبرزها كان حزب (سانوا) جبهة الجنوب وتنظيم أنانيا العسكري والذي قاد المقاومة المسلحة ضد نظام الحكم في الشمال، مما أسس بعض المثقفين الجنوبيين الاتحاد الوطني للمناطق المقفولة بالسودان الإفريقي (Sudan African Districts National union) وقد تغير لاحقاً ليصبح الاتحاد الوطني للسودان الإفريقي (SANU) نادي حزب سانو بفصل الجنوب، وقدم مذكرة بهذا الخصوص أمام مؤتمر دول الاتحاد الإفريقي في الفترة من (25-27 مارس 1962) مضمونها أن استقلال السودان بالنسبة للجنوب لا يعني سوى تغيير السادة، وفي مارس 1964 اتخذ السودان الخطوة الفاصلة بإبعاد كل الجمعيات التبشيرية والأجنبية عن جنوب السودان.⁽¹⁰⁷⁾ ولقد كان واضحاً أن الإجراءات التي اتخذها نظام عبود في الفترة (1962-1964) قد صعدت من حدة القضية ليصبح الصراع ذات طابع عربي وإفريقي، ورفعت درجة المطالبة الجنوبية بالفيدرالية وأخرجت الأزمة من إطارها المحلي إلى نطاق دولي .

كانت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (1962-1971) جعلت من سيادة التركيز على المناطق الأكثر تطوراً وتحديثاً مبدأً أساسياً من مبادئ التنمية حيث التركيز على تنمية ما يسمى بالقطاع الحديث (والذي يتكون أساساً من مشاريع الري والصناعات التحويلية والبنيات الأساسية المتركزة بصورة واضحة في أواسط البلاد). ونجد أن الأخطاء السياسية التي ولدها التفاوت الاقتصادي بين مناطق السودان حيث يتكون السكان من مجموعتين عرقيتين ، سياسة منح الأسبقية في التنمية لمراكز نمو في مناطق معينة قد سببت مخاطر جمة لحصرها لهذه المراكز في محيط قطاع واحد من السكان بالإضافة إلى الفروق الضخمة في الثروة في الخرطوم نفسها⁽¹⁰⁸⁾.

¹⁰⁷ () الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني SANU ، في موقع ويكيبيديا الإلكتروني ، في ، <https://ar.m.wikipedia.org/wiki> ، شوهده في : 3/1/2021.

¹⁰⁸ () سلمان محمد احمد سلمان ، ورقة علمية بعنوان : كيف ساهمت حكومة الفريق عبود في تعقيد قضية الجنوب ، الموقع الإلكتروني www.salmanmasalman.org ، شوهده في : 3/1/2021.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : عبد الماجد بوب ، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال ، الخرطوم ، مطبعة جامعة الخرطوم ، 2009م.

لتهدئة الحال قامت الحكومة العسكرية بتعيين لجنة للتحري في سبتمبر عام 1964 للبحث في أسباب الوضع القلق في الجنوب وكان على اللجنة أيضاً أن تبحث عن العوامل التي تعيق الوحدة بين الشمال والجنوب وطلبت الحكومة من اللجنة تقديم توصياتها بهدف حل المشكلة بدون المساس بالهيكل الدستورية للبلاد. كانت ردود الفعل مختلفة إزاء هذه اللجنة، أنانيا وجبهة الجنوب لم يكثرثان بها إطلاقاً، واستمرا في أنشطتهما ضد الحكومة، أما سانو فقد انقسمت آراءهم ما بين القبول والرفض.

إن سياسة الاستيعاب التي مارسها نظام عبود ومحاولته فرض ثقافة أحادية لبلد يتعدد فيه الثقافات واللغات والديانات سعد من مشكلة التنوع وقاد إلى صراع ذات بعد عرقي عربي وإفريقي.

ثانيا : إدارة التنوع في فترة مايو العسكرية:

منذ أن جاءت حكومة مايو عام 1969 بقيادة العقيد جعفر محمد النميري بأطروحاتها اليسارية في أول عهدها، سعت إلى دمج الشمال والجنوب في مشروعها الاشتراكي على الرغم من أنها في إعلان حزيران يونيو 1969 أعلنت اعترافها بالفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب وأنها هدفت إلى تحقيق الوحدة انطلاقاً من هذه الحقائق الموضوعية، وجاء الحل السياسي في إطار ذلك الإعلان الذي تمخض عنه إقرار مبدأ الوحدة والتنوع وبدأت حقبة ومرحلة جديدة في بناء الأمة السودانية بشقيها العربي والإفريقي (المستعرب والمترنج). وقد استحدث نظام الحكم الإقليمي لتطبيق اللامركزية في السودان مراعاة للتنوع الثقافي ووفقاً لاتفاقية أديس أبابا. وتم إرساء نظام الحكم الإقليمي في جنوب السودان بسلطات معلومة حيث تم إقرار هذا النظام للتعامل مع التنوع الإقليمي في الشمال مما أدى إلى استحداث خمسة أقاليم إضافية عام (109). 1980.

قابلت الجماهير في معظم الأقاليم إعلان الحكم الإقليمي بترحاب وحماس شديدين، ولاسيما في أقاليم دارفور وكردفان. وتجلى هذا التأييد في الإقبال الكبير على انتخابات مجالس الشعب الإقليمية وكان هناك

() محمد عبد الرحمن عريف ، مقال بعنوان : انقلاب جعفر نميري في مايو 1969 حتي الرحيل في 1985 ، الموسوعة الجزائرية للدراسات

السياسية والاستراتيجية ، 2018 ، الموقع الالكتروني: politics-dz.com ، في : <https://www.politics-dz.com> ، شوهدي في :

4/1/2021.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك: اتفاقية اديس ابابا مارس 1972م بين الرئيس السابق جعفر نميري و جوزيف لاغو.

اعتقاداً قومياً بأن الحكم الإقليمي هو أحد ركائز الوحدة القومية على الاعتراف بالتباين بين أقاليم ومناطق السودان، ويؤكد حق أبناء الإقليم في تطوير ثقافتهم وعاداتهم ومعتقداتهم في إطار السودان الموحد، بجانب ذلك فإن بعض من أهالي دارفور وكردفان يؤكدون أن الحكم الإقليمي أتاح لأبناء الإقليمين الفرصة للتعرف على مشاكلهم وقضاياهم والتصدي لها، كما ولدت قيادات جديدة في المجالات التشريعية، التنفيذية والسياسية⁽¹¹⁰⁾.

يمكن القول إنه إلى حد كبير استطاع نظام مايو في إبراز التنوع بالسودان عبر سياسة الاندماج الوظيفي، حيث أتاح ذلك للأجناس والأعراق المختلفة من التداخل على أساس من عدم التمييز، إلا أن تراجع النظام عبر اتفاقية أديس أبابا أرجع البلاد إلى المربع الأول في شكل التعايش الاجتماعي والاستقرار السياسي.

ثالثاً : إدارة التنوع في فترة الإنقاذ:

لقد أفصحت سنوات الثورة الأولى عن عمق أزمة التباين والتعدد في مجتمع السودان وعن قليل الإيمان بقيمة الحرية المبدأ الأول لخلق الإنسان في أصول الإسلام وصريح القرآن، وعن قوة العصبية للجهات والأعراق ثم للمهنة لا سيما العسكرية المتطرفة. وإن تحدي الديمقراطية والشفافية المبكرة داخل الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني عن مدى ضيق أوعيته بحركة قاعدته بالحرية والشورى، أدت بعد سنوات إلى انقسام الحركة الإسلامية، كما تجلت في ردة الفعل على تحالف الهامش روح العنصرية المضادة المشوبة بالاستعلاء وإرادة الهيمنة، التي استمرت في السودان إلى منذ الاستقلال من المركز على الأطراف فظهرت على ساحة المؤتمر الوطني العنصرية التي أشعلت في مقبل الأيام الفتنة في دارفور، ولعب التمييز الديني والعرقي وانعكاسه في إبعاد العناصر الأخرى عن مراكز القوى والسلطة والثروة وما تبع ذلك من مجالات الثقافة العربية.

() المحبوب عبد السلام، دائرة الضوء - خيوط الظلام، القاهرة، دار مدارك، ط1 ، يناير 2010م، ص149.

شكل العامل الأساسي في تشكيل نوع من الوعي الجمعي، الذي يرشح النظرة الاستعلائية، ويمارس بوجي منها، من خلال السلطة السياسية، والواقع الاجتماعي، تميزاً ظاهراً ضد قبائل الجنوب، وقبائل النوبة، وقبائل الأنقسنا في جنوب النيل الأزرق وقبائل الفور في دارفور⁽¹¹¹⁾.

ونزاع دارفور لم يأخذ طابعه العرقي والثقافي إلا بعد أن حاولت الإنقاذ استقطاب بعض القبائل بهدف إدارة النزاعات لصالحها ونفس السيناريو يتكرر في جنوب كردفان والنيل الأزرق. إن الربط التعسفي بين العروبة والإسلام في السودان قد أدى إلى تشوهات واضحة في المجتمع السوداني كان لها تأثيراتها السياسية المباشرة وغير المباشرة، ففي جميع الدول الإسلامية والإفريقية والآسيوية التي بها أغلبية مسلمة لم تربط بين العروبة والإسلام كما حدث في السودان وأدى ذلك إلى هيمنة الثقافة العربية وأدى بدوره إلى احتقار الثقافات الأخرى للمجموعات البشرية بل كان وما زال هناك إنكار أن هنالك أصلاً ثقافة في السودان غير الثقافة العربية بل تطور الأمر إلى بلورة نظرة اجتماعية عنصرية سرية غير معلنة تمارسها بعض المجموعات التي تدعى العروبة بالرغم من انتماء السودان للعروبة هو انتماء ثقافي وليس عرقياً بالمعنى الحرفي⁽¹¹²⁾.

نجد أن هذه الممارسات الاجتماعية كان لها تأثيرات سياسية سلبية أجمت الصراعات والنزاعات وولدت أحقاداً وسط مجموعات عديدة بالأخص المجموعات المثقفة، كما أظهرت مؤشرات الاستئثار بالسلطة تحت الإنقاذ في عشيرتها الأولى تحولاً جذرياً في تلك المؤشرات مقارنة بالفترة 1954-1989 حيث ارتفعت نسبة منسوبي الإقليم الشمالي (الشمالية ونهر النيل) حوالي ثلاثة أضعاف ونصف المائة مما أسس للانكفاء الجهوي شديد الوضوح في الفترة اللاحقة إلى (2011) والذي أصبح يوصف بالعنصرية ليس على مستوى السلطة السياسية فحسب وإنما على مستوى الخدمة المدنية والعامية ومؤسسات الدولة وشركاتها، واحتكر الإقليم الشمالي السلطة ولمدة 22 عاماً ممثلة في منصب رئيس الدولة والنائب الأول (حتى نيفاشا). كما شهدت الإنقاذ بروز

() حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص126.

() شاراس سرينيفاسان ، دراسة جزئية عن حقوق الأقليات، منع الصراع والتحذير المبكر .. دروس من دارفور ، ترجمة سعيد عبد المسيح

شحاتة ، جماعة حقوق الأقليات الدولية ، ، 54 Commercial Street , London E1 6LT, Minority Rights Group International

. United Kingdom. Website:www.minorityrights.org

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : عبد السلام جحيش وسليمان بكر محمد ، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية ، دراسة حالة النزاع في إقليم

دارفور 2003-2014 ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين _ المانيا ، 2018 ، ص98-106 .

أقوى التيارات العنصرية والانفصالية وتناميا لخطاب ذات التوجه الأحادي الراض لطبيعة تركيبة المجتمع السوداني المتنوع والمتعدد والذي ساهم بقدر كبير إلى اتجاه الجنوبيين إلى التصويت لخيار الانفصال بنسبة كبيرة ورغم ذلك أصدر الرئيس السابق (عمر حسن أحمد البشير) خطاباً يرى فيه أن تنوع السودان مصدر قوة وفخر وأن فصل الجنوب لا يعني نهاية التعدد والتنوع الثقافي والعنقي والديني في السودان بما يؤكد أن جذور المشكلة ستظل باقية ما لم يتم الاعتراف بالتنوع وإيجاد آلية لإدارة هذا التنوع بما يحفظ وحدة البلاد⁽¹¹³⁾.

يمكن القول من خلال الملاحظة عبر الأنظمة العسكرية التي حكمت السودان إن فترة الإنقاذ شهدت اخفاق في إدارة التنوع في البلاد لما صاحبها من استقطاب حاد وظاهر للمجموعات العرقية والثقافية المختلفة في سبيل تمكينها والاستمرار في سدة الحكم من تجييش للقبائل لخوض الحروب ضد المجموعات المتمردة وأيضاً حشد القبائل في العملية السياسية خاصة الانتخابات مما أضر بالتعايش ما بين المجموعات العسكرية الجهوية والتي تحسب إلى الأطراف التي يعتقد أنه مهمشة ثقافياً وعرقياً في تشكيل وبناء الدولة السودانية .

إدارة التنوع في الحقب الديمقراطية:

أولاً: الديمقراطية الأولى:

كانت الخطوة الأولى بعد الاستقلال الكبت التام لدعوة الجنوب للفيدرالية في سبتمبر 1956، عين البرلمان لجنة لصياغة دستور وطني، وكان ثلاثة فقط من بين أعضائها الستة والأربعين من الجنوبيين، وعندما أثار أولئك المطالب الجنوبي لدستور فيدرالي كانت هزيمتهم بالتصويت ساحقة وفي خطوة يائسة انسحبوا من لجنة صياغة الدستور وقاطعوا بقية أعمالها وظل الشمال متجاهلاً تظلمات الجنوب بصورة مريعة وأصبحت المطالبة الجنوبية بنظام حكم فيدرالي فيما بعد خروجاً على القانون وجريمة يعاقب عليها بنهاية عام 1958، وكان مصير الجنوبيين المؤيدين لمبادئ الفيدرالية إما السجن أو اختيار اللجوء. وبعد عام فقط من الاستقلال أمت الحكومة كل المدارس الإرسالية في الجنوب بينما سمحت للمدارس الخاصة في الشمال بما فيها المدارس الإرسالية المسيحية بمزاولة نشاطها، وفي فبراير عام 1960 قرر مجلس الوزراء أن تكون الجمعة العطلة

() صديق امبده ، صحيفة راي الشعب ، مقال بعنوان : الإنقاذ من العقيدة الى القبيلة ، الخرطوم .. السودان ، العدد 2231 ، 15 أكتوبر

113

الرسمية في الجنوب بدلاً عن الأحد، وفي حركة احتجاج على ذلك القرار أضربت جميع مدارس الجنوب وردت الحكومة على ذلك بشدة⁽¹¹⁴⁾ وقد هدفت الإجراءات للتكامل الثقافي كسبيل نحو تحقيق الوحدة الوطنية إلا أن آثارها كانت تأجيجاً لعداوة الجنوب وتوسيعاً للانقسام بين شطري البلاد.

الحكومة الانتقالية (فترة سر الختم):

ظلت الحكومة الإنتقالية المؤقتة التي تلت سقوط الحكم العسكري بقدر كبير تحت هيمنة الصفوة من الشمال والجنوب بقيادة سر الختم الخليفة رئيس وزراء وللمرة الأولى منذ الاستقلال وقف المثقفون الجدد في الجنوب والشمال وجهاً لوجه سياسياً في نديه واحترام نسبي متبادل وخلافاً للتوجهات السابقة اعترفت الحكومة الجديدة بوجود المشكلة وألزمت نفسها بالسعي لحلها بالطرق السلمية. بعد ذلك عقد مؤتمر المائة المستديرة في 16 مارس 1965، واستمرت المداخلات وقُدّم الاقتراح بأن يقوم الحل السليم على أساس صلب للنوايا الحسنة، والإيمان الصادق بالأساليب الديمقراطية والاعتراف الواضح بالأخطاء السابقة والتسليم التام بالاختلافات العرقية والثقافية الماثلة بين الشمال والجنوب، والناجمة عن العوامل التاريخية والجغرافية⁽¹¹⁵⁾ ورغم ذلك حتى مؤتمر المائة المستديرة برهن على أنه منبر لعكس الانقسام المتزايد بين الشمال والجنوب، وضح ذلك في خطاب (أقري جادين) الذي مثل القسم الخارجي (لسانو) في المؤتمر. بعد إشارته إلى أن السودان وقع بشكل حاد في سلالة العرق العربي في الشمال والمجموعة الإفريقية في الجنوب اقترح المؤتمر أيضاً خطوط سياسية معينة لاتباعها تتضمن اختيار وتدريب الجنوبيين كضباط وإداريين لقطاع الخدمة العامة مع المساواة في فرص التوظيف والمرتبات دون تمييز على أساس المعتقدات الدينية، اللغة والعرق.

أشارت القرارات بأن المؤتمر نظر في بعض أنماط الحكم للسودان، ولم يتمكن من الوصول إلى قرار بالإجماع كما كان مفترضاً حسب قواعد المؤتمر، وبرزت اختلافات واضحة حول عدد من القضايا حسب رأي (ابيل لير) معبرة عن القيم المتنازع عليها بين الشمال والجنوب والتي يمكن على أساسها أن تقوم الامة أو تتفكك وتتهار، ولقد برزت العديد من المشاكل مثل قضايا تاريخ العلاقات بين الإقليمين، العرقية والثقافية

114 () فرانسيس دينق، مرجع سابق، 131-132.

115 () فرانسيس دينق، مرجع سابق، ص 142-143.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك: وثيقة الميثاق الوطني 27 أكتوبر 1964 ومؤتمر المائة المستديرة واتفاقية اديس ابابا .

والتطور الاجتماعي والاقتصادي غير المتكافئ وإمكانية معارضته بإثارة المسألة العرقية، إن فرص التجانس يدعوا إلى رد فعل عرقي كقوة مضادة وموازنة.

ونجد أن الذين رسموا سياسة الحكومة لم يكونوا حريصين على إصلاح راديكالي جذري على لبنات البلاد الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف المناطق والمجموعات العرقية والاجتماعية فيها، بل أنه أصبح أكثر وضوحاً وليس ذلك أن رجال السياسة كانوا يجهلون حقيقة عدم التوازن، وضرورة اتباع سياسات تعالج هذا الخلل، لأن أغلب برامج الأحزاب خلال الخمسينات والستينات تعاهدت بتحقيق التنمية في المديرية الأقل حظاً في المجتمع، غير أن الدولة ظلت تفتقر للديناميكية المطلوبة لتحويل البرامج إلى حقائق. إن الديناميكية السياسية خلال هذه الفترة سعى الذين حكموا فيها لتطوير المجتمع في إطار الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي ورثوها في فترة الحكم الثنائي مع تعديلات طفيفة غير أن مشاكل الجذور أطلت برأسها بفعل الخلل الدائم والكبير في ميزان النمو. فالحركات السياسية التي تستند على قاعدة من المحرومين أو المحرومة مناطقهم ازدادت قوة وأصبحت تشكل تهديداً لاستقرار الحكم، قاد ذلك إلى قيام حركات العصابات الانفصالية لشكل جزء من رد الفعل على النظام الذي عمق وركز أزمة عدم التوازن الإقليمي والاجتماعي وأفرزت كثير من الأفعال في الدوائر الحاكمة وقويت وارتفعت نبرة الانفصال واستمرت وتائر التوتر تتصاعد حتى بلغت الانفجار فيما عرف بحركة التمرد وبرزت أطروحات بأن السودان بكل حدوده الجغرافية "إفريقي زنجي" وأن الوجود العربي الإسلامي شيء طارئ مؤقت وشبيه بالاستعمار الاستيطاني الذي ينبغي إجلأؤه والقضاء عليه وعلى الذين ينتمون للثقافة العربية إما التخلي عنها أو التخلي عن السودان وظهرت أطروحات الانانيا وقادة (سانو) في المنفى⁽¹¹⁶⁾.

ثانياً: الديمقراطية الثانية (1965-1969):

جاءت ثورة أكتوبر 1964 بشعارات ومبادئ ومطالب لدولة ديمقراطية حديثة بدءاً من قانون انتخابات جديد وممثل للتطلعات مروراً بالوحدة الوطنية وحل مشكلة الجنوب، ثم إلغاء الإدارة الأهلية، نهاية بالتنمية المستقلة والمتوازنة. وسارعت الأحزاب إلى إجهاض الثورة وتصفية مكتسباتها وكانت هذه المرحلة أكثر فساداً وتضليلاً من حيث الأساليب المتبعة. وقامت بعد أكتوبر حكومة ائتلافية من حزب الأمة والوطني والاتحادي وتعرضت الديمقراطية خلال هذه الفترة لأسوء صور التشويه وعدل الدستور مرتين لتمكين الحكم الطائفي من ، وفيما يخص مشكلة الجنوب انعقد مؤتمر المائة المستديرة وكانت مطالب الجنوبيين تتفاوت بين الانفصال

() حيدر إبراهيم، مرجع سابق، ص 253-254.

التام والحكم الفيدرالي بينما ركز ممثلو الأحزاب الشمالية على وحدة القطر واستنكار استخدام حركة الانانيا للقوة ولكن الجنوبيين أصرروا على إدانة العنف الذي يرتكبه الطرفان، الانانيا وجيش الحكومة وهكذا فشل جناح المؤتمر في أي تسوية سياسية أو دستورية أو إدارية، ومن أهم نقاط الإختلاف تفضيل الأعضاء الشماليين اختيار رئيس الإقليم عن طريق رأس الدولة بينما يرى الأعضاء الجنوبيين أن ينتخب رئيس الإقليم مباشرة أو غير مباشرة من وبواسطة أهل الإقليم، إختلاف في عدد الأقاليم وحول الثقافة والتعليم وطبيعة الدستور ومع تلك الإختلافات قرر ممثلو الجنوب بالانسحاب من اللجنة ومقاطعة لجنة مسودة الدستور للمرة الثانية وبالرغم من ذلك تبنت الجمعية التأسيسية مسودة الدستور التي أشارت بأن السودان دولة إسلامية وكان طبيعياً أن يعارض نواب الجنوب وجبال النوبة⁽¹¹⁷⁾.

117 () حيدر إبراهيم، مصدر سابق، ص137-138.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : معاوية الزبير الطيب ، مقال بعنوان : موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب ، 3/10/2004م ، موقع الجزيرة نت الالكتروني ، في : <https://www.aljazeera.net/amp/2004/10/3> .

ثالثاً: الديمقراطية الثالثة:

تكررت تجربة انتكاسة ثورة أكتوبر عام 1964 مرة أخرى في انتفاضة أبريل عام 1985 والتي أودت بنظام النميري وتم تشكيل المجلس العسكري الانتقالي، وعاشت البلاد فترة انتقالية خالية من روح الثورة والتغيير رغم وجود قضايا هامة ومصيرية مثل إلغاء قوانين سبتمبر 1983 وعقد مؤتمر دستوري لحل مشكلة الجنوب. وزفي 15 مايو 1986 شكل الصادق المهدي حكومة ائتلافية، وقد شهدت الفترة تقاوم الأزمة الاقتصادية والمعيشية، وتدهوراً أمنياً سريعاً وساحقاً في الجنوب، وكان استيلاء الحركة الشعبية لتحرير السودان، على مدينة الكرمك في 11 نوفمبر 1987 أكبر خطر داهم أمن البلاد وحاول الصادق المهدي استغلال شعار العجز العربي "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" وقد صاحبت عملية استمالة بعض المجموعات العرقية عملية تسليح للقبائل ذات الأصول العربية التي تعمل في مجال النشاط الرعوي، وذلك بغرض صرف مجموعات الرعاة الرحل وشغلها عن واقع الاحباطات الاقتصادية بزجها في قتال مع محاربي جيش تحرير السودان في مناطق الجنوب وجبال النوبة وقد استغلت الحكومة العداوات العرقية والدينية مما أدى إلى انتهاك العلاقات التاريخية بين البقارة وجيرانها من النوبة والدينكا وهو ما أوجج نيران الضغينة.

وتكونت أولى الميليشيات في العام 1985، حيث قامت حكومة الصادق المهدي في ذلك الحين بتسليح قبائل البقارة ذات الأصول العربية بصورة غير رسمية إلى أن تم إصدار قانون الدفاع الشعبي، وكانت هناك إغراءات قوية للانضمام لها وتم إغراء للزعامات القبلية بالسيارات والمنازل، وإعلان الجهاد تم إعفاء الميليشيات من الاتفاقيات المبرمة ومن الالتزامات القانونية والأخلاقية، ففي منطقة جبال النوبة على سبيل المثال اتهم معظم السكان بالتعاطف مع جيش تحرير السودان ونتيجة لذلك تم تصنيفهم كأعداء للدين وقد نسق قيام هذه الميليشيات دعائم التعاون والتعايش بين المجموعات المتجاورة على اختلاف ثقافتها⁽¹¹⁸⁾. ولقد انعكس عدم الثقة عند النوبة لحكومة الصادق المهدي إلى تصاعد التأييد الكبير الذي وجدته الحزب القومي السوداني وسطهم وهو الحزب النوباوي برئاسة "القس" فيليب عباس غبوش، وحين أدركت الحكومة هذا التحول في وضع النوبة السياسي بدأت في تغيير إدارة مناطقها ومسئولي الأمن فيها بأفراد غير النوبة معظمهم من القبائل العربية. وبتكوين ميليشيا المسيرية المعروفة باسم (المراحيل) باعتبارها قوات موالية للحكومة وكانت لها أجنحتها الخاصة فقد كانت بداية لأعمال الشغب والعنف من خلال حملاتها على مجتمعات الأهالي وطردهم من أراضيهم مما ضاعف عدم ثقة النوبة بالبقارة وفي الحكومة المركزية، بل وفي الشمال العربي على حسب

() محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص 143-144.

اعتقادهم، ومن دون الرجوع للجمعية التأسيسية أقدمت الحكومة على إعادة تنظيم مليشيات عشائر قبيلة المسيرية لتشكيل منها قوة شبه نظامية باسم قوات الدفاع الشعبي⁽¹¹⁹⁾.

أخيراً لا شك أن كل الأنظمة التي تعاقبت على حكم السودان بعد الاستقلال، العسكرية منها والديمقراطية قد فشلت في إيجاد صيغة ومعادلة تستطيع بها حل معضلة الدولة السودانية والتي أصابت جسد المجتمع السوداني منذ قبل الاستقلال نتيجة لسيطرة المؤسسات التقليدية التي ورثه من المستعمر حكم البلاد، فقد ظلت قضية إدارة التعدد والتنوع العرقي والثقافي والديني في البلاد هي صلب كل القضايا التي برزت في الساحة السودانية، والتي أصبحت مهدد رئيسي لبقاء الدولة السودانية متماسكة حيث لعبت الأنظمة العسكرية دوراً سلباً في رتق الهوية ما بين مكونات المجتمع السوداني المختلفة، بل استخدمت القبلية في إدارة الصراعات والتي تمكنها من البقاء في كرسي السلطة ابتداءً بحكم عبود العسكري وانتهاءً بفترة الإنقاذ، ولم تسلم العهود الديمقراطية من ذلك حيث كان الاستقطاب الجهوي والعرقي حاضراً في الوصول إلى كرسي السلطة مما عمل على تمكين مجموعات عرقية وثقافية محددة من الاستئثار بالسلطة بل أدت إلى قيام حركات ذات طابع جهوي وعرقي في معظم مناطق البلاد، والتي حملت السلاح فيما بعد، واستطاعت بعضها من تحقيق أهدافها بالمطالبة بالحكم الذاتي والانفصال فيما بعد ومنها من كانت إلى قبل اتفاقية جوبا 2020 ما زالت تحمل السلاح من أجل بناء دولة يتساوى فيها الجميع على مختلف قبائلهم ومللهم ومعتقداتهم على حسب زعمهم .

(119) ياغو سالمون ، ورقة علمية بعنوان : ثورة المنظمات شبه العسكرية : قوات الدفاع الشعبي ، كانون الأول 2007 ، Geneva

. Switzerland Web side : www.smallarmssurvey.org

الفصل الثالث

الجغرافيا السياسية للنزاعات المتأثرة بالاثنيات

المبحث الأول : نزاع دارفور

المبحث الثاني : نزاع الشرق

المبحث الثالث : نزاع جبال النوبة

المبحث الأول

نزاع دارفور

تمهيد:

تعود بدايات الأزمة الحالية في دارفور إلى منتصف سنة العام 2001م عندما التقى عدد من قادة قبائل الفور و الزغاوة وهم أفارقة مسلمون في إحدى قرى الإقليم، واتفقوا على التحالف لمواجهة الخرطوم، وفي أوائل سنة 2002م قام المتمردون بأول هجوم عسكري على الثكن العسكري في جبال دارفور، ثم في منتصف تلك السنة، إلا أن الأزمة الحالية تمثل بشكل فعلي تهديداً حقيقياً لسلطة الدولة بظهور حركة سياسية منظمة ذات نزعة انفصالية تسمى جبهة تحرير دارفور في مطلع العام 2003م، وهي الحركة التي قادت مجموعة من الهجمات العسكرية المباغته والمنظمة على عدد من الدوائر الحكومية والثكن العسكرية، ولاسيما على الحدود مع تشاد⁽¹²⁰⁾.

إن للنزاع الذي كان دائراً في إقليم دارفور عدداً من الأسباب والعوامل المتداخلة، فبينما تعد جذور النزاع إلى عدم المساواة في توزيع السلطة والموارد بين الإقليم والحكومة المركزية في الخرطوم، فإن حدة التوتر قد تصاعدت نتيجة خليط من العوامل أبرزها: العوامل السياسية، ويرجع ذلك منذ أيام الحكم البريطاني المصري المشترك للسودان. وكان هناك تركيز واضح على المال، والمركز في منطقة الخرطوم، أو مديرية النيل الأزرق والاهتمام به على حساب المحيط أو الأطراف، أو باقي أنحاء السودان، سواء في الشرق أو في الجنوب أو في الغرب، وهذا ما يؤكد أن أحد أهم جذور النزاع في دارفور تكمن في غياب العدالة في توزيع الثروة، وانعدام المشاركة في السلطة، الأمر الذي ولّد لدى سكان الإقليم شعوراً بأنهم مهمشون، ومحرومون، سياسياً واقتصادياً

() الحرب في دارفور ، موقع ويكيبيديا الالكتروني في : <https://ar.m.wikipedia.org/wiki> ، شوهدي في: 7/1/2021 . 120

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : حسن على الساعوري ، الصراع على السلطة ام على السودان ، الخرطوم السودان ، المركز العالمي للدراسات الافريقية ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، مارس 2010 ، ص1-3 .

واجتماعياً، وبالتالي أدى إلى التشكيك بشرعية نظام الحكم القائم أو الدولة ككيان سياسي وإعلان الثورة ومحاولة الانفصال من أجل الاستقلال السياسي واستئثار سكان الإقليم بالسلطة والموارد فيه⁽¹²¹⁾.

تشكل الكوارث البيئية أهم العوامل التي عانى منها السودان بكل عام وإقليم دارفور بشكل خاص ولسنوات متعددة في القرن الماضي وأوائل هذا القرن مثل آثار الجفاف وانحباس المطر الذين أدّى إلى مجاعات وانتشار أمراض ووصل عدد ضحايا هذه النكبات البيئية إلى ما يزيد عن المائة ألف فرد من سكان الإقليم، وكان تجاهل وعدم اهتمام الحكومة المركزية في الخرطوم تجاه هذا الإقليم دور بارز في تغذية مشاعر التمرد والانفصال ولا سيما في أوقات النكبات أو الكوارث الطبيعية، وفي ظل هذه الظروف يلجأ السكان عادة إلى الهجرة والتنقل بحثاً عن مصادر الحياة من مياه وأراض زراعية أو رعوية، الأمر الذي يزيد من حدة التنافس بين سكان الإقليم من عرب وأفارقة مسلمين وغير مسلمين، وبعبارة أخرى يمكن القول إن قوة الطبيعة في ظل غياب السلطة المركزية تؤدي إلى مزيد من التوتر والنزاع بين سكان الإقليم، وتغذى نزعة التمرد والانفصال⁽¹²²⁾.

أما العامل الخارجي فقد لعب أهم الأدوار المؤثرة في تطور الأزمة في دارفور، حيث لا يمكن التعرف على أسباب الأزمة الحالية في دارفور بمعزل عما يجري في القرن الإفريقي والشرق الأوسط بشكل عام. ففي المجال الإفريقي تثير العلاقات المضطربة بين السودان وليبيا عدم الارتياح عند نظام الحكم في السودان حيال الموقف الليبي في التعاطف مع جميع حركات الانفصالية في السودان سواء في الجنوب أو في دارفور، ولا يختلف واقع الحال بالنسبة إلى علاقات السودان مع تشاد أو جمهورية أفريقيا الوسطى عن العلاقات مع النظام الليبي، إذ تدعم هاتان الدولتان التوجهات الانفصالية في الإقليم، فضلاً عن محاولة تشاد محاربة العروبة في أفريقيا، حيث تتعرض القبائل العربية (عرب المحاميد) في ذلك البلد إلى أشبه بما يسمى عملية إبادة، وهكذا

(121) محمد تركي بن سلامة، أستاذ العلوم السياسية، ورقة علمية بعنوان: أزمة الدولة والمجتمع في السودان، جامعة اليرموك، الأردن،

2008، الموقع الإلكتروني Research Gate:

https://www.researchgate.net/publication/324106600_azmt_aldwit_walmjtm_fy_alswdan ، شوهده في : 5/1/2021.

(122) محمد جبريل عبد الله، مقال بعنوان: التغيرات البيئية في دارفور واثرها في حركة المواطنين، الخرطوم السودان، مركز الراصد للدراسات

السياسية والاستراتيجية، العدد العاشر، شركة مطابع السودان للعملة، مارس 2009، ص 13.

يمكن القول إن النزاع في دارفور متعدد الأسباب والدوافع، ولا يمكن تبسيطه بالقول إنه صراع عرقي بين العرب المسلمين والافارقة غير العرب، سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين⁽¹²³⁾.

الموقع الجغرافي والمناخ:

يتمتع إقليم دارفور بموقع جعله مركزياً وهامشياً في الوقت نفسه، فالإقليم يقع غرباً على هامش السودان ومنطقة شرق إفريقيا، وعلى طرف الصحراء الكبرى، وعلى هامش إفريقيا الاستوائية. ولكن هذا الوضع الملتبس والهامش الملتبس، والهامش جعل دارفور تحتل موقفاً وسطياً وتصبح ملتقى طرق بين كل هذه المناطق. ومن جهة ظلت لقرون معبر الحجاج والمسافرين من غرب إفريقيا إلى شرقها كما عرفت بطريقها المباشرة إلى مصر عن طريق درب الأربعين المشهور، الذي كان ينقل من التجارة بين مصر ودارفور أضعاف ما تنقل الطرق الأخرى بين مصر وبقية أنحاء السودان. ولهذا السبب كانت أيضاً الموقع المختار لنشأة بعض أقدم الممالك في المنطقة. تبلغ مساحة إقليم دارفور حوالي خمسمائة ألف كيلو متر مربع، (أي قرابة خمس مساحة السودان)⁽¹²⁴⁾، وهي تعتبر جغرافياً امتداداً لمنطقة الساحل ذات الطبيعة الصحراوية وشبه الصحراوية، إضافة إلى مناخ السافانا في جنوبها حيث يتراوح معدل هطول الأمطار بين 700 ملم في العام في أقصى الجنوب، وقد تصل 1000 ملم في بعض مناطق جبل مرة، ونحو عُشر هذا المعدل في أقصى الشمال. ويمكن تقسيم الإقليم إلى ثلاث مناطق رئيسية متميزة بيئياً، تقيم في كل منها مجموعة سكانية مرتبطة بها ومتميزة في أسلوب معيشتها، ففي أقصى الشمال نجد أكثر من ثلث الإقليم الشمالي منطقة صحراوية جرداء لا تصلح للسكن، ويقل فيها معدل سقوط الأمطار، أما على حافة الصحراء تقيم قبائل الزغاوة المعتمدة على رعي الإبل خاصة في المناطق الرعوية التي تكثر بها حشائش الجذو. وتتعايش مع الزغاوة قبائل عربية من رعاة الإبل (الأبالة) مثل الامهيري والعريقات والمحاميد⁽¹²⁵⁾.

123 () محمد تركي بني سلامة، الدولة والمجتمع في السودان، دارفور نموذجاً ، 2010، موقع الراي للدراسات الالكترونية في: http://www.alraicenter.com/User_Site/Site/View_Article.aspx?type=2&ID=338 :شاهد في: 13/1/2021.

124 () Research Gate ، موقع الكتروني ، مرجع سابق.

125 () حيدر إبراهيم على ، أزمة دارفور الأسباب والمستقبل ، مرجع سابق ، ص 3 .

أما الوسط وهو يستوعب معظم مساحة دارفور، فهو عبارة عن هضبة يتراوح ارتفاعها بين ألفين وثلاثة آلاف قدم فوق سطح البحر وتتوسطها مرتفعات بركانية أبرزها جبل مرة الذي يصل ارتفاعه إلى أكثر من تسعة آلاف قدم، مما يعطيه مناخاً متميزاً يصلح لزراعة الكثير من القلال والفواكه، إضافة إلى أن الأمطار تهطل عليه وتوضح أهم الأنهار الموسمية في الإقليم، ويبلغ امتداد الجبل لأكثر من مائة وعشرون كيلو متراً من شماله إلى جنوبه، ومساحته 100 ألف كيلو متر مربع⁽¹²⁶⁾. وتشكل تضاريس جبل مرة الوعرة ملجأً حصيناً ضد الهجوم الخارجي. وتعتبر المنطقة حول جبل مرة وفي دار مساليت الواقع بين المرتفعات والحدود مع تشاد أكثر المناطق خصوبة ووفرة ماء، وهي أكثر المناطق كثافة بالسكان خارج المدن. وهناك إلى الشرق جبال الميذوب التي يبلغ ارتفاعها أكثر من خمسة آلاف قدم ولكنها لا تتمتع بنفس المزايا الطبيعية. وغالب سكان هذه المنطقة من قبائل غير عربية، أبرزها الفور والمساليت، إضافة إلى البرتا والبرقو والتاما والبرقيد⁽¹²⁷⁾.

إلى الجنوب والشرق يقع حزام السافانا حيث تنتشر أشجار المناطق الجافة وتتاح الزراعة المطرية والمروية في مناطق القيزان (التلال الرملية) والدخن والذرة الغذاء الرئيسي للسكان، إضافة إلى الخضروات وبعض الفواكه، وفي أقصى الجنوب توجد مناطق السافانا ذات الأمطار الغزيرة حيث تقيم قبائل البقارة (رعاة البقر) ذات الأصل العربي مثل الرزيقات والمسيرية والتعايشة والهبانية. وبينما يجنح البعض إلى تصنيف سكان دارفور على أساس عرقي (العرب وغير العرب)، أو على أساس سبل كسب العيش (البقارة، الأباله، المزارعين، وسكان المدن)، أو على أسس لغوية - ثقافية (العرب المستعربون، والمستعربون جزئياً، غير العرب)، يرى محمد سليمان أن من المناسب اعتماد تصنيف يجمع ما بين الأصل العرقي والوظيفي، مقسماً السكان إلى رعاة - عرب (الأباله والبقارة) - ومزارعين - أفارقة، وسكان المدن. لكن هذا التقييم يخلق إشكالية أن الزغاوة من الرعاة ولكنهم لا يعتبرون أنفسهم عرباً ومهما يكن فإن التقييمات والتصنيفات تحتاج إلى مراجعة باستمرار وإن

126 () محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص348.

127 () محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص351.

كان التقييم الأهم هو ذلك القائم بين الرعاة من جهة والمزارعين المستقرين من جهة أخرى، لأن هذا التمايز كان الأساس لبدء الصراع⁽¹²⁸⁾.

فقد شهدت المنطقة تغيرات مناخية ذات أثر بعيد بدءاً بالجفاف والمجاعة الذين ضربا المنطقة عام 1973م مما أدى إلى نزوح الكثيرين من بعض مناطق شمال دارفور إلى غير رجعة. وكان ذلك بذرة بداية التنازع على الأرض، خاصة مع الرعاة الرحل الذين أخذوا يجدون صعوبة متزايدة في ارتياد المراعي التقليدية في موسم الجفاف بسبب التزاحم على الأرض الخصبة. وتفاقت المشكلة بعد مجاعة عام 1984م والجفاف الذي ضرب الإقليم والمنطقة عام 1991م. وهناك تغييرات أخرى مثل تزايد نزوح مئات الآلاف من تشاد باتجاه دارفور نتيجة للحروب هناك، ومشكلات بيئية، والتزايد الطبيعي للسكان، أو تضاعف سكان الإقليم أكثر من ست مرات منذ بداية القرن العشرين ليلعب حوالي ستة ملايين، وتزايد كذلك عدد الحيوانات مما كثف الضغط على الموارد المائية والغذائية المحدودة في الإقليم⁽¹²⁹⁾.

المجموعات الاثنية في دارفور:

تعيش في إقليم دارفور مجموعات سكانية مختلفة، ولكن تندرج تحت مجموعتين اثنتين رئيسيتين وهما: الأثنية الأفريقية والأثنية العربية.

أولاً: مجموعة الاثنية أو القبائل الافريقية (غير العربية):

الداجو: يوجد اختلاف بين المؤرخين حول أصل قبائل الداجو وأصل الخلاف في مكان القدوم، فمنهم من يرى أنهم سكان دارفور الأصليون، ومنهم من يرى أنهم قدموا من منطقة شمال افريقيا، وهناك رأي يقول أنهم أتوا من منطقة النيل وسكنوا جنوب دارفور واستطاعوا التغلب على السكان المحليين وكونوا مملكة. وينتشر الداجو في كل ولايات دارفور ويتركزون في نبالا وأم كردوس وكاسي ويعملون بالزراعة وهم يتكونون من بطون عديدة

128 () محمد سليمان محمد، المرجع السابق، ص349.

129 () عبد الوهاب الأفندي، أزمة دارفور نظرة في الجذور والحلول الممكنة، دولة الامارات ، مركز دراسات الامارات الاستراتيجية، 2009، ط1 ، ص27-28.

وهي بنو فولفي وشمو توركي وداجو كردكية. وهم يعملون بوظائف السلطنة، والقسم الثاني هم داجوبا بوخي ويعرفون بأولاد الجنادبة ويكون منهم نائب السلطان⁽¹³⁰⁾.

قبيلة الزغاوة: اختلف في أصل الزغاوة بين المؤرخين، فمنهم من يرى أن الزغاوة ينحدرون من العرب العاربة (عرب الجنوب) وينسبون إلى قبائل حمير، وقد هاجروا قبل الإسلام، والرأي الآخر يقول أنهم من سكان ليبيا الأقدمون واتصلوا بالحضارات الفينيقية والمصرية والنوبية، وينقسمون إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي: الويني والتوباء، وزغاوة النوار وزغاوة القلا، والكاينقا. ويعتمد الزغاوة في نسبهم للقبائل العربية ووجود مجموعة في سوريا تسمى الزعبي، أما الرأي الأرجح فهو أن الزغاوة قبائل حامية أفريقية اختلطت بالعديد من القبائل الأخرى⁽¹³¹⁾.

قبائل الفور: من أهم القبائل التي تعيش في دارفور حتى أن اسم الإقليم مشتق منهم، وهم عبارة عن خليط من القبائل الإفريقية والعربية قدموا البلاد في حوالي القرن السابع الميلادي من منطقة النوبة، ومن أشهر فروعهم الكنجارة ويعيشون شرق جبل مرة، والكراتيت ويعيشون في جبل بمبي والقرز ويعيشون في دار أبادما جنوب جبل مرة. كما توجد قبائل أخرى مثل الميدوب والقمر والتكرو والفلاتة⁽¹³²⁾.

قبيلة المساليت : هي مجموعة عرقية تسكن إقليم دارفور غرب السودان وإقليم الوادي شرق تشاد. اللغة الرسمية للقبيلة هي لغة المساليت، وهي لغة نيلية صحراوية ويبلغ عدد افرادهم حوالي 250,000 نسمة في عام 1983 واسست تلك المجموعة دولة باسم دار المساليت ويعرف عنهم تمسكهم الشديد بالإسلام، تعتبر قبائل المساليت من القبائل الزراعية وذلك لخصوبة أراضيهم واعتدال طقسهم حيث يساعدهم ذلك بزراعة أراضيهم عن طريق الزراعة المطرية وقليل من الزراعة المروية، كما أيضا يمتنون حرفة الرعي وتربية المواشي الاليفة التي ورثوها من اجدادهم السابقين . نجد ان كل الحكومات التي تعاقبت على البلاد منذ الاستقلال تعمدت في تجاهل

130 () عبد المنعم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ و الصراع والمستقبل ، القاهرة، دار الرشاد، 2008، ط1، ص17.

131 () عبد المنعم ضيفي عثمان، المرجع السابق، ص17.

132 () رجب محمد عبد الحليم ، العروبة والإسلام في دارفور ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص30.

تطوير البنية التحتية في مناطق المساليت ، وعلى حد قول أبنائهم انهم كغيرهم من أبناء المناطق المهمشة في السودان حيث عانوا من التهميش في كل شيء مثل التعليم ، الصحة ، الطرق والتمثيل العادل في السلطة والثروة مما دفعهم ذلك الى رفع السلاح ضد توجهات الحاكمين في المركز طلبا لحقوقهم المشروعة وذلك عبر استيعابهم وتسيبهم داخل مكونات وفئات الحركات المسلحة في دارفور (133).

ثانياً: المجموعة الاثنية العربية:

يقطن إقليم دارفور كثير من القبائل العربية. والتي تسربت إلى هذه البلاد من الشمال الافريقي مثل قبائل بني هلال. ومن مصر وبلاد النوبة، وقد اختلط العرب بغيرهم من القبائل الافريقية عن طريق المصاهرة لدرجة أنك لا تستطيع التمييز بين ما هو عربي الأصل والافريقي، فالكل يتشابه في الملامح الجسدية وفي اللون، ومن أشهر القبائل العربية التي عاشت في إقليم دارفور قبيلة الرزيقات: تعود أصول هذه القبيلة إلى جهينة ويعتبرون من أغنى القبائل التي تعمل في تربية الماشية، وكذلك يطلق عليهم لقب البقارة والرزيقات الأباله . ويتميزون بالكثرة العددية، ويقال عليهم (ولاد رزيق هين التراب) كناية عن كثرة عددهم (134) ، وينقسم الرزيقات إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهم: نائب جد النوايبة ومحمود جد المحاميد وماهر جد الماهرية. ولكل فرع بطون وأفخاذ.

التعايشة: ينسبون إلى قبيلة جهينة، وهذه القبيلة لها امتدادات داخل تشاد وإفريقيا الوسطى، وهم قحطانيون الأصل وجدهم الكبير اسمه احمد تعيش، وينقسم التعايشة إلى قسمين وهما: العرج والقلادة، ويعتمدون في نشاطهم الاقتصادي على الزراعة والتجارة وأشهر أماكن تركيزهم هي رheid البردي، حفاوة، طوال أبو ري وحرارة والقنابة. بالإضافة الى قبائل المسيرية التي أتت في شكل هجرات متتالية من الغرب والمعالي الذي كان لهم

() المساليت ، موقع معرفة الالكتروني ، في: <https://m.marefa.org> ، شوهدي في : 17/4/2021. 133

() عبد المنعم ضيفي عثمان، مرجع سابق، ص18. 134

الدور في نشر الإسلام في السودان. وكذلك قبائل افريقية وعربية مثل الهبانية وبني هلبة والتتجر والقمر وغيرهم (135).

ديناميكية الصراعات القبلية السياسية في دارفور:

إن الأنظمة السياسية المتعاقبة على السودان لسياسة المحاور السكانية وفق المنظور القبلي أي تعبئة بعض القبائل للسيطرة على القبائل الأخرى أضعف تشكيلات الدولة ورموزها وجذر الواقع القبلي فظهر هناك محاور قبلية سياسية أبرزها: المحور العربي الافريقي وميل الحكومة السودانية والرأي العام الشمالي الذي تحركه قبائل عربية شكلت قوة مسلحة من المليشيات القبلية في دارفور ومن أبرزها الجنجويد "وتعني الرجل الفارس المسلح" في الحدود المتاخمة مع تشاد وقد انضم إلى هذا المحور القبائل العربية الأخرى من الهلبة والقمر والفلاتة وخاصة قد اطلق على هذا التجمع تنظيم قريش "بقيادة إبراهيم دريج" هدفه تجميع القبائل العربية بدارفور وكردفان بهدف تقليص نفوذ القبائل الغير عربية ومنافسته نفوذ القبائل العربية في الشمال في السلطة السياسية وعمل هذا المحور على تجذير وتوسيع القبيلة كمركب اجتماعي وكسلطة محلية مسلحة وسبق هذا التجمع السكاني القبلي في دارفور تنظيم جبهة نهضة دارفور (136)، وكان أيضاً تحمل نفس الخصائص البنيوية القبلية.

أما المحور الزنجي الإفريقي الذي ساعدت القوى الاستعمارية التقليدية على تكوينه لأسباب تتعلق بتجميع الكتل البشرية السودانية من المسيحيين والوثنيين كمحور حيوي لسهولة تقبلهم التعاون مع القوى الاستعمارية الغربية ضد المحور العربي الإسلامي تحت اغطية الدين المشترك مع المسيحيين وبالتنسيق مع الإرساليات التبشيرية للمسيحية الأوروبية المقيمة في مناطق السودان لنشر الديانة المسيحية التي وجدت قوة المعارضة من القبائل العربية المسلحة فساعد هذا التعاون الذي ارتقى إلى مستوى التحالف بين هذا المحور والقوى الغربية الاستعمارية إلى تمحور القبائل الغير عربية مطالبة بالحكم الذاتي تارة والفيدرالية والكونفدرالية

135 () عزوز مقدم، أزمة دارفور بين الحقيقة والمبالغات، العدد 2411، ابريل 2009، موقع الوسط نيوز الالكتروني، <https://www.alwasatnews.com/news/47136.html> ، شوهدي في : 18/1/2021 .

136 () رعد قاسم صالح، بحث بعنوان: إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دارفور، موقع academia الالكتروني في <https://www.academia.edu/6430947> ، شوهدي في : 18/1/2021 .

تارة أخرى وبسبب العجز الواضح لديناميكية الدولة كان الفعل القبلي العربي يقوم بمهمة التصدي لهذا المحور، وتطورت إمكانية هذا المحور العسكرية والسياسية ليعلن عن تنظيم واسع وقوي بقيادة المهندس داؤود يحيى بولادة من قبيلة الداو الإفریقیة في دارفور واستعانة هذه القبيلة بجنود الحركة الشعبية لتحرير السودان التابعة لجون قرنق في جنوب السودان سابقاً، وربما كانت الحركة الشعبية هي التي استعانت ورتبت حركة داود بولاد ، وتزعم عبد الواحد محمد نور هذه الحركة وهو من قبائل دارفور للمطالبة بإيقاف تمدد نفوذ القبائل العربية في دارفور ثم تحالفت معها منظمة قبلية سودانية في دارفور وهي حركة العدل والمساواة التي تعتمد أساساً على الزغاوة والمساليق ويقود جناحها العسكري السياسي خليل إبراهيم من قبيلة الزغاوة وكانت تطالب بحكم فيدرالي لسبعة أقاليم من ضمنها دارفور (137).

أما المحور التشادي في التداخل السكاني مع السودان فقد استوطن ثلاثة ملايين تشادي السودان نصفهم في دارفور من خلال أكثر من خمسين قبيلة موزعة بين البلدين، فهناك قبائل في دارفور مدعومة من قبل تشاد في صراعها السياسي مع حكومة السودان المركزية ولعل أحداث التمرد المسلح الذي قاده قبيلة الفور والزغاوة باحتلال مدينة "قولو" عاصمة محافظة جبل مرة قرب دارفور وأحداث الرعب والإرهاب في أمدرمان حيث كانت القوات السودانية المركزية تلاحق فلولهم حتى الحدود التشادية وتقوم الحكومة السودانية بالعمل المماثل بالتحالفات مع جماعات قبلية أيضاً ومتداخلة السكن في العمق التشادي، فتقوم القوات التشادية الحكومية بملاحقتهم داخل الحدود مع السودان من جهة دارفور بالذات (138).

وتعتبر أيضاً الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ضمن المحاور التي كان لها أثر بالغ في ديناميكية الصراعات القبلية السياسية في دارفور، حيث ضعف البنى التحتية المطلوبة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية مع هيمنة الحكومة المركزية على جميع النشاطات ونقش الفساد والمحسوبية لذوي القربى من داخل القبائل والتي تحول أفراد القبيلة إلى مجموعة من المترابطات النفعية على حساب طمس مبدأ التفاضل على الكفاءة والقدرة والإخلاص للنشاط الوطني الاقتصادي كما عملت الحكومة بتفضيل القبائل الموالية لها

() عثمان عبد الله عثمان، النزاعات في دارفور، رؤية مستقبلية، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الملف الدوري، 2010-2013. 137

() رعد قاسم صالح ، مرجع سابق ، ص 9. 138

على حساب القبائل المناوئين لها، وغياب عدالة التوزيع للحكومة حال الأفراد في النشاطات الاقتصادية وهذا بدوره عمل على فشل مشاريع التنمية الاقتصادية والوطنية.

الحركات المسلحة في دارفور وتأثيرها على الاثنيات:

اجتهدت حكومة الرئيس عمر البشير في سنواتها الأولى على لعب دور الوسيط المستقل بين المتحاربين في دارفور ولكن بعض تطورات الأحداث مثل تمرد داؤود بولاد والصراع بين المساليت من جهة والعرب الرحل وحلفائهم من العناصر التشادية المسلحة من جهة أخرى أثر على توازن موقف الحكومة وحاجة الحكومة إلى دعم القبائل العربية في حرب الجنوب والقضاء على تمرد بولاد جعلها تتحاز شيئاً ما إلى الجانب العربي وقد كانت هذه التطورات السبب المباشر في إشعال الصراع في منطقة دار مساليت بين القبائل المتصارعة بين عامي 1994-1996م وهي تعد المرحلة الثانية والحاسمة بعد حرب 1987 - 1988م في الحرب الأهلية المشتعلة⁽¹³⁹⁾ ، وقد عزز هذا التطور التمايز المطرد بين القبائل الأفريقية (المساليت في هذا الحال) من جهة وبين القبائل العربية (الرزقات الأباله وحلفائهم من التشاديين) من جهة أخرى كما كان إيذاناً بانحسار دور الدولة كمرجعية لحسم هذه النزاعات وتحولها إلى طرف غير مباشر فيها، حيث مليشيات "الدفاع الذاتي" في مناطق الفور والمساليت، ورغم أن هذه المليشيات لم تكن تستهدف الدولة وقتها بل ترى أن دورها هو الدفاع عن مناطقها ضد هجمات القبائل العربية، إلا أن مجرد وجود هذه المليشيات و شعور السكان بأن الحكومة إما عاجزة عن الدفاع عنهم وغير راغبة في ذلك كان ينذر بالتحول في هذا الاتجاه. وقد أعطت الحكومة الزريعة في ذلك حين قامت بعمليات كبيرة ضد مسلحي المساليت في إثر صدمات عنيفة بينهم وبين بعض المسلحين العرب في مطلع عام 1999م⁽¹⁴⁰⁾. هذا التصرف لم يؤدي مباشرة إلى تحول مليشيات المساليت إلى حركات تمرد، بل جعل المساليت عازفين عن الانضمام إلى أي حركة تمرد بسبب الثمن الباهظ الذي دفعته القبيلة في مواجهات عام 1996م التي لم تكن تسعى إليها.

¹³⁹ () طلعت إسماعيل ، مقال بعنوان :دارفور الملهب يتوق الي المطر الأخضر ونسائم عودة المهجرين ، ديسمبر 2007 ، موقع البيان الالكتروني في : <https://www-albayan.ae/one-world/2007-12-01-1.813205> ، شوهدي في : 21/1/2021.

¹⁴⁰ () محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص338.

شهد عام 1997م بدايات العمل السياسي الرامي إلى بناء حركة تمرد توحد القبائل غير العربية في عمل مباشر ضد الحكومة وقد تزامن ذلك مع التوترات داخل (الحركة الإسلامية) الداعمة للنظام وما تبع ذلك من إقصاء مطرد للعناصر الدارفورية لأسباب مختلفة: ووصل هذا التوتر قمته باتفاق عام 1999م وإنشاء تشكيل إسلامي معارض باسم (المؤتمر الشعبي) وانحاز قطاع واسع من إسلاميي دارفور إلى هذا التشكيل. واتهمت الحكومة المؤتمر الشعبي بأنه هو الذي يقف وراء تمرد دارفور في محاولة لتصفية حساباته مع شركائه السابقين في الحكم. وتستشهد الحكومة على ذلك بتركيبة حركة العدل والمساواة التي تضم في قياداتها عدداً كبيراً من الإسلاميين المنشقين من أنصار الحكومة السابقين، وبعضهم معروف بتعاطفه مع حركة الترابي. ولا شك أن المؤتمر الشعبي أظهر تعاطفاً كبيراً مع تمرد دارفور وسعى لدعمه سياسياً وأيضاً استغلاله كوسيلة ضغط على الحكومة ولكن قد يكون من المبالغة إلقاء القسط الأكبر من اللوم على المؤتمر الشعبي في التمرد، لأن (التمرد) كانت له ديناميكيات خاصة به لا يستطيع أي طرف منفرد التحكم فيها⁽¹⁴¹⁾.

وكما أسلفنا فإن مطلع 1999م كان نقطة مفصلية من حيث الاستقطاب وتحول الرأي العام في دارفور ضد الحكومة، بالإضافة إلى الانشقاق في صفوف النظام (بالحكومة) وإبعاد الشيخ (حسن الترابي) من السلطة، ومحاولة مجموعته استغلال نقمة أهالي دارفور، إضافة إلى ذلك فإن التوتر بين الحكومة والإسلاميين في دارفور ازداد عندما رفضت الحكومة مبادراتهم لحل الأزمة سلمياً بعد اندلاع شرارة الحرب في مطلع عام 2003 واعتمدت الحل العسكري مما عرقل جهود الوساطة وعمق الأزمة⁽¹⁴²⁾.

اهم الحركات الاثنية المسلحة في دارفور:

حركة تحرير السودان - جناح عبد الواحد نور:

¹⁴¹ () مقال بعنوان: تداعيات أزمة دارفور.. السودان بين الضغوط الخارجية والمأزق الداخلي، 28/9/2004، موقع وكالة الانباء الكويتية الالكتروني: <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.?=1777826&language=ar> ، شوهده في: 2/1/2021.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : نائب الرئيس السوداني يتهم حزب الترابي بتأجيج الصراع في دارفور ، شوهده في موقع البوابة الالكتروني ، في : <https://www.albawaba.com/amp/ar> .

¹⁴² () عبد الوهاب الافندي، مرجع سابق ، ص59.

تعد إحدى أكبر ثلاث حركات قاتلت الحكومة في إقليم دارفور منذ 2003 إلى جانب "تحرير السودان جناح مني أركو مناوي" المنشقة عنها، ويعد عبد الواحد محمد نور هو مؤسس ورئيس حركة تحرير السودان في 2002 غير أنها تعرضت لانشقاقات كثيرة، أبرز تلك الانشقاقات قيام الأمين العام للحركة مني أركو مناوي بإبعاد عبد الواحد نور من رئاستها وإعلانه في 2005 اختيار نفسه رئيساً للحركة وأطلق عليها اسم تحرير السودان - فصيل مناوي. في المقابل أبقى عبد الواحد على حركته "تحرير السودان - جناح نور" وهو الفصيل الذي رفض كل عمليات السلام مع حكومة الخرطوم على خلاف غيره من الحركات. بقي عبد الواحد نور دائماً بعيداً عن جولات التفاوض للسلام في دارفور برعاية إقليمية ودولية، وتتمركز قوات حركة نور في جبل مرة حيث تمتد من شمال الإقليم إلى جنوبه بنحو 280 كلم، بين ولايات شمال ووسط دارفور⁽¹⁴³⁾ ، وتعتبر الشرارة الأولى للنضال العسكري ضد حكومة الإنقاذ في دارفور هي قيام المهندس يحي بولاد الذي ينتمي لقبيلة الفور بالانسلاخ من الجبهة الإسلامية القومية وحكومة الإنقاذ في عام 1992 وانضمامه لجون قرنق وتكوينه مليشيا مسلحة وتحصنه بجبل مرة مصرحاً بمقولته الشهيرة : "لقد وجدت العرق أقوى من الدين" ، رغم ان ثورة يحي بولاد اخمدت بسرعة وتم إعدامه الا ان ذلك كان كفيلاً ببث روح الرفض والتمرد لدى الإقليم بأثره . نجد ان الأوائل المؤسسين لحركة تحرير السودان هم من أبناء الزغاوة حيث توجهوا في بداية عام 2001 الى جبل مرة لتشكيل حركة ضد نظام الإنقاذ وسبب هذا التوجه كانت قد دارت معركة شرسة بين الزغاوة وقبائل الرحل العربية مدعومة من نظام الخرطوم "الإنقاذ" وقتل خلالها الكثير من الجانبين وادادوا وضع الحد لهذه الازمة وذهبوا الى جبل مرة وتمركزوا في احد مناطقه لبدء عمليات التدريب⁽¹⁴⁴⁾.

حركة تحرير السودان - جناح مناوي:

¹⁴³ () عادل عبد الرحيم الاناضول ، مقال بعنوان : فسيفساء الحركات المسلحة في السودان ، ديسمبر 2019 ، موقع aa.com.tr الالكتروني ، في : <https://www.aa.com.tr/ar> ، شوهد في : 20/2/2021.

¹⁴⁴ () حركة تحرير السودان ، موقع ويكيبيديا الالكتروني ، شوهد في : <https://ar.m.wikipedia.org/wiki> .

تعد إحدى الحركات الرئيسية في إقليم دارفور وخاضت معارك شرسة ضد نظام البشير ، وعقب انشقاقها عن حركة نور ظل مناوي يقاتل حكومة "الإنقاذ" إلى أن وقع معها اتفاق أبوجا للسلام 2006، وبعد ذلك أصبح كبير مساعدي البشير، لكنه سرعان ما عاد للحرب والقتال متهماً الأخير بالتباطؤ في تنفيذ الاتفاق⁽¹⁴⁵⁾.

حركة العدل والمساواة:

هي إحدى الأجنحة التي انشقت من حركة تحرير السودان، التي كان اسمها في البداية حركة تحرير دارفور، يتزعمها خليل إبراهيم أحد كوادر الحركة الإسلامية جناح المؤتمر الشعبي الذي انشق من الحركة الأم في عام⁽¹⁴⁶⁾ 1999.

يبدو أن من الأسباب التي جعلت الحركات المسلحة عرضة للانقسامات، عدم وجود شخصية كاريزمية في قياداتها، إذ أن كثيراً من قادتها عسكريون وليست لديهم اهتمامات سياسية فضلاً عن عدم توفر قيادة محل إجماع ، وهذا ما يفسر الخطأ الكبير الذي وقعت فيه كل الحركات، حيث كانت بدايتها بالعمل العسكري دون أن يكون لها جسم سياسي مواز، بالإضافة إلى الطموحات الشخصية لكثير من القادة ومرارات الغبن تجاه بعض المكونات الدارفورية الأمر الذي أسهم في إضعاف الفكرة بصفة عامة، وتوزعت مكونات الحركات بين تيارات مختلفة إسلامية وعلمانية وأخرى ليست لها فكرة محددة بالإضافة إلى التعصب القبلي، وهناك أيضاً ثمة عامل آخر ذو طبيعة لوجستية وهو الصراع القبلي الدامي في دولة جنوب السودان التي احتضنت الحركات المسلحة خاصة بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا وارتباط تشاد باتفاقيات أمنية مع السودان، فكان لتدخلات تشاد وليبيا نصيب كبير في تأزيم القضية حيث وفرت تشاد الدعم اللوجستي للحركات المسلحة والملاذ الآمن لها عندما تشتد عليها وطأة الضربات الحكومية ، وكان دور ليبيا في عهد القذافي هو توفير المال والسلاح⁽¹⁴⁷⁾.

145 () عادل عبد الرحيم الاناضول، المرجع السابق ، موقع الكتروني www.aa.com.tr .

146 () حسن علي الساعوري، دارفور الصراع على السلطة ام على السودان ، مرجع سابق ، ص 68.

147 () مقابلة عبر الهاتف مع : عبد الرحمن محمد احمد فقيري ، قائد القوات السودانية التشادية المشتركة (سابقاً) ، بتاريخ 20/3/2021 الساعة الثامنة مساء .

بالرغم من أهداف الحركات المسلحة في دارفور كانت تدور حول المشاركة في قسمي السلطة والثروة في السودان، وبمعنى أدق إلغاء "التهميش" من أبناء دارفور إلا أن الظاهرة الجهوية والاثنية بدأت تظهر بصورة واضحة في هذه الحركات من خلال الانشقاقات الكثيرة التي حدثت فيها وبدأت الاختلافات الاثنية والصراع على السلطة والتقسيم السلالي بين هذه المجموعات وانتقلت لمجموعات أصغر ثم أصغر في كل الاثنيات بدارفور دون استثناء. ومن خلال ما تم سرده في المبحث وتحليل الوقائع إن مشكلة الهامش بالإضافة إلى استخدامها كوسيلة تسييس من قبل النخب والأنظمة السياسية إلى أن المشكلة هي في الهامش نفسه وفي قياداته والتفوق حول الاثنية وخلق خصومات أدت إلى الاقتتال الداخلي وفقدان الأرواح والممتلكات في الوقت الذي عجز المركز عن إنجازها، وذلك لتحقيق أهداف ضيقة حيث أضرت تلك الانشقاقات الاثنية داخل الحركات المسلحة كثيراً لبل المشكل السوداني، ووظف المركز الاقتتال ما بين الحركات بدعمها بالإمدادات اللوجستية التي تصل إلى الأسلحة والذخائر والمؤن وتبني الجماعات المسلحة.

المبحث الثاني

نزاع الشرق

بالرغم من أن الشرق مر بعد الاستقلال بعدد من التحديات مثل امتدادات الصراع الإريتري الإثيوبي لداخله وجفاف ومجاعة العام 1984، إلا أن الصراع الذي دار بين قوات التجمع الوطني ونظام 30 يونيو العسكري في منتصف التسعينات يعتبر نقطة تحول رئيسية فيما يتعلق بحالة الاستقرار في الشرق، حيث دارت الحرب على مساحة تجاوزت الخمسمائة كلم على طول الشريط الحدودي مع إثيوبيا وإرتريا. وأدت لنزوح أعداد كبيرة من الأهالي من مناطقهم ولأضرار اقتصادية واجتماعية بالغة⁽¹⁴⁸⁾. وعقب اتفاقيات نيفاشا والقاهرة وأسمر (2006-2000) توقفت الحرب تماماً في الإقليم وسادت حالة من الهدوء في المنطقة بينما يعتبر إيقاف الحرب في الإقليم لدى الكثيرين الإنجاز الوحيد الملموس لاتفاق سلام الشرق، فإن هذا الإنجاز معرض لتهديد حقيقي بسبب فشله في تحقيق هذه الغاية⁽¹⁴⁹⁾.

النظام القبلي والاثني:

للنظام والتقسيمات القبلية في الشرق جذورها التاريخية التي رسختها فيما بعد دولتي الاستعمارين التركي والإنجليزي واعتمد العهدين على نظار وشيوخ القبائل في الإدارة، ومنذ مطلع القرن الماضي تم تثبيت نظام الإدارة الأهلية القائم على تقسيم القبائل لنظارات وعموديات حيث تم تسمية خمسة قبائل للنظارات اعتماداً على ملكية الأرض وهي (البشاريين، الأمرار، الهدندوة، النبي عامر، الحلنقة، أضيفت إليهم فيما بعد نظارة الحباب) بجانب عدد من العموديات منها الأرتيقة، الكمبلاب، الأشراف، الملهيكتاب⁽¹⁵⁰⁾.

148 () نقلاً عن: نجلاء مرعي ، العلاقات الأمريكية السودانية، النفط والتكالب الأمريكي على السودان، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع، ط1 ، 2016، ص209 ، شوهدي في: كتب قوقل موقع اليكتروني، <https://books.google.com> .

149 () إبراهيم موسى، قضايا عربية معاصرة، ط1، بيروت ، دار المنهل اللبناني، 2010م ، ص73 .

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : اتفاقية سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة شرق السودان، أسمر، 2006 .

150 () محمد احمد ادروب اوهاج، من تاريخ البجا، الكتاب الأول، الخرطوم، مطابع العملة، 2008، ص40.

وقد حافظ النظام القبلي وقياداته على السلم في الإقليم لقرون عديدة، وأرسى تقاليد ونظم راسخة ساهمت في تثبيت الأمن الاجتماعي قبل أن تمتد إليه يد الحكومات ذات الأجندة المختلفة عن معالم الأهالي، حيث اعتمدت السلطة في كثير من الأحيان على دعم النظار والشيخ لها، وتقدم لهم الكثير من المنح والهبات وتقوم بالتدخل المباشر في أعمالهم وحتى تعيينهم وعزلهم أحياناً لضمان الولاء، ونجد أنه رغم الفارق الكبير بين دارفور والشرق ووجود درجة انسجام أعلى بين قبائل الشرق بالمقارنة مع دارفور، إلا أن مقدرات الفقر العالية، وحالة الاستياء العامة وسط الأهالي يمكن أن تكون عوناً لأي مخطط لإشعال حروب قبلية محدودة أو واسعة النطاق في الإقليم⁽¹⁵¹⁾.

ونجد أنه ليس من مصلحة الحكومة سلطان نشوب توترات كبيرة بين مكونات الشرق إلا أن الكثيرون يرون أنها ترعى بسياسات منظمة وعوامل الفرقة والنزاعات بين القبائل عبر تسليح جزء منها، والتميز بينها في السلطة والثروة، وإنشاء كيانات قبلية جديدة لا تعبر عن واقع حقيقي على الأرض، وتشكل هذه العوامل خطراً حقيقياً في المستقبل إذا لم يتم تداركها سريعاً على استقرار الإقليم، كما ستساهم في إعاقة إمكانية نجاح مجموعة تسعى للتغيير، ويتنبأ بعض المتابعين للأوضاع في الإقليم أن إغراق الشرق في الفوضى والحرب الأهلية سيكون واحداً من السيناريوهات والكروت التي تعد لها السلطة في حالة فقدانها السيطرة مستقبلاً⁽¹⁵²⁾.

علاقات الجوار الارتري:

يبلغ طول الحدود الارترية مع السودان حوالي 605 كلم تغيب عن معظمها العوائق الطبيعية. ويرتبط أهالي وقبائل الشرق بصلات اجتماعية وثقافية متجذرة مع الكثير من نظرائهم في ارتريا. وطوال سنين الثورة الارترية الثلاثين (1961-1991)، وفد للسودان أعداد كبيرة من الارتريين الفارين من الحرب في بلادهم، واندمج الكثير من السودانيين بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن فصائل المقاومة الارترية، وبعد استقلال

151 () مقابلة مع : علي إبراهيم محمد عثمان دقل، ناظر عموم قبائل البني عامر، أجريت المقابلة بفندق ابواء بشارع النيل بتاريخ 27/1/2021، الساعة 11 صباحاً.

152 () سليمان علي محمد موسى، بحث بعنوان: التسوية وإعادة اعمار ما بعد النزاعات الاهلية المسلحة، دراسة حالة شرق السودان، 1989-2016، لنيل درجة الدكتوراه، جامعة النيلين، 2017م، ص187.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : فوزي ديدار روسانو، السودان الى اين ، ترجمة مراد خلاف ، السودان ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، 2002 ، ص100 .

اريتريا شكل السودان حضوراً فاعلاً في أجندتها. وساهمت بفعالية في دعم لا محدود للتجمع في سنين التسعينات، ووقعت في عاصمتها أسمرأ فيما بعد اتفاقية سلام الشرق (14 أكتوبر 2006)⁽¹⁵³⁾.

ونظراً لموقعها الجغرافي المتميز للسودان تمثل اريتريا أهمية بالغة للأمن السوداني، ليست في شرقه فحسب بل حتى لوسط السودان، حيث تقع العاصمة السودانية الخرطوم جغرافياً في شرق السودان وليس في وسطه، كما يسود الاعتقاد، ولا تتجاوز المسافة في بعض النقاط بين الحدود الاريتيرية والعاصمة الخرطوم أكثر من 200 كلم هي مسافة يمكن الوصول اليها أحياناً في مدى زمني لا يتجاوز الساعتين، وتمسك اريتريا بكروت قوية تمكنها من التأثير الفاعل في الشرق، وتتمتع بعلاقات جيدة ومعرفة بأطياف المعارضة والمكونات الاجتماعية والثقافية المختلفة بجانب علاقاتها مع الطرف الحكومي⁽¹⁵⁴⁾. وبالعلاقات القوية هذه ومع حالة الإحباط والاستياء السائدة بالشرق استطاعت اجتذاب معارضين نظام الإنقاذ من أبناء الشرق وتهديد الأمن في الإقليم كما كان بإمكانها بالمقابل في التوفيق بين النظام ومعارضيه كما فعلت في اتفاقية سلام الشرق، ويخضع كل ذلك لقوة أو ضعف علاقتها بالخرطوم⁽¹⁵⁵⁾.

وكانت أصوات عديدة قد وجهت انتقادات للوسيط الاريتري تحمله فشل تنفيذ اتفاقية سلام الشرق، وبينما لا يصدر في الغالب ردود اريتيرية على المستوى الإعلامي على هذه الاتهامات، يبرر مسؤولين اريتريين في لقاءات مغلقة الأمر بعدم ورود أي شكاوي لهم من طرفي الاتفاقية بصعوبات تواجهها، والاعلان المتكرر لقيادات جبهة الشرق بأن تنفيذ الاتفاقية يمضي بصورة جيدة لتتفي بذلك ضرورة تدخلهم كوسيط. وبالرغم من استياء وسخط اريتريا على المواقف السودانية وعلاقتها مع أديس أبابا عدوها اللدود، ودعمت اريتريا المعارضة السودانية رغم رسائل التهديد المباشرة بعدم فتح جبهة جديدة ضد السودان والتلويح بسلاح العقوبات ضدها من مجلس الأمن، بجانب ضعف ثقتها في المعارضة السودانية التي لم تستطع طوال السنين الماضية إثبات

153 () راغب شاهين عبد العزيز ، الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل، القاهرة .. مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011، ص120.

154 () مقابلة مع: بدر الدين حسن عبد الحكم، مدير امن ولاية كسلا سابقاً، جهاز المخابرات الوطني حالياً، الخرطوم، الصحافة شرق، 25/1/2011، الساعة 1 ظهراً.

155 () مقابلة مع : بدر الدين حسن عبد الحكم، المرجع السابق.

جدارتها وبالرغم من فتح أي جبهة جديدة سيكون مغامرة تؤدي بخسارة الخرطوم والدخول معها في مواجهة دونما أي عائد واضح في المقابل⁽¹⁵⁶⁾.

جذور النزاع في شرق السودان:

إن منشأ وجذور النزاعات في شرق السودان ليست بمعزل عن أسبابها في عموم المناطق الملتهبة في السودان كقضايا الجنوب (سابقاً) وجبال النوبة والأنقسنا ودارفور، فالذي يجمع بينهما شعور مشترك بالظلم والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالإضافة إلى الإخفاق التنموي الذي تراكم لعقود عديدة وحكومات مختلفة يتمظهر كل ذلك في حالة الغياب شبه الكامل لأبناء هذه الأقاليم من ساحة المشاركة في الحكم وإدارة الشؤون العامة على مستواها المركزي وضعف مشاركتهم تاريخياً في إدارة أقاليمهم نفسها مما رسب مشاعر سالبة تجاه الدولة ومن يديرون شئونها بالإضافة إلى الفقر الواسع في أوساط المجموعات المذكورة كمتلازمة الحالة الضيم العام آنفة الذكر، كل تلك العوامل جعلت السودان في وضع مواجهة بين من يمتلكون السلطة والاقتصاد وبين المطالب المتصاعدة لمن يفتقرون إليهما.

منذ فجر الاستقلال وإلى اليوم ظل إقليم الشرق يدار مركزياً من العاصمة الخرطوم ولم تقوم فيه إدارة محلية قوية تعمل على تنمية وتطوير إنسانه وبنائه التحتية ورغم تنقل أنماط الحكم وتغير أشكالها من تعددية إلى حكم عسكري إلى تعددية وهكذا إلا أن التعامل مع الإقليم وإنسانه لم يختلف وظل النظر إلى المورد مقدم على سكانه وظلت الحكومات المتعاقبة تجمع الأتاوات وتبيع موارد الشرق من ذهب ومحاصيل دون إعادة نسبة منها على شكل خدمات صحية وتعليمية تمهد لانتشال سكان الإقليم من ثالث الجهل، الفقر، والمرض. وشجعت القوانين ذات الطابع المركزي على تركيز الإيرادات وإهمال جانب التنمية لعقود طويلة⁽¹⁵⁷⁾.

نجد أن النزاع في شرق السودان يقوم على تقاسم السلطة والثروة مما جعل أبناء الشرق يشعرون بالإقصاء والإبعاد وغير مشاركين في السلطة بالصورة المطلوبة والمرضية ويشعرون بأنهم مظلومون في جميع

() محمد السيد، إفريقيا والاطماع الغربية، الإسكندرية .. مصر ، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص94. 156

() مقابلة عبر الهاتف مع: أونور هبنة ، ناشط سياسي من أبناء قبيلة الهدندوة ، بتاريخ 20/1/2021 ، الساعة الخامسة مساء . 157

جوانب التنمية الخدمية والتنمية البشرية حيث لا يوجد تعليم بالصورة المطلوبة ولم يجد أبناء الشرق الفرصة الكافية في التعليم على مر الحكومات الوطنية ويعتبر شرق السودان أقل الأقاليم تمثيلاً في الخدمة المدنية منذ الاستقلال، ليس لأسباب في مجملها تتعلق بمعايير الكفاءة والتأهيل، بل لقلة عدد أبناء الشرق المؤهلين لكتابة المذكرات والتوصيات في المفاصل العليا للدولة والوظائف القيادية والتنفيذية⁽¹⁵⁸⁾.

أطراف وأسباب النزاع في شرق السودان:

يتميز الإقليم بجملة خصائص جغرافية عسكرية، تعتبر تداعياتها الجيوستراتيجية وفقاً للمنظور الجيوسياسي الأكثر خطورة من بين سائر أقاليم السودان، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

الطبوغرافيا :

جنوب الإقليم عبارة عن سهول طينية رملية، والجزء الداخلي الشمالي الغربي عبارة عن صحراء جافة، أما الجزء الشمالي الشرقي فتعتمد فيه طولياً جبال البحر الأحمر البركانية على شكل سلاسل جبلية وعرة شاهقة الارتفاع وهي تبدأ من عمق القرن الأفريقي بموازاة ساحل البحر الأحمر وتمتد حتى عمق الأرض المصرية، وعلى أساس اعتبارات المواجهة العسكرية فإن لهذه السلاسل الجبلية قيمة حربية استراتيجية هائلة، لأن من يسيطر عليها يستطيع السيطرة على الممرات الجبلية كخط السكة الحديد والطريق البري الرئيسي الذين يربطان موانئ البحر الأحمر ببقية السودان وأيضاً يستطيع السيطرة على ممر أنابيب النفط الذي يتم تصدير البترول السوداني عن طريقه، وبالتالي فإن الطرف الأقوى في هذه المنطقة يستطيع أن يخنق الاقتصاد السوداني في أكثر نقاطه المفصلية حساسية وأهمية⁽¹⁵⁹⁾.

ديموغرافيا واثنياً :

158 () مقابلة مع : علي إبراهيم محمد عثمان دقل، ناظر عموم قبائل البني عامر، مرجع سابق .

159 () اسكندر السوداني، مقال بعنوان: شرق السودان بؤرة النزاع الأكثر خطورة، استهداف امريكي إسرائيلي وتواطؤ ارتري، 20/7/2005، موقع النهي الإلكتروني في: <https://alnoha.com> ، شوهد في : 2/2/2021 .

يبلغ عدد السكان ثلاثة ملايين نسمة، ويتركزون في المنطقة الجنوبية، والشريط الحدودي مع اريتريا والجزء الجنوبي من ساحل البحر الأحمر، هذا وترتفع معدلات التركيز السكاني في أربع مدن هي: القضارف، كسلا، بورتسودان، وحلفا الجديدة، هذا ويعتبر سكان المنطقة الساحلية والشريط الحدودي الأكثر نشاطاً وتورطاً في النزاع في شرق السودان من بقية السكان⁽¹⁶⁰⁾.

توجد في الإقليم حوالي سبع قبائل رئيسية، بعضها عربي توجد في الجزء الجنوبي، وتساند القبائل غير العربية حركة مؤتمر البجا، أما القبائل العربية فهي غير متورطة في (التمرد) ما عدا قبيلة الرشايدة العربية والتي تمثل القوام الاجتماعي الحاضن لفصيل الأسود الحرة المسلحة، هذا وأبرز القبائل غير العربية تتمثل في البجا والهندودة والبنبي عامر، أما القبائل العربية فتتمثل في: الرشايدة، والبطاحين، والبشاريين. واغلب جميع سكان الإقليم مسلمون، ويدينون بالولاء لطائفة الختمية التي يتزعمها الميرغني، وتعتبر مدينة كسلا بمثابة المركز الروحي والديني لها ويتحدث 50% من سكان الإقليم بلهجاتهم المحلية ويتخذون العربية كلغة ثانية، أما البقية فيتحدثون العربية كلغة أم، وقد أدى هذا التباين اللغوي إلى بعض الاحتكاكات والعنف الرمزي الثقافي بين سكان الساحل والشريط الحدودي الذي تغلب عليهم اللهجات وبين سكان الجزء الجنوبي والداخلي الذين يتحدثون العربية، الأمر الذي شكل محفزاً لانتشار حركة مؤتمر البجا في الساحل والشريط الحدودي، بينما ليس لها وجود جنوب الإقليم.⁽¹⁶¹⁾

العناصر الاقتصادية :

توجد في الإقليم موارد معدنية ضخمة في المناطق الجبلية وحالياً تنشط مناجم استخراج الذهب بشكل جعل السودان يحتل المدينة التاسعة عالمياً في إنتاجه، إضافة إلى ثمة مسوحات جيولوجية تؤكد وجود مخزونات كبيرة من الحديد والنفط والرخام، أما بالنسبة للموارد الزراعية فتوجد في جنوب الإقليم أهم مشروعات الزراعة الآلية للحبوب الزيتية ومشروع الرهد الزراعي للقطن قصير التيلة ومزارع قصب السكر بمنطقة حلفا الجديدة،

160 () مقابلة مع : بدر الدين حسن عبد الحكم، مرجع سابق.

161 () سليمان علي محمد موسى، مرجع سابق، ص162.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : حسن علي الساعوري، السودان ودوامه غالب ومغلوب، مرجع سابق، ص50-59.

إضافة إلى مشاريع دلتا طوكر والقاش لزراعة القطن، هذا ويطالب (متمردو) الإقليم الحكومة باقتسام الثروة ويتهمونها حالياً بنهب موارد الإقليم⁽¹⁶²⁾.

العناصر السياسية :

وفقاً لاعتبارات التقييم الفيدرالي يتكون الإقليم من ثلاث ولايات هي: القصارف، كسلا، والبحر الأحمر، ولكل ولاية مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية خاصة بها، وترتبط مع الحكومة المركزية وفقاً لاعتبارات نظام الحكم الاتحادي الذي نظم علاقة الولايات مع السلطة المركزية الاتحادية، وبالنسبة لحدود الإقليم فيرتبط بحدود دولية مع مصر في الشمال وأريتريا وشمال اثيوبيا وساحل البحر الأحمر من جهة الشرق، أما من جهة الغرب فهناك حدود إدارية مع ولايات النيل، الشمالية، الخرطوم، الجزيرة، سنار، والنيل الأزرق. هذا وكانت هناك خلافات حول تقسيم الإقليم الأمر الذي غذى وأذكى نار التنافس القبلي بين سكان ولايات الأقاليم الثلاثة، وذلك على خلفية النفوذ السياسي بين حركة الميرغني من جهه، وبقية الحركات السياسية الأخرى⁽¹⁶³⁾.

العناصر العسكرية والأمنية:

شهد الإقليم خلال ستينات وسبعينات وثمانينات القرن الماضي تواجداً مكثفاً لحركات التحرر الاريتيرية وفصائلها المسلحة، والتي كانت تتخذ من الإقليم وبدعم الحكومات السودانية نقطة ومركزاً للانطلاق وقد ساعدها على ذلك حركة القبائل المتحركة العابرة للحدود بين الأراضي السودانية والاريتيرية الامر الذي أدى لانتشار السلاح إضافة لانتشار عصابات التهريب المسلحة التي كانت تنشط بين السودان واريتريا، فعلى ساحل البحر الأحمر بين السودان واثيوبيا كذلك ظل الإقليم يشهد تواجداً مكثفاً للمخابرات الاريتيرية التي تطارد المعارضين لنظام أسياس أفورقي، وقد استفادت حركات (التمرد) السودانية من هذه المزاي، وأصبحت تجد الغطاء والدعم العملياتي من النظام الاريتيري⁽¹⁶⁴⁾.

() سليمان علي محمد موسى، مرجع سابق، ص162-163.

() موقع النهى الالكتروني، مرجع سابق.

() مقابلة مع : بدر الدين حسن عبد الحكم، مرجع سابق.

يتداخل النزاع في شرق السودان مع بقية النزاعات السودانية من جهة، ومع صراعات القرن الأفريقي من جهة أخرى، والواضح حالياً أن الوضع الكلي لعلاقات التعاون والصراع في منطقة القرن الأفريقي شديد التأثير على شرق السودان، وعموماً يمكن تناول نوعين من التأثير هما :

الأطراف السودانية: وهي متعدد حيث الطرف الرئيسي في النزاع والمتسبب في نشوئه جهاز الدولة ومشروعها السياسي القائم منذ الاستقلال، فـجهاز الدولة في السودان لم يصل الى المهنية الكافية لإدارة شؤون البلاد باستقلالية واحترافية تمكنه من موازنة التنمية والتوزيع العادل للثروة والخدمات وظل جهاز الدولة يرتهن لتوجهات النظم الحاكمة ورؤاها المتحيزة في إدارة الدولة، حيث لم ينفصل النخب من انتماءاتهم الاثنية والجهوية وتسبب هذا النهج في سبق الحياة السياسية بالانتماءات الأولية وتسخيرها للوصول الى السلطة. اما الفاعلين الاخرين فهما الزراع العسكري لتنظيم البجا والتجمع الوطني الديمقراطي الذي كان يدير أنشطته العسكرية من اريتريا تضمن تحالفاً من 31 فصيلاً سودانياً، لكل منها وحداته العسكرية⁽¹⁶⁵⁾.

مؤتمر البجا: وهو تنظيم يزعم أنه لا يطالب بالانفصال الا ان قوامه التنظيمي يقوم على أسس عرقية ثقافية اثنية، وهو يتحدث حصراً باسم قبائل البجا التي تشكل 30% من سكان الإقليم، ويعتبر مؤتمر البجا الفصيل الرئيسي في شرق السودان، لذلك كان الأكثر تشدداً في مفاوضاته مع الحكومة المركزية، وكان يطالب بأن تعترف به الحكومة بحق السلطة الكاملة في إدارة شؤون الإقليم. هذا وتتمركز قواعد مؤتمر البجا في اريتريا والتي توفر له الدعم والمساندة⁽¹⁶⁶⁾ ، وبسبب وجود قبائل البجا داخل الأراضي الاريتيرية فقد جعلت منه الحكومة الاريتيرية الحليف المدلل بين سائر فصائل المعارضة السودانية، خاصة وانه يقدم لها الكثير من الخدمات الاستخباراتية في الأمور المتعلقة بمطاردة حركات المعارضة الاريتيرية المتواجدة في شرق السودان⁽¹⁶⁷⁾ . هذا وهناك تنافس حول حشد التأييد الشعبي في شرق السودان بين مؤتمر البجا الذي يدعمه المنفقون وبين أبناء البجا وحزب الميرغني الذي تدعمه القوى التقليدية وزعماء القبائل التقليدية في الإقليم. أما الفصيل المسلح الثاني فهو (الأسود الحرة) ويتكون بشكل رئيس من أفراد قبيلة الرشايذة، وتم الإعلان عن قيامه على خلفية

165 () مقابلة مع: متوكل يوسف شروني ، عميد أمن معاش، جامعة النيلين، 24/1/2021، الساعة 12 ظهراً.

166 () مقابلة مع : متوكل يوسف شروني ، المرجع سابق.

167 () مقابلة مع : بدر الدين حسن عبد الحكم، مرجع سابق.

الحملة العسكرية التي شنتها القوات المسلحة السودانية على عصابات التهريب المسلحة في شرق السودان، والتي تتكون من أفراد قبيلة الرشايدة، الامر الذي أدى لعداء بين الرشايدة والحكومة المركزية قد استغلت المعارضة السودانية والحكومة الايرتيرية هذه الظروف واقنعت الرشايدة بتسييس خلافها مع السلطة السودانية⁽¹⁶⁸⁾.

القوى الرئيسية الفاعلة سياسياً في الإقليم وتأثيراتها:

تاريخياً كانت القوى الفاعلة والمؤثرة في الإقليم هي القبيلة، وفيما بعد سيطرة الطريقة الختمية والحزب الاتحادي ونتيجة لعدم ملامسته للأسباب الحقيقية لمشكلة الشرق ظل الحزب الاتحادي يفقد مؤيديه في الإقليم باستمرار، ويرتبط وجوده الان بالطائفة الختمية التي تفقد الكثير من مؤيديها هي الأخرى بمرور الزمن بسبب ارتفاع معدلات التعليم والهجرة للمدن، وفي العام 1958 ولد مؤتمر البجا كتيار مضاد للطائفة الختمية ولكنه لم يستمر طويلاً، وظل يسجل غياباً مستمراً عن الساحة السياسية ومنذ العام 2003، اجتذب التنظيم مؤيدين كثر، ووصل الحزب قمة قوته بعد أحداث بورتسودان 2005 وعقب توقيع اتفاقية السلام عبر جبهة الشرق التي اسهم في تأسيسها، غير ان ضعف الناتج من الاتفاقية والانقسامات التي عانى منها اضعفته ولا يتمتع الحزب بتأثير على أهالي الإقليم (انقسم مؤتمر البجة إلى مجموعتين رئيسيتين واحد تزعمه موسى محمد أحمد ويمثل الهدندوة والآخر برئاسة آمنة ضرار ويمثل البني عامر، وتوجد مجموعات أخرى اقل تأثيراً تحمل نفس الاسم).⁽¹⁶⁹⁾

اما حزب المؤتمر الوطني كحالة في باقي الأقاليم، فيعتمد على جهاز الدولة، ومن الصعب تخيل حتى مجرد وجوده بدونها، ويتميز الحزب في الشرق بخلافات وصراعات حادة تصل في الكثير من الأحيان لدرجة الانقسامات. وتعاني الأحزاب الثلاثة وتوابعها، هناك أحزاب متفرعة او ذات صلة بها من حالة ضعف وشلل وكل المعطيات على الأرض تشير الى انها بعيدة عن حياة مواطني الإقليم اليومية ولا تتمتع بشعبية حقيقية. ورغم عمرها المحدود وفشلها في مراحل تكوينها الأولى إلا أن جبهة شرق السودان التي عقدت مؤتمرها الأول والأخير في 27 مارس 2005 أحدثت تغييراً وحراكاً تتصاعد جذوته مع مرور الوقت فقد ضمت الجبهة

168 () مقابلة هاتفية مع : اونور هبنة، مرجع سابق.

169 () فوزي ديدار روسانو، مرجع سابق، ص 97 .

لأول مرة وبأعداد وتمثيل مقدر سكان الشرق من غير أبناء القومية البجاوية حيث ظلت الأخيرة المعبر والصوت الأعلى في كل ما يتعلق بقضايا الشرق⁽¹⁷⁰⁾.

ويشكل السودانيون من غير ذوي الأصول البجاوية بالشرق نسبة مقدر ليس على مستوى الحكم فقط ولكن على مستوى النوع أيضاً وظلوا طوال الحقب الماضية بعيدين عن المشاركة الفاعلة في النشاط السياسي المباشر الذي ينادي بقضايا الشرق المطلوبة رغم حراكهم الكبير في المقابل على المستوى القومي، ولقد حانت اللحظة التي يجب أن يشترك فيها هذا الكم والنوع بفاعلية في طرح قضايا الإقليم والدفاع عنها، باعتبار ارتباط حياتهم به، ووجود الكثيرين منهم لمئات وعشرات السنين في الشرق وتحولهم بالتالي لجزء منه⁽¹⁷¹⁾.

وفي ظل حالة الاستقطاب السياسي الحاد التي يعيشها السودان تبدو أفق الحل والمخارج محدودة، ومن أبرز سيناريوهات الحل تسوية أخرى شبيهة بنيفاشا أو بما جرى في جنوب أفريقيا، وفي هذه الحالة ستجلس أطراف عديدة يتوقع ان تعبر جميعها ضمناً أو صراحة عن أقاليم السودان المختلفة وهنا لا بد حسب تطلعات الكثيرين من أبنائه أن يكون الشرق حاضراً بذات نفسها دون أن يكون في عباءة الآخر الذي فشل لعقود في حل الأزمة، ومن أهم شروط ذلك بالطبع وحدة أهالي الإقليم واهدافهم القائمة على المصلحة المشتركة، وربما حتى الاشتراك في العادات والتقاليد والثقافات (خصوصاً اذا وضعنا في الاعتبار الأجيال الجديدة من سكان المدن الذي زالت الكثير من الفوارق بينها)⁽¹⁷²⁾.

وفي السنين القليلة الماضية بدأت تتشكل مجموعات وقوى في انحاء متفرقة من الإقليم يشكل الشباب والخريجون والطلاب قاعدتها الأساسية ويجمع بين هذه المجموعات بشكل رئيسي ما يعتبرون تهمة مظلماً ومعتمداً من المركز للشرق، وتشكل معدلات البطالة العالية والدخل المنخفض وسط خريجي وشباب الشرق وقوداً ودفعه لها. وفي حال ازدادت درجات التنسيق بين هذه المجموعات فليس من المستبعد أن يشهد الشرق ميلاد جسم جديد معارض للحكومة المركزية قد ينتهج أسلوباً عنيفاً في معارضته، وبسقف مطالب أعلى من تلك التي رفعتها جبهة الشرق وعلى كل القوى الفاعلة في الهامش والمركز الإسراع بالجلوس مع هذه المجموعات

170 () سليمان علي محمد موسى، مرجع سابق، ص184.

171 () فوزي ديدار، مرجع سابق، ص98.

172 () راغب شاهين عبد العزيز، مرجع سابق، ص109.

وإدارة حوارات معها بهدف تعزيز المفهوم الديمقراطي وسطها، واقناعها بجدوى الدعوة لسودان موحد يستوعب أبنائه بمختلف مناباتهم وافكارهم⁽¹⁷³⁾.

فور سقوط نظام البشير وبتجلي وتراخ واضح من الأجهزة الأمنية اندلعت في كسلا أحداث عنف اثر حشود مضادة نظمها الهدندوة الراضين لوالي كسلا الجديد عمار صالح ، وتطورت لأعمال حرق ونهب واسعة النطاق بسوق المدينة ، رغم سريان حالة الطوارئ وتدفق الاف الهدندوة من ارياف كسلا الى وسط المدينة قبل ان يتوجه عدد منهم لحرق ونهب سوق للبنني عامر ، ومنذ 19 مايو 2019 تتوالى الصراعات الاثنية بولايات الشرق الثلاث " البحر الأحمر وكسلا والقضارف " ، تارة بين البنني عامر والنوبة وأخرى بين الهدندوة والبنني عامر ، ووصلت اخر موجة اقتتال في هذا الصراع خلال هذه الفترة ان وسائل القتل فيه على أساس اللون أصبحت اكثر وحشية وعنصرية ، وكان للتحشيد والتحشيد المضاد الأثر البالغ في تعبئة وتهويل الوقائع من خلال منصات التواصل الاجتماعي كمحرك أساسي ، ومن ثم اندلاع مواجهات تعيق حركة الاقتصاد في المدينة التي تضم موانئ السودان الرئيسية⁽¹⁷⁴⁾.

بالرغم من ان اتفاق مسار الشرق قد عالج جذور الازمة في شرق السودان وعلى راس ذلك اعتراف الحكومة الحالية بان حكومات السودان المتعاقبة كانت السبب في اهمال الشرق وتركه لكثير من التفاعلات السائبة والتهميش المتطاوول ، الى ان أصبحت حاله كما هي عليه اليوم الى جانب المزايا الممتازة في ذلك الاتفاق ، ونجد بان المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة بقيادة ناظر الهدندوة محمد الأمين ترك الذي لا يعترف بمسار الشرق متسببا بتولي أسامة سعيد لوزارة التربية في الحكومة الجديدة لسبب ظاهري قريب وهو انه لا يعرف اللهجة التبادوية وهي لهجة تتحدث بها احدى المجموعتين البجاويتين بشرق السودان ، وبما ان السبب ليس ما ذكره الناظر "ترك" وانما هو سبب اخر لا يمكن ان نجد له أي تبرير في اطار استحقاق المواطنة أي من حيث احقية كل مواطن سوداني في أي يكون وزيرا بكل مكان من السودان ، ويراهن قادة المجلس الأعلى لنظارات البجا على تخصيص منبر تفاوضي مستقل له يدرج كملحق في اتفاق سلام جوبا

¹⁷³ () مقابلة مع: ادريس علي محمد، من أبناء قبيلة البنني عامر، مفوض العون الإنساني، كسلا، فندق السلام روتانا، بتاريخ 2/2/2021 ، الساعة 4 مساء .

¹⁷⁴ () احمد فضل ، العنف القبلي في شرق السودان .. جذور الصراع وأسباب تجده ، 27/8/2020 ، موقع الجزيرة نت الالكتروني ، في : <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/8/27> ، شوهد في : 9/ابريل / 2021.

وهذا يعتبر من الصعوبة تحقيقه لان في المؤتمر التشاوري لأهل شرق السودان جميعهم يمكن استكمال بقيه ما نقص من بنود او ملاحق تضاف الى مطالب اهل الشرق كما جرى الامر بالنسبة لأهل المصلحة في دارفور ، هكذا يبدو واضحا ان العقل السياسي للقوى الحزبية في شرق السودان عاجزة عن رؤية المصير السياسي الرشيد والمصلحة العامة في البنود التي توفر عليها اتفاق جوبا لمسار الشرق ، والبنية الحزبية للكيانات التي تمارس السياسة بمنطق القبيلة في شرق السودان كانت نتيجته التخريب والدمار (175) .

ومن خلال ما تم سرده في هذا المبحث وبالأخص المقابلات التي أجريت مع أبناء إقليم الشرق يمكن القول أن قضية شرق السودان لا تختلف في جوهرها عن الازمة السودانية وقضايا المناطق المهمشة الأخرى وهي ازمة تتعلق بغياب أهالي الإقليم قومياً وولائياً عن مؤسسات السلطة والتشريع والثروة وتغييب ثقافات الإقليم ومحاولة دمجها والحاقه اجتماعياً وثقافياً بالمركز بجانب حالة الفقر المدقع والامية والامراض التي يعاني منها ، وحل ازمة الشرق برأي الكثير من أبناءه لن يتحقق من دون احداث تغيير حقيقي في المركز بحيث يمثل هذا المركز كل مكونات السودان ويعترف بها رسمياً وعملياً. وفصل قضية الشرق ومشكلته عن مشاكل السودان الأخرى لن يؤدي لحل، بل والراجح انه سيقود لتعقيدات اكبر واي حديث عن إجراءات او إصلاحات وتنمية في الشرق من دون الوصول لحل لعموم الازمة السودانية يعتبر ضرباً من احاديث الاستهلاك الإعلامي التي يمتلك السياسيون السودانيون رصيماً ضخماً منها (تثبيت تجربة مسار الشرق الأخيرة والاتفاقية التي وقعت بسبب ان الحلول الجزئية غير مجدية)، وفي النهاية نجد انه من اهم الأسباب وراء مشكلات شرق السودان هو اخفاق النخب على مدار عقود من الزمان في التوصل الى اجماع وطني بشأن الكيفية التي يجب من خلالها حكم البلاد وبناء دولة سلمية تضم الاطياف كافة. وفي حين تتأهب السودان لكتابة دستور جديد هنالك حاجة الى وجود آلية وطنية حقيقية شاملة لحل التساؤلات الرئيسية المتعلقة بالهوية والحوكمة وتقايم الثروة والسلطة .

175 () محمد جميل احمد ، مسار الشرق جدل التمثيل وتحديات الاستحقاق ، 21/فبراير/2021، موقع انديبنت عربية الالكتروني ، في : <https://www.independentarabia.com/node/195656> ، شوهه في : 9/ابريل /2021.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : اتفاقية سلام جوبا (مسار الشرق) 2020 .

المبحث الثالث

النزاع في جبال النوبة

النزاع في جبال النوبة يرجع الى فترة ما قبل وبعد واثناء الاستعمار وهو ما زال يرتبط بالنزاع في جنوب السودان، ففي عام 1927م قدمت السلطة الاستعمارية سياسة المناطق المقفولة التي يحظر التواصل بين مواطنين الجزء الشمالي مع الجزء الجنوبي من السودان وجبال النوبة، أيضا تأثرت بنفس السياسات التي اتبعت في جنوب السودان والتي تهدف الى الحفاظ بحضارة وثقافة النوبة الاصلية ضد التهجين بالعروبة. لسوء الطالع أدت هذه السياسة الى الظلم الاجتماعي، والتخلف التتموي والعزلة للإقليم حيث ركز المستعمر التنمية الاقتصادية على الجزء الشمالي من السودان كما ان الحكومات الوطنية التي تعاقبت على الحكم لم تعطي الاهتمام الكافي لمنطقة جبال النوبة مما نتج الشعور بالظلم الاجتماعي وعدم المساواة والعزلة السياسية.

بدأت الحرب الاهلية في جبال النوبة خلال ثمانينات القرن الماضي، وحين اندلعت كان أبناء النوبة بصورة عامة متعاطفين مع الأهداف السياسية التي تبنتها الحركة الشعبية وزراعتها العسكري، فقد تحرك العشرات منهم الى المناطق التي استولت عليها الحركة او الى معسكراتها في اثيوبيا، وقد كانت نقطة التحول النوعية في مطلع عام 1984 عندما انضمت مجموعة من السياسيين والمثقفين للحركة الشعبية وتكوينهم قيادة عسكرية وسياسية على رأسها يوسف كوة مكي، ويعتبر ذلك نقلة كبيرة في انبات الصراع من طورها المطلبي السلمي الى طورها المسلح العنيف⁽¹⁷⁶⁾.

الموقع الجغرافي:

176 () محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص 218 .

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك: صديق تاور، مجلة خطاب، جامعة الخرطوم، معهد أبحاث السلام، العدد المزدوج (2، 3)، 2012، ص 61.

تقع منطقة جبال النوبة بين خطوط الطول (28-32) درجة شرقاً وخطوط العرض (10-12.5) درجة شمالاً، ومساحتها الجغرافية فهي تقدر بتفاوت ولكنها بشكل عام فإنها تقدر بـ: (50,000) كلم، وتتميز بطبيعتها الجبلية التي يعود تاريخها الى القرن الثالث الميلادي (350م) مرتبطة باسم هؤلاء الاقوام كأول قاطنيها ولكن مع مسار الأعوام والهجرات السكانية ذات الأثر والدوافع المختلفة فقد جاءت في أعوام قريبة لاحقة هجرات عربية رعوية من شمال غرب افريقيا عبوراً بتشاد ودارفور اليها، وذلك في العام 1975 أي بعد 425 عاماً منذ استيطان المجموعة النوبية لتلك المنطقة او ارتباط اسمهم ولكن بشكل عام كذلك فهذه المنطقة في التاريخ البعيد والذي يعود لحوالي 3000 عام خلت فهي تعتبر جزء لا يتجزأ من المملكة النوبية القديمة والتي تعرف بأرض المثالث النوبي الذي يحد شمالاً بعمق مصر ثم يسقط الضلع أسفله مروراً بالنوبة السودانية الشمالية إلى جبال النوبة الحالية⁽¹⁷⁷⁾.

الديمغرافية السكانية:

يقدر عدد سكان جبال النوبة بحوالي (2,508,268) نسمة حسب التعداد السكاني الأخير في عام 2010 ويمكن تصنيف السكان الى الآتي:

سكان الحضر: وهم يمثلون سكان المدن واغلبهم يعملون في المرافق الحكومية والاعمال التجارية.

سكان الريف: وهم يسكنون القرى ويعملون في الزراعة والرعي وبعض الاعمال البستانية المتمثلة في انتاج الفواكه والخضر خلال العام لتغذية سكان المدن بالولاية.

الرحل: وهم عبارة عن المجتمعات التي تعيش حياة الترحال.

اتفقت العديد من الادبيات السابقة في ان النوبة يعتبروا أوائل سكان الإقليم ولا خلاف في ذلك وينحدر النوبة من الأصول الافريقية التي تعتنق الإسلام والمسيحية بجانب المعتقدات التقليدية وبالرغم من ان منطقة

177 () محمد هارون كافي، جبال النوبة السلام والتنمية، مجلة دراسات السلام، جامعة الدلنج، مركز دراسات السلام، يناير 2000، ص11.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : عبد العزيز خالد ، جبال النوبة اثنيات وتراث، الخرطوم .. السودان ، ط2، ص13.

جبال النوبة تقع ضمن الحدود السياسية الإدارية للسودان الشمالي الذي تهيمن عليه الثقافة العربية والفكر الإسلامي السياسي والذي لا يزال يمنع بشدة وضع أي قيمة لثقافة المجتمعات الأصلية رغم ان الأغلبية وفقاً للإحصاءات هم النوبة لكنهم يشكلون أقلية سياسية بسبب التهميش السياسي والاقتصادي، وقبائل البقارة والتي وصلت الى منطقة جبال النوبة منذ حوالي اكثر من 300 سنة وهي من المجموعات العرقية التي تتحدر من اصل عربي وتتكون من ثلاث مجموعات رئيسية هم: (المسيرية، أولاد حميد، والحوازمة)، تتحرك قبائل البقارة تحرك موسمي نحو الجنوب في الفصل الجاف عابرة المناطق الجبلية للنوبة الى ان تصل مناطق جنوب السودان (سابقاً) ومن ثم العودة الى الشمال في موسم الامطار. على الرغم من ان البقارة عرفوا تاريخياً بانهم قبائل بدوية إلا ان نسبة كبيرة منهم اكتسبوا نمط حياة الاستقرار وامتهنوا التجارة والزراعة الالية المطرية في جبال النوبة.(178)

البنيات الأثنوغرافية والثقافية للنوبة:

بالرغم من الأصول الاثنية المشتركة للنوبة، تشكل التقسيمات على مستوى الثقافة المحلية والدين واللغة مصدراً للتفاخر وقد حالت هذه الانقسامات بالإضافة الى الأوضاع الاقتصادية البدائية التي سادت بزعم (ان لم يكن بسبب) الاتصال بالعالم الخارجي، حالت دون نشأة مبكرة لإحساس بالهوية النوبية القومية ففي شمال وشمال شرق المنطقة يتواجد الكوايب والنيماج والدلنج، وتجمعات قبلية كبيرة تتوزع كل منها الى بطون ولها لغات وانساق ثقافية مختلفة برغم التلاصق الجغرافي والتواصل والقواعد الدينية المتشابهة. ويتردد ان النوبة الدلنج قد استوعبوا عشائر من مجموعات مناوئة وآخرين استوطنوا معهم في بحثهم عن الأمان، واكثر مجموعات النوبة ديناميكية على المستوى السياسي هم (النيماج) وهم المجموعة القبلية الوحيدة التي تستطيع تتبع سلسلة نسبها خمسة عشرة جيلاً الى الوراء(179).

178 () صفات عبد الله، دور قيادات المجتمع الريفي في نشر الثقافة، دراسة حالة محلية هييلا، ولاية جنوب كردفان، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في دراسات السلام ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012، ص20.

179 () عطا الحسن البطحاني، جبال النوبة الاثنية السياسية والحركة الفلاحية، الخرطوم.. السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، 2008، ص22.

في الأطراف الشمالية لجبال النوبة يتواجد النوبة كدارو، وهم يحتلون مجموعة التلال التي تحمل اسمهم ويمثل جبل الداير الذي يقع في أقصى الشمال الشرقي موقع استراتيجي على الطريق التجاري المتجه الى الشمال، وتقطنه مجموعتان هما: (الديني والاخبتي) بخلاف القبائل النوبية الكبيرة لم يطور الداير إحساساً قوياً بالروابط الجماعية وبغزوف وحدتهم للتجربة المشتركة في الهجرة والاستقرار (180). ونجد ان الخصائص التي اكتسبتها كل القبائل النوبية كانت في سباق سعيها للدفاع عن قيمها ضد القوى الخارجية. (181) وفي الجبال الشرقية تسكن قبائل اتورو والهييان وتعزي الروابط اللغوية بينهما والتي بين الاوتورو والتيرا الى الهجرات السكانية وسط النوبة في بحثهم عن أماكن آمنة ابان فترة المهديّة (182).

وعلى امتداد الحدود الشرقية باتجاه تقلي تقع جبال تلشي الذين تربطهم علاقات الدم وروابط الثقافة بالنوبة الكامادان والتوروج، ويبدو واضحاً تعرضهم للمؤثرات العربية في تمركز البنية السياسية لديهم حول السلطان. في القبائل النوبية الأخرى، يجمع الملك، الزعيم أو الكجور بين السلطتين الزمنية والروحية ويعاونه في اغلب الأحيان مجلس الشيوخ ، ويستوطن التقلبون منطقة تقلي الواقعة في الجزء الشرقي من الإقليم وهم خليط من النوبة و الرعاة المسلمين المتجولين الذين نزحوا الى المنطقة منذ زمن بعيد، والذين يمثلون النوبة في ملامحهم، غير انهم من أصول مختلفة. ويشكل النازحون من غرب افريقيا الذين عبروا المنطقة في طريقهم من والى الحج في مكة معظم المستوطنين. وقد تم تشجيع أعداد كبيرة منهم على الاستيطان بصورة مستديمة بعد نجاح زراعة القطن، خاصة وانهم ينظر اليهم باعتبارهم سلبية القيادة ومطيعين للقانون بالإضافة الى مهاراتهم الزراعية (183).

() عطا الحسن البطحاني، المرجع السابق، ص23. 180

() عطا الحسن البطحاني ، المرجع السابق، ص23. 181

() عطا البطحاني، نفس المرجع ، ص27. 182

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : ^ .press i.hassan, Ali m. Introduction to the Sudan Economy, Khartoum university .Khartoum 1976,1.3

() قبائل جبال النوبة في السودان ، موقع معرفة الالكتروني في : <https://m.marefa.org> ، شوهدي في : 25/2/2021 . 183

ويمثل الجلابة عنصراً سكانياً مهماً في المنطقة، وهم التجار العرب المسلمون من الشمال الذي كانت بداية دخولهم للمنطقة في القرن الثامن عشر. وقد استوطنوا بصورة دائمة في أجزاء متفرقة من المنطقة وتزاوج بعضهم مع النوبة، نجد ان غالبيتهم حافظت وتطورت علاقتها الاجتماعية والاقتصادية مع أجزاء أخرى من القطر. ويسيطر هؤلاء التجار الجلابة على الحركة التجارية داخل وخارج المنطقة، وبين المنطقة وبقية أجزاء القطر. وتنقسم اللغات النوبية الى عشرة مجموعات هي: (كواليب، تقلي، تلودي، مساكيت، لافوفا، كادقلي، تجمين، مازلا، نيمنج، وهبل نوباوي) (184)، غير ان اطلاق النوبة للأسماء العربية على بعض الأماكن والقبائل (مورو ومساكيت) تم استخدامهم في نهاية الامر للغة العربية كلغة تخاطب ينبئ عن التأثير الثقافي للعرب، وقد وجد كل من الإسلام والمسيحية طريقة الى جبال النوبة الا ان غالبية النوبة ظلوا على ولائهم للكجور وصانعي مطر (185).

بداية وتطور النزاع في جبال النوبة:

الحرب الاهلية السودانية الثانية هي حرب أهلية بدأت في عام 1983 بدأت بعد 11 عام من الحرب الاهلية السودانية الأولى بين أعوام 1955-1972، دارت معظمها في الأجزاء الجنوبية من السودان او في منطقة الحكم الذاتي الذي يعرف بجنوب السودان. وتعتبر احدى أطول واعنف الحروب في القرن وراح ضحيتها ما يقارب الـ 109 مليون من المدنيين، ونزح اكثر من 4 ملايين منذ بداية الحرب ولم يأخذ الصراع في جبال النوبة على مدى تاريخه الطويل طابعاً دينياً الا عند مجيء حكومة "الإنقاذ" عام 1989 فعند تجدد القتال التي التهبب معه المنطقة منذ العام 1984 وتحديداً في عام 2002 طالب سكان منطقة جبال النوبة بحكم ذاتي

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : فاروق مصطفى إسماعيل ، اثنوجرافيا كارلخا ، دراسة في التغير الثقافي في جبال تلتشى جنوب كردفان - السودان ، موقع : كتاب بديا الالكتروني في : <https://kaetabpedia.com> ، شوهدي في : 25/2/2021 .

184 () عطا البطحاني، مرجع سابق، ص32.

185 () عطا البطحاني، مرجع سابق، ص23.

لمدة 6 سنوات تحت إدارة الجيش الشعبي التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان، ليتقرر بعدها مصير المنطقة بين الانفصال والبقاء ضمن حدود السودان شأنهم في ذلك شأن سكان جنوب السودان سابقاً⁽¹⁸⁶⁾.

لعل أبرز أسباب النزاع في جبال النوبة يتمثل حول ملكية الأراضي وهذا لا يقلل من الاختلافات الاثنية والعرقية بين المجموعات النوبية التي تسكن المنطقة وبين المجموعات المنحدرة من أصول عربية مثل الصراع بين النوبة جنوك والمسيرية الزرق أولاد سليم وأيضاً بين الكواليب وأولاد غبوش وهناك صراعات بين كمدة وتلشي وهذا صراع بين النوبة أنفسهم وكان هناك صراع بين كمدة والمسيرية الزرق وآخر بين المسيرية والداجو في منطقة لقاوة⁽¹⁸⁷⁾.

هذه الصراعات اغلبها حول ملكية الأرض والصراع بين المزارع والرعي لكن هنالك الجانب السياسي بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني. اما بالنسبة للوضع الإداري كانت الأرض في جنوب كردفان تخضع لسيطرة الجيوش والتقديرية الإدارية لقيادة الوحدات العسكرية الموجودة فيها، وكانت الى حد كبير لا غبار عليها بحكم ان الجيوش تخوض حرباً أساسية ولا يمكن ان تدخل في نزاعات جانبية لم تتوفر بعد أسبابها. ولا يوجد أساس لإدارة تلك المجموعات من قبل قيادات الجيوش المتناحرة بالإضافة الى ان تلك القبائل كانت تشكل مصدر امداد للجيوش بالغذاء والافراد للقتال، فأصبحت القبائل الموجودة في جنوب كردفان وغرب ولاية تلك المجموعات عمليات تناصر الجيش الشعبي وتشكل احتياطياً مادياً وبشرياً له، كما ان القبائل الموجودة في شرق وشمال الولاية تمثل نفس الشيء بالنسبة لجيش الحكومة المركزية ، ورغم ذلك كان هنالك تداخل قبلي

186 () منى عبد الفتاح، مقال بعنوان: ارض النوبة وقاتل النوبة، 22/6/2011، موقع الجزيرة نت الالكتروني ، في : www.aljazeera.net، شوهده في : 25/1/2021 .

187 () حسن علي الساعوري، مقال بعنوان: قضية جنوب السودان ما بين اليوم والامس، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد الأول، الخرطوم ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، 2001.

من تلك المجموعات فبعض قبائل الشمال والشرق تتوغل في الأماكن التي تسيطر عليها الجيش الشعبي، هذا الى جانب رحلات قبيلة (أمبرو) التي لا تحدها حدود⁽¹⁸⁸⁾.

لقد تضافرت عوامل أخرى ساعدت على زيادة حدة التوتر والاستقطاب في المنطقة من أهمها تقلص منسوب الامطار في غرب السودان منذ العام 1967 الى اقل من نصف معدله السنوي ونتيجة لذلك نزح الى المنطقة رعاة من القبائل العربية من غير سكانها بحثاً عن مكان إقامة لفترة طويلة الأمد او دائمة في منطقة جبال النوبة المطيرة ذات الأراضي الخصبة ولكن باستمرار الجفاف في أوائل الثمانينات صاحبته زيادة كبيرة في اعداد السكان والحيوانات في المنطقة وكانت أيضا احد الأسباب الرئيسة للنزاع. تسارعت الاحداث بتأسيس الجلاية أصحاب مشاريع الزراعة الالية والبقارة الرعاة حلفاً مؤقتاً يستند الى قوة السلاح، والتي كانت ممثلة في (مليشيات المراحل والفرسان) التي اندمجت فيما بعد لتكون (كتائب الدفاع الشعبي) لتثريد سكان المنطقة والاستيلاء على ارضهم⁽¹⁸⁹⁾.

بلغ الصراع اشده في هذه المناطق والمركز منذ ثمانينات القرن السابق في شكل نزاع مسلح بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان ممثلة لجنوب السودان وجبال النوبة والنيل الأزرق، لم يستطع أي من الطرفين حسم النزاع بالسلاح واهتديا الى الطرق السلمية عن طريق التفاوض الذي أتى باتفاقية سلام السودان 2005م وتضمنت هذه الاتفاقية بروتوكول حل مشكلات جبال النوبة والنيل الأزرق وابيي⁽¹⁹⁰⁾.

ان وصايا المركز على ولايتي جنوب كردفان (جبال النوبة) والنيل الأزرق أتت بها متمثلة في إجراءات لجان المشورة الشعبية، فبدلاً من حق تقرير المصير الذي طالب به مواطنو المنطقة قضت الاتفاقية بان تكون

188 () اميرة جلال تاور، النزاعات الافريقية واثارها الاقتصادية والسياسية - دراسة حالة السودان - منطقة جنوب كردفان ، بحث لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة النيلين، 2018م، ص97.

189 () سليمان علي محمد موسى، بحث لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص121.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك: عبد الغفار محمد احمد، السودان الوحدة في التنوع، الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1992، ص53 .

190 () مقابلة مع : أمين حسن عمر، رئيس وفد التفاوض في حكومة الإنقاذ في الدوحة وعضو في مفاوضات ابوجا ومفاوضات الجنوب، تمت المقابلة اسفيريا عبر تطبيق (زووم-zoom) بتاريخ الاثنين 8/2/2021م، الساعة 8 مساء .

هناك مشورة شعبية عن طريق لجان تتكون من أعضاء المجلسين التشريعيين للولايتين ولجنتين من المركز تقوم بتقديم وتقييم وتنفيذ الاتفاقية واجازتها ورفع تقارير عن السلبات للمركز والدخول مع المركز في مفاوضات أخرى لتقييم تنفيذ هذه الاتفاقية، ان الأصل في الموضوع هو إعطاء حق تقرير المصير للولايتين لجعل الوحدة الطوعية خياراً جذاباً بدلاً عن تقيدهما في الوحدة عن طريق الدخول في المفاوضات مرة أخرى، اننا نشير الى عقلية المركزية قفزت هنا الى السطح وان طرفي التنازع هنا قد توغلا على مكسب الولايتين ومنعهما من قول رايهما في وحدة السودان دون قيد(191).

من التعقيدات التي خلفتها الاتفاقية في جنوب كردفان الغاء ولاية لحزب كردفان وضم قبيلة المسيرية الى جنوب كردفان وارضاءً للمسيرية قامت الاتفاقية بتخصيص نسبة 2% للقبيلة من البترول المحلي ووظائف وزارية بولاية جنوب كردفان بشكل مباشر ويأتي هذا التمييز بمرود سالب لدى المجموعات الاثنية القاطنة في الولاية من حيث اضعاف فرصتها في المشاركة في السلطة وحصتها في الثروة وخاصة ان التقسيم هنا ثنائي بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية(192).

خصصت في الاتفاقية مفوضية ولائية للأراضي وأخرى مركزية للقيام بإدارة شؤون الأراضي، ورغم ان الاتفاقية قد اشارت الى مراعات الأعراف في الأراضي ان المفوضية المركزية لا تجد ترحيباً ولا ملكية الدولة المركزية للأراضي تجد قبولاً لدى مواطني هذه المناطق نتيجة للتجربة غير الكريمة التي مر بها مواطنو هذه المناطق في السابق وكان سبباً في حمل السلاح. عادت الحرب في جبال النوبة عقب دعوة الرئيس السابق عمر البشير لتجريد الجيش الشعبي - شمال من سلاحه واعلانه البلاد دولة إسلامية عربية مقصياً التنوع الثقافي والديني والاثني في السودان ويأتي النزاع واندلاع الحرب بعد بضع سنوات من الهدوء النسبي الذي تلا توقيع اتفاقية السلام الشامل 2005 والذي أنهى النزاع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق ديمبيور، حيث تذيلت الاتفاقية بروتوكولين يخصا منطقة أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق

191 () مقابلة مع : حسن على الساعوري، مرجع سابق.

192 () انظر اتفاقية بروتوكولات نيفاشا، موقع سودانيز اونلاين الالكتروني في :

<http://sudanonline.com/aarticle2005mar19.23667.html> ، شوهده في : 9/2/2021 .

وما تمخض من ذلك بما يعرف بالمشورة الشعبية وغايتها لحل مشاكل وتطلعات اهل ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان وللتسوية النهائية لأي نزاع سياسي في الولايتين لإرساء السلام ولتصحيح القصور في الترتيبات السياسية والدستورية والإدارية والاقتصادية في اطار اتفاقية السلام الشامل⁽¹⁹³⁾.

ويمكن القول ان عودة الحرب كانت متوقعة نتيجة للإرهابات والتشاحن السياسي حيث اتخذت الحكومة قرارات بحظر اسم الحركة الشعبية في الشمال وتعهدت بمنع استمرار هذا الاسم الذي بدأ جنوباً وامتد شمالاً وتريد الحكومة اعادته الى هناك ورفضت قيادة الحركة هذا التوجه من الحكومة وتمسكت بالاسم مع إضافة كلمة شمال. بعد عامين من التفاوض مع الحركة الشعبية قطاع الشمال وقع الدكتور نافع رئيس وفد حكومة الإنقاذ المفاوض مع عقار اتفاقاً قوبل بحفاوة من كافة الأطراف المعارضة، لكن بعض منتقدي الاتفاق أعابوا على نافع اتباعه مسالك نيفاشا وهم يعلمون في انه اتفاق اطاري يحتمل (الجرح والتعديل) في اطاره العام وهو لم يخرج عن كونه اجندة لمفاوضات لاحقة، ثم الغاء الاتفاق مع جانب واحد (الحكومة) من دون أي حيثيات واعتبرت الحركة الشعبية ان الاتفاق كان من الممكن ان يقود الى عملية دستورية قومية وحكومة انتقالية تحظى برضا اغلبية مكونات الشعب السوداني ، المعارضة السياسية ، رحبت الحركات المسلحة بالاتفاق حيث كانت المبادئ الحاكمة والاطار العام للاتفاقية منقولة حرفياً من الدستور الانتقالي لسنة 2005 وهي (الالتزام بالحكم الديمقراطي، الحل السلمي لكل النزاعات بالطرق السلمية، الالتزام بالتنمية المتوازنة، قيام الحكم على الشراكة وتحقيق المصالحة السياسية والإصلاح الدستوري، الحريات وحقوق الانسان، قسمة الثروة والسلطة)⁽¹⁹⁴⁾.

193 () الترتيبات السياسية والدستورية في اطار اتفاقية السلام الشامل، موقع صوت الهامش الالكتروني في: <http://www.alhamish.com> ، شوهدي في : 9/2/2021 .

194 () عبد الله عبد الرحيم، اتفاق نافع/عقار: هل يصلح ليكون قاعدة لاتفاق جديد؟ ، 2016 ، موقع النيلين الالكتروني في: <https://alnelain.com/12740838.htm> ، شوهدي في : 9/2/2021 .

برفض الحكومة للاتفاق الاطاري فتحت الباب على مصراعيه لاستمرار العمليات العسكرية واستمرار معاناة المدنيين الذين نزحوا من قراهم طلباً للأمان وتسبب هذا الرفض في تملل ولاية النيل الأزرق والجيش الشعبي والفرقة (15) للارتباط القوي بينها والفرقة التاسعة (جنوب كردفان) واسهمت الحملات الإعلامية للصحف الموالية للحكومة وتوجيهات بعض القادة الراضين لاستمرار الحركة في الشمال في عودة الحرب الى الولاياتين، بالإضافة الى بعض العوامل المساعدة الأخرى، حيث عدم تمتع النخب بالاستقلالية في الراي وتعاني بشكل كبير من التأثير الاثني وليست محل ثقة ومتهمة بالفساد المالي والإداري وأيضاً قلة الشخصيات السياسية التي تحظى بالكاريزما والقبول العام والافق والرؤية الاستراتيجية وضعف مبدأ الديمقراطية التعددية من حيث المشاركة (195). ومن اهم ملامح تطور النزاع في جبال النوبة في أصولها العميقة وذلك البعد الديني والتوجه الإسلامي بالنسبة "للإنقاذ" وعدم مراعاة التنوع الموجود في المنطقة، بالرغم من وجود التعايش السلمي قبل ذلك، ومثال لذلك قرية تلودي حيث كانت نسبة الإسلام كبيرة مع الاحتفاظ بالتعايش مع الشرائح المسيحية وكذلك في فترات الانتخابات كانت القبائل النوبية تعمل على انتخاب (الجلابة) ولكن الصراع السياسي تحول لصراع ديني وهذه هي نظرة (القساوسة) للإنقاذ والإسلام (196).

كان لدور النخب في الجانبين (الحكومة والمعارضة) دور كبير في استغلال التنوع العرقي والديني الموجود في منطقة جبال النوبة لتحقيق مصالحهم الشخصية وكان لهم دوراً كبيراً في تأجج النزاع مثال لذلك دور (الخلو) الذي عمل على تعزيز شعور التهميش في نفوس أبناء النوبة وهو ما أدى الى احتدام الصراع في المنطقة بالإضافة الى استخدام "الإنقاذ" العقلية الأمنية في منطقة جبال النوبة. حيث نكلت القبائل النوبية في جنوب كردفان مثلاً، وهذا بدوره أدى الى استثارة الاثنية وانضمام هذه الاثنية النوبية الى الحركات المسلحة المتمردة على المركز وعكس القبائل العربية التي حظيت بالوظائف والمكانات وكانت كل النخب التي قادت

195 () مقابلة عبر الهاتف: محمد محمود بشارة ، مختص بملفات الهامش والأطراف ذات النزاع، ضابط بجهاز المخابرات الوطني السوداني ، يوم الأربعاء الموافق 10/2/2021م ، الساعة الثامنة مساء .

196 () مقابلة مع: علي عيسى عبد الرحمن، أستاذ العلوم الاستراتيجية، جامعة امدرمان الإسلامية، من أبناء منطقة جبال النوبة، مقدم مشروع كيفية إدارة التنوع وتحقيق التسامح بالمنطقة لليونسكو، يوم الأربعاء الموافق 17/2/2012م، في معهد البحوث الاستراتيجي، الخرطوم، الساعة 11 صباحاً.

الحركات في منطقة جبال النوبة مثل الحركة الشعبية ومن زمن (يوسف كوة) زات توجهات يسارية عملوا على تأجيج عناصر الصراع بين الهامش والمركز وغزو عقول أبناء المنطقة بالحقد والحسد واستفادوا من طبيعة المنطقة الوعرة بالإضافة الى البعد الديني في تحقيق مكاسب سياسية. نجد ان الاثنية الموجودة في جبال النوبة خليط ما بين المكون العربي واصل السكان (النوبة) وقد تكونت الفجوة بينهم بالذات في عهد "الإنقاذ" وسياساتها (العنصرية قاتلة جداً) وهذا هو العنصر الذي سيؤدي الى المواجه العنيفة ما بين الاثنية العربية والنوبية (197).

تسييس واضعاف الإدارة الاهلية:

يتميز السودان بتعدد عرقي قوامه نظام قبلي يشكل عصب البناء الاجتماعي خاصة لكثير من المناطق ولا سيما الريف ومناطق الرحل حتى الان . وقد هد السودان عبر التاريخ صراعات قبلية حول الماء والمراعي فلعبت الإدارة الاهلية دورا فاعلا في فض النزاعات والمصالحة وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف هذه المكونات الاجتماعية المتباينة ، وعلى الرغم من انحسار الإدارة الاهلية خاصة في المراكز الحضرية الا انها ظلت تقوم بدور اصيل في تعزيز المصالحات وهو دور مقبول اجتماعيا وسياسيا . فالإدارة الاهلية حكم محلي تقليدي وطبيعي حيث ان الانتماء للقبيلة ليس امر اختياريا لان الانسان يجد نفسه فيها بحكم الانتماء الطبيعي لأواصر القرابة والدم والعشيرة (198).

بصورة عامة تم وصف الإدارة الاهلية بانها تنظيم شعبي يقوم بأداء اعماله الإدارية والاجتماعية بصورة طبيعية وبتكلفة إدارية قليلة وغير بيروقراطية جامدة . فهو يقوم على الاسرة الممتدة ذات الجذور التاريخية السابقة لقيام الدولة الحديثة ، وتتبع أهميته في السودان لتعدد وضخامة مكونات نسيجة الاجتماعي فالقبيلة كيان اجتماعي اصيل في المجتمع السوداني له أسلوب حياته وروابطه الاسروية على مدى تاريخ السودان القديم والحديث (199) ، كانت الإدارة الاهلية تتولى عملية فض النزاعات لوحدها منذ عهد الاستعمار وحتى حلها

197 () مقابلة مع: علي عيسى عبد الرحمن، مرجع سابق.

198 () نقلا عن : عبده مختار موسى، اثر القبيلة في الاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور) ، محمد احمد محمد داني ، دور الإدارة الاهلية في تعزيز المصالحات الوطنية (ندوة نظمها مركز دراسات المجتمع ، الخرطوم ، 7 تشرين الأول / أكتوبر 2010)، ص2 .

199 () محمد احمد داني ، مرجع سابق ، ص22.

في مطلع السبعينات من القرن العشرين بواسطة حكومة نميري التي اعتبرتها من المؤسسات الرجعية او المتخلفة دونما قراءة صحيحة لطبيعة المجتمع السودان واليات ضبطه الاجتماعي . فمن عام 1932 وحتى مطلع التسعينات كان هناك نحو 36 نزاعا كانت فيها الية فض النزاع هي الإدارة الاهلية في 13 مرة وفيها 4 مرات جهد مشترك بين الحكومة والإدارة الاهلية من خلال مؤتمرات الصلح⁽²⁰⁰⁾ ، وهنا نلاحظ زيادة تدخل الدولة وزيادة الصراع القبلي أيضا . فبالإضافة لأسباب أخرى أصبحت الحكومة تتدخل لدفع الديات مما شجع الاقتتال القبلي والتارات ، حيث يشعر اطراف الصراع بأنه يقتل (ليأخذ ثأره) وتتولى الحكومة الصلح والدفع⁽²⁰¹⁾.

يجب الاعتراف بان نظام الحكم اللامركزي (الولائي) صحيح انه من الناحية النظرية يعتبر اكثر تطوراً لما كانت عليه النظم الإقليمية السابقة وما كان متوفراً لها من صلاحيات تشريعية وتنفيذية وإدارية سالبة مختلفة. ولكن هذا النظام قد فشل في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها لتناقضه مع المركزية السياسية للنظام من الناحية الأخرى، ان هذا النظام (الولائي) وعلى الرغم من تقسيماته المختلفة وهيكلها الإداري الخاص والذي يشمل بدءاً من حكومة الولاية ونزولاً الى المحليات ولكن هذا الجهاز الإداري وعدم قدرته على التمويل الذاتي اصبح وبالأعلى النظام الاتحادي المركزي من الناحية المالية وتوفير الخدمات المناسبة للمواطن مما اثر ذلك سلباً على حياة المواطنين المعيشية من الجهة الثانية أصبحت معالجات قضية التمويل تتم من خلال التمويل بالعجز وفرض الضرائب مما اثقل كاهل المواطن، وقلة المشاريع المستحدثة وضعف الإنتاجية للموجود منها إضافة الى ان ضعف القدرات الإدارية على المستوى الإداري أدى الى ضعف ملحوظ في استخدام الموارد الطبيعية وجعل الفساد والاختلاس وكأنها ممارسة طبيعية وعادية⁽²⁰²⁾. وان النظام التمثيلي للحكومة الاتحادية صحيح انه يبدو كنظام انتخابي ولكنه ليس حراً حيث ان النظام المشترك فيه يقوم على أساس التسجيل المسبق وقانونية مستمدة أساساً من نظام الحزب الواحد وليست هناك أي منافسة حرة كما في أنظمة الديمقراطية التعددية. وعلى ذلك فان المشاركة تتم تحت مظلة نظام الحكم بقوانينه وبعشوائيته وعليه ضعف المشاركة كانت

200 () عبده مختار موسى ، مرجع سابق ص92.

201 () عبده مختار موسى ، المرجع السابق ص92.

202 () اميرة جلال تاور ، مرجع سابق، ص 83 .

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : عبد الباقي حسن خير سيد، مقال بعنوان تطور الحكم اللامركزي في السودان، ولاية جنوب كردفان، جبال النوبة نموذجاً، 2005-2014، بتاريخ: 2015، شوهد في: <http://repository.neelain.edu.sd.8080/jspi/hndle/112345678916070> .

السمة الملازمة لهذا النظام وكننتيجة طبيعية للظروف الراهنة وظروف ما بعد الانفصال وشح الموارد المالية عليه من المأمول مراجعة هذا النظام الإداري والتمثيلي وان تستطيع بعض الوحدات الإدارية في بعض الولايات من حيث الصرف المالي للحكومة الاتحادية، كذلك تقليص الظل الإداري بترشيد هذا الشعب الكبير على المستوى الإداري والتشريعي والتنفيذي ولكن حيث لا يمكن بمبدأ التمثيل الحرفي ان يكون بديلاً عن ما هو عليه الآن على المستوى الولائي مما ينسحب ذلك على المستوى الاتحادي. اذن تصبح الإشكالية شرعية للسلطة ونظام الحكم ودولة المؤسسات وحرية الإرادة والاختبار والرأي الآخر دون سياسة الامر الواقع وشرعيتها والتي لا تكون بديلاً عن شرعية الشعب والتمثلة في شرعية الدستور وسلطتها الغائبة والمغيبية (203). اما الحكم الإداري المحلي في جبال النوبة لم يحقق النجاح المطلوب وذلك لتهميش الإدارة الاهلية ولم يكن هناك توافق بينهم وبين ، والحكم المحلي نفذ بآليات غير واقعية حيث تعيين كثير من الأشخاص لا يعرفون عن واقع المنطقة ومكوناتها شيء ، لذلك كان يجب الاعتماد على العمد وسلطينهم في تسيير شئون المنطقة وادارتها(204).

من خلال ما تم سرده في هذا المبحث عن نزاع منطقة جبال النوبة بالإضافة الى النزاع في دارفور وشرق السودان يمكن القول بان مسألة توفير الوعي بأسباب وعوامل مهددات الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي وتماسك الكيان السوداني ديمغرافياً ووطنياً وضرورة توفير الثقة المتبادلة بين كافة مكونات المجتمع السوداني وقواه السياسية والاجتماعية هي اسمى ما يطمح اليه السودانيون في الحصول والولوج الى دائرة التداول في أمور مقومات الدولة الحديثة والاحذ بأسباب نجاح الاستقرار السياسي والاجتماعي بعيداً عن الانفعالات والوصايا ومحاولات التغيب والترتيب المسبق والاعتراف بفشل حاكمة الحزب الواحد والديكتاتورية المدنية والنظام الشمولي وفسح المجال للقوى السياسية والمدنية لتعبر عن رؤاها وافكارها من خلال برامجها وأشكالها التوظيفية والمختلفة بصورة سلسة وشفافية تامة وتكوين مركز وطني يعبر عن كيفية التداول السلمي للسلطة وتوفير صيغة التراضي في كافة ولايات الاحتقان والصراع المسلح والقوى المهمشة وإيجاد معالجات جذرية هدفها وحدة السودان كياناً وارضاً على قاعدة التقوى والأمانة والنزاهة والتمثيل الديمقراطي الحر للقوى السياسية وقوى المجتمع المدني ودون الاقصاء والتريص.

203 () اميرة جلال تاور، المرجع السابق، ص76 .

204 () مقابلة مع: علي عيسى عبد الرحمن، مرجع سابق.

الفصل الرابع

تأثير تسييس الاثنيات على الامن القومي السوداني

المبحث الأول : التأثيرات السياسية

المبحث الثاني : التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثالث : التأثيرات الأمنية

المبحث الأول

التأثيرات السياسية

تمهيد:

اضطلعت الجماعات الأقلية والطائفية والاثنية بدور كبير في تقسيم السودان وتهديد الوحدة الوطنية والتنمية السياسية ، واستثارة الصراع الأهلي في عدة أقاليم في السودان مثل دارفور وجبال النوبة والشرق وهناك علاقة وطيدة بين وجود الجماعات الاثنية ووحدة الدولة والتنمية السياسية في ظل التكوين السكاني المتعدد الذي يمتاز به السودان ، ويفترض ان يشكل هذا التنوع الثقافي والسكاني عاملا أساسيا نحو التقدم والازدهار. بالنظر مع مساحة السودان وتنوع موارده الطبيعية ، بيد انه تحول الى عبئ يتقل كاهل الدولة بالحروب والصراعات الطائفية والاثنية ، بما يعمق التجزئة والانفصال الجغرافي فكان له من التداعيات السياسية على وحدة الامة السودانية وبناء الهوية الوطنية.

دور النخب الحاكمة في بناء الوحدة الوطنية:

الوحدة الوطنية كما يورد الخرجي هي قاعدة الاستقرار السياسي وتقع في سلم أولويات الأنظمة الحاكمة كونها تؤدي وظيفتين أساسيتين : سياسية وأخرى اجتماعية ، فالوظيفة السياسية تتمثل في صهر الجماعات المختلفة عرقيا ودينيا ولغويا ، والتحديد الواضح للهوية الوطنية وإقامة سلطة مركزية قادرة على ان تفرض سلطتها واحترامها على الجماعات حول القيم والاهداف العليا للمجتمع السياسي . اما الوظيفة الاجتماعية فتتمثل في الوحدة الوطنية التي تعمل على إقرار صيغة توافقية قائمة على العدالة والمساواة والتوازن بين الامتيازات والواجبات والحد من اللجوء الى العنف كوسيلة لحل النزاع²⁰⁵.

ظهرت إشكالية الوحدة الوطنية في السودان منذ ان استغلت وقبل ان تصبح امة او مجتمع سياسي متجانس شأنها في ذلك كباقي المجتمعات التي وجدت في كيان سياسي رسمته السياسات الاستعمارية لخدمة

⁰ تامر كامل الخرجي ، النظم الحديثة والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في استراتيجية السلطة ، عمان الأردن ، دار مجدلاوي للنشر ، 205

مصالحها ، فإذا كانت حقبة الاستعمار قد شهدت تفكك الهوية الوطنية فإن دولة ما بهد الاستقلال السوداني لم تستطع حسم التناقضات بين الهوية الفرعية للجماعات الاثنية بما يعزز الانتماء للهوية الوطنية ويؤسس لوحدة الامة . في هذا المجال يقول نديم البيطار " ان الدولة هي المسؤول الأول عن تنمية الشعور القومي ، وبناء الامة الواحدة خاصة تلك التي تتشكل من كيانات مختلفة تتكلم لغات متباينة وتعود الى أصول وثقافات مختلفة " . ويقدم دول أوروبا نموذجا لمسرح القوميات الحديثة التي لم تكن امة واحدة لكنها دمجت في وحدات قومية سياسية عن طريق الدولة طبقا لذلك ، ان بناء الامة ينتج عن بناء الدولة ، فالدولة برأيه تعمل كقاعدة في بناء الامة²⁰⁶.

بهذا المعنى خلق الشعور القومي والولاء للهوية الوطنية الواحدة منوط بوجود سلطة مركزية تعبر عن ذلك الشعور وتسمح بظهوره . ولا يعنى ان بناء الدولة يقود آليا الى بناء الامة ، كما تشير اليه التجربة السودانية بعد الاستقلال وظهور الدولة الوطنية من تحديد هوية الدولة بالهوية العربية دون مراعاة للتنوع والتعدد الاثني ، قد أوصلت السودان الى منحنى معقد هدد وحدة الامة وسبل التعايش المشترك بين الجماعات السكانية بتنوعها الاثني والطائفي ، وهي المعضلة الأساسية التي تواجه الدولة السوداني في كيفية بناء الامة السودانية الموحدة²⁰⁷ . الأنظمة السياسية السودانية المتعاقبة على الحكم، ظلت تؤجل مواجهة مشكلة الهوية الوطنية ولم تكثر في إيجاد المعالجة المطلوبة لحلها . في الواقع السودان المائل الان تسود الثقافات الفرعية بدلا عن الثقافة السياسية العليا ، والجماعات الاثنية عاجزة عن الوصول الى الحد الأدنى من الاجماع علة القيم والغايات الأساسية وتغيب بينها (ثقافة الرضا) والحل الوسط . ويمثل السودان حاله ثقافية فريدة تجمع بين الثقافة العربية والافريقية ، وهو ما يجعله بحاجة الى صياغة مكوناته الثقافية (العربية والافريقية) في نسق يحفظ له هويته المميزة (المركبة) ووحدته الجغرافية ويجعل منه حقلًا للثقافة والتعايش يقود الى الخروج من حاله استلاب هويته

206 (1) نديم البيطار ، من التجزئة الى وحدة القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية ، بيروت .. لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ط5 ، ص 47 .

207 (0) محمد الأمين عباس النحاس ، السودان الى اين يتجه ؟ ، جدل السلام والاندصال ، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، بيروت .. لبنان ، مركز دراسات الوحدة الوطنية ، 1986 ، ص 34 .

التي تتجاهل تنوعه الثقافي وتراثه²⁰⁸. لكن الدولة السودانية ومنذ الاستقلال ، فشلت في التعاطي مع التنوع الثقافي السائد في اقليمه ، وهو ما اصبح مجالاً للثقافات الفرعية بالتعبير عن وجودها حيث قادت في مجملها الى الإحساس بالغبن الثقافي ، وظهور الصدمات العرقية والجهوية فانفصل الجنوب السوداني كأول تداعياته ولا تزال تلك الحالة تنزr بمقدمات الانفصال في إقليم دارفور . فالدولة السودانية لم تستوعب التنوع الثقافي في تشريعاتها وسياساتها فكان ولا يزال سبباً جوهرياً في استمرار حالة الصراع وعدم الاستقرار ، فقد ظلت الأنظمة السودانية المتعاقبة يصر قاداتها السياسيون وحراكها الثقافي على فرض الهوية العربية الإسلامية على كل أرجاء السودان دون ان تقدم تلك النخب تفهما عميقاً للتنوع الثقافي عبر برامجها السياسية والثقافية استناداً الى الواقع التعددي.

فمنذ تشكل اول حكومة وطنية بعد الاستقلال تأكدت الهوية العربية في السودان في الاطار القانوني والدولي ، بإصدار (قانون الجنسية السودانية) ومنح جواز السفر للمواطنين السودانيين ، فيما استمرت الأنظمة الوطنية المتعاقبة باعتبار اللغة العربية لغة رسمية للبلاد في كافة أقاليم السودان واغلاق المدارس التنصيرية وطرده البعثات المسيحية ، واقترن ذلك بسياسات من التمايز الجهوي والعريقي في توزيع الثروة والسلطة بين الأقاليم واحتكار الوظائف الرسمية واقتصارها على أبناء الشمال فظهرت المناطق المهمشة في المجالات التعليمية والصحية والتنمية²⁰⁹ . ومن نماذج تعاطي الأنظمة السودانية مع جوانب التنوع اللغوي والاثني التي يمكن القياس عليها لتدل على كيفية تعاطي الدولة في مجالات التنوع الأخرى . وخلال اكثر من ستة عقود حكم فيها السودان بصيغ شمولية وتعددية تشابهت في اعتبار اللغة العربية لغة الدولة الرسمية في كل الدساتير السودانية حتى الدستور الانتقالي الذي اقر بعد اتفاقية نيفاشا وتجاهلت اللغات المحلية التي تبلغ نحو 113 لغة الى 177 لهجة عجز علماء اللسانيات السودانيون حتى الان عن احصائها²¹⁰. الامر الذي يؤدي الى

²⁰⁸ 0 إجلال رأفت وآخرون، دراسة تحليلية بعنوان: انعكاس دولة الجنوب على الوضع داخل السودان، 2011، الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في: <http://www.dohainstiuk.org/ar/researchandstudies/pages>، شوهد في: 2/3/2021 .

²⁰⁹ 0 ياسر رباح عبد الرحيم صلاح الدين ، بحث لنيل درجة الماجستير بعنوان : اثر الطائفية والأقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية السودان نموذجاً ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس .. فلسطين ، 2017 ، ص 64 .

²¹⁰ 0 عبد الله الفكي البشير ، إدارة التنوع ، انفصال جنوب السودان التحديات والفرص ، قطر ، المركز العربي ودراسة السياسات، 2012، ط 1

انعدام تلك اللغات في التعليم وهو امر لا يمكن تجاوزه عند البحث في أسباب الصراع او إيجاد صيغ للتعايش المشترك وبناء الامة السودانية الموحدة.

الفترة الزمنية الوحيدة التي مثلت اعتراف مؤسسة الحكم في التنوع اللغوي كانت تلك الفترة بعد توقيع اتفاقية اديس ابابا 1972 والتي نصت على جعل اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية في جنوب السودان سابقا واللغة العربية هي اللغة السائدة في الشمال السوداني ، لأول مره يعترف النظام باللغات المحلية وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في كل أقاليم السودان وكما لم تخلو دساتير السودان منذ الاستقلال من الدعوة الى دستور إسلامي وتطبيق الشريعة الإسلامية على المستوى الرسمي للدولة عدا فترة توقيع اتفاقية (اديس ابابا) التي انهارت بسبب العودة الى فرض قوانين تطبيق الشريعة الإسلامية وتجددت الحرب على أساس ديني استنفرت من خلالها الدولة حتمية الدفاع عن الدين الإسلامي ومواجهة الكفر والعلمانية فوصفت المسلمين في مواجهة غير المسلمين الذين يشاطرونهم الإقليم.

البعد السياسي للوحدة الوطنية:

يعني البعد السياسي للوحدة الوطنية وقدرة الدولة على بسط سلطانها علي جميع الأقاليم التابعة لها عن طرق احداث التفاعلات بين النظام السياسي والمجتمع من خلال التمثيل السياسي للجماعات الاثنية ، ويتحقق النظام السياسي والمجتمع اذا كانت تشير العلاقة الى قدرة المجتمع على التأثير في القرار ولا يستجيب النظام لمطالب المجتمع ومتى كان المجتمع لا يملك التأثير في القرار ولا يستجيب النظام السياسي الى مطالب المجتمع²¹¹، وذلك لغياب دور التنظيمات السياسية الوسيطة (أحزاب ونقابات منظمات المجتمع المدني)، التي تؤمن القنوات اللازمة لاستيعاب نطالب القوي الاجتماعية وتحول دون لجوئها الى القوة والتمرد وتقود الى خلق واقع سياسي تنتسح فيه الهوية بين الحكام والمحكومين كذلك ضعف الاتصال بين النظام السياسي والمجتمع حيث وسائل الاتصال داخل النظام السياسي غير كافية فعندما يقوم النظام بإصدار القرارات ومجمل مخرجاته لا

⁰ تامر كامل الخزرجي ، مرجع سابق ، ص 103 .

تلقى استجابة من المجتمع بسبب ضعف التغذية العكسية الناشئة من عدم وصول مخرجات ذلك النظام اتلى المجتمع.

بناء على ما تقدمه (نظرية النظم) ، فان حاله التباعد بين سياسات حالة المجتمع السوداني يظهر ضعف قدرات الدولة التنظيمية والتوزيعية والرمزية والإستجابية . وهو ما جعل كل سكان مناطق النزاعات يشعرون بغياب العدالة لديهم في كل الجوانب نتيجة لما يعانونه من الجهل والفقر والحرمان ، دون توفر معالجات واقعية من جانب الحكومات المتعاقبة.

ظواهر التسييس الاثني والنزاعات في السودان (صراع الهوية):

دخل الصراع مرحلة مختلفة عن السابق بتشكل الحركات المسلحة وبدء نشاطها الفعلي وتطور شكل جديد من الصراع وهو (صراع الهوية) ، ففي الجنوب السوداني سابقا مثلت الحركة الجنوبية (الانانيا) والتنظيمات العسكرية المنبثقة عنها نوعا من الاصطفاف القبلي والطائفي والعريقي حول الهوية الافريقية الجنوبية والديانة المسيحية ضد الشمال بهويته العربية الإسلامية ، ممثل للحكومة السودانية والقبائل العربية وتكرر ذلك الاصطفاف العريقي والقبلي والطائفي حول الهوية النوبية الافريقية في دارفور وإقليم كردفان ، فكانت الهوية احدى محركات الصراع بظهور الحركات المسلحة²¹².

ظهور الحركات المسلحة يعد مؤشر واضحا على تطور وسرعة انتشار الصراع الأهلي في إقليم دارفور على غرار الصراع في الإقليم الجنوبي ، ومن ابرز الحركات المسلحة في الاقليمين : حركات التمرد المسلحة في جنوب السودان سابقا (الحركة الشعبية لتحرير السودان) عام 1955 والتي مثلت النواه لحركة الانانيا وتلاها حركة التمرد باسم انانيا 2²¹³. وجاء تشكيل الحركات المسلحة الجنوبية بعد نقض نظام نميري لاتفاقية (اديس ابابا) واصداره مرسوما يقضي بتقسيم جنوب السودان سابقا الى ثلاث مديريات وإلغاء الحكم الذاتي وتطبيق الشريعة الإسلامية ، تصاعدت هجمات الحركة الجنوبية واستولت على اكبر مساحة من الجنوب فاحتلت جبال النوبة والنيل الأزرق وسعت الى قيام السودان جديد تحت حكم (كنفدراليي ، بهويته الافريقية الزنجية المسيحية مقابله للهوية الإسلامية للدولة المركزية)²¹⁴ ، كما تأسست عدة أحزاب أخرى وطالبت جميعها بالحقوق السياسية والاقتصادية مثل حزب الاحرار الجنوبي وحزب سانو في عهد الرئيس عبود وشكلت رابطة من المهاجرين السودانيين في كندا واوغندا واثيوبيا ، تجمع بين المسيحيين السودانيين بدعم الكنائس المسيحية "الاتحاد السوداني الافريقي الوطني لجنوب السودان".

²¹² 0 سلسلة المنتدى الافريقي (4)، الهوية وقضايا السلام في السودان ، الخرطوم .. السودان ، المركز العالمي للدراسات الافريقية ، أغسطس 2007 ، ص30-32 .

²¹³ 0 محمد نبيل الشيمي ، جنوب السودان جذور المشكلة وتداعيات الانفصال ، الحوار المتمدن ، العدد 3209 ، 2010 .

²¹⁴ 0 قيصير موسى الزين ، مقال بعنوان : ظاهرة الدولة ومتغيراتها ، الخرطوم .. السودان ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 17 ، ديسمبر 2010 ، ص60 .

بعد توقف الحرب في جنوب السودان "سابقاً" بتوقيع اتفاق نيفاشا 2005 مع الحكومة السودانية "الإنقاذ" تخلت تلك الحركة عن أبناء النوبة الذين حاربوا في صفوفها ضد النظام الحاكم ، وفي ذلك يقول : (محمد هارون كافي) ، زعيم إحدى المجموعات النوبية في حوار له مع صحيفة الانتباهة السودانية " ان الحركة الجنوبية بقيادة جون قارنق قد حققت أهدافها من أبناء النوبة ثم غدرت بهم وتخلت عنهم ، ولو كنا نعلم بان الحركة الجنوبية من الغدر بأبناء النوبة لم نذهب بتاتا للانضمام الى صفوفها ولكن ذهبنا بوصفنا قوميين لا ماجورين ²¹⁵. بهذا المعنى ان أبناء النوبة لم ينضموا للحركة الشعبية على أساس ديني ومنهم من ينتمي للإسلام والمسيحية بل ان انضمامهم كان اثنيا على أساس الهوية العرقية رغم ان جبال النوبة لا تقع جغرافيا في جنوب السودان "سابقاً" وتتبع إداريا الى إقليم كردفان لكن الهوية النوبية الزنجية للسكان جعلتهم الأقرب وجدانيا الى الجنوب من الشمال ومن هنا كانت عملية التسييس واضحة في استغلال نخب الحركة الشعبية وفصائل النوبة لتقوية موقفهم وتحقيق مصالحهم السياسية . بالنسبة لإقليم دارفور وما يمتاز به من امتدادات لقبائلها داخل دول الجوار سهل انتشار السلاح بين القبائل الدارفورية بالإضافة الى سيادة فكرة احتكار الغرب وهيمنتهم على السلطة والمناصب القيادية في الحكومة المركزية ، وحرمان النخب السياسية الأقليات العرقية والقبائل الافريقية في إقليم دارفور من التمثيل السياسي في مناصب الحكومة المركزية وخاصة السيادية منها وتوافق ذلك مع اهمال الإقليم وتردي الأوضاع الاقتصادية والخدمية ، ما دفع الى ظهور تنظيمات تطالب بإصلاح أوضاع الإقليم الاقتصادية والتنموية والحقوق في التمثيل السياسي من ابرزها "جبهة نهضة دارفور" والتي طالبت بضرورة تمثيل الإقليم بنواب من الإقليم نفسه الى ان احتوائها من قبل الحزب الحاكم "الإنقاذ" ، عن طريق استماله بعض قياداتها ومن ابرزهم (على الحاج محمد) قد حد من نشاط الحركة ، ونشأت حركات أخرى سرية مثل حركة (سوني) معظم عناصرها كانوا من المتقاعدين العسكريين في الحكومة السودانية وينحدرون من قبائل الفور والمسالييت والزغاوة ، وطالبت بحمل السلاح للوقوف بوجه استغلال الشماليين للبطء من سكان دارفور ووصفهم بالرأسماليين ، على غرار ما فعلت حركة الانانيا الجنوبية ²¹⁶. بالنتيجة

²¹⁵ محمد هارون كافي ، في حوار مكتوب في صحيفة الانتباهة (موقع سودادرس) ، اجرا الحوار بدر الدين صلاح ، نشر في 17/7/2011 ، في الموقع الالكتروني : www.sudadress.com/sudanfair ، شوهد في : 28/2/2021.

²¹⁶ البحيري زكي ، دارفور أصول الازمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية ، مصر ، جامعة المنصورة، مكتبة النهضة المصرية ، 2008 ،

رقم الإيداع 2525، 19 القاهرة ، ص59.

ظهور صراع مختلف عما شهده الإقليم من نزاعات قبلية تقليدية منذ عشرات السنين حول المراعي والمياه ،فقد تطورت الى صراعات سياسية ما بين العام 2002 الى العام 2003 تقودها عدة حركات سياسية.

يتضح نشأة الحركات السياسية واجتاحتها العسكرية التي ارتكزت على المكون العرقي والطائفي في إقليمي دارفور والاقليم الجنوبي وتأسست طبقا للتشكيلة القبلية فالحركات المسلحة في دارفور تشكلت من قبائل الفور والمساليت والزغاوة وبدا الطابع القبلي والاثني والعصبي مسيطر على منهجية الحركات المسلحة وأجهزتها فقد اتسمت بميزات بنيوية جعلتها سريعة الانقسام والانشطار²¹⁷، من أهمها سيطرة المصالح القبلية والطائفية على الاجندة السياسية والعسكرية مثلا تعتبر مجموعة مني اركو مناوي انها هي التي تشكل القوة الضاربة على الأرض لحركة تحرير السودان ، وتهميش القبائل الأخرى وتجاهل دورها مما يفقد الحركة القيادة الجماعية ، وتأثير النفوذ القبلي لقيادات الحركة خاصة العسكريين منهم ، واستشراء الصراع على السلطة داخل الحركة فكان الصراع بين جناحي مني اركو مناوي وجناح عبد الواحد محمد نور المؤسسين لحركة تحرير السودان في دارفور .

عسكره الصراع وادلجة الهوية العرقية:

أدت الحروب الاهلية وتسييسها في السودان ليس الى اخلال التوازن في مكونات الهوية فحسب بل اضعاف الدولة السودانية من ناحيتين : الأولى ان بعض دول الجوار الافريقي باتت تمثل احد وسائل الضغط العالمي على السودان ، فشهدت التسعينات من القرن الماضي في علاقة السودان مع دول جواره بما يقدمه السودان من دعم لجماعات معارضة النظام في ليبيا ، وكذلك في يوغندا واثيوبيا وارتيريا، ومحاولات السودان التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار (مثل اثيوبيا وارتيريا اللتان كانتا أيضا تتدخلان في شؤون السودان بصورة واضحة) وكان ذلك في ظل اعتماد السودان على الحل العسكري للصراع الأهلي في اقاليمه ومحاولته الإبقاء على ازمة الصراع في اطارها الإقليمي لكن بعض دول الجوار ومنها اثيوبيا تقدمت بشكوى لدى مجلس

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : حسن على الساعوري ، دارفور الصراع على السلطة ام السودان ، مرجع سابق ، ص59-103 .

²¹⁷ 0 امين مشايقة و ابكر الطيب ، دارفور الجيوسياسي ، والصراع والمستقبل ، عمان .. الأردن ، دار حامد للنشر والتوزيع ، 2011 ، ط1 ،

الامن تتهم النظام السودان بمحاولة اغتيال الرئيس المصري فوق ارضها عام 1995 ، وصدرت قرارات مجلس الامن الدولي في عام 1996 تضمنت عقوبات اقتصادية وسياسية على السودان²¹⁸.

تطورت تدخلات دول الجوار فلم تعد تتمحور ضمن الاستخدام الزرائعي للضغط على الأنظمة السياسية السودانية كما كان في السابق بل اتجهت الى تغذية الصراع واستغلاله للتدخل في تحديد طبيعة الدولة السودانية وايدولوجية الحكم ، لاق هذا التوجه قبولا من القوة السودانية الجنوبية سابقا والمعارضة في الشمال بالتوازي مع التدخلات الدولية الخارجية التي سعت الى احتواء السودان وعزله . بهذا المعنى وفرت تدخلات دول الجوار بيئة إقليمية أتيح فيها لسكان الإقليم وحركات التمرد سهولة الحصول على السلاح وترافق تفاعل رؤى افريقية وعربية وأخرى دولية وعالمية ، وشيوع الاستقطاب العرقي والطائفي عزز من صراع الهوية العربية والهوية الافريقية ، فتحول مسار الحرب الاهلية من اجل نيل حقوق سياسية الى حرب دينية وعرقية بين شمال عربي مسلم وجنوب زنجي مسيحي²¹⁹.

جرى عسكرة الصراع الأهلي وتسييسه وتوظيف الهوية العربية والافريقية في إقليم دارفور من ثلاث مصادر رئيسية : الأول طائفة الأنصار وهم (اتباع الصادق المهدي) التي شكلت مليشيات عسكرية خاصة بها تلقت تدريبها في ليبيا من اجل الاعداد للعودة الى السلطة بعد فشل المصالحة مع نظام النميري في فترة السبعينات . المصدر الثاني هو عسكره البدو الرحل من القبائل العربية في دافور وانشاء مليشيات للدفاع عن وجودهم وتأمين المراعي ، ومن امثله ذلك (الفيلق الإسلامي) ضمن استراتيجية (الحزام العربي) ، التي انتهجها نظام القذافي . اما المصدر الثالث فهو قيام مجموعات من القبائل العربية التشادية بتشكيل مليشيات مسلحة ومليشيات الفور التي استخدمت إقليم دارفور ومناطق الحدود مع تشاد كقاعدة لعملياتها لأسقاط النظام التشادي الحاكم²²⁰. أدى توظيف وعسكرة الهوية العربية والافريقية الى شحن الموقف بأسباب الانفجار ، وبالتالي عزز الأطر الإقليمية والاتحاد الافريقي عن تسوية الصراع إقليميا وبات السودان لحدوده المجاورة لتسع دول متعددة الازمات ومتباينة الثقافات والأنظمة السياسية نموذجا ل (تكامل العنف الإقليمي) يغذي هذا التكامل حقائق

218 0 محمد الأمين النحاس ، مرجع سابق ، ص 50 .

219 0 ياسر رياح عيد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 106 .

220 0 السيد عمر ، دارفور ما بين إدارة الازمة والإدارة بالازمة ، الجيزة ، الدار العالمية للنشر ، 2008 ، ط1 ، ص 116 .

تاريخية ابرزها التقسيم الاستعماري للحدود الفاصلة بين مجتمعات اثنية متناسقة ومجتمعات مشتركة واحيانا الاسرة الممتدة الواحدة ترافق مع عجز الدولة السودانية وعدم قدراتها في تحقيق سيطرة فعالة على مناطق الصراع ، فظهرت شبكات اقتصادية في المناطق الحدودية ، ما يمكن تسميته ب (الاقتصاد الإقليمي للحرب) .²²¹

بعد انفصال الجنوب السوداني ظل السودان يعيش وضعاً اثنياً له تأثيره في بناء دولة يتمتع مواطنوها بالتجانس الثقافي والقيمي حيث نجد ان التركيبة السكانية للسودان تتكون من جماعات اثنية من أصول افريقية ، وجماعات تنحدر من أصول عربية ، وأخرى تنحدر من أصول نوبية وزنجية ، لكل من هذه الجماعات ثقافتها الخاصة ولبعضها دينها الخاص . مما يجعل السودان الأقرب لنموذج المجتمع التعددي ، فالتعددية الاثنية داخل الجماعة الوطنية (الامة) في دولة ما ، غالباً ما تثير مشكلة الهوية ويحدث تناقض بين الانتماءات الفرعية والانتماء الى الهوية الوطنية . ما يترتب عليه من ولاءات لا تعترف بالولاء الوطني ولا تسلم بأحقية النظام السياسي الحاكم في ممارسة السلطة في عموم السكان فتقوم الأغلبية باضطهاد الأقلية الاثنية ما قد يدفع الى حالة التمرد وتكون الحرب الاهلية الناتج المنطقي²²² . نجد ان الحرب التي كانت قائمة في دارفور كانت تغذي حالة العداء العرقي والطائفي تجلت تداعياتها في قضية بناء الامة السودانية الموحدة ، فالمشكلة التي تفرض نفسها على الدولة السودانية كانت هي كيفية تحقيق التناغم في العلاقات بين الجماعات الاثنية لا سيما ان لكل هذه الجماعات ثقافتها ولغتها وديانها الخاصة ، الامر الذي يجعل وحدتها الوطنية عملية في غاية التعقيد في ظل غياب الحد الأدنى من الأهداف العامة والهوية الوطنية والافتقار لثقافة سياسية وطنية شاملة . من هنا يتداخل البعد الاثني والثقافي للوحدة الوطنية وتستنجد العلاقة الوثيقة بين بناء الوحدة الوطنية وبناء الثقافة السياسية ، فالثقافات الفرعية تفرض أنماط من السلوك السياسي معاكسة لذلك السلوك الذي تتطلبه

²²¹ إبراهيم النور ، استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية ، محاضرات الامارات ، دولة الامارات العربية المتحدة ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية .

²²² عبد السلام إبراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية مشكلة الأقليات في افريقيا ، لبنان .. بيروت ، مركز دراسات الوحدة ، ط1، ص57 .

الثقافة الوطنية الواسعة وهو ما يؤدي الى التعارض بين الانتماءات الفرعية الخاصة بالجماعات الاثنية والانتماء الى الهوية الوطنية²²³.

هنا يأتي الدور المنوط بالنظام السياسي في بناء ثقافة سياسية جامعة ، يعمل على نشرها بنى افراد المجتمع دون تجاهل الثقافات الفرعية للجماعات الاثنية ، باعتبارها جزء من الثقافة العامة ، يدعم الى حد كبير بناء الوحدة الوطنية لان الثقافة السياسية تقدم نموذج للقيم يقوم على صياغة قيم الأنظمة القديمة والحديثة للجماعات الفرعية (الاثنية) دون الغائها . أي التأكيد على الوحدة في اطار التنوع بان الثقافة السياسية هي التعبير عن الوحدة الوطنية في مواجهة الغير ، مركز توازن وحدة المجتمع وعنوان الذاتية والهوية²²⁴.

ظل السودان لعقود طويلة يعاني من الازمة السياسية الناتجة عن ولوج العسكر في المسار السياسي مكونين قوة ضاربة ومؤثرا ينخل في عظم الديمقراطية مما انتج ضعفا واضحا على مستوى مؤسسات الحكم المدني ومنظماته المختلفة ، وبالرغم من أن الأحزاب السياسية تنادي بشعارات براءة مثل الحرية والعدالة، فقد كان هدفها الأول اعتلاء سدة الحكم بيد والضرب بيد أخرى من حديد على معارضيهها ، اذ كانت المواجهات الحزبية سببا في فشل الاستقرار الديمقراطي حيث ان العامل المشترك بين الانقلابات العسكرية الثلاث هو الحالة السياسية والتنازع الحزبي الذي اضعف المقومات الأساسية للحكم ويبدو ان ذلك يرجع لطبيعة الأحزاب السياسية التي لم تكن تقدم المصلحة الوطنية على المبادئ الحزبية الضيقة والتصارع على السلطة وهو ما حدا بالوضع الاقتصادي للتدهور . وقد عززت حكومة ما بعد الاستقلال التي تكونت من النخبة المؤسسة للخطوات الأولى في عهد السودان المستقل ان تتجاوز التناوش الحزبي بين الأقطاب المتعددة مثل حزب الامة ، الاتحادي الديمقراطي وحزب الشعب مما اسقط البلاد في وضع سياسي واقتصادي متردي . وبعد فترة الانقلابات العسكرية وعودة الأحزاب الى السلطة لم تفهم الدرس او تقدم اطروحات ذات شكل فعال وظلت الحكومات الائتلافية المكونة من أحزاب متناقضة ذات خلافات مستمرة ومؤثرة وواضحة عبر الصحف مما بدد الحالة الثورية والنشوة بالحرية التي تحققت ومهدت للنميري ان ينقلب على الديمقراطية في 1969 وترنح السودان حينها في عهده بين أقصى اليسار الى أقصى اليمين مؤثرا على مجريات الحياة السياسية وطبيعة التركيبة الاجتماعية وتنوعها

223 0 عبد السلام بغداداي ، مرجع سابق ، ص 57 .

224 0 عبد السلام بغداداي ، المرجع السابق ، ص 63 .

العريض حتى سقط الحكم العسكري الثاني وحدا مجددا بالأحزاب السياسية ان تطفو على الساحة وتمارس التخطيط في ظل غياب تام للرؤية المستقبلية مما كان ارهاصا لتجدد حكم العسكر والانقلابات مرة أخرى في يونيو 1989 الى ان تم اسقاطه في 11 ابريل 2019²²⁵. فالسودان الذي فشلت فيه النخب السياسية والعسكرية على حد سواء لم تستطيع ان تقدم نموذجا مثاليا حيث أعاق العجز السياسي كثيرا من التقدم الفكري في نواحي الحكم وإدارة البلاد بكل تبايناتها ، فالصراع الفكري واختلاف الاطروحات الفكرية عطلت التوافق على ميثاق يلتف حول كافة السودانين بكل اختلافاتهم.

اراء علمية حول الازمة السياسية في السودان (تشخيص الداء والدواء):

يرى حسن الحاج على احمد ان الازمة التي يشهدها السودان الان ليست حديثة بل كانت مكبوتة منذ الاستقلال نتيجة البنية السياسية التي تكونت في ذلك الوقت وكانت ضعيفة ويعمها العديد من الإشكاليات حيث لم تكن هنالك مشاركة عادلة في السلطة ولم تشمل هذه البنية كل القوى الاجتماعية السودانية . وهذا يعود لأسباب اقتصادية وسياسية وبالرغم من محاولة عدد من القوى الاجتماعية الجديدة المشاركة في النظام السياسي الا انها لم تتمكن من اثبات وجودها بصورة كاملة ، وسبب اخر من أسباب الازمة هو عدم التزام النخب السياسية السودانية بقواعد النظام الديمقراطي ولجئها الى أسلوب الانقلابات العسكرية على الازمات السياسية والذي أدى للإطاحة بالنظام التعددي (الحزبي) الامر الذي جعل البلاد تعيش فترة طويلة من الحكم العسكري وهذا أدى الى عدم اتاحة الفرصة لمشاركة القوى الجديدة إضافة لظهور الائتليات والجهويات للمشاركة السياسية . وأشار حسن حاج على ان الخروج من عنق هذه الزجاجة لا يتم الا بأحداث تغيرات عسكرية هيكلية في النظام السياسي السوداني والعمل على تنمية حقيقة تمكن الافراد من المشاركة الواعية ، لأنه من تجارب الدول الشبيهة بحالة السودان ثبت بما لا يدعو مجال للشك ان استقرار النظام السياسي والتعددي لم يحدث الا بعد الوصول الى سقف معقول من البنية الاقتصادية والاجتماعية خاصة ان سوء الوضع الاقتصادي الذي تعاني

²²⁵ 0 فارس عبد الله ، مقال بعنوان : السودان بين ازمة النخب السياسية والجيش ، 12/10/2019 ، موقع الجزيرة نت الالكتروني ، في :

https://www.aljazeera_net/blogs/2019/10/27 ، شوهد في : 4/3/2021.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : حسن الساعوري ، الممارسات الحزبية ومستقبل الديمقراطية في السودان ، مقال في مجلة الاستراتيجية والامن الوطني

، العدد 12 ، 2018 ، الاكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية ، ص 33-52 .

منه أجزاء كثيرة من السودان أدى الا ظهور الحركات الاحتجاجية التي تحولت في النهاية الى حركات حاملة للسلاح وهذا كلف البلاد الكثير²²⁶.

ان الازمة السودانية تتلخص في ان الحركة السياسية في السودان منذ الاستقلال لم تتوصل الى رؤية موحدة حول مشروع سياسي للتعامل مع الأوضاع العامة في السودان باعتبار ان السودان تشكل في ظروف سياسية معقدة ، حيث احتوى تشكيلة الإنساني جماعات بشرية متباينة دينيا وثقافيا واثنيا وعرقيا وكذلك في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية وكان من المأمول من تيارات العمل السياسي ان تتسلح بأفكار وبرامج تؤهلها للتعامل والتعاطي مع تلك الإشكاليات بهدف إيجاد حلول حقيقية لبناء وتأسيس الدولة السودانية الموحدة التي تحتكم لنظام ديمقراطي وتنمية شاملة تنهض بها ، لكن هنالك اتفاقات حدثت لهذه النخب بسبب انشغالها بقضية السلطة والحكم وتغييب قضية الوطن وانسان السودان ، إن هذا العجز فتح الباب على مصراعيه امام المؤسسة العسكرية التي جاءت واستولت على السلطة بمجابهة هذا الإخفاق الا انه من خلال التجربة الملموسة العسكرية تشير الا ان المؤسسة العسكرية سقطت في ذلك الفخ أي عجز القوة الوطنية عن التصدي لنفس الإشكالات الأساسية الشئ الذي قاد للانتفاضات الشعبية وإسقاط أنظمة الحكم العسكري وهكذا ادخل السودان في دوامة الصراع بين المدنيين والعسكريين²²⁷.

⁰ حسن الحاج على احمد ، مقال منشور في منبر الأعضاء الحر ، 2/7/2008 ، موقع منتديات sudaneseoffline الالكتروني ، في : 226

https://www.sudaneseoffline.com/forums/showthread_php?t=76557 . شوهد في : 4/3/2021.

⁰ عمر مهاجر ، منبر الأعضاء الحر ، موقع الالكتروني ، المرجع السابق . 227

حسن على الساعوري يرى ان أسباب الازمة السودانية تتمثل في الكيد السياسي وعدم التعايش مع الخصوم والعمل بقاعدة التسويات وأشار الا ان الخروج منها يأتي عن طريق الاستعداد للتعايش مع الخصوم السياسيين والالتزام بالتداول السلمي للسلطة والبحث عما يجمع الناس والبعد عما يفرقهم وكذلك محاولة الوصول لنظام سياسي يكون القانون فيه توافقيا وليس تنافسيا²²⁸.

من خلال الافادات التي وردت وما ورد تفصيلا في المبحث فان ازمة السودان تكمن بصورة رئيسية في عدم وجود نظام حكم ودستور ثابت منذ الاستقلال وفشل النخب السياسية المتعاقبة من احتواء كل تباينات الدولة بكل اطيافها وإدارة تنوعها أدى الى عدم التمكن من إدارة مفاصل الدولة وتوزيع الموارد والسلطة بصورة عادلة متوازنة ، الامر الذي قاد الى غبن سياسي واجتماعي أدى الى اشعال النزاع في أجزاء عديدة من السودان وتم استخدام وتوظيف هذه النزاعات من قبل النخب الحاكمة والنخب التي نادى بقضايا هذه المناطق الى جعلها أداة للوصول لمصالحها ومكاسبها السياسية والشخصية.

⁰ منبر الأعضاء الحر، نفس المرجع . 228

المبحث الثاني

التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية

الأثار الاقتصادية:

لم تنته الحالة الاقتصادية التي اوجدها المستعمر في السودان او تتغير برحيله عام 1956 ، لان الدولة الناشئة كانت استمرارا لحالة التبعية التي شكلت هدفا مهما من اهداف بريطانيا تجاه السودان ، حيث كانت مصلحة المستعمر بالدرجة الأولى اقتصادية . ويلاحظ أيضا ان الحياة السياسية السودانية ، جعلت طبيعة الاقتصاد السوداني ونوعيته تتأرجح في مرحلة الاستقلال بين سمات الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية . فتاريخ عمليتي الحكم والسياسة نتج عنه تأرجح في الاقتصاد أيضا ، وهذه التحولات السريعة كان مصدرها اما المحدد الخارجي واما المحدد الداخلي ممثلا في شخص الحاكم او الطبقة المسيطرة ، ولم تكن الحلول الاقتصادية طرأت في كل مرحلة استجابة لاحتياجات مجتمعيه بل كانت احتياطية وتجري في ظل غياب خطه استراتيجية مبنية على عملية تفاعلية بين الفرد والمجتمع والدولة من جهة ، وبين النظام السياسي ومنظمات المجتمع المدني والمعارضة من جهة ثانية²²⁹، وما يثبت هذه المسألة هو حال السودان اليوم.

كان التوجه الرأسمالي هو السمة الغالبة على الاقتصاد السوداني نسبيا خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، أي اثناء حكم كل من إسماعيل الازهري وإبراهيم عبود ومحمد محجوب ، كما نجد ان المجتمع السوداني عموما ينقسم الى شريحتين ، تتمتع الأولى بنفوذ اقتصادي/سياسي/وعسكري واستنزفت القطاع العام واقتربت سماتها من البرجوازية وكانت غالبية الثانية مزارعين ذهب انتاجهم النباتي والحيواني لخدمة الشريحة الأولى المتحكمة في السوق والمتحالفة في الوقت نفسه مع لاعبين رأسماليين من دول او مؤسسات . وفي ظل العلاقة غير المكافئة بين هذين الطرفين كان السودان الأكثر تضررا ، فبدلا من

⁰ إبراهيم عبد الله الحسين ، الاقتصاد السوداني الواقع والافاق في التحولات الاقتصادية العربية والافقية الثالثة ، عمان :مؤسسة عبد الحميد

شومان ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2004 ، ص219-235.

تصغير المشكلات الاقتصادية تم تضخيمها جراء التبعية المزمنة وجراء الظروف السياسية والأمنية المعقدة
230.

كان للظروف الأمنية المعقدة والصراعات الاهلية التي رافقت التطورات الأخيرة في الحياة الاقتصادية السودانية انعكاسات مباشرة على أداء الدولة ودورها الوظيفي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وكانت اول تجليات هذه الظروف في الجانب الاقتصادي حيث انتقلت السلطة من القصور الى الفشل في بناء وإدارة القطاعات الاقتصادية المختلفة لانشغالها في قضايا تعتبرها أولية لبقيائها في الحكم ، ومن جانب اخر عجز الدولة عن تحقيق المستوي الكافي من الامن للمواطنين مما جعل نسبة عالية من العاملين في القطاع الزراعي لترك مصادر رزقهم ودخلهم للفرار بحياتهم ، وقد انعكس ذلك سلبا على هذا القطاع الذي يشمل الثروة النباتية والحيوانية والذي شكل دائما مركز الاقتصاد السوداني بالتالي تحول المزارعون من منتجين الى عاطلين عن العمل ومتقنين للمساعدات ، مما فاقم المشكلة الإنسانية في السودان وزاد من حدة الازمة . ان السلطات المتعاقبة سخرت خلال الفترة المذكورة أعلاه الموارد السودانية في غالبيتها للمجهود الحربي لا سيما ان ما تكبدته الأطراف المتصارعة هو خسارة للسودان وليس لأطراف خارجية²³¹، وأوصل عدم حسم القضايا السياسية في السودان وتمحور الدولة ومؤسساتها وسياساتها وفكرها في شخص الحاكم والشرائح المنتفعة والمتحالفة معه السودان في منتصف التسعينات من القرن الماضي الى جملة من التطورات السلبية غير المسبوقة ، ونتيجة لعمليات كثيرة من تسييس القضايا وتأجيج النزاعات في أقاليم عدة من السودان انضمام غالبية المجتمع السوداني الى قطاع الفقر والبطالة بسبب غياب الفاعلية الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية المختلفة ، وبالتالي تراجع مستوى المعيشة واختفاء الطبقة الوسطى²³².

230 ⁰ مبارك على عثمان ، السودان عقد التنمية الضائع والامكانيات المهدورة والأفكار في ظل الرأسمالية التابعة ، القاهرة ، مركز الدراسات السودانية ، 1993 ، ص 67 .

231 ⁰ عبد الغفار محمد احمد و سامية الهادي ، السودان مستقبل التنمية والسلام ، القاهرة ، مركز الدراسات السودانية ، 1995 ، ص 11-61 .
ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : شريف حرير وتيرجي (ترجمة مبارك على عثمان ومجدي النعيم)، السودان الانهيار او النهضة ، القاهرة ، مركز الدراسات السودانية ، 1997 ، ص 79-96 .

232 ⁰ مبارك على ، السودان الازمة الاقتصادية الابعاد والحجم ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، عدد 128 ، 1997 ، ص 62-65 .

اما خارجيا فقد وصل التفاعل الاقتصادي للسودان مع الأسواق الإقليمية الى ادنى مستوى له منذ الاستقلال جراء السياسات العدائية والاعتباطية للنظام الحاكم ، وهو ما أدى الى تدحرج الازمة الاقتصادية بعد ان كانت في بعض القطاعات والجوانب الاقتصادية المحلية ومع بعض الجهات الخارجية الإقليمية والعربية الى جميع القطاعات والجهات بلا استثناء ، وقد عرض هذا التطور السلبي للسودان للكساد الاقتصادي والسياسي ، وعكس حجم الازمة التي تعاني منها الدولة السودانية . وقد امتدت ابعاد الازمة الاقتصادية في فترة "الإنقاذ" نسبة لسياسات التطهير الكبيرة التي طالت قرابة (125) الف موظف انضموا الى قطاع الفقر والبطالة . ولعل هذا ما يفسر الى حد بعيد اختفاء الطبقة الوسطى التي كانت ابرز الفئات الاجتماعية قبل حكم البشير²³³.

بقي الكساد الذي الم بالاقتصاد يراوح مكانه حتى انضم السودان الى قائمة الدول المنتجة للسلعة النفطية في نهاية الالفية الثانية وحتى اخذ النشاط الاقتصادي الصيني يتعاظم في السودان ، وهو ما تسبب في عودة التفاعل الاقتصادي مع الأسواق الخارجية بشكل عام . منذ ذلك الحين اصبح ربع النفط هو المصدر الأساسي لنشاط الدولة ونفقاتها ، والجانب الأهم في تأمين خزينتها تصاعديا بنسبة وصلت قرابة النصف مع نهاية العقد الأول من الالفية الثالثة أي ما قبل انفصال الجزء الجنوبي واستقلاله بعام واحد²³⁴. لكن لدى مقارنة حجم القطاع النفطي بالقطاع الزراعي فان الفجوة بينهما بقيت كبيرة من حيث القدرة الاستيعابية ، حيث وصلت نسبة العاملين في الزراعة بشقيها النباتي والحيواني في نفس الفترة المذكورة سابقا الى 80% تقريبا من مجموع العاملين في كافة القطاعات²³⁵، يدل هذا على ان الميزة النفطية التي أضيفت للاقتصاد السوداني لم تحدث تطورا في القطاعات الإنتاجية الأخرى او ترفع من فاعليتها وخصوصا للقطاع الزراعي ، كما لم يتم توجيه مردودها المادي في اتجاهات تخدم الكل السوداني والصالح العام ، وانما تم تحويلها بما يخدم المجهود الحربي للمركز في مواجهة الأطراف . وبالتالي تحولت هذه الميزة الى نقمة على المجتمع السوداني ، وأصبحت

²³³ خالد عويس ، ارهاصات الوعي ونكساته .. الجذور الثقافية للمسألة السودانية ، 2012 ، دبي ، دار مدارك للنشر ، ص45-51 .

²³⁴ نجلاء مرعي ، اعراض الانفصال .. الصراع على النفط بين الشمال والجنوب ، مجلة السياسة الدولية ، مصر .. القاهرة ، مؤسسة الاهرام

، العدد 188 ، 2012 ، ص120-125 .

²³⁵ بشير الجبلي احمد ، التنمية الاقتصادية في السودان ، مجلة السياسة الدولية ، مصر .. القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد 181 ،

ص90-91 .

جزءا من ازمة دولته وهو ما جعلها في النهاية عاملا مساعدا في انفصال الجنوب واستقلاله ، مما افقد السودان مصدرا مهما من مصادره وهو النفط الذي تتركز غالبيته في الجزء المنفصل.²³⁶ ويعتبر السبب الأول لنشوء الدول هو توزيع المصادر المحدودة ، الذي يعد احد اهم الركائز في رسم العلاقة بين المجتمع والدولة ، وربما تعد العدالة الجانب الأهم في التوزيع حيث ترتبط ارتباطا عضويا بطبيعة النظام السياسي ومدى احتكامه الى القانون بالتالي يعتمد نجاح الدولة في ممارسة الدور على المسافة بينها وبين مفهوم المواطنة.

تعرض المجتمع السوداني خلال النصف الأول من القرن العشرين لسياسات اقتصادية تميز في فرضها عليه المستعمر البريطاني ، وتجلت ذلك في حدوث فوارق بين الخرطوم والاجزاء الجغرافية الأخرى في شتى المجالات المختلفة بالتنمية ، وكان التركيز البريطاني منصبا على احداث فجوة اقتصادية وثقافية واجتماعية عميقة بين شمال السودان وجنوبه لخلق حالة من عدم الاستقرار والانسجام والتعايش بينهما مما أدى الى دور محوري في ضرب العيش المشترك بينهما ودخولهما صراعا طويلا بدا من عام 1955 واستمر حتى بعد انفصال الجنوب.

لم تنته حالة التمايز بين الأقاليم السودانية في توزيع الموارد بالوصول الى مرحلة التحرر الوطني والاستقلال ، وانما بقيت على حالها في مختلف مراحل عملية الحكم اللاحقة ، ويمكن تفسير سلوك النظام السياسي السوداني وادارته الخاطئة لهذه المسألة بما يلي : عدم التحرر من التبعية المزمرة وغياب القيم الديمقراطية من جدول اعماله خاصة في مجال الشراكة السياسية والاقتصادية والصراع على السلطة وليس على خدمة الصالح العام والاهداف الوطنية العليا²³⁷. وتعتبر هذه القضايا ابرز مسببات فشل الدولة في إدارة عمليات التنمية والتنوع ، وتفويض الاتفاقيات والمبادرات المختلفة التي جرت بين المركز والأطراف لتقاسم الموارد خلال مرحلة الاستقلال واخره ، وفي المحصلة النهائية كان المحدد الاقتصادي لكل مفاعيله احد الازمات الرئيسية التي رافقت نشوء الدولة السودانية الحديثة عام 1956 ، وواجهت حكوماتها الوطنية في مختلفة مراحل الحكم المدنية والعسكرية فقد فشل النظام السياسي في جعل الاقتصاد قاسما مشتركا يجمع التناقضات السودانية العرقية

236 () نجلاء مرعي ، مرجع سابق ، ص 125-129 .

237 () نادر السيوفي ، حروب الموارد في افريقيا .. الكنفو الديمقراطية - سيراليون - أنجولا - جنوب السودان ، الخرطوم ، مكتبة الشريف

الاكاديمية ، 2008 ، ص 50-58 .

واللغوية والدينية في اطار هوية وطنية واحدة ضمن حيز جغرافي موحد ومحدد . كما كانت الإدارة الاهلية الخاطئة لهذا المحدد سببا مهما في حالة التأزم بين الفرد والمجتمع والدولة وبين المركز والأطراف وصولا الى انهيار اركان الدولة.

الكلفة الاقتصادية للنزاعات الاثنية (حالة دارفور):

نجد ان الحرب في دارفور كما في كل مكان لها كلفة عالية على المستويين الاقتصادي والإنساني ، وقدر حجم الانفاق على حرب دارفور ب 24,07 بليون دولار وهو ما يعادل 162% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الحرب ويشتمل هذا على 10,08 بليون دولار في صورة نفقات عسكرية مباشرة ، و7,2 بليون دولار في صورة خسائر في الإنتاجية فقدتها النازحون عن أراضيهم داخل دارفور ، و2,6 بليون دولار في صورة خسائر في المدخرات الحياتية فقدتها القتلى في الحرب ، و4,1 بليون دولار خسائر نتجت عن الاضرار بالبنية الأساسية . وفي الوقت الذي كانت الدولة على مدار عقدين توجه ما نسبته 1,3% من ميزانيتها الى الصحة العامة و1,2% الى التعليم ، فإنها كانت تتفق ما نسبته 23% من الميزانية السنوية الى المجهود الحربي في سنوات الحرب في دارفور، وتبعاً لتقرير التنمية الدولي لعام 2011 تتسبب ارتفاع عدد النازحين داخليا في مختلف الدول ومن بينها السودان الى تقطع أواصر التنمية البشرية وخلق تحديات كبرى امام تلبية الأهداف التنموية في الالفية الجديدة وقد خلفت الحرب التي شهدتها دارفور اكثر من 30,000 قتيل ونزوح 3 ملايين انسان واضرار النيران في حوالي 3 الف قرية وفقدان ما قيمته ملايين الدولارات من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية التي تم نهبها ، بالإضافة الى الخسائر النفسية التي ترتبت على تلك الحرب وما ارتبط بها من تمزيق اللحمة الاجتماعية للدولة وتدهور سمعتها²³⁸.

238 0 حامد التيجاني علي ، مقال بعنوان : الكلفة الاقتصادية لحرب دارفور ، أغسطس 2011 ، الموقع الالكتروني : ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES ، في : <https://studies.aljazeera.net/en/node/3311> ، شوهذ في : 18/4/2021 .

الآثار الاجتماعية:

نشأت دولة السودان نشأه اجتماعية مركبة ، اذ تشكلت خارطتها الديمغرافية من مكونات متباينة الأصول ولغاتها واديانها وهو ما جعلها تعكس الكل الافريقي في سماتها وتنوعها . تعود هذه التركيبة المجتمعية ذات الابعاد المتعددة ، الى ان السودان كان ملتقى حضارات توالت عليه جرا الحيزين الجغرافي والمائي الذين يتسم بهما²³⁹ . ومعنى ذلك ان السودان قسم سكانيا حسب العرق الى : عرب،نوبه،بجا،نيليين اصليين وحاليين ، حسب الدين الى : مسلم ،مسيحي وثني، اما التقسيم السكاني حسب اللغة فهو بالغ التعقيد ، اذ يجيد السودانيون غالبية اللغات المستخدمة في افريقيا وفي مقدمتها العربية والدينكا والانجليزية . بشكل عام ينقسم المشهد الاجتماع المعقد للسودان الى قسمين أساسيين يتسم كل منهما بعدم التجانس الذاتي وهم العرب والافارقة²⁴⁰ ، اللذين يغلب عليهما نمط الحياة القبلية ويلاحظ انه يطغى على القبيلة في السودان بالإضافة الى قضايا العرق واللغة والبعد الديني المذهبي ، وتتنوع مرجعيات القبائل العربية الإسلامية مثل الختمية والانصار البرهانية والميرغنية وكان لهذه التفرعات حضور سياسي منافس ومتناقض ثم التعبير عنه عبر أحزاب سياسية كانت تمثلها في السلطة او المعارضة ، وقد تجلى هذا التمثيل بشكل بارز سيما في مرحلة الاستقلال في حزب الامة الزراع السياسي للأنصار وحزب الوطن الاتحادي الزراع السياسي للختميين .

من خلال استعراض التاريخ السياسي للسودان يتضح ان ثمة علاقة وثيقة بين التنوع الاثني ، العرقي ، اللغوي والديني والاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي لازمت التاريخ السياسي للسودان المعاصر ، ويمكن للقضايا التالية ان تفسر هذه العلاقة السلبية : عدم بناء الحكم على تفاهات سياسية او ائتلافات مجتمعية وفرضة من المركز على الأطراف ، ومن اعلى الى اسفل . كما لم يكن هنالك تقاسم عادل للسلطة حسب التوزيع الاثني في مختلف مراحل عملية الحكم المدنية والعسكرية بل كان هنالك اقضاء متعمد للأعراق غير

²³⁹ 0 أنور سيد كامل ، التكوين الاثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة دراسة شرق أوسطية ،

عمان .. الأردن ، مركز دراسات الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات ، العدد63 ، 2013 ، ص55-67 .

²⁴⁰ 0 حيدر إبراهيم على ، استراتيجية الهويات المتنازعة ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة .. مصر ، جامعة الدول العربية ، العدد 129 ، 2017 ،

ص185-186 .

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : بهاء الدين مكاوي ، التنوع الاثني والوحدة الوطنية في السودان ، مجلة السياسية الدولية ، مصر .. القاهرة ، مؤسسة

الاهرام ، العدد 176 ، 2009 ، ص244-247 .

العربية بشكل عام مكن قبل المستعمر ثم من قبل الطبقة السياسية التي تنتمي غالبيتها للمكون العربي عن مناطق السيطرة والنفوذ ، افتقد البرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمستعمر والطبقة السياسية المذكورة بفكرة صنع الاندماج المجتمعي وتقليل حدة التناقضات بين الجماعات المختلفة ، وزيادة التعاون بينهم بما ينمي لديها حصص المواطنة وقد أدى ذلك الى اثاره الحساسيات لدى المجموعات العرقية المحرومة من جميع الامتيازات ضد النظام السياسي بغض النظر عن هوية من يحكم مؤسساتها.²⁴¹

شكلت المكونات العرقية التي تركز وجودها في الأطراف منذ عام 1955 حزاما ناريا يحيط بالمركز الرفض لمبدأ الشراكة الوطنية معها في اطار دولة مدنية يساوي بين جميع مواطنيه ، وتطورت الازمة بينهما من مجرد مطالب لإصلاح وظائف الدولة وبنيتها القانونية والإدارية بما لا يهدد مصير الدولة وسلامة ارضيه ، الى صراع حول اركانه²⁴². ويتضح مما سبق ان التركيبة السكانية في السودان تحكمت فيها ثلاثة عناصر أساسية العنصر الأول : طغيان الطابع القبلي على الحياة الاجتماعية في السودان كان هذا النمط السائد تاريخيا في السودان والقائم أساسا على الرعي ، مصدرا للقلق وعدم الاستقرار جرا التنافس القبلي على الموارد المتاحة²⁴³. ورغم المصاهرة بين بعض القبائل الا ان الصراع بقي السمة الغالبة على العلاقة بينهما ومن الأمثلة التي يمكن ان يشار اليها هنا ان التقارب الاجتماعي بين القبائل العربية التي استقرت في السودان والقبائل السودانية الافريقية بسبب المصاهرة لم يمه حالة التمايز والتصادم بينهما. العنصر الثاني : سلوك المستعمر في تقييد الاندماج المجتمعي حيث لعبت السياسات البريطانية في السودان دورا مهما في تعزيز التنافر بين السودانيين على أسس عرقية ودينية ولغوية واثنية ضيقة وكان تركيز المستعمر منصبا على زيادة التناقضات وتقليل التعاون بينهم كما كان بين الجنوب والشمال . العنصر الثالث : السلوك الداخلي للنظام السياسي السوداني ، حيث ساهم الدور الذي لعبته الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال حتى تاريخه

²⁴¹ أنور سيد كامل ، المرجع السابق ، ص 85-91 .

²⁴² بهاء الدين مكاوي ، مرجع سابق ، ص 246-247 .

²⁴³ كاظم هاشم نعمه ، ازمة دارفور ، السودان والعروبة والتدويل والأفرقة، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب ، قبل السلام ، بيروت ،

مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006 ، ص 107 .

عبر المسار السياسي والاقتصادي والأمني في تعميق حالة التشظي المجتمعي الناتجة عن العنصرين السابقين وليس معالجتها بما يعزز اللحمة الوطنية بين الفرد والمجتمع والدولة²⁴⁴.

الأقليات في الواقع الاجتماعي السوداني:

انتج التنوع الاثني في البنية الاجتماعية السودانية فئتين متباينتين كليا ، الأولى الأكثرية المسلمة لأعراقها المتعددة وتتمركز غالبتها في الوسط والشمال ، والثانية مجموعة من الأقليات المتنوعة عرقيا ولغويا واثيا ودينيا وتتوزع غالبيتها في بقية الأقاليم المحيطة بالمركز . ظهرت اثار هذا التوزيع بشكل جلي في غير صالح السودان حيث ظهرت اعراضها عبر الاقصاء والتهميش الممنهجين للأقليات المختلفة من قبل المستعمر ثم الدولة بعد الاستقلال وكانت انعكاسات هذه الممارسات سلبية ومباشرة في عدم استقرار الدولة والمجتمع السوداني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، جراء دخول الأكثرية والأقلية في حالة عدم الثقة والأضرار في علاقتهما. وبالتالي باتت التركيبة السودانية جزء من ازمة الدولة ومكوناتها المؤسسية منذ النشأة²⁴⁵.

اخفق النظام السياسي السوداني بعد الاستعمار في ترميم الجسور التي هدمها المستعمر بين المكونات المجتمعية المختلفة ، بل كان دوره مشاركا في تعقيد العلاقة بينهما وتكريس انقسامها . وتجلى ذلك في سوء ادارته للمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولتوضيح ذلك يجدر الإشارة الى ان توصيف الأقليات في المواقع العليا في الدولة كان محدودا جدا في مختلف مراحل عملية الحكم وذلك بسبب عدم تكافؤ الفرص جراء الاقصاء وغياب مفهوم المواطنة كمحدد مهم في العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة ويقر هذا عدم تخطي التمثيل الوزاري للجنوب سابقا في احسن احواله أربعة وزراء في الحكومة المركزية طول الوقت، وحصره في وزارات غير سيادية ، ولم يختلف الحال كثيرا فيما يخص التعاطي مع المههد الاقتصادي حيث هيمن الشمال الذي تتركز فيه أكثرية مسلمة على معظم الموارد المتاحة²⁴⁶.

²⁴⁴ (0) كاظم هاشم ، المرجع السابق ، ص111 .

²⁴⁵ (0) احمد محمود عبد الفتاح ، مشكلات الأقليات في الوطن العربي ، دراسة مقارنة بين حالتي البحرين وجنوب السودان ، لنيل درجة الدكتوراه

، القاهرة ، معهد البحوث ، 2000 ، ص104-110 .

²⁴⁶ (0) احمد محمود عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص109-115 .

لم يكن الجنوب سابقا هو فقط المتضرر من سياسات المركز بل كانت كل الأطراف والمناطق الأخرى تعاني من الاعراض ذاتها ومثلا منطقة جبال النوبة بمجموعاتها الاثنية المختلفة كان لها نصيب من الاقصاء وسياسات النظام التمييزية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفيما يتعلق أيضا في البنية التحتية فالمركز فشل في اختراق واستيعاب هذه المنطقة من خلال عملية التنمية والتطوير في الجوانب المختلفة وقد شكل ذلك مصدرا مهما ان لم يكن مباشرا في خلق التوتر وعدم الاستقرار منذ الستينيات من القرن الماضي وكذلك الحال في دارفور أيضا . اما بالنسبة للجانب الاجتماعي لم تجدر الإشارة الى السلوك المتكرر للنظام السياسي ، ولا سيما في فترات الحكم العسكري الهادف لمحو الخصوصيات الدينية للأقليات السودانية المتنوعة والمختلفة ، وادخالها قسريا في اطار الهوية الإسلامية حيث أدخلت هذه الممارسات الأقليات في صراع مع الأكثرية على الدولة ، لا على الحكومة والنظام السياسي فقط.

بروز ظاهرة التريف (النزوح واللجوء):

كانت ظاهرة التريف نتاج طبيعيا للفشل الواضح في سياسة الدولة السودانية فيما يتعلق في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، فعدم توزيع اهتمام الدولة لكافة مناطقها الجغرافية أدى الى موجات هجرة جماعية الى الأماكن الأكثر رعاية واهتمام نسبي من قبل الدولة ، كما ان سياسات الدولة الداخلية والخارجية والتي أدت الى حروب عديدة داخلية أهلية أجبرت أصحاب المناطق التي وقعت فيها الحروب والمناطق المتاخمة لها والمتضررة الى القيام بهجرة داخلية من اجل الهروب من ويلات حالة عدم الاستقرار وانعدام الامن . تعتبر ظاهرة تريف المدن في بعض الحالات مؤشرا يدل على فشل السياسات الاجتماعية للدولة وهشاشة نسيجها الاجتماعي والاقتصادي وتدلل حالة السودان منذ استقلاله وحتى تاريخه على ان حالة الافراد والجماعات التي شهدها من الأرياف الى الحواضر كانت في غالبيتها عرضا اجتماعيا للظروف الاجتماعية المعقدة في مساره السياسي والاقتصادي والأمني، بصيغة اخري كان قصور الدولة في تهيئة كافة الخدمات لجميع أطرافها كما

ونوعا عاملا مساعدا في زيادة وتيرة هذه الظاهرة وتفاقمها²⁴⁷. وقد حظيت العاصمة بالنصيب الأكبر ممن انتقلوا من الريف الى المدينة بحثا عن الامن والعمل، ونظرا لتشكّل النشاط الاقتصادي فيه.

كان لهذه الظاهرة الاجتماعية في السودان تداعياتها الثقافية والاقتصادية المؤثرة للاندماج المجتمعي والمسار الاقتصادي ، لعل أهمها حلف تكوينات سكانية في المدن السودانية ذات ثقافة ريفية والتزام محدود بالقانون ، وهو ما جعلها بيئة خصبة للفتان وتفشي الخلافات والصراعات العرقية والدينية القائمة في الأساس على العصبية القبلية وبالتالي بقيت الحواجز الثقافية بين هذه التكوينات وسكان المدن على حالها دون انصهار او ذوبان ، لا سيما ان البنية والخدمات في الحواضر فشلت هي الأخرى في استيعاب الاعداد الكبيرة التي زحفت اليها ودمجها في طابع المدينة وثقافتها²⁴⁸. بالإضافة الى تقاوم الازمة الاقتصادية للدولة السودانية وتقلص القوى البشرية العاملة في الريف السوداني جراء ظاهرة تريف المدينة ، مما حال دون تمكن النظام السياسي من توفير الاحتياجات الأساسية لسكان المدن بالإضافة الى ان غالبية القوى العاملة التي توجهت الى المدن انضمت الى الفقراء والعاطلين عن العمل.

ان عمليات اللجوء والنزوح القسري في إقليم دارفور تركت مشاكل مزمنة في جسد المجتمع منها تفكك البنيان الاجتماعي وتمزق الوحدة بين القبائل وتفشي التباغض والشكوك والريبة بين كافة قطاعات المجتمع بجانب الاخلال بالتوازن الديمغرافي للمجتمع وتنامي الصراع الاثني مقابل انحصار مفهوم الوطن والمواطنة لدى هؤلاء الأهالي ، وترجع عدم ثقتهم في الأجهزة الرسمية للدولة بتزايد الغبن والمرارات وتعاضم الشحن النفسي نتيجة الإحساس بالظلم والالتجاء للقبيلة كحصن وحيد ودرع لحماية النفس والأرض والعرض وتوقف الإنتاج واعتماد الأهالي على ما توجد عليهم به منظمات الإغاثة العالمية بكل ما يحمل ذلك من امتهان. وقدرت

²⁴⁷ 0 خضر الخواص جاد الرب، الهجرة الداخلية بالمجتمع السوداني- الأنماط والاثار، مجلة افاق الهجرة، الخرطوم .. السودان، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، العدد 11، 2013، ص46، في الموقع الالكتروني: <http://search.manadmah.com/record/642572> ، شوهد في : 7/3/2021.

²⁴⁸ 0 ام العز المبارك ، التغيير الاجتماعي في السودان ، مجلة دراسات مجتمعية ، السودان ، مركز دراسات المجتمع ، العدد 12 ، 2014 ، في : <http://search.mandumah.com/record/758540> ، شوهد في : 7/3/2021.

الاحصائيات لعدد النازحين والللاجئين في المعسكرات والمتأثرين في اطراف المدن والقرى الأخرى البعيدة من مناطق الحرب²⁴⁹، وكانت إحصاءاتهم كما هو موضح في الجداول ادناه:

جدول رقم (2) يوضح احصائيات النازحين / ولاية وسط دارفور

المحلية	عدد النازحين
عمار جديد-ازوم	8,004
بيندسي	14,360
وسط جبل مرة (قولو)	4,502
مكجر	20,136
غرب جبل مرة	59,482
روكرو	22,289
ام دخن	62,901
وادي صالح	70,464
زالنجي	126,233
الجملة	388.371

المصدر: وزارة الضمان الاجتماعي ، مفوضية العون الإنساني ، مكتب المفوض العام ، الخرطوم ، احصائيات النازحين والللاجئين بالسودان لخطة الاستجابة الإنسانية للعام 2019م.

⁰ الياس عبد الله خليل ، اثر النزاعات المسلحة بدارفور على السلوك التوافقي للنازحين بولاية غرب دارفور ، بحث تكميلي لنيل درجة

الماجستير في دراسات السلام والتنمية ، جامعة زالنجي ، كلية الدراسات العليا ، مايو 2009 ، ص33-35 .

جدول رقم (3) يوضح احصائيات النازحين / ولاية جنوب دارفور

عدد النازحين	المحلية
1,213	الملم - الوحدة (تربة)
191,070	بليل
72,131	قريضة
75,185	كاس
2,500	كتيلة
3,035	كجم
67,179	ميرشلق
122,979	نياالا
1,731	دريبات
537,023	الجملة

المصدر: وزارة الضمان الاجتماعي ، مفوضية العون الإنساني ، مكتب المفوض العام ، مرجع سابق.

جدول رقم (4) يوضح احصائيات النازحين / ولاية شمال دارفور

عدد النازحين	المحلية
9,788	اللعبت
31,866	دار السلام
189,859	الفاشر
32,489	السريف
36,055	كبكاوية
25,919	كتم
22,047	مليط
24,962	سرفة عمرة
72,868	طويلة
588	ام برو
446,441	الجملة

المصدر: وزارة الضمان الاجتماعي ، مفوضية العون الإنساني ، مكتب المفوض العام ، المرجع السابق.

جدول رقم (5) يوضح احصائيات النازحين/ ولاية شرق دارفور

عدد النازحين	المحلية
13,412	عديلة
14,158	عسلاية
38,722	الشعين
9,257	الفردوس
9,310	ياسين
84,859	الجملة

المصدر: وزارة الضمان الاجتماعي ، مفوضية العون الإنساني ، مكتب المفوض العام ، مرجع سابق.

جدول رقم (6) يوضح احصائيات النازحين/ ولاية غرب دارفور

عدد النازحين	المحلية
8,699	بيضا
95,496	الجنينة
14.147	فوربرنقا
13.439	هبيلا
50,716	كرينك
-	كلبس
1,228	سريا
183,725	الجملة

المصدر: وزارة الضمان الاجتماعي ، مفوضية العون الإنساني ، مكتب المفوض العام ، المرجع السابق.

جدول رقم (7) يوضح احصائيات النازحين/ ولاية جنوب كردفان

عدد النازحين	المحلية
18,803	ابوجبيهة
1,279	القوز
5,494	ابوكرشولا
8,166	دلامي
23,188	رشاد
3,817	الريف الشمالي
100	التضامن
26,813	تلودي
2,240	هبيلة
11,566	العباسية
61,696	كادقلي
4,922	الدنج
168,084	الجملة

المصدر: وزارة الضمان الاجتماعي ، مفوضية العون الإنساني ، مكتب المفوض العام ، مرجع سابق.

جدول رقم (8) يوضح احصائيات النازحين/ ولايتي غرب كردفان والنيل الأزرق

عدد النازحين	الولاية
8,300	غرب كردفان
47,392	النيل الأزرق
55,692	الجملة

إجمالي النازحين في السودان 1,864,195 (مليون وثمانمائة أربعة وستون ألف ومائة خمسة وتسعون نازح)

المصدر: وزارة الضمان الاجتماعي ، مفوضية العون الإنساني ، مكتب المفوض العام ، مرجع سابق.

جدول رقم (9) يوضح احصائيات اللاجئين في السودان

م	الولاية	عدد اللاجئين
1	الخرطوم	441,677
2	النيل الأبيض	285,770
3	شرق دارفور	109,704
4	وسط دارفور	6,662
5	القضارف	22,926
6	كسلا	118,623
7	الجزيرة	17,660
8	نهر النيل	3,741
9	شمال دارفور	21,089
10	شمال كردفان	9,626
11	الشمالية	1,143
12	البحر الأحمر	14,259
13	سنار	3,832
14	جنوب دارفور	40,202
15	جنوب كردفان	43,845
16	غرب دارفور	436
17	غرب كردفان	68,521
18	النيل الأزرق	8,303

إجمالي عدد اللاجئين في السودان 1,218,019 (مليون ومائتان وثمانية عشر الف وتسعة عشر لاجئ)

المصدر: وزارة الضمان الاجتماعي ، مفوضية العون الإنساني ، مكتب المفوض العام ، مرجع سابق.

التشدر الهوياتي ووهم الهوية المشتركة:

شهد العالم ما بعد الحداثة ، وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة ظاهرة الدول العاجزة سوا كمصدر او كمحصلة للنزاع بين المجموعات الاثنية ، والتي تعمل على تغذية هذه الوضعية ففي مخزون ذلك يختفى تحكم الدول بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها ، ولاستخدام القوة ووسائل القهر²⁵⁰. ففي هذه الحقيقة فالصراعات ليست نتيجة الاختلاف في الهوية بين المجموعات الاثنية مما يدفع للتصادم ، وانما بعض التصورات المرتبطة بفرض احد الجماعات الاثنية ذات الأغلبية ثقافتها بالقوة على باقي الجماعات الأخرى لتحقيق التجانس ، العلاقات التفاعلية بين الجماعات الاثنية داخل الدول خاصة تلك العلاقات القائمة على العنف اذا كانت احد الجماعات تتعصب لمكونات هويتها فتتكون رغبة لدى هذه الجماعة لحماية قيمها ذات التهديدات الناجمة عن تصورات حقيقة او وهمية ، وهذا يساهم في تكثيف التوتر بين الجماعات الى حد الوصول الى نقطة الصراع²⁵¹. ومن هذا المنطلق واسقاطا على حالة السودان نجد ان غالبا ما يحدد التجمع العرقي السلطة السياسية ، والقائد يكون فرد من الاثنية الغالبة وعلى الرغم من تعبيرهم عن الولاء للدولة القومية فقد استغل القادة والنخب بشكل متكرر ارتباط أسمائهم بدولة مجهرية (العرق، الطائفة، القبيلة) في التفرقة بين مواطنيهم والسيطرة عليهم على نحو اضر بالدولة الكبيرة الاوسع ، وقللوا من أهمية جوار الثقافات التقليدية في مجتمع حديث . حتى عندما استغلوا العرقية في الاحتفاظ بقبضتهم على السلطة وبغفلهم هذا فقد عكسوا تكتيكات (فرق تسد) الاستعمارية ذات الاثار الكارثية وهكذا تنتامي الأحقاد بين هذه الكيانات المجتمعية وتكون غالبا هي المصدر الرئيسي للعنف²⁵².

هذه الأحقاد يمكن ان تنتشر بسرعة ، فبمراجعة تاريخية لحالة السودان يمكننا ان ندرك انه ومع تحريض يمكن ان يتحول وعي متعمق منذ النشأة بهوية مشتركة مع جماعة من الناس الي سلاح قوي يوجه بوحشية ضد جماعة اخري (معضلة الصراعات الاثنية/المعضلة الأمنية) والواقع يثبت ان كثير من النزاعات والاعمال

250 0 عادل زقاق ، مرجع سابق ، ص43 .

251 0 نعيمه زواوي ، ورقة علمية بعنوان : الصراعات الاثنية والدينية في افريقيا (السودان) ، جامعة الجزائر ، 2014 .

252 0 وانفاري ماشاي ، افريقيا والتحدي ، بحث لنيل درجة الماجستير ، ترجمة محمد الكيلاني ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون

والآداب، مارس 2014 ، ص172 .

الوحشية في العالم تتغذي على وهم هوية متفردة لا اختيار فيها وفن بناء الكراهية يأخذ شكل اثاره القوى لهوية مزعومة السيادة والهيمنة تحجب كل الانتماءات الأخرى²⁵³، ففي حالات كثيرة يمكن لشعور قوى ومطلق لانتماء ويقتصر على جماعة واحدة لم يحمل معه إدراكا لمسافة البعد والاختلاف عن الجماعات الأخرى.

مشكلة الاندماج الوطني : الانتماءات القبلية والعرقية بدل الولاء لسلطة الدولة في السودان:

حسب نصر الدين إبراهيم يرى انها "تتصل بأزمة علاقات افقية داخل المجتمعات حيث نجد ان افراد المجتمع وجماعاته ، ليسوا على استعداد التعامل سويا كشركاء حيث يخفي مفهوم الولاء ويضعف ويؤكد ان هذه المشكلة تنتج عن عجز النظام السياسي بشكل أدى الى علو الولاءات الفرعية دون الوطنية ، وهو ما يفسح المجال امام تفاقم حدة الصراع بين الجماعات المختلفة ، وبين هذه الجماعات والنظام السياسي ذو ولاءات فرعية تتسم بسمات وطبيعة اثنية او ثقافية كاللغة والدين او القومية او العرق او العشيرة والقبيلة وتفرعاتها²⁵⁴. وفي هذا الشأن قد شهد السودان واحدة من اكثر الحروب الاهلية الدموية بكل اثارها وابعاده الاجتماعية وذلك لترسيخ الانتماءات العرقية والقبلية بدل الولاء لسلطة دولة تلعب فعلا دور الوازع."

وعلى صعيد اخر حاولت بعض الحكومات السودانية بعد الاستقلال الى تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الاثنية المتعددة التي تعيش على اقاليمها ، وذلك من اجل بناء الامة بيد ان السياسات الحكومية التي تبعت غلب عليها الطابع "التمييزي الاستبعادي" ، فكانت الأنظمة الحاكمة تغدق العطايا والمناصب على أبناء جماعاتها الاثنية على حساب أبناء الجماعات الاثنية الأخرى مع العمل على تكريس نمط الحكم الشخصي وكان لهذه السياسات نتائج عكسية من أهمها حدوث أزمات عدم التكامل الإقليمي ، وكذلك عدم التكامل السياسي وكان من مظاهر ذلك تظاهرات ، التوترات الأمنية ، الإضرابات ، التمردات المسلحة ، المحاولات الانفصالية وحروب العصابات . وهكذا باتت الاثنية محفزا سياسيا لأثاره الصراع والحروب الاهلية في السودان وبالرغم من وجود عوامل أخرى للصراع مثل الخلافات والمصالح الاقتصادية ، والصراع على السلطة فان تلك

²⁵³ 0 مارتاغن ، الهوية والعنف وهم لمصير حتمي ، ترجمة سحر توفيق ، الكويت ، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008 ، ص 11 .

²⁵⁴ 0 عبد الرحمن فريجه ، مقال بعنوان : المعضلة الأمنية في افريقيا، في الموقع الالكتروني : <https://google/2v/vap> ، شوهدي في :

العوامل لا تحدث تأثيراتها في الغالب الا بعد ان تتداخل مع العوامل الاثنية ، فالإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعة او جماعات اثنية معينة هو بداية الطريق نحو اندلاع الصراعات والحروب الاهلية في مجتمع ما²⁵⁵.

على الرغم من استقلال السودان في مصاف الدول المتقدمة وتزامن ذلك مع الخطاب الوحدوي من قبل القادة ، الا انه وميدانيا وجدت القبائل المستفيدة وقت الاستعمار نفسها في حالة قوة واعتبرت احقيتها لتولى شؤون الدولة امرا مشروعا حيث نجد ا معظم الأنظمة السياسية في السودان واصلت نمط سياسة الاستعمار في تعاطيها مع المشكلة الاثنية من خلال المحاباة والتفضيل والالتجاء الى التحريك وتسييس الاثنية لتحقيق مصالح ومكاسب لصالح الحاكم الامر الذي اعتبرته الجماعات الاثنية المستهدفة اعتداءات وهضما لحقوقها وجعلها تعتمد على العنف كألية لتجسيد حقوقها وايصال مطالبها الى النظام الحاكم او الجماعة المهيمنة²⁵⁶. وفي ظل نظام اجتماعي قبلي مبني على تراتبية في علاقاته ومصالحه وخصوماته وسلطاته وعصبياته ، ينطوي مفهوم العصبية على قيم ضيقة من التعصب والانغلاق والتفوق وينجم عنه سلوك نمطي وقيمي تالفي وتوادي تجاه المركز ، وتناحري تباغضي تجاه الاخر أي كان الذي ينظر اليه كمنافس او عدو لذا ينمي التعصب الصراعات العنيفة ويزيد حدتها وضراوتها وفق دالة تكرارية تحكمها صيرورة وقوانين الصراع وألياته ، غالب ومغلوب ومنتصر ومهزوم ، ففي علم الاجتماع السياسي الافريقي تحول الدور السياسي للأقليات الى ظاهرة سلبية على الديمقراطية والدولة والقبيلة ذاتها ومقلقة للمجتمع بأكمله ، وبروز الديمقراطية التعددية (الحزبية) التي اخذت شكلها ولونها على شكل ولون عدد القبائل السودانية وتميز تسييس القبيلة وتحزيبها وتسليحها (ادلجة القبيلة) في السودان الى ظهور وتنامي وتأجيج عصبية قبليّة ذات توجه سياسي سلطوي هدة الوصول الى السلطة مما اضعف الشعور الوطني واضر بالوحدة الاجتماعية وهدد بانهاية الدولة والامن الاجتماعي وافشل التنمية واشعل الحروب واشاع العنف وكان سبب ذلك سيادة الفكرة العصبية القبليّة فلا يعملون الى في ضوء هذه العصبية وما تمليه عليهم.

⁰ ايمن السيد شيبان ، الصراعات الاثنية في افريقيا الخصائص والتداعيات وسبل المواجهة ، قراءات افريقية ، العدد 6 ، سبتمبر 2010 ،

ص94-104 .

⁰ سمية بالعيد ، مرجع سابق ، ص2 .

ادلجة التعصب بمعنى ادلجة الظاهرة الحزبية (القبيلة) تقود حتما الى صراع (سليبي-عنيف) وتفتح الباب على مصراعيه الى مزيد من التوترات المتولدة عن التعصب المتبادل ، فالتنوع والتعدد والتنافس يمكن اثارته في قالب صراعي محض على السلطة والمصالح لصالح النخب التي لا تخلو من مشاريع خاصة تختبي وراء المشروع القبلي او الديمقراطي او الحزبي²⁵⁷. فتحوّلت القبائل الى أحزاب واصبح شيخ القبيلة هو رئيس الحزب يورث منصبه الحزبي الى أبنائه واقاربه وتحوّلت المؤسسة القبلية الى حزب عرقي يصون مصالح القبيلة ويحاول ان يفرض نفوذ أبناء القبيلة في لعبة توزيع الثروة والنفوذ والمناصب وهنا تظهر خطورة القبيلة عندما تتحول الى حزب سياسي تكمن في انها تخل بسلم الأولويات الانتمائية حيث يتراجع الانتماء والولاء للوطن ليصبح الولاء للقبيلة ككيان له الأولوية المطلقة²⁵⁸.

اثر الانشقاقات الحزبية في السلوك السياسي للأحزاب السودانية التقليدية والعقائدية ، التي تصدرت المشهد السياسي بعد الاستقلال مما كان له اسهام مباشر في تأجيج الصراع الأهلي في دارفور وجنوب السودان (سابقا) ولما كانت بنية الأحزاب السياسية السودانية بنية قبلية وعرقية وطائفية يغيب النهج الديمقراطي من داخل أجهزتها الحزبية كانت سهلة الانشقاق طبقا للطابع العرقي او القبلي او الطائفي، ودائما ما سعت هذه الأحزاب الى استقطاب وادلجة القبائل وتحويلها من مؤسسات اجتماعية متعايشة الى كيانات سياسية متصارعة عرقيا وسياسيا وجعلت من القبيلة والطائفة عناصر أساسية من مكونات الشراكة في الحكم عندما أدخلت التوازنات القبلية في توزيع المناصب الدستورية والتنفيذية²⁵⁹، فالحكومات الديمقراطية خرجت من صفة الحياد ولعب دور التوفيق بين الأطراف المتصارعة في إقليم دارفور ، من القبائل التي تؤيد معظمها حزب الامة والقبائل الافريقية التي تؤيد الحزب الديمقراطي الشريك ، كما انغمست حكومة "الإنقاذ" كطرف بالصراع عند اندلاع الحرب الاهلية في دارفور بين القبائل العربية والافريقية، فلم يعد دور الدولة كمرجعية لحل النزاعات الاهلية بل قعت في المحذور حيث تحوّلت الى طرف مباشر في الحرب الاهلية²⁶⁰ .

257 ⁰ شفقيه الطاهر سعيد ، الديمقراطية والقبلية في افريقيا ، الصومال نموذجا ، ورقة مقدمة الى الندوة الدولية حول افريقيا الحاضر وافاق المستقبل ، نيامي .. النيجر ، 2008 ، ص13 .

258 ⁰ شفقيه الطاهر سعيد ، المرجع السابق ، ص16 .

259 ⁰ زكي البحيري ، مرجع سابق ، ص47.

260 ⁰ عبد الوهاب الافندي ، مرجع سابق ، ص53-58 .

لعبت المفاعيل الداخلية التي نوقشت سابقا دورا هاما في ازمة السودان ومنذ الاستقلال عن المستعمر شهد السودان أزمات متتالية سياسية واقتصادية واجتماعية زادت من حالة التآزم في العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة ، فكان لها مظاهر عديدة كغياب المواطنة والتداول السلمي والدوري للسلطة وتدخل الجيش في السياسية هذا من الناحية السياسية ، اما من الناحية الاقتصادية فلم يتم بناء اقتصاد وطني يعتمد على الإنتاج ويخرج السودان من ازمة التبعية الاقتصادية المزمنة مما زاد من مظاهر الازمة الاقتصادية في السودان وتفشي الفساد وغياب التنمية الحقيقية وعدالة توزيع الموارد ، وعلى الصعيد الاجتماعي لم تتمكن دولة السودان من بناء هوية وطنية جامعة تستوعب في اطارها الاختلافات العرقية واللغوية والدينية المذهبية في البنية الاجتماعية المكونة لها . إضافة لذلك شهد السودان في العقود الثلاث الماضية تزايدا في حدة مظاهر الفقر والبطالة وتراجع في مستويات الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية في غالبية المجتمع بشكل عام . وهذا ما يفسر وصول جانبا مهما من الصراعات والانقسامات التي يشهدها السودان منذ الاستقلال وحتى تاريخه بشكل متفاوت ومتقطع ، وأخيرا يمكن القول بان المفاعيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعبت دورا مهما في ادامة ازمة السودان واستمرارها وبروز تأثيراتها الامر الذي أدى في نهاية المطاف الى تهديد وحدتها السياسية والجغرافية وخلق صراعات وانقسامات عمودية في البيئة الاجتماعية المكونة لها.

المبحث الثالث

التأثيرات الأمنية

الفكرة الأساسية لمصطلح الامن الوطني، هي التزام الدولة بحماية افرادها واعضائها الطبيعيين والمعنويين بما يكفل لهم كفاءة الأداء وسلامة الحقوق مقابل انتمائهم لها ، من دون ان يعرضها ذلك الى المخاطرة بكيانها في أي صورة كانت وهذه الوظيفة للدولة هي في الأساس ممارسة طبيعية تلقائية تقوم بها ويأتي مفهوم المصطلح ليقوم بتوصيفها في اطار الصياغة المقبولة²⁶¹، بان مبدا الحماية هو من الأولويات البديهية للفرد،والجماعة،والمجتمع ثم الدولة. الامة ومجموعة الأمم وضوابط المفهوم وحدود تطبيقاته مرنة ، الا انها أيضا غير مطلقة ، وهي تخضع للنظام والشرعية الذي وضع أساسها ، والذي عادة يغير من تلك الحدود لتعبر عن متطلباته الأمنية الجديدة ، والتي يمكن ان يصل الى حماية الحدود من مفاجات الدول المجاورة ، وهو ادنى حد للتعبير عن الامن الوطني . والاتجاه المعاصر يوسع من نطاق المفهوم في اطار من الضوابط الخاضعة لمنطق معين²⁶².

لم يعد المصطلح قاصرا على الشكل السياسي فقط كما كان سابقا ، بل ان المرونة في تطبيقاته يمكن ان تشمل على التجمعات والقوميات أيا كانت من ان تنتقص من إرادة عضو منفرد او الجماعة ككل ، وهو مالم يكن متاحا في ظل التقاليد القديمة للرؤيا السياسية للأمن . وتتداخل العلاقة بين مفهوم الامن الوطني والمصالح الوطنية والاهداف الوطنية وهو ما يمكن لان يندرج كله تحت مظلة الامن الوطني نفسه من دون تناقض او تعارض او حتى تشابه بينهما . والاتجاهات الرئيسية لتعريف مفهوم الامن الوطني تعزي السبب الرئيسي في تأخر وجود تقييم اكايمي لمفهوم الامن الوطني من خلال البحوث العلمية مقارنة بالفروع الأخرى لعلم السياسة ، أي الاختلافات الظاهرة في تعريف المفهوم ، والتي أساسها الاختلاف في تحديد هوية التهديدات

²⁶¹ 0 عادل حسن محمد احمد ، تحديات الامن القومي السوداني بعد نهاية الحرب الباردة ، الخرطوم .. السودان ، شركة مطابع العملة ، 2013، ط1 ، ص12 .

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : أسس ومبادئ الامن الوطني ، <http://mogalel.com> .

²⁶² 0 عمر عبد الله كامل ، الامن العربي من منظور اقتصادي ، باريس ، مركز دراسات العربي - الأوربي ، 1996 ، ص75 .

الموجه اليه وهوية أولئك الذين يجب ان يردعهم الامن الوطني بأدواته واستراتيجياته التي هي أصلا محل خلاف²⁶³.

وقد برزت عدة اتجاهات في تعريف مفهوم الامن الوطني مثل الامن الوطني كقيمة مجردة ، والامن الوطني ذو الابعاد الاقتصادية والاستراتيجية وكان أهمها النظرة الشمولية في تعريف مفهوم الامن الوطني ، حيث عبر ربورت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق عن هذا الاتجاه في كتابة "جوهر الأمن". فقد لاحظ ان امتلاك الأسلحة لم يمنع الثورات والعنف والتطرف ومثيري الشغب والاضطرابات من الفقراء من وقف انشطتهم المهددة للأمن كما ان الدول الأكثر استخداما للأسلحة والتي تشهد حالات العنف والحروب هي الدول الأكثر فقرا ، والتي تقع في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ، وارجع ماكنمارا هذه الظاهرة الى الفقر وضعف البنية الاقتصادية لتلك الدول ، مما يضر بأمنها القومي ، وان السلاح والقوة العسكرية قد تكون جزء من الامن ولكن ليست كله . وهذا المفهوم ينطبق على الدول الغنية والقوية كما ينطبق على الدول الفقيرة ، وربط ماكنمارا بين الامن والتنمية وأوضح انها -أي التنمية- لا تعني فقط البعد الاقتصادي بل تشمل كل الابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاستراتيجية والتكنولوجية الخ... ، فتنظيم الامة لمواردها وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية ، وهو ما يساعدها على مقاومة الاخلال بالأمن او مواجهة اللجوء الى العنف.²⁶⁴ ومن اهم التوسعات لمفهوم تعريف الامن الوطني انه كي يكون امن الدولة قادر على السيطرة على كل مداخل الدولة الداخلية والخارجية يجب ان يكون مرتكزا على سبعة محاور وهي المحور السياسي، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، المحور الإعلامي، المحور الأمني، محور الحوسبة، وامن المعلوماتية²⁶⁵.

أدى مفهوم الامن الوطني من منظور التنمية الشاملة لزيادة الفهم لمطالب وظروف الدول الفقيرة، وان معالجة مشاكلها تتطلب حولا اقتصاديو ذات ابعاد اجتماعية بدلا من اللجوء الى المغالاة في رفع القدرات العسكرية فقط، وبذلك تنجو تلك الأمم من الوقوع في جدلية دائرة الغذاء والسلاح، والبعد عم ممارسة الامن

263 0 عادل حسن محمد احمد ، مرجع سابق ، ص13 .

264 0 عادل حسن محمد احمد ، المرجع السابق ، ص15 .

265 0 مقابلة مع : عمر عبد الماجد ، لواء سابق محاضر بجامعة افريقيا العالمية ، كلية العلوم السياسية والاقتصادية ، الأربعاء 7/10/2020 ،

الساعة 11 صباحا ، الخرطوم ، جامعة افريقيا العالمية.

القمعي، ومن الغريب ان الدول النامية تتبنى اتجاهات الدول القوية المرتبطة بإجراءات صياغة الامن الوطني لكي تصبح الدول العظمى والكبرى هي المصدر الرئيسي لتأمين الاحتياجات العسكرية²⁶⁶.

الابعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي:

يمكن النظر الي الثقافة باعتبارها مجموعة التوجهات القيمة التي تحدد سلوك الافراد في مجتمع معين، سواء انحدرت اليها من الماضي او نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته . لا شك ان الوضع الأمثل للثقافة من منظور الامن القومي لمجتمع ما هو ان تتمكن الثقافة من ان تؤدي دورا معتبرا في تحقيق تجانس المجتمع، وما يجعله محصنا ضد التمزقات الداخلية والتهديدات الخارجية او من تفاعلها معا. وطبيعة الحال جاء التصور النظري والخبرة العملية يظهران ان ثمة حالات محدودة لا تستطيع الثقافة ان تؤدي فيها هذه الوظيفة، ولعل اهم هذه الحالات هي فقدان المجتمع للقيم والمعايير التي تنظم التفاعل الاجتماعي ، ووصول هذه القيم الى درجة الضعف تجعلها غير قادرة على تحقيق وظيفتها الإيجابية في المجتمع ، والانفصال الثقافي بين التوجهات القيمة المعلنة من ناحية وتلك التي تؤثر بالفعل في الواقع الاجتماعي من ناحية اخرى وهو ما يؤدي الى حالة من الانهيار القيمي تؤثر بالسلب بكل تأكيد على تماسك المجتمع -ظهور ثقافات فرعية وفقا لاعتبارات التباين الاجتماعي او الثقافي في المجتمع الامر الذي يعني عدم وجود ثقافة مشتركة في هذه الحالة تحافظ على تجانس المجتمع وفاعليته. ظهور ثقافة او ثقافات مضادة نتيجة فشل بعض الجوانب السائدة في توجيه سلوكيات افراد المجتمع ، وقد تكون الثقافة افضل من تلك السائدة أي ان انتصارها يعني انتقال المجتمع الى حالة ارقى، ومع ذلك فان الصراع بين الثقافتين (السائدة)(المضادة) يستغرق عادة وقتا ويتطلب انتصار احدهما مرحلة صراعية انتقالية طويلة، قد يضعف فيها تماسك المجتمع وقد يصبح الصراع مزمنا في بعض المجتمعات، الامر الذي يجعل الضعف ، هذه هي القاعدة وليس الاستثناء²⁶⁷.

تأثير ظاهرة الأقليات على الامن القومي:

²⁶⁶ 0 على عيسى عبد الرحمن ، ورقة بعنوان : الانفصال واثره على الامن القومي السوداني ، قدمت في المؤتمر العلمي الرابع لقضايا ما بعد

الانفصال ، مركز الراصد للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، نوفمبر 2010 . ص 355 .

²⁶⁷ 0 محمد الملي ، الابعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي ، باريس ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، 1996 ، ص 117 .

هناك اعتقاد بان النجاح في حل المشكلات الكبرى يساعد على حل المشكلات الثانوية كمشكلة الأقليات باعتبار ان التنمية الاقتصادية الناجحة والمشاركة السياسية السليمة والتوزيع العادل للدخل القومي يمكن ان تزيل بؤر التوتر الكامل او الصراع المتفجر والخاص بالأقليات، ومشكلة الأقليات أصبحت من الظواهر التي ينبغي الاهتمام بها على أساس انخها اثرت بالفعل على امن كثير من الدول مثل (لبنان، السودان، العراق، مصر، الجزائر، اندونيسيا، رواندا.... الخ) خاصة في الظروف الراهنة التي تشهد متغيرات دولية تبدو مشجعة او محفزة لتتفاقم مشكلات الأقليات، الامر الذي يستوجب اكبر قدر من الحيطة والحذر²⁶⁸. ان وجود الأقلية في حد ذاته لا يعني ان هنالك ثمة مشكلة ما وانما يعني إمكانية تفجر المشكلة بصورة تهدد امن مجتمعها بفعل عدد من العوامل التي يجب دراستها وكشفها وتحديد العوامل الخارجية والداخلية ، إضافة الى مجموعة العوامل الوسيطة الضمنية التي تساعد على وضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها حين تفجرها ومن ضمن العوامل الأساسية التي تعمل على تفجر الصراع بين الأقلية والاعلوية أولا: إحساس جماعة الأقلية بوجود فجوة بين اسهامها في العملية الاجتماعية ككل وبين نصيبها من ثمار هذه العملية ، الامر الذي يؤدي الى تولد مشاعر الإحباط لدي أبناء هذه الجماعة، والإحباط يؤدي بدوره الى السخط الذي يؤدي الى توليد طاقة عدوانية تظهر أولا في شكل توترات ثم تتفجر في النهاية من خلال سلوكيات عنيفة تصل قممها حينما تتخذ شكل الصراع. ثانيا: عدم مراعاة جماعة الأغلبيّة لأوضاع ومصالح جماعة الأقلية بحيث تدرك الأخيرة ان الأغلبيّة تستخدمها استخداما نفعيا أحيانا ودون مراعاة لأوضاعها أحيانا أخرى . ثالثا: قيام الأقليات الاثنية بدور مضاد لوجود مصالح الأغلبيّة وخاصة اذا ادركت الأغلبيّة ان الأقلية قد تحالفت مع عناصر خارجية ضدها. رابعا: وجود جماعة اثنية كبيرة نسبيا وان كانت اقلية بالنسبة للأغلبيّة وتقتن منطقة جغرافية واحدة إضافة الى الجماعة الاثنية في حالة قيام النزاع المسلح، زائد سند جماهيري لها وقيادة صفوية وبيئة خارجية داعمة²⁶⁹.

دور تسييس الاثنيات والنزاعات واثارها الأمنية في السودان :

ان النزاعات السودانية يمكن تصنيفها بانها ممتدة وعريضة الانتشار ومتجددة ، فهي لا تستقي مصادر وجودها فقط من وهم تاريخي (بالاضطهاد من العرب بالنسبة للقبائل غير العربية ، والذي غدته دوائر مفرضه

²⁶⁸ 0 محمد الملي ، مرجع سابق ، ص24 .

²⁶⁹ 0 عادل حسن محمد احمد ، مرجع سابق ، ص127.

(، وهناك أسباب حقيقية قد تكون سبب لهذه الفجوة وعدم الاندماج، مثل التخلف والبطالة والحرمان والابعاد من مراكز تأثير القرار السياسي ، والاقتصادي والاجتماعي ، والتي تجلت في حملات تفرغ العاصمة من النازحين في مناطق السكن العشوائي وأصحاب المهن الهامشية في عام 1984 ، وكانت النتيجة انضمام 25 الف مقاتل من أبناء جبال النوبة في صفوف الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان نتيجة للشعور بالغبن للطرد من الخرطوم وفي الاتجاه المقابل تم توزيع أراضي جبال النوبة الزراعية على مواطنين من خارج المنطقة . ان انضمام أبناء النوبة لجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان يمكن رده الى عدة عوامل مثل الشعور بالغبن وعدم الرضا على تسليح بعض الأحزاب للقبائل العربية في المنطقة في فترة الحكم الحزبي للأعوام 1986 - 1989. مما جعل الصراع على السطح يبدو انه صراع بين العرب والافارقة وهو امر غداه الجهاز الدعائي للحركة الشعبية لتحرير السودان والتي تبنت شعارات تحرير السودان من سيطرة العنصر العربي، يضاف الى ذلك تبني الحزب القومي السودان الذي يمثل (النوبة) على المستوى القومي للشعارات الافريكانية²⁷⁰.

ان تقييم حالة النزاع في جبال النوبة تشير الى حالة من الإحباط بالغبن التاريخي لا تجد مخرجا الا برفع السلاح تعبيرا عن رفض سياسات المركز، كما تجلت في النزاعات التي سببها سياسة بناء التكتلات العرقية الكبرى في دارفور (العرب والزرقة) كيانه عن تجمع كل من العرب والزنوج الافارقة في معسكرين متضادين تعبيرا للجوء للولاءات الأولية بحثا عن الامن ودرء من غدر الاخر الذي اصبح عدوا في ظل ضعف السلطة المركزية وتخليها عن وظيفتها الاجتماعية والاقتصادية منذ منتصف سبعينات القرن العشرين، الامر الذي اضعف دورها السياسي وسط المجموعات المتنازعة محليا ، فالحكومات المتعاقبة ظلت طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ومن خلال اشتراكها في مؤتمرات الصلح القبلية لا تستطيع ان تفرض حلا على الأطراف المتنازعة، رغم ان هذه المؤتمرات كانت في السابق تشكل مكانا لمراجعة انواع النزاعات والاتفاق على كيفية حلها عن طريق الأعراف والمعايير المتبعة ، وتحديد الموارد وكانت هذه المؤتمرات تشكل إنذارا مبكرا لتفادي ما يمكن ان يحدث بسبب الظروف الطبيعية²⁷¹. إضافة الى عدم قدرة الأحزاب السودانية على العمل

²⁷⁰ عوض السيد الكرسي ، النزاعات الاهلية في السودان ، القاهرة ، مجلة دراسات حوض النيل ، ديسمبر 1999 ، ص112.

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : حسن على الساعوري ، دارفور الصراع على السلطة ام على السودان ، مصدر سابق ، ص59-103.

²⁷¹ عوض السيد الكرسي ، المرجع السابق ، ص122 .

بكفاءة وفاعلية لأنها لا تعتبر نفسها جزء من العملية الديمقراطية ، رغم انها تحمل اسم أحزاب فهي في الواقع تنظيمات جماهيرية تمثل الطوائف الدينية الرئيسية ولا يترجمها القادة السياسيون، بل تخضع للزعماء التقليديين والذين لا يكون لديهم في الغالب برنامج محدد للتعامل مع مشاكل التنمية الاقتصادية والسياسية. والتكامل القومي والمشاركة السياسية وقضية الوحدة الوطنية والاندماج الوطني وتمتين النسيج الاجتماعي وغيرها من المشكلات الهامة التي تواجه السودان²⁷².

كثيرا ما ترتبط الخلافات والفوارق بين الأحزاب السياسية السودانية بالاعتبارات الشخصية اكثر ما ترتبط بالاعتبارات السياسية، ونتيجة لذلك لم يكن هنالك حوارا بناءا بين الأحزاب السياسية والجماعات المختلطة داخل السودان بخصوص كيفية التعامل مع المشكلات الأساسية، وبخصوص تحديد المصالح القومية العليا للبلاد. وهناك إشكالية أخرى تتعلق بطبيعة البناء الحربي والاطر الهيكلية والتنظيمية البالية والتي لم تحقق طموحات وتطلعات منسوبيها قبل ان تحقق طموحات الشعب السوداني كله، يضاف الى ذلك غياب الديمقراطية داخل اطرها التنظيمية مما افقدها الحيوية والتعاطي الإيجابي مع المتغيرات المحلية والدولية، لذلك كثرت عمليات الانشقاق والنشطي داخل هذه الأحزاب وخروج عدد كبير من منسوبيها للبحث عن اطر أخرى للانتماء، فظهرت أحزاب وحركات ذات طبيعة عنصرية وانفصالية، فقد عزز من هذا الاتجاه الجديد وجود أحزاب ذات طبيعة عشائرية وجهوية (مؤتمر البجا، اتحاد أبناء النوبة، رابطة أبناء المسيرية، اتحاد الفوج جبهة نهضة دارفور) التي ظهرت على السطح نتيجة للفراغ السياسي الذي برز بعد ثورة أكتوبر 1964 ، تعبيرا عن طموحاتها وتمردا على هيمنة حزب الامة والاتحاد الديمقراطي وسندهما الطائفي (الأنصار والختمية) . وقد أخطأت النخبة السياسية التي حكمت السودان منذ الاستقلال خطأ منهجي عندما اهملت وتجاهلت القوة الكامنة وراء التجمعات الإقليمية والجهوية والاثنية ومطالبها . واخطأت عندما استخفت بها وبنشاطها السياسي وصنفتها في عداد القوى العنصرية الهدامة، بينما يدلل الواقع التاريخي على ان هذه الحركات كما في جنوب السودان سابقا وغربه وشرقه كانت في بدايتها عبارة عن فئات سعت وتسعى لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية داخل اطار الدولة القومية . ولم تكن في واقع الامر تعكس تعبيرا عن علاقات اصيلة في وسطها بقدر ما هي حركات

272 0 اكرام بدر الدين ، الأحزاب والتطور السياسي في السودان ، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 1997 ، ص265 .

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك: عبد المنعم محمد صالح وليلى، الأحزاب وتجربة الحكم في السودان، مرجع سابق، ص117-120.

تشكل هويات جديدة، وتسعى بواسطة قياداتها لتحقيق مصالح معينة²⁷³. وهي لا تعني بالضرورة حركة انفصالية بل دعوة لنظام دولة يستوعب التنوع الثقافي والاثني واللغوي والديني، هذه الوضعية أدت الى ظهور حركات إقليمية وجهوية خلال العقود التي تلت الاستقلال مثل مؤتمر البجا في شرق السودان واتحاد جبال النوبة ووحدة غرب السودان الخاصة بدارفور²⁷⁴.

وأصبحت هذه الكيانات تطالب بالعدالة في توزيع السلطة والثروة وفي نصيبهم من التنمية، بل تمرد بعضهم ف يوقت مبكر مثل أبناء جبال النوبة (جنوب كردفان) الذين انضموا في منتصف ثمانيات القرن العشرين للحركة الشعبية لتحرير السودان، يضاف الى ذلك ضعف سلطة الإدارة الاهلية التي سبق ان الغاها الرئيس السوداني (الأسبق) جعفر نميري. ونتيجة لغياب البرامج السياسية الوطنية وفشل الأحزاب في استقطاب قاعدة جماهيرية عريضة تحفظ لها انتصارات في حلبة المنافسة الانتخابية، غابت الاطروحات المفضية الى النية متفق عليها للتداول السلمي للسلطة، لذلك كان امام هذه الأحزاب خيارين، الأول: انشاء تنظيمات عسكرية خاصة بها، ويشكل خاصة عند الأحزاب العقائدية. الثاني: التحالف مع بعض عناصر القات المسلحة بهدف وتنفيذ الانقلابات العسكرية والتي كان لها مردودها الأمني الواضح على السودان، لذلك نلاحظ ان تاريخ الحكم في السودان لم يخرج من دائرة المدني-العسكري التي حالت دون تحقيق التنمية السياسية فيه، ووضع بنيات متينة لنظام سياسي ديمقراطي سوداني مستدام وحفظ الاستقرار السياسي والأمني والتنمية الشاملة.

ان فشل الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية المتوازنة قد قاد هو الاخر الى ظهور ما يعرف بالمناطق المهمشة والحركات العنصرية والجهوية، وهي تعتبر رده سياسية، فبعد ان ساهمت الطرق الصوفية والمهدية ثم الأحزاب الطائفية وحتى العقائدية في خلق وشائج اجتماعية جديدة واطر للاندماج الاجتماعي متجاوزة القبلية والمنطقة، كما ساهمت الإدارة الاهلية بفاعلية في خلق الوثام الوطني، ومثلت آلية فاعلة لفض النزاعات القبلية. في هذه الظروف واجهت حكومة "الإنقاذ" حركات وتنظيمات مسلحة ذات طابع جهوي وعشائري في الشرق والنيل الأزرق وجنوب كردفان (جبال النوبة) ودارفور إضافة الى الجنوب (سابقاً) رغم ان الطائفية قد ساهمت

²⁷³ 0 محمد عدلان الحردلو، ورقة بعنوان: برتوكولات السلام ونظام الحكم في شمال السودان خلال الفترة الانتقالية، الخرطوم، فبراير

2005. شوهده في: <https://sudaneseonline.com/board/120/msg>.

²⁷⁴ 0 حيدر إبراهيم على، مرجع سابق، ص 147.

في تدوير القبليّة في وعاء اشمل ولكنها لم تكن السبيل الوحيد لتمثيل المواطنين²⁷⁵. ولكن قد يبرر المستوى الحضاري ودرجة الحداثة في المجتمع السوداني ذلك رغم الواقع السوداني المرير والتخلف الذي تسببت فيه الطائفية ، ولكن محاولة حكومة "الإنقاذ" في فترة حكمها الأول التخلص منها ومن غياب البديل المناسب ظهرت كيانات ومنظمات ذات سمات مناطقيّة وعشائريّة وجدت فيها الدوائر الخارجيّة المعاديّة مخلب قط لتنفيد خططها واستراتيجيّتها الامبرياليّة والمعاديّة ، الامر الذي شكل تحديا خطيرا للأمن الوطني السوداني ، فعادت من جديد الاطروحات المتعلّقة بالتبعية وصراع الهامش والمركز . فمفهوم التهميش استخدم في العلوم الاجتماعيّة ليشير الى الذين هاجروا من الريف الى المدن لأسباب مرتبطة بالدخل واصبحوا يواجهون في المدينة عجزا في الإيفاء بحاجياتهم الأساسيّة سبب عدم حصولهم على وظائف مناسبة وحقوق سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة ، وبالتالي فضلوا الإقامة في مناطق طرفيه هامشيّة ثم اصبح مفهوم التهميش شائعا في ادبيات التنمية والتخلف في دول العالم الثالث ، وقد حددت نظرية التهميش ثلاث مجالات تتجلى فيها الظاهرة : التهميش الجغرافي ، التهميش البيئي ، التهميش السياسي²⁷⁶.

ان اكبر المشاكل التي واجهت السودان سياسيا وامنيا هي صعوبة تحقيق الاندماج الوطني (ازمة الهوية) والتخلف والفقر وفشل الحكومات الديمقراطيّة في الاستمرار بسبب التناقضات وغياب الخطط والبرامج والسياسات الناجحة ، مما اغرى الأحزاب السياسيّة للعمل السياسي داخل القوات المسلحة بهدف التخطيط للقياّن بالانقلابات العسكريّة ، يضاف الى ذلك الصراعات القبليّة التي اخذت ابعادا عجزت الدولة على احتوائها، حيث أصبحت مرتبطة بأحزاب سياسيّة وقوة إقليميّة ودوليّة وحركات إرهابيّة للاستقواء بها في اطار الموازنات القبليّة والسيطرة على الموارد (الثروة) و (السلطة) وعملت على تفجر الوضع الأمني بصورة كبيرة.

وجد ان انفصال وقيام دولة جنوب السودان شكل مهددا امنيا كبيرا ليس في المجال السياسي فحسب وانما في مجالات وسياقات أخرى ، فمن المعروف ان الجواني الاجتماعيّة والثقافيّة لا تتكون بالسهولة ولا تتغير بسهولة أيضا على العكس من المستوى السياسي الذي يتم بالإيقاع السريع. كذلك لا يمكن الفصل بين الماضي

275 0 عبده مختار موسى ، دارفور .. ازمة دولة الى صراع القوى العظمى ، الخرطوم ، دار عزه للنشر ، 2010 ، ص39 .

276 0 عادل حسن احمد ، مرجع سابق ، ص190 .

ولمزيد من المعلومات انظر كذلك : عبده مختار موسى ، المرجع السابق ، ص9 .

والحاضر والمستقبل ، فهناك تراكمات تاريخيه معينة أدت الى نتائج معينة، ومواقف محددة على الرغم من وجود وشائج بين الشمال والجنوب (سابقا) ضاربة في القدم ، ونجد أيضا ان الجيش الشعبي لم يتطور كثيرا في مكوناته ، فهو عبارة مليشيات قبلية تتعاطى مع القيادات القبلية بدرجة أولية ، وبالتالي فقد قوى ذلك خط الاندماج في الجانب التعليمي والأيدولوجي لتكريس الانفصال والانتقال من المستوى الى المستوى الاجتماعي واثر ذلك على حدود الجنوب (سابقا) التي امتدت الى جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق حيث غدوا عقولهم بمسألة حق تقرير المصير²⁷⁷.

فيما يتعلق بأبي وقضايا المسيرية والدينكا التي تمت تداولها وتسييسها من قبل نظام "الإنقاذ" وقيادات الحركة الشعبية حيث لم تتم المحافظة على الحقوق التاريخية للمسيرية بالرغم من انها كانت موجودة في مختلف الوثائق ولكنها في الواقع العملي غير موجودة وبالرغم من الخيارات التي طرحت لهم وكان من بينه خيار الاتجاه شمالا الى منطقة النيل الأبيض وهو خيار لا يخلو أيضا من مواجهات مع قبائل أخرى. ونجد أيضا ان انفصال جنوب السودان سابقا شكل منه دولة جديدة لأعمال استخباراتية لمختلف الدول نحو السودان ، وتم التفرغ للمسألة السودانية عن قرب ويشكل ذلك خصما علة مصادر قوة الدولة الكلية . ذلك ان السودان فقد الميزة المكانية في افريقيا باعتباره اكبر دولة افريقية مساحة ، وتناقصت عناصر قوة الدولة لديه ، وكل ذلك انعكس سلبا على مكانه الدولة سياسيا سواء في المحيط الإقليمي او على المستوى الدولي²⁷⁸.

ونجد ان انفصال جنوب السودان سابقا قد اثر على قضايا دارفور وارتفاع سقف مطالب الحركات الدارفورية بالإضافة الى المشورة الشعبية في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق ووصل التأثير الى الجبهة الشرقية حيث تشبهت كثير من هذه الحركات بالحركة الشعبية ونادت بحق تقرير المصير باعتبارها أقاليم مهمشة من المركز ومهزومة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

²⁷⁷ 0 قيصير موسى الزين ، مقال بعنوان : التداعيات الاجتماعية والثقافية لانفصال الجنوب ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 17 ، 2010 ، ص60-61 .

²⁷⁸ 0 أسامة زين العابدين ، جامعة النيلين ، مقال بعنوان : اتفاقية نيفاشا والتكريس للانفصال ، مجلة مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 17 ، 2010 ، ص69-70 .

اهم الآثار الأمنية للمناطق المتأثرة بالنزاع في السودان دارفور نموذجا:

تشابك الحدود وانتشار السلاح في الإقليم : تمتد حدود إقليم دارفور بغير بالسودان بمسافة طويلة تشترك مع ثلاثة دول هي ليبيا، تشاد، وأفريقيا الوسطى ، ورغم ان هذه الحدود طويلة بدرجة ملحوظة فلا توجد عليها حراسات أمنية كافية وقد رسمت من طرف الاستعمار بطريقة عشوائية مما ادي الي تقسيم القبائل مع دول الجوار ، مما أدى الى سهولة الانتقال على جانبي الحدود من دولة لأخرى وعندما عادت الحكومة الثنائية ضم إقليم دارفور الى حكومة الخرطوم ولم ينتزع السلاح من يد القبائل، فاستمر وجود رقابة أمنية عليها مما خلق دائما جوا من الصراع والقتال في هذه المنطقة، وأول دخول للسلاح في الإقليم في منتصف السبعينات عندما كانت الجبهة الوطنية بقيادة الصادق المهدي تقود المعارضة ضد الحكومة في مايو بزعامة جعفر النميري ، وتستعد للانتفاضة 1976 ، حيث خزنت لهذا الغرض في دارفور، فلما جرى الحوار فيما بعد بين الجبهة الوطنية ونظام النميري حول المصالحة تنازلت الجبهة عن السلاح لجيش الحكومة لكن تسربت كيات منه لأهالي دارفور²⁷⁹. ولعل ما ساعد على انتشار السلاح في الإقليم هو قيام ليبيا بتسليح القبائل العربية في دارفور للاستقواء بصراعها مع تشاد ودخول شريط (اوزو) كذلك تفكك جيش جمهورية افريقيا الوسطى ودخول معظمه الى دارفور، ما دفعهم للتسابق للحصول على السلاح الاحداث لحماية انفسهم وخاصة وان الإقليم اصبح قبله لتجار السلاح ، حيث اصبح عدد قطع السلاح الموجودة في الإقليم عند بدء الصراع المسلح نصف مليون قطعة سلاح²⁸⁰.

السياسيات التعليمية والبطالة : كانت دارفور منطقة بعيدة ومتطرفة عن وسط السودان فقد تعرضت للإهمال والتهميش من جانب الحكومات الثنائية والوطنية بعد الاستقلال وحتى الان ، فانه ليس غريبا ان تصبح الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية غير كافي ، وغير موجودة بالمرّة وقد كانت دارفور اقل مديريات السودان نصيبا في عدد الطلاب في المدارس، وخلال عقد التسعينات من القرن العشرين ادارت الدولة سياسة تعليمية في توفير التعليم العالي في العاصمة بينما المدارس الاهلية وغير الحكومية في مديريات شمال السودان ، ولم يكن في

²⁷⁹ محمد جمال عرفه ، مقال بعنوان : دارفور التاريخ والقبائل العنصرية ، 2014 ، موقع اسلام اون لاین الالكتروني ، في :

www.islamonline.com ، شوهدي في : 8/3/2021.

²⁸⁰ زكي البحيري ، مشكلة دارفور ، أحوال الازمة ، الابعاد الاجتماعية والتطورات السياسية ، القاهرة .. مصر ، 2006 ، ص 99 .

دارفور مدرسة أهلية واحدة وقد كانت دارفور من اهم الركائز الأساسية للعمالمة المؤهلة كمصدر للرجال المجندين في الجيش السوداني ، وقد مثلت الهجرة الى البلاد العربية خاصة ليبيا منفذا مهما لجزء من فائض الايدي العاملة في دارفور ومع ذلك ظل الاف الخريجين بلا عمل نتيجة لعجز الدولة عن إيجاد فرص العمل لتوظيف تلك الطاقة البشرية في الإقليم خاصة بعدما زولوا دراستهم في الخرطوم ،وعندما تفجر الصراع في دارفور وجد العديد من هؤلاء ان التمرد ضد الدولة يشكل حلا لمعاناتهم الممتدة مع البطالة فكان لهم دور فعال في تشييط الحرب والصراع في دارفور الذي اصبح ناتج عن فوارق اجتماعية واقتصادية بين الشمال²⁸¹.

الصراع القبلي في إقليم دارفور : ان إقليم دارفور له تركيبة متنوعة عرقيا واجتماعيا وقبليا (اثنيا) وهو عبارة عن نموذج مصغر لدولة السودان ، وها ما يفسر وجود قبائل مشتركة ومتنوعة مع الدول المجاورة مما أدى الى سلسلة من الصراعات القبلية بين القبائل المختلفة في الأقليم، واهم هذه النزاعات القتال الدائر بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا في عام 1968 ومعركة السلامة والتعايشة في 1980 وبين الزغاوة والقمر عام 1990 ، كل هذه النزاعات كان خلفها العصبية القبلية التي كانت سببا في تحالف القبائل العربية ضد قبيلة الزرقة الافريقية وكذلك غياب السلطة الفاعلة للحكومة السودانية في إقليم دارفور²⁸².

الحروب الاهلية في الإقليم المجاورة لإقليم دارفور : ان الحروب الاهلية من الأسباب التي نفخت النار في الصراع الدائر في إقليم دارفور وجعلته يختلف عن العديد من الصراعات التي حدثت به سابقا، ومن أهمها الصراع الليبي التشادي الشهير حول الإقليم التشادي (اوزو)، والصراع التشادي الذي انطلق من دارفور بالحدود الشاسعة الممتدة بين ليبيا وتشاد وافريقيا الوسطى حيث تأثر الإقليم بذلك فتوفر بحوزه سكانه السلاح وفضلا عن ذلك الإقليم تعيش فيه قبائل متلاصقة بين الدول المجاورة كان له دور في انتشار السلاح²⁸³.

281 0 إسماعيل مصطفى عثمان ، دارفور ماضي وحاضر ومستقبل ، القاهرة .. مصر ، دار الاصاللة للنشر والتوزيع الإعلامي ، 2006 ، ص67-69 .

282 0 محمد الأمين عباس النحاس ، مرجع سابق ، ص73 .

283 0 بشير جمال ، دور مجلس الامن في حل النزاعات الدولية .. مسالة دارفور نموذجا ، القاهرة .. مصر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 2009 ، ص49 .

اضعاف الإدارة المحلية في إقليم دارفور : اعتمد السودان في تنظيمه الدستوري والإداري على أسلوب السياسة المركزية مما نتج عنه اضعاف الإدارة المحلية وعدم تجسيد مبدأ اللامركزية الإدارية، حيث قامت بتعيين إدارة محلية لتسيير الإقليم رغم صدور قانون الحكم الشعبي المحلي عام 1981 ولم ينفذ حتى بعد صدور تعديل دستوري عام 1998 حيث حل مجلس الشعب النيابي وجردت الولايات من سلطتها مما ساهم في اضعاف الإدارة المركزية في مواجهة الصراع، ومنح بعض القبائل مناصب في السلطة دون غيرها من القبائل الأخرى ، الامر الذي اجج نار الفتنة بين القبائل وادى الى تعطيل المؤسسات المدنية وجعل القبائل تنتظم في مؤسسات عرقية قبلية استغلت من السياسيين في الضغط على الحكومة وكان هذا الامر نتيجة للسياسة الخاطئة للحكومات المتعاقبة في السودان²⁸⁴.

ظهور ودعم المجموعات الانفصالية : ظهور الحركات المسلحة او الانفصالية التي تبنت قضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية تحت مسمى "التهميش" وتميزت هذه الحركات بالطابع الاثني او القبلي في استقطابها للمواطنين بالمنطقة وتسييسهم وادلجتهم لتحقيق مكاسب شخصية في الاغلب مما خلق كثير من النزاعات والانشقاقات داخل هذه المجموعات الانفصالية واطرفها وعمل على اخذ فترات طويلة للتفاوض وعدم الثبات على ركائز ثابتة انهك جانب الحكومة ماديا وامنيا لتدخل كثير من الدول في هذه القضية²⁸⁵.

التوظيف السياسي للنزاعات : ينبغي في اطار التعامل مع الصراع في دارفور ان لا يفضل تدخل الدولة في مراحلها المختلفة وتوظيفها العسكري لفتات وقبائل بعينها مثل توظيف الحكومة التركية وحكم الاستعمار للفرق الجهادية السود من قبائل تملكت تقاليد حربية بدوية مثل النوبة والدينكا والنوير والجماعة وأيضا توظيف بادي أبو دقن للنوبة نواه لجيشه حول سار، وعلى الرغم من ان مثل ذلك تكرر على أساس فردي الا ان بعض الاحداث توحد الجماعات من المنطلق القبلي كما حدث في نوفمبر 1924، عندما تحركت عناصر النوبة في الخرطوم بصفه قبلية ردا على قمع الانجليز كتمرد وقع في تلودي ، ومثال اخر هو تمكين عناصر البقارة العسكرية في سلطة الخليفة عبد الله من إدارة البلاد لحسابها ، وتوظيف الحكومات الوطنية لقبائل التماس

284 ⁰ محمد الأمين عباس النحاس ، مرجع سابق ، ص83 .

285 ⁰ مقابلة مع : محمد احمد عبد الغفار ، أستاذ سابق بجامعة الخرطوم و الأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية في العلوم السياسية

(النزاعات والانداز المبكر) ، جامعة الخرطوم ، بتاريخ 6/10/2020 ، الساعة 10 صباحا .

العربية لمواجهة الانانيا والجيش الشعبي لتحرير السودان . لقد قادت هذه العسكرة الى بروز تيارات حربية مضادة داخل القبائل الأخرى مثل المسيرية والحوازمة والرزيقات وبعد ذلك ارتبطت هذه المؤسسات العسكرية التقليدية بالمحاور السياسية المركزية من أحزاب وحكومات، هذا الوضع يعكس ارتباط الصراع القبلي بمؤسسات الدولة ، ومن ابرز الأمثلة بما يحدث في دافور حيث تختلط ظواهر النزاع القبلي حول المرعى بسبب الهجرة للقبائل المستعربة الى إقليم جبل مرة واصطدامها مع الفور والمجموعات غير المستعربة وما تبع من استخدام للابدلوجية الدينية والقوة المسلحة واستقطاب المجموعات المناوئة وهكذا يتحول ما هو صراع حول الموارد الى حروب أهلية اثنية، وما هو قبلي تقليدي الى مشروع الحرب الشاملة . وهذا يعزز أهمية السلام والتعايش السلمي والتنمية الريفية التي تشمل الموارد والبشر²⁸⁶.

ظهور الميليشيات : تطورت الأوضاع السياسية في السودان بوتيرة متسارعة منذ العام 2003 والتي تعتبر الميلاد الرسمي لمليشيات الجنجويد بزعامة الزعيم القبلي (موسى هلال) ومشاركة عدد من النافذين في الحكومة السودانية (سابقا) "الإنقاذ" وقيادات من الصف الأول في القوات المسلحة وما صاحب ذلك من جرائم . لم يتوقف الامر في الجرائم التي واجهها انسان دارفور بل تطور الى تمدد مليشيات الحكومة السودانية لتصل الى سدة الحكم الامر الذي جعل من السودان دولة تحكمها مليشيات رسمية حيث استغلت تعديل القانون في العام 2017 في محاولة لتحويلها قوات رسمية، ونجد ان نظام "الإنقاذ" تمادى في رعاية وتدريب بالمليشيات العرقية بعد ان توصلوا الا ان الجيش غير راغب في خوض حرب أخرى لصالح نظام المركز مع نهاية الاقتتال في جنوب السودان، مستخدمين الترغيب وتقديم الامتيازات لصالح هذه الفئات مما احدث تحولا كبيرا في طبيعة تكوين الميليشيات لتصبح جنبا الى جنب مع القوات المسلحة السودانية لضرب المدنيين ونزوح ما يقارب اثنين مليون ونصف من النازحين لسياسة حكومة السودان ويخلص ذلك لتبني الدولة سياسة الهجوم الغير مبرر باستخدام الميليشيات في اكبر غياب للقانون واختراق للأعراف والمواثيق الدولية²⁸⁷.

286 ⁰ النتائج السياسية والأمنية والقضايا للامزة في دارفور ، مقتبس من بحث اكايمي غير منشور ، موقع موسوعة مقاتل الصحراء الالكتروني

، في : http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Barfur/sec10-doc_cvt.htm . ، شوهدي في : 9/3/2021.

287 ⁰ مقال باسم : دولة الميليشيات ، النشأة والتطور .. تحديات الاستئصال ، 21 يوليو 2019 ، موقع شبكة (عابن) الالكتروني ،

في : https://3ayin.com/the-militias_21 ، شوهدي في : 11/3/2021.

تتقاطع الصراعات القبلية (حول الموارد)، مع غياب التنمية العادلة الشاملة، مع التسييس وظهور الحركات المسلحة، تدخل الحكومة لصالح طرف، الصراعات في دول الجوار وتدفق السلاح الى دارفور، مع عسكره القبائل وظهور الميليشيات القبلية واختراق الحكومة لها من جانب والحركات المسلحة المختلفة من جانب اخر. تداخل هذه العوامل واللاعبين أدى الى وضع سياسي /اجتماعي/امني مأزوم ومعقد سوف يضع بصماته على اتجاهات تشكيل مستقبل السودان السياسي والاجتماعي اذ لم تتم معالجته بصور جزرية شاملة²⁸⁸.

بالنسبة لتدويل الازمة الدارفورية السودانية نجدها انها تساعد أمريكا واروبا عموما على الانتقال من ضغوط المسالة الإرهابية في العالمين الإسلامي والاسيوي الى نزوح انساني تمتد فيه عملية التدخل القصري هذه المرة الى منطقة إسلامية وتوظف فيها مساعدة المسلمين الذين تمتد ماسيهم في بلاد السودان التاريخية من سنار شرقا حتى تشاد بل والنيجر ومالي غربا ممن يعانون بدورهم مشكلات التمرد وتعطل التنمية المستدامة . ان الطابع الدولي الذي تسعى الولايات المتحدة الامريكية ان تضيفه على ازمة دارفور يعني تداخل مصالح الدول بالتنافس او الاستغلال او الاخضاع او تطويع المؤسسات الدولية نفسها لخدمة أغراض ومطامع محددة²⁸⁹.

اتفاقية جوبا للسلام 2019-2020 : وقعت الحكومة الانتقالية السودانية اتفاق سلام مع عدة جماعات سودانية متمردة بهدف انتهاء سنوات من النزاعات المسلحة في إقليم دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق ، وجرت مراسم التوقيع في جوبا عاصمة دولة جنوب السودان بشكل نهائي على اتفاق مبدئي تم التوصل اليه في أغسطس / اب بعد شهر من المحادثات مع ثلاث مجموعات متمردة رئيسية من إقليم دارفور بالإضافة الى فصائل من الشرق والشمال وجبال النوبة، وتضمن الاتفاق سته بروتوكولات أهمها تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية وتقاسم الثروة²⁹⁰.

أخيرا يمكن القول ان السودان عانى كثيرا من الازمات والنزاعات والسياسات الخاطئة والتي كانت نتيجتها كثير من الخسارات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتي أدت الى احداث التمزقات في كثير من

288 0 عبده موسى مختار ، مرجع سابق ، ص89.

289 0 مقاتل الصحراء . موقع الالكتروني ، مرجع سابق .

290 0 اتفاقية السلام في السودان : توقيع اتفاقية لتقاسم السلطة بين الحكومة وجماعات مسلحة ، 30/10/2020 ، شوهد في موقع : بي بي سي عربي نيوز الالكتروني ، في : . <https://www.bbc.com/arabic/middleeast:54400200>

أقاليم البلاد وتنوع الازمات فيها من مشاكل حدودية الى لجوء وهجرة وانتشار الجريمة المنظمة داخل الحدود والعبارة للحدود ، وكان ذلك تدريجيا منذ الاستقلال وكان لجميع الحكومات والنخب السياسية الحاكمة الدور الأكبر في استفحال هذه القضايا النزاعية الاثنية وعدم ادارتها بل وتوظيفها وتسييسها لما يخدم مكاسبهم واغراضهم الشخصية. وقد شهدت فترة "الإنقاذ" التفاقم الأكبر في اتساع وانتشار هذه النزاعات بأبعادها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية ابتداء من قضية جنوب السودان ثم دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، والجبهة الشرقية التي ما زالت اثارها واضحة في كثير من الاشتباكات بين الطوائف الاثنية في الشرق الى الان والتي أدت الى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات بالإضافة الى التقلبات الأمني في المنطقة والذي ينقل المشكلة من بعد داخلي الى بعد خارجي وذلك من خلال الحدود المتاخمة مع اثيوبيا وارتيريا والقبائل التي تشكل تداخل فيما بينهم . من خلال هذا المبحث نجد انه بالرغم من وجود هدوء نسبي في أقاليم السودان الا ان الآثار الأمنية يمكن ان تتفاقم بصورة كبيرة اذا لم توضع سياسات عادلة غير انتقامية في المناطق المتأثرة بالنزاعات وعدم تكرار التجارب السابقة من سياسات الادلجة والتمييز والتسييس والاستقطاب الاثني وإدارة كل التباينات في البنية المجتمعية بصورة تكفل للجميع العيش في مناخ امن ومستقر مما يعود على السودان باستقرار امنه الوطني.

الخاتمة

أولاً: ملخص عام للمبحث:

تتاول الباحث الاطار العام المفاهيمي تحت عنوان تسييس الاثنيات والنزاع الاثني ، واحتوى على تعريف المصطلحات العلمية والنظريات التي تفسر عملية التسييس والتقسيمات الاثنية بصورة عامة ، كما تطرق للنزاعات الاثنية والامن القومي حيث شمل على كيفية تطور النزاعات الاثنية واسبابها وفواعلها وأيضا النظريات المفسرة لذلك وضرب الأمثلة وتحليلها وكيفية تأثير هذه النزاعات على الامن القومي بصورة عامة .

وأيضاً تناول إدارة التنوع والتعريفات للمفهوم والقوانين والامثلة في كيفية إدارة التنوع ومدى فاعليتها بالتمثيل والحالات بصورة عامة.

شمل البحث التنوع الاثني في السودان التنوع الاثني في السودان حيث تناول التكوينات الاثنية في السودان من حيث التوزيع الجغرافي الاثني وانتشاره الجغرافي وتحليل المكونات المجتمعية وتبايناتها واختلافاتها وثقافتها وتطور تسييس الاثنيات في السودان من خلال التتبع للأحداث والتمرحل التاريخي وكيفية التطور من خلال فترات الحكم التي تعاقبت على السودان ودور الأحزاب والأنظمة والنخب في ديناميكية التسييس ، بالإضافة الى إدارة التنوع الاثني في السودان ودور الأنظمة السياسية في إدارة التنوع مع التركيز على فترة الإنقاذ (1989-2020)م.

كما تطرق البحث للجغرافيا السياسية للإثنيات المتأثرة بالنزاعات من خلال دراسة تحليلية ، للنزاع في دارفور واسبابه وكيفية تطوره واثره على الامن القومي السوداني وكيفية انتقال النزاع من الأطراف الى المركز ونزاع الشرق وتحليله وكيفية تطور النزاع من نزاع يحتوى على مطالب اجتماعية الى نزاع سياسي شاركت فيه عملية التسييس من النخب والأنظمة الحاكمة بالإضافة الى دور المؤثرات الخارجية بالإضافة لنزاع جبال النوبة عبر التتبع التاريخي للأحداث والحكومات المتعاقبة وتطور النزاع.

أخيراً شمل البحث تفصيلاً تأثير تسييس الاثنيات على الامن القومي السوداني وحوى التأثيرات السياسية وتوضيح دور الأنظمة الحاكمة وكيفية إدارة عملية الحوكمة السياسية ومدى المشاركة المجتمعية ، حيث تناول التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية ودور التسييس الاثني واثاره من نزاعات في العملية الاقتصادية وتدهورها والنزاع حول الثروة والمطالبة بالعدالة الاجتماعية من قبل الاثنيات المتضررة بالنزاعات وتفتق النسيج الاجتماعي نتيجة الحروب والنزوح والفقر والجوع وغيره من الاثار المترتبة ، بالإضافة للتأثيرات الأمنية التي تشمل كل الجوانب وتتأثر بها وكيفية تأثير تسييس الاثنيات على الامن القومي السوداني عبر النزاعات والانشقاقات والتدخلات الخارجية وضعف الأنظمة السياسية وامننه القضائياً.

ثانياً: النتائج:

- ❖ عملية تسييس الاثنيات في السودان بدأت قبل الاستقلال واستمرت طيلة فترات تعاقب الحكومات ، وكانت اثارها واضحة في كل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.
- ❖ ضعف الأنظمة السياسية وافتقادها للمؤسسية وغياب الديمقراطية الشفافة هو ما اضعف الممارسة السياسية في السودان واثّر على سيادتها وسمح لكثيرين من الفواعل الأخرى التدخل في شؤون الدولة.
- ❖ هشاشة الأحزاب السودانية وعدم ممارستها لدورها الرئيسي باحتواء كل العناصر المجتمعية للدولة واقتصار السلطة في ايدي اشخاص معينين أدى الى الولاء للحزب و(القادة) والطائفية بدلا من الولاء للوطن.
- ❖ فشل النخب السودانية الحاكمة بصورة واضحة في إدارة التنوع في السودان ومراعاة اختلاف الثقافات والاعراق والطوائف وممارسة سياسات المحاباة والاقصاء بين الاثنيات المختلفة، خلق نوع من التنافر الحاد فيما بينها ومن ثم تطور الوضع الى نشوب النزاعات.
- ❖ ان وجود تنوع وتباين في الاثنيات في السودان في حد ذاته لا يشكل إشكالية فهذا من طبيعة الحياة وانما الممارسات السياسية غير العادلة التي عملت على خلق التوترات بين هذه الاثنيات هي أساس المشكلة.
- ❖ فترة الإنقاذ هي الفترة التي تطورت فيها عملية تسييس الاثنيات وذلك من خلال تفضيل بعض الاثنيات على الأخرى مما خلق نوع من الانقسامات والاختلافات أدت الى نزاعات مسلحة اثرت كثيرا في استقرار امن السودان .
- ❖ حاولت بعض النخب إدارة التنوع في السودان ولكنها لم تحقق نجاح كبير لان الهوية الوطنية ضعيفة وهشة والولاء القبلي والاثني يغلب عليها، وهي تعتبر من اكبر القضايا الافريقية.
- ❖ استغل كثير من النخب في السودان التباينات الاثنية للتعبئة السياسية لكسب انصار وولاء بجانبها مستغلة في كثير من الأحيان الخطاب السياسي الذي يتميز (بالمعاداة).

ثالثا: التوصيات:

- ❖ يجب العمل على دمج جميع الاثنيات والهويات في دولة قومية واحدة من خلال وضع دستور يشمل كل التباينات الثقافية والدينية والعرقية.

- ❖ الارتكاز على مبدأ العدالة والمساواة بين كل فئات ومكونات المجتمع السوداني في توزيع الثروة والمشاركة في السلطة وفق معايير المواطنة لا الاثنية والمحاصصة.
- ❖ إعادة هيكلة بناء الأحزاب السودانية وضبطها بقوانين فاعلة تعمل على احتواء كل المواطنين بتبايناتهم تحت مظلة الوحدة الوطنية.
- ❖ العمل على إيجاد النيات علمية وعملية في الممارسة السياسية تعمل على إدارة التنوع في السودان.
- ❖ بث ونشر ثقافة الهوية الوطنية الموحدة الجمعية والعمل على ذلك من خلال المناهج والمنابر التعليمية والبحوث العلمية وأشراك الاعلام (غير الموجة) بصورة أساسية لبناء مجتمع معافى من الجهوية والعنصرية.
- ❖ التعامل مع قضايا التماس الجغرافي مع دول الجوار مثل جبال النوبة وجنوب كردفان والشرق على أساس انها قضايا قومية بدلا من استقطاب القبائل وتأجيج الصراعات الاثنية والتأكيد على عدم جدوى تسليح القبائل لأنه حتما سيقود الى خروج هذه القبيلة على الدولة بعد الإحساس بالقوة والسيطرة على مقاليد الحكم على المستوى المحلي والمركزي وذلك على حساب المكونات الأخرى للبلاد.
- ❖ بناء سياسية التنمية المتوازنة للتقليل من حدة مشاكل التعدديات ويكون ذلك بعمل تنمية متوازنة لكل الأطراف في السودان .
- ❖ إرساء مفهوم العدالة الاجتماعية الترميمية من خلال الأولوية للإصلاح وليس العقاب أي للمستقبل وليس الماضي وذلك من خلال برامج مختلفة اساهها الحوار بين الجاني والضحية لإزالة الغبن والضغائن.

رابعا: مقترحات دراسات مستقبلية:

لاستكمال هذه البحث يقترح الباحث اجراء دراسات في الاتي:

1. دور الحكم اللامركزي في إدارة التنوع الاثني واثره على الامن القومي السوداني.
2. الهوية الوطنية والنزاعات الاثنية .. دراسة في الثوابت والتحديات.
3. الحياد الإيجابي في قضايا الاثنيات السودانية وفق رؤية استراتيجية.

المصادر والمراجع

المصادر:

- القرآن الكريم.

المراجع:

أولاً: الكتب العربية:

1. إبراهيم النور، استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية ، محاضرات الامارات ، دولة الامارات العربية المتحدة ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية .
2. إبراهيم عبد الله الحسين ، الاقتصاد السوداني الواقع والافاق في التحولات الاقتصادية العربية والالفيه الثالثة ، عمان :مؤسسة عبد الحميد شومان ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2004 .
3. إبراهيم موسى، قضايا عربية معاصرة، ط1، بيروت ، دار المنهل اللبناني، 2010 م .
4. أبو العينين محمود ، إدارة الصراعات العرقية في افريقيا ، مجلة الدراسات الافريقية ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، العدد 2000.
5. احمد التجاني صالح ابوبكر، الحركة الإسلامية السودانية اين هي اليوم؟، رؤية نقدية وتحليلية ،الخرطوم ،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، ط1 ، أغسطس 2008 م .
6. احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001 .
7. أدمون اوكيريملي، نظريات القومية، مقدمة نقدية ، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، ط1، 2013 .
8. ادوارد دي بونو ، الصراعات ، ترجمة فاطمه السنوسي ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، المجمع الثقافي ، 1997 م .
9. مصطفى عثمان إسماعيل ، دارفور ماضي وحاضر ومستقبل ، القاهرة .. مصر ، دار الاصاله للنشر والتوزيع الإعلامي ، 2006 .
10. اكرام بدر الدين ، الأحزاب والتطور السياسي في السودان ، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 1997 .

11. اميرة جلال تاور ، النزاعات الافريقية واثارها الاقتصادية والسياسية - دراسة حالة السودان - منطقة جنوب كردفان ، بحث لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة النيلين ، 2018م.
12. امين مشايقة و ابكر الطيب ، دارفور الجيوسياسي ، والصراع والمستقبل ، عمان .. الأردن ، دار حامد للنشر والتوزيع ، 2011 ، ط1 .
13. البحيري زكي ، دارفور أصول الازمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية ، مصر ، جامعة المنصورة، مكتبة النهضة المصرية ، 2008 ، رقم الإيداع 2525، 19 القاهرة .
14. بشير الشايب ، بحث لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان: مستقبل الدول الفيدرالية في افريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجاً ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، 2010 - 2011 .
15. بشير جمال ، دور مجلس الامن في حل النزاعات الدولية .. مسالة دارفور نموذجاً ، القاهرة .. مصر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 2009 .
16. بهاء الدين مكاوي، التعددية وتسوية النزاعات في السودان (نيفاشا نموذجاً)، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، نوفمبر 2006.
17. تامر كامل الخزرجي ، النظم الحديثة والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في استراتيجية السلطة ، عمان الأردن ، دار مجدلاوي للنشر ، ط1 .
18. تيم نيلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التيجاني، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، ط3، 2006.
19. جورج هولدا سابين، تطور الفكر السياسي ، ترجمة علي إبراهيم السيد، دار المعارف .
20. جوزيف روم ، تعريف الامن القومي ، الجوانب الغير عسكرية للأمن القومي .
21. حسن الساعوري، عسكريون ساسة، الخرطوم، مطابع العملة، 2001م.
22. حسن على الساعوري ، الصراع على السلطة ام على السودان ، الخرطوم السودان ، المركز العالمي للدراسات الافريقية ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، مارس 2010 .
23. حسن علي الساعوري، السودان ورواية غالب ومغلوب، تحديات الاستقرار السياسي، (1986 - 2018م)، مطابع العملة، 2018.

24. حيدر إبراهيم علي، التنوع الثقافي وبناء الدول الوطنية في السودان، السودان ، مركز الدراسات السودانية ، 2001م .
25. خالد عويس ، ارهاصات الوعي ونكساته .. الجذور الثقافية للمسألة السودانية ، 2012 ، دبي ، دار مدارك للنشر .
26. راغب شاهين عبد العزيز، الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل، القاهرة .. مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011.
27. رجب محمد عبد الحليم ، العروبة والإسلام في دارفور ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2008 .
28. رغيد الصلح ، مقال بعنوان: الجماعات الإثنية في المنطقة العربية ، بيروت ، جريدة الخليج ، 2016م .
29. ريد هاليداي وآخرون ، الأثنية والدولة ، الأكراد في العراق وإيران وتركيا (ترجمة عبدالإله النصيحي) ، ط 1، العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006م .
30. زكي البحيري ، مشكلة دارفور ، أحوال الازمة ، الابعاد الاجتماعية والتطورات السياسية ، القاهرة .. مصر، 2006 .
31. سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، القاهرة، دار سعادة الصباح، 1992.
32. سلسلة المنتدى الأفريقي (4)، الهوية وقضايا السلام في السودان ، الخرطوم .. السودان ، المركز العالمي للدراسات الأفريقية ، أغسطس 2007 .
33. السيد عمر ، دارفور ما بين إدارة الازمة والإدارة بالأزمة ، الجيزة ، الدار العالمية للنشر ، 2008 ، ط 1 .
34. شاراس سرينيفاسان ، دراسة جزئية عن حقوق الأقليات، منع الصراع والتحذير المبكر .. دروس من دارفور ، ترجمة سعيد عبد المسيح شحاتة ، جماعة حقوق الأقليات الدولية ، Minority Rights Group International 54 Commercial Street , London E1 6LT, United Kingdom .
Website:www.minorityrights.org

35. شريف حرير وتيرجي (ترجمة مبارك على عثمان ومجدي النعيم)، السودان الانهيار او النهضة ، القاهرة ، مركز الدراسات السودانية ، 1997.
36. الطيب حاج عطية، التعددية الثقافية الحرة والمواطنة، الخرطوم، معهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم، ط1، 2007م.
37. ظاهر حسين ، معجم المصطلحات السياسية والدولية ، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2011 م .
38. عادل حسن محمد احمد ، تحديات الامن القومي السوداني بعد نهاية الحرب الباردة ، الخرطوم .. السودان ، شركة مطابع العملة، ط1، 2013.
39. عبد الحافظ احمد ، الدولة والجماعات العرقية ، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتارستان 1991 - 2000 ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .
40. عبد السلام إبراهيم بغدادى ، الوحدة الوطنية مشكلة الأقليات في افريقيا ، لبنان .. بيروت، مركز دراسات الوحدة ، ط1.
41. عبد السلام جحيش وسليمان ابكر محمد ، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية ، دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003-2014 ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين _ المانيا ، 2018.
42. عبد العزيز خالد ، جبال النوبة اثنيات وتراث، الخرطوم .. السودان ، ط2، ص13.
43. عبد الغفار محمد احمد و سامية الهادي ، السودان مستقبل التنمية والسلام ، القاهرة ، مركز الدراسات السودانية ، 1995.
44. عبد الغفار محمد احمد، السودان الوحدة في التنوع، الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1992.
45. عبد الله الفكي البشير ، إدارة التنوع ، انفصال جنوب السودان التحديات والفرص ، قطر ، المركز العربي ودراسة السياسات ، 2012 ، ط 1 .
46. عبد الماجد بوب ، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال ، الخرطوم ، مطبعة جامعة الخرطوم ، 2009م.
47. عبد المنعم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ و الصراع والمستقبل ، القاهرة، دار الرشاد، 2008، ط1.

48. عبد المنعم محمد صالح وليلى سيد مصطفى ارباب ، الأحزاب السياسية وتجربة الحكم في السودان ، عتيق للطباعة ، الخرطوم، رقم الإيداع 48 ، 2015 .
49. عبد الوهاب الأفندي، أزمة دارفور نظرة في الجذور والحلول الممكنة، دولة الامارات ، مركز دراسات الامارات الاستراتيجي، ط1، 2009.
50. عبده مختار موسى ، دارفور .. أزمة دولة الى صراع القوى العظمى ، الخرطوم ، دار عزة للنشر ، 2010 .
51. عبده مختار موسى، اثر القبيلة في الاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور) ، محمد احمد محمد داني ، دور الإدارة الاهلية في تعزيز المصالحات الوطنية (ندوة نظمها مركز دراسات المجتمع ، الخرطوم ، 7 تشرين الأول / أكتوبر 2010).
52. عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006.
53. عثمان عبد الله عثمان، النزاعات في دارفور، رؤية مستقبلية، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الملف الدوري، 2010-2013.
54. عطا الحسن البطحاني، جبال النوبة الاثنية السياسية والحركة الفلاحية، الخرطوم.. السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، 2008.
55. على عيسى عبد الرحمن ، ورقة بعنوان : الانفصال واثره على الامن القومي السوداني ، قدمت في المؤتمر العلمي الرابع لقضايا ما بعد الانفصال ، مركز الراصد للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، نوفمبر 2010 .
56. عمر عبد الله كامل ، الامن العربي من منظور اقتصادي ، باريس ، مركز دراسات العربي - الأوربي ، 1996 .
57. فاروق مصطفى إسماعيل، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية، دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.
58. فرانسيس دينق، صراع الرؤى، نزاع الهويات في السودان، ترجمة عوض حسن، القاهرة، مركز الدراسات السودانية، ط1، 1999.

59. فوزي ديدار روسانو، السودان الى اين ، ترجمة مراد خلاف ، السودان ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، 2002 .
60. قسوم سليم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، الجزائر، 2010 .
61. كاظم هاشم نعمه، أزمة دارفور، السودان والعروبة والتدويل والأفرقة، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب، قبل السلام ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.
62. مارتاغن ، الهوية والعنف وهم لمصير حتمي ، ترجمة سحر توفيق ، الكويت ، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008 .
63. مبارك على عثمان ، السودان عقد التنمية الضائع والامكانيات المهدورة والأفكار في ظل الرأسمالية التابعة ، القاهرة ، مركز الدراسات السودانية ، 1993 .
64. المحبوب عبد السلام، دائرة الضوء - خيوط الظلام، القاهرة، دار مدارك، ط1 ، يناير 2010م.
65. محمد احمد ادروب اوهاج، من تاريخ البجا، الكتاب الأول، الخرطوم، مطابع العملة، 2008.
66. محمد الأمين عباس النحاس ، السودان الى اين يتجه ؟ ، جدل السلام الوحدة والانفصال ، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، بيروت .. لبنان ، مركز دراسات الوحدة الوطنية ، 1986 .
67. محمد السيد، افريقيا والاطماع الغربية، الإسكندرية .. مصر ، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
68. محمد الملي ، الابعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي ، باريس ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، 1996.
69. محمد جابر الانصاري وآخرون ، النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1997 .
70. محمد جبريل عبد الله ، مقال بعنوان : التغيرات البيئية في دارفور واثرها في حركة المواطنين ، الخرطوم السودان ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد العاشر ، شركة مطابع السودان للعملة ، مارس 2009 .
71. محمد سليمان محمد، السودان حروب الهوية والموارد، كامبردج، دار كامبردج للنشر.

72. محمد محمد حسن كرار، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية، الخرطوم، دار البلد، 1998م.
73. محمد مهدي عاشور ، التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية، ط 1 ، 2004.
74. محمد نبيل الشيمي ، جنوب السودان جذور المشكلة وتداعيات الانفصال ، الحوار المتمدن ، العدد 3209 ، 2010 .
75. نادر السيوفي ، حروب الموارد في افريقيا .. الكنغو الديمقراطية - سيراليون - أنجولا - جنوب السودان ، الخرطوم ، مكتبة الشريف الاكاديمية ، 2008 .
76. نبيلة سالك ، عادل زقاغ ، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية : فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني والمؤسساتي .
77. نديم البيطار، من التجزئة الى وحدة القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية ، بيروت، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط5 ، 1986.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1. i.hassan, Ali m. Introduction to the Sudan Economy, Khartoum university .press Khartoum 1976.
2. The Copenhagen school (international relations) =<http://www/Wikipedia>.
- Widening seniority the Copenhagen school (intern atonal relation) html.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

1. احمد محمود عبد الفتاح ، مشكلات الأقليات في الوطن العربي ، دراسة مقارنة بين حالي البحرين وجنوب السودان ، لنيل درجة الدكتوراه ، القاهرة ، معهد البحوث ، 2000 .
2. ادابير أحمد ، التعددية الإثنية والامن المجتمعي ، دراسة حالة مالي ، لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام 2011-2012 م .
3. بلقاسم مربعي ، أليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة، دراسة حالة النموذج الماليزي ، رسالة لنيل درجة الماجستير ، جامعة بسكرة ، الجزائر .

4. جعفر ابوريده شطه ، إدارة التنوع العرقي والثقافي في السودان 1956-2015 ، بحث لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة النيلين ، 2018 م .
5. زقاغ عادل ، إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دور الطرف الثالث ، لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2004م.
6. سليمان علي محمد موسى، بحث بعنوان: التسوية وإعادة اعمار ما بعد النزاعات الاهلية المسلحة، دراسة حالة شرق السودان، 1989-2016، لنيل درجة الدكتوراه، جامعة النيلين، 2017م.
7. سمية بلعيد ، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها ، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً، بحث دكتوراه ،جامعة منتوري - قسنطينة، 2009م.
8. سيد احمد قوجيلي ، الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر .
9. صفات عبد الله، دور قيادات المجتمع الريفي في نشر الثقافة، دراسة حالة محلية هبيلا، ولاية جنوب كردفان، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في دراسات السلام ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012.
10. نبيلة سالك ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص : علاقات دولية ، بعنوان الآليات المؤسسية لإدارة التعدد الاثني ، جامعة باتنة، الجزائر ، 2015م -2016م.
11. وانفاري ماشاي ، افريقيا والتحدي ، بحث لنيل درجة الماجستير ، ترجمة محمد الكيلاني ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 2014 .
12. الياس عبد الله خليل ، اثر النزاعات المسلحة بدارفور على السلوك التوافقي للنازحين بولاية غرب دارفور ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في دراسات السلام والتنمية ، جامعة زالنجي ، كلية الدراسات العليا ، مايو 2009 .
13. ياسر رباح عبد الرحيم صلاح الدين ، بحث لنيل درجة الماجستير بعنوان : اثر الطائفية والأقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية السودان نموذجاً ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس .. فلسطين ، 2017 .

رابعاً: الدوريات والصحف والمجلات:

1. أسامة زين العابدين ، جامعة النيلين ، مقال بعنوان : اتفاقية نيفاشا والتكريس للانفصال ، مجلة مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 17 ، 2010 .
2. أنور سيد كامل ، التكوين الاثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة دراسة شرق أوسطية ، عمان .. الأردن ، مركز دراسات الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات ، العدد63 ، 2013 .
3. ايمن السيد شبانه ، الصراعات الاثنية في افريقيا الخصائص والتداعيات وسبل المواجهة ، قراءات افريقية ، العدد 6 ، سبتمبر 2010 .
4. بشير الجيلي احمد ، التنمية الاقتصادية في السودان ، مجلة السياسة الدولية ، مصر .. القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد 181 .
5. بهاء الدين مكاوي ، التنوع الاثني والوحدة الوطنية في السودان ، مجلة السياسة الدولية ، مصر .. القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد 176 ، 2009 .
6. تاريخ النزاعات القبلية في السودان ، ورقة علمية ، المنتدى - مركز الراصد .
7. جورج قرم، إنتاج الأيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني، بيروت، مجلة دراسات عربية، العدد11، 1978.
8. حسن الساعوري ، الممارسات الحزبية ومستقبل الديمقراطية في السودان ، مقال في مجلة الاستراتيجية والامن الوطني ، العدد 12 ، 2018 ، الاكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية .
9. حسن علي الساعوري، مقال بعنوان: قضية جنوب السودان ما بين اليوم والامس، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد الأول، الخرطوم ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، 2001.
10. حسين توفيق إبراهيم ، ندوة التعددية في الدول العربية، مجلة المستقبل العربي ، السنة 9، العدد 96، فبراير 1987.
11. حيدر إبراهيم على ، استراتيجية الهويات المتنازعة ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة .. مصر ، جامعة الدول العربية ، العدد 129 ، 2017 .
12. الزين عثمان، جريدة الصحافة، الصفحة السياسية، السودان .. الخرطوم ، العدد 6292، يناير 2000م.

13. سامي هاشم عثمان ، مقال بعنوان الهوية السودانية (تفكيك) المقولات الفاسدة ، مجلة الاستراتيجية والامن الوطني ، السودان .. الخرطوم ، تصدر من الاكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية ، العدد 13 ، أكتوبر 2019م ، ص 175-178 .
14. صديق امبده ، صحيفة رأي الشعب ، مقال بعنوان : الإنقاذ من العقيدة الى القبيلة ، الخرطوم .. السودان ، العدد 2231 ، 15 أكتوبر 2011م.
15. صديق تاور ، مجلة خطاب ، جامعة الخرطوم ، معهد أبحاث السلام ، العدد المزدوج (2 ، 3) ، 2012.
16. عباس إبراهيم ، مقال بعنوان أسباب الصراعات القبلية وأسباب العجز عن احتوائها في دارفور ، المنتدى ، أوراق توثيقية ، تصدر عن مركز الراصد للدراسات ، العدد العاشر ، مارس 2009م .
17. عز الدين شكري ، ازمة الدولة في افريقيا ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 110 ، أكتوبر 1992.
18. عوض السيد الكرسي ، النزاعات الاهلية في السودان ، القاهرة ، مجلة دراسات حوض النيل ، ديسمبر 1999 .
19. غليون برهان ، الاتنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية ، مجلة التسامح ، العدد الثاني والعشرين ، 2003 .
20. قيصر موسى الزين ، مقال بعنوان : التدايعات الاجتماعية والثقافية لانفصال الجنوب ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 17 ، 2010 .
21. قيصر موسى الزين ، مقال بعنوان : ظاهرة الدولة ومتغيراتها ، الخرطوم .. السودان ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 17 ، ديسمبر 2010 .
22. مبارك على ، السودان الازمة الاقتصادية الابعاد والحجم ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، عدد 128 ، 1997 .
23. مجذوب عيروس ، صحيفة رأي الشعب ، صفحة رواد الفكر والأدب ، العدد 1573.
24. محمد محمد عثمان ، جريدة الصحافة ، صفحة الحوار ، السودان .. الخرطوم ، العدد 662 ، يناير 2012م.

25. محمد هارون كافي، جبال النوبة السلام والتنمية، مجلة دراسات السلام، جامعة الدلتج ، مركز دراسات السلام، يناير 2000.

26. منى ظواهرية ، عضو مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، النزاع الاثني واشكالية بناء الامن الاجتماعي في البلدان العربية : العراق والسودان نموذجاً ، العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية المجلد العاشر – العدد الأول – 2020م .

27. نجلاء مرعي ، اعراض الانفصال .. الصراع على النفط بين الشمال والجنوب ، مجلة السياسة الدولية ، مصر .. القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد 188 ، 2012 .

28. نيفين مسعد ، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الوطن العربي ، القاهرة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 26 ، نوفمبر 2008م .

خامساً: أوراق علمية:

1. شفيقه الطاهر سعيد ، الديمقراطية والقبلية في افريقيا ، الصومال نموذجاً ، ورقة مقدمة الى الندوة الدولية حول افريقيا الحاضر وفاق المستقبل ، نيامي .. النيجر ، 2008 .
2. نعيمه زاوي، ورقة علمية بعنوان : الصراعات الاثنية والدينية في افريقيا (السودان)، جامعة الجزائر ، 2014 .

سادساً: الاتفاقيات:

1. اتفاقية اديس ابابا مارس 1972م بين الرئيس السابق جعفر نميري و جوزيف لاغو.
2. اتفاقية السلام في السودان : توقيع اتفاقية لتقاسم السلطة بين الحكومة وجماعات مسلحة ، 30/10/2020 ، شوهده في موقع : بي بي سي عربي نيوز الالكتروني ، في : .
<https://www.bbc.com.arabic/middleeast:54400200>
3. اتفاقية بروتوكولات نيفاشا، موقع سودانيز اونلاين الالكتروني في :
<http://sudanesonline.com/aarticle2005mar19.23667.html> ، شوهده في : 9/2/2021 .
4. اتفاقية سلام جوبا (مسار الشرق) 2020 .
5. اتفاقية سلام شرق السودان ، البرتوكولات الثلاثة : الأمنية ،قسمة الثروة، والسلطة.

6. اتفاقية سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة شرق السودان، اسمرأ، 2006 .
سابعاً: مواقع الانترنت:

1. الاتحاد الوطني الافريقي السوداني SANU ، في موقع ويكيبيديا الالكتروني ، في ،
[/https://ar.m.wikipedia.org/wiki](https://ar.m.wikipedia.org/wiki) ، شوهد في : 3/1/2021.
2. احمد فضل ، العنف القبلي في شرق السودان .. جذور الصراع وأسباب تجده ، 27/8/2020 ،
موقع الجزيرة نت الالكتروني ، في :
<https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/8/27> ، شوهد في : 9/ابريل/2021.
3. اسراء محمود السيد، التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي ، ورقة بحثية، 2017 ،
موقع المركز الديمقراطي العربي الالكتروني ، <https://democraticac.de> ، شوهد في :
15/11/2020.
4. أسس ومبادئ الامن الوطني ، <http://mogalel.com> .
5. اسكندر السوداني، مقال بعنوان: شرق السودان بؤرة النزاع الأكثر خطورة، استهداف امريكي إسرائيلي
وتواطؤ ارتري، 20/7/2005، موقع النهى الالكتروني في: <https://alnoha.com> ، شوهد في :
2/2/2021 .
6. ام العز المبارك ، التغيير الاجتماعي في السودان ، مجلة دراسات مجتمعية ، السودان ، مركز
دراسات المجتمع ، العدد 12 ، 2014 ، في :
<http://search.mandumah.com/record/758540> ، شوهد في : 7/3/2021.
7. امين صالح ، نضال مانديلا ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا ، القاهرة ، 12/5/2019 م ،
شوهد في : موقع اليوم السابع الالكتروني ، في : [https://m-youm7-](https://m-youm7-com.cdn.ampproject.org)
[com.cdn.ampproject.org](https://m-youm7-com.cdn.ampproject.org) ، شوهد في : 11/11/2020 .
8. انتوني أركيل ، مقدمة لكتاب تاريخ السودان منذ اقدم العصور ، ترجمة بدر الدين حامد الهاشمي ،
جامعة لندن ، 2015 ، في الموقع الالكتروني :الراكوبة نت ، في <https://www.alrakoba.net>:
، شوهد في : 25/11/2020.

9. بهاء جيلي جامعة قطر، نقلا عن : بهاء الدين مكاوي، استراتيجية إدارة التنوع الاثني ، ديسمبر 2017 ، الموقع الالكتروني : Research Gate ، في :
https://www.researchgate.net/publication/322116840_astrtyjyat_adart_altnw_alathny ، شوهده في : 3/12/2020.
10. تاريخ جنوب السودان ، موقع ويكيبيديا الالكتروني ، في : <https://ar.m.wikipedia.org/wiki> ، شوهده في : 28/11/2020.
11. الترتيبات السياسية والدستورية في اطار اتفاقية السلام الشامل، موقع صوت الهامش الالكتروني في: <http://www.alhamish.com> ، شوهده في : 9/2/2021 .
12. التطور التاريخي للسودان والهجرات المتتالية ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات ، العدد 63 ، 2013 ، ص 60-61 ، في الموقع الالكتروني: كتب قوقل ، في : <http://books.google.com> ، شوهده في : 30/11/2020.
13. توفيق بوستي ، مقال بعنوان مدرسة كوبنهاغن : نحو توسيع وتعميق مفهوم الامن ، المعهد المصري للدراسات ، 2018م ، <https://eipss--eg-org.cdn.ampproject.org> .
14. حامد التيجاني علي ، مقال بعنوان : الكلفة الاقتصادية لحرب دارفور ، أغسطس 2011، الموقع الالكتروني : ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES ، في : <https://studies.aljazeera.net/en/node/3311> ، شوهده في : 18/4/2021.
15. الحرب في دارفور ، موقع ويكيبيديا الالكتروني في : <https://ar.m.wikipedia.org/wiki> ، شوهده في : 7/1/2021.
16. حركة تحرير السودان ، موقع ويكيبيديا الالكتروني ، شوهده في : <https://ar.m.wikipedia.org/wiki> .
17. حسن الحاج على احمد ، مقال منشور في منبر الأعضاء الحر ، 2/7/2008، موقع منتديات sudaneseoffline الالكتروني ، في :

- شوهده . https://www.sudaneseoffline.com/forums/showthread_php?t=76557 .
في : 4/3/2021 .
- 18 . خضر الخواض جاد الرب، الهجرة الداخلية بالمجتمع السوداني – الأنماط والآثار، مجلة افاق الهجرة، الخرطوم .. السودان، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، العدد 11، 2013، ص46،
في الموقع الالكتروني : <http://search.manadmah.com/record/642572> ، شوهده في :
7/3/2021 .
- 19 . الديانات الوثنية الاثنية، 2018، موقع الكتروني الوثنية بالعربي ، في <http://paganism-ar.blogspot.com> : ، شوهده في : 3 / 6 / 2020 .
- 20 . راغب السرجاني ، جروح نازفة ، افريقيا جرح ينزف ، ازمة دارفور ، 12/12/2007م، الموقع الالكتروني : [islamstory.com](https://islamstory.com/ar/artical/25957) ، في : <https://islamstory.com/ar/artical/25957> ، شوهده في : 31/12/2020 .
- 21 . رضوى عما، مقال بعنوان: التقسيم الاستعماري للقارة الافريقية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، يونيو 2007 ، في الموقع الالكتروني : www.futureuae.com ، شوهده في : 12/5/2020 .
- 22 . رعد قاسم صالح، بحث بعنوان: إشكالية الدولة والقبيلة في ازمة دارفور، موقع academia الالكتروني في <https://www.academia.edu/6430947> : ، شوهده في : 18/1/2021 .
- 23 . رمضان احمد بريمة ، مقال بعنوان : حسن إدارة التنوع والبناء الوطني .. جنوب افريقيا نموذجا ، 29 / 12 / 2007م ، موقع الجزيرة نت الالكتروني ، في : <https://www.aljazeera-net> ، شوهده في : 13/11/2020 .
- 24 . سامي الخزندار ، مقال بعنوان :أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية ، 3 / 10 / 2004 ، موقع الجزيرة نت ، في : <https://www.aljazeera-net> ، شوهده في : 27 / 10 / 2020 .
- 25 . سلمان محمد احمد سلمان ، ورقة علمية بعنوان : كيف ساهمت حكومة الفريق عبود في تعقيد قضية الجنوب ، الموقع الالكتروني www.salmanmasalman.org ، شوهده في : 3/1/2021 .

26. سيد احمد قوجيلي ، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي ، الامارات ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 169 ، الطبعة الاولى، 2012م ، ص 31 ، شوهد في الموقع الالكتروني: www.academia.edu .
27. طلعت إسماعيل ، مقال بعنوان :دارفور الملتهب يتوق الي المطر الأخضر ونسائم عودة المهجرين ، ديسمبر 2007 ، موقع البيان الالكتروني في : <https://www-albayan.ae/one-> world/2007-12-01-1.813205 ، شوهد في : 21/1/2021.
28. عادل عبد الرحيم الاناضول ، مقال بعنوان : فسيفساء الحركات المسلحة في السودان ، ديسمبر 2019 ، موقع aa.com.tr الالكتروني ، في : <https://www.aa.com.tr/ar/> ، شوهد في : 20/2/2021.
29. عبد الباقي حسن خير سيد، مقال بعنوان تطور الحكم اللامركزي في السودان، ولاية جنوب كردفان، جبال النوبة نموذجا، 2005-2014، بتاريخ: 2015، شوهد في: <http://repository.neelain.edu.sd.8080/jspi/hndle/112345678916070>
30. عبد الرحمن فريجه ، مقال بعنوان : المعضلة الأمنية في افريقيا، في الموقع الالكتروني : <https://google/2vIvAp> ، شوهد في : 9/3/2021.
31. عبد الله بن على العليان ، مقال بعنوان : في مسألة القبول بالتنوع والتعدد في عالمننا العربي ، مركز آفاق للدراسات والبحوث ، الموقع الالكتروني في : <https://aafaqcenter.co> ، شوهد في : 27/12/2020.
32. عبد الله عبد الرحيم، اتفاق نافع/عقار: هل يصلح ليكون قاعدة لاتفاق جديد؟ ، 2016 ، موقع النيلين الالكتروني في: <https://alneelain.com/12740838.htm> ، شوهد في : 9/2/2021.
33. عزوز مقدم، ازمة دارفور بين الحقيقة والمبالغات، العدد 2411، ابريل 2009، موقع الوسط نيوز الالكتروني، <https://www.alwasatnews.com/news/47136.html> ، شوهد في : 18/1/2021 .
34. عطا البطحاني ، مقال بعنوان : إثراء النقاش حول مذكرة المبادرة القومية للسلام والإصلاح ، منتديات سودانيز اون لاين ، السودان ، 2018 .

35. عطا البطحاني ، مقال بعنوان المبادرة القومية للسلام والإصلاح .. بين السياسة والتسييس ، 2016 ،
موقع سودان تريبون الالكتروني ،
https://www.sudantribune.net/spip.php?&page=imprimable&id_article=14510
، شوهدي في : 3/12/2020.
36. عقيل عباس ، مقال بعنوان : من التنوع إلى التعددية - تعثرت الديمقراطية في العراق 2020 ، الموقع
الالكتروني : sky news Arabia ، في : ، <https://www.skynewsarabia.com> ،
21/11/2020.
37. علياء جاويش ، العلاقة بين الدولة ومحيطها الاجتماعي الثقافي في إطار "التعددية الثقافية"
منظورات مقارنة ، ورقة علمية ، المركز الديمقراطي العربي ، 30 يناير 2016م ، في :
<https://democraticac.de/?p=26696> ، شوهدي في : 30/12/2020.
38. عمر مهاجر ، منبر الأعضاء الحر ، موقع منتديات sudaneseoffline
الالكتروني ، في :
https://www.sudaneseoffline.com/forums/showthread_php?t=76557
39. فارس عبد الله ، مقال بعنوان : السودان بين ازمة النخب السياسية والجيش ، 12/10/2019 ، موقع
الجزيرة نت الالكتروني ، في : https://www.aljazeera_net/blogs/2019/10/27 ، شوهدي
في : 4/3/2021.
40. فاروق مصطفى إسماعيل ، اثوجرافيا كارلخا ، دراسة في التغيير الثقافي في جبال تلشى جنوب
كردفان - السودان ، موقع : كتاب بديا الالكتروني في : <https://kaetabpedia.com> ، شوهدي
في : 25/2/2021 .
41. فرقاني فتيحة ، باحثة جزائرية ، مقال بعنوان: التعدد الإثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال
إفريقيا ، دراسة حالة الطوارق في مالي ، 2010 ، موقع رؤى الإلكتروني .
42. قبائل جبال النوبة في السودان ، موقع معرفة الالكتروني في : <https://m.marefa.org> ، شوهدي
في : 25/2/2021 .

43. ماكس ويبر، مقال بعنوان : الأبوية السياسية في النظم السياسية الإفريقية ، العراق ، المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية ، 7 / 9 / 2018م ، الموقع الالكتروني : <https://ciaes.net> ، شوهده في : 14/10/2020.
44. مجلة: محمد هارون كافي ، في حوار مكتوب في صحيفة الانتباهة (موقع سودادرس) ، اجرا الحوار بدر الدين صلاح ، نشر في 17/7/2011 ، في الموقع الالكتروني : www.sudadress.com/sudanfair ، شوهده في : 28/2/2021.
45. محمد تركي بن سلامة، أستاذ العلوم السياسية ، ورقة علمية بعنوان : ازمة الدولة والمجتمع في السودان، جامعة اليرموك، الأردن، 2008، الموقع الالكتروني : Research Gate: https://www.researchgate.net/publication/324106600_azmt_aldwlt_walmjtm_fy_alswdan ، شوهده في : 5/1/2021.
46. محمد تركي بني سلامه، الدولة والمجتمع في السودان، دارفور نموذجا ، 2010، موقع الراي للدراسات الالكتروني في : http://www.alraicenter.com/User_Site/Site/View_Article.asp?type=2&ID=3 ، شوهده في : 13/1/2021.
47. محمد جمال عرفه ، مقال بعنوان : دارفور التاريخ والقبائل العنصرية ، 2014 ، موقع اسلام اون لاين الالكتروني ، في : www.islamonline.com ، شوهده في : 8/3/2021.
48. محمد جميل احمد ، مسار الشرق جدل التمثيل وتحديات الاستحقاق ، 21/فبراير/2021، موقع اندينت عربية الالكتروني ، في : <https://www.independentarabia.com/node/195656> ، شوهده في : 9/ابريل/2021.
49. محمد عبد الرحمن عريف ، مقال بعنوان : انقلاب جعفر نميري في مايو 1969 حتي الرحيل في 1985 ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2018، الموقع الالكتروني : [politics-dz.com](https://www.politics-dz.com) ، في : <https://www.politics-dz.com> ، شوهده في : 4/1/2021.

50. محمد عدلان الحردلو ، ورقة بعنوان : برتوكولات السلام ونظام الحكم في شمال السودان خلال الفترة الانتقالية ، الخرطوم ، فبراير 2005 .شوهده في :
./https://sudaneseonline.com/board/120/msg
51. المساليت ، موقع معرفة الالكتروني ، في: https://m.marefa.org ، شوهده في : 17/4/2021.
52. معاوية الزبير الطيب ، مقال بعنوان : موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب ، 3/10/2004م ، موقع الجزيرة نت الالكتروني ، في :
. https://www.aljazeera.net/amp/2004/10/3
53. مقال باسم : دولة المليشيات ، النشأة والتطور .. تحديات الاستئصال ، 21 يوليو 2019 ، موقع شبكة (عين) الالكتروني ، في : https://3ayin.com/the-militias_21 : 11/3/2021 .
54. مقال بعنوان: تداعيات أزمة دارفور .. السودان بين الضغوط الخارجية والمأزق الداخلي، 28/9/2004 ، موقع وكالة الانباء الكويتية الالكتروني:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.?=1777826&language=ar ، شوهده في:
2/1/2021
55. ملخص كتاب بيترويد: العرق والطبيعة الثقافية من منظور أنثروبولوجيا، لخصه مبروك بوطقوقة، الناشر بلوتو لندن، 2002، ص2، موقع أرنتروبوس الالكتروني في،
https://www.aranthropos.com : شوهده في : 12/5/2020 .
56. منى عبد الفتاح، مقال بعنوان: ارض النوبة وقتال النوبة، 22/6/2011، موقع الجزيرة نت الالكتروني ، في : www.aljazeera.net. : شوهده في : 25/1/2021 .
57. نائب الرئيس السوداني يتهم حزب الترابي بتأجيج الصراع في دارفور ، شوهده في موقع البوابة الالكتروني ، في : https://www.albawaba.com/amp/ar .
58. النتائج السياسية والأمنية والقضايا اللازمة في دارفور ، مقتبس من بحث اكاديمي غير منشور ، موقع موسوعة مقاتل الصحراء الالكتروني ، في :
http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Barfur/sec10-
.doc_cvt.htm ، شوهده في : 9/3/2021 .

59. نجلاء مرعي ، العلاقات الامريكية السودانية، النفط والتكالب الأمريكي على السودان، القاهرة ،
العربي للنشر والتوزيع، ط1 ، 2016، ص209 ، شوهده في: كتب قوقل موقع اليكتروني،
. <https://books.google.com>
60. ورقة علمية: ياغو سالمون ، ورقة علمية بعنوان : ثورة المنظمات شبه العسكرية : قوات الدفاع
الشعبي ، كانون الأول 2007 ، Geneva, Switzerland Web side: ،
. www.smallarmssurvey.org
61. ولد الصديق ميلود ، الانقسام الاجتماعي واثره في بنية الأحزاب السياسية ، مركز الكتاب الاكاديمي،
1/1/2015، موقع كتب الالكتروني : <https://books.google.com> شوهده في: 5/10/
. 2020
62. ياسر محجوب الحسين، مقال بعنوان القبلية .. جاهلية عهد "الإنقاذ"، 2015 م ، موقع الجزيرة نت
الالكتروني في: <https://www.aljazeera.net/amp/opinions/2015/6/9> ، شوهده في :
.17/12/2020

ثامناً: المقابلات:

1. مقابلة عبر الهاتف مع : عبد الرحمن محمد احمد فقيري ، قائد القوات السودانية التشادية المشتركة (سابقا) ، بتاريخ 20/3/2021 الساعة الثامنة مساء .
2. مقابلة عبر الهاتف مع: أونور هبنة ، ناشط سياسي من أبناء قبيلة الهدندوة ، بتاريخ 20/1/2021 ، الساعة الخامسة مساء .
3. مقابلة عبر الهاتف مع: حامد ادم ، ناشط سياسي وعضو في الحركة الشعبية لتحرير السودان، يوم الاثنين ، الموافق 28/12/2020م ، الساعة السابعة مساء .
4. مقابلة عبر الهاتف: محمد محمود بشارة ، مختص بملفات الهامش والأطراف ذات النزاع، ضابط بجهاز المخابرات الوطني السوداني ، يوم الأربعاء الموافق 10/2/2021م ، الساعة الثامنة مساء .
5. مقابلة مع : أمين حسن عمر، رئيس وفد التفاوض في حكومة الإنقاذ في الدوحة وعضو في مفاوضات ابوجا ومفاوضات الجنوب، تمت المقابلة اسفيريا عبر تطبيق (زووم-zoom) بتاريخ الاثنين 8/2/2021م، الساعة 8 مساء .
6. مقابلة مع : علي إبراهيم محمد عثمان دقلل، ناظر عموم قبائل البني عامر، أجريت المقابلة بفندق ايواء بشارع النيل بتاريخ 27/1/2021، الساعة 11 صباحاً.
7. مقابلة مع : عمر عبد الماجد ، لواء سابق محاضر بجامعة افريقيا العالمية ، كلية العلوم السياسية والاقتصادية ، الأربعاء 7/10/2020 ، الساعة 11 صباحا ، الخرطوم ، جامعة افريقيا العالمية.
8. مقابلة مع : محمد احمد عبد الغفار ، أستاذ سابق بجامعة الخرطوم و الأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية في العلوم السياسية (النزاعات والانداز المبكر) ، جامعة الخرطوم ، بتاريخ 6/10/2020 ، الساعة 10 صباحا .
9. مقابلة مع: ادريس علي محمد، من أبناء قبيلة البني عامر، مفوض العون الإنساني، كسلا، فندق السلام روتانا، بتاريخ 2/2/2021 ، الساعة 4 مساء .
10. مقابلة مع: بدر الدين حسن عبد الحكم، مدير امن ولاية كسلا سابقا، جهاز المخابرات الوطني حالياً، الخرطوم، الصحافة شرق، 25/1/2011، الساعة 1 ظهراً.

11. مقابلة مع: حسن الساعوري، أستاذ العلوم السياسية بجامعة النيلين، المكان جامعة النيلين الخرطوم ،
يوم الاثنين 4/1/2021م ، الساعة 11 صباحاً.
12. مقابلة مع: علي عيسى عبد الرحمن، أستاذ العلوم الاستراتيجية، جامعة امدرمان الإسلامية، من أبناء
منطقة جبال النوبة، مقدم مشروع كيفية إدارة التنوع وتحقيق التسامح بالمنطقة لليونسكو، يوم الأربعاء
الموافق 17/2/2012م، في معهد البحوث الاستراتيجي، الخرطوم، الساعة 11 صباحاً.
13. مقابلة مع: متوكل يوسف شروني ، عميد أمن معاش، جامعة النيلين، 24/1/2021، الساعة 12
ظهراً.

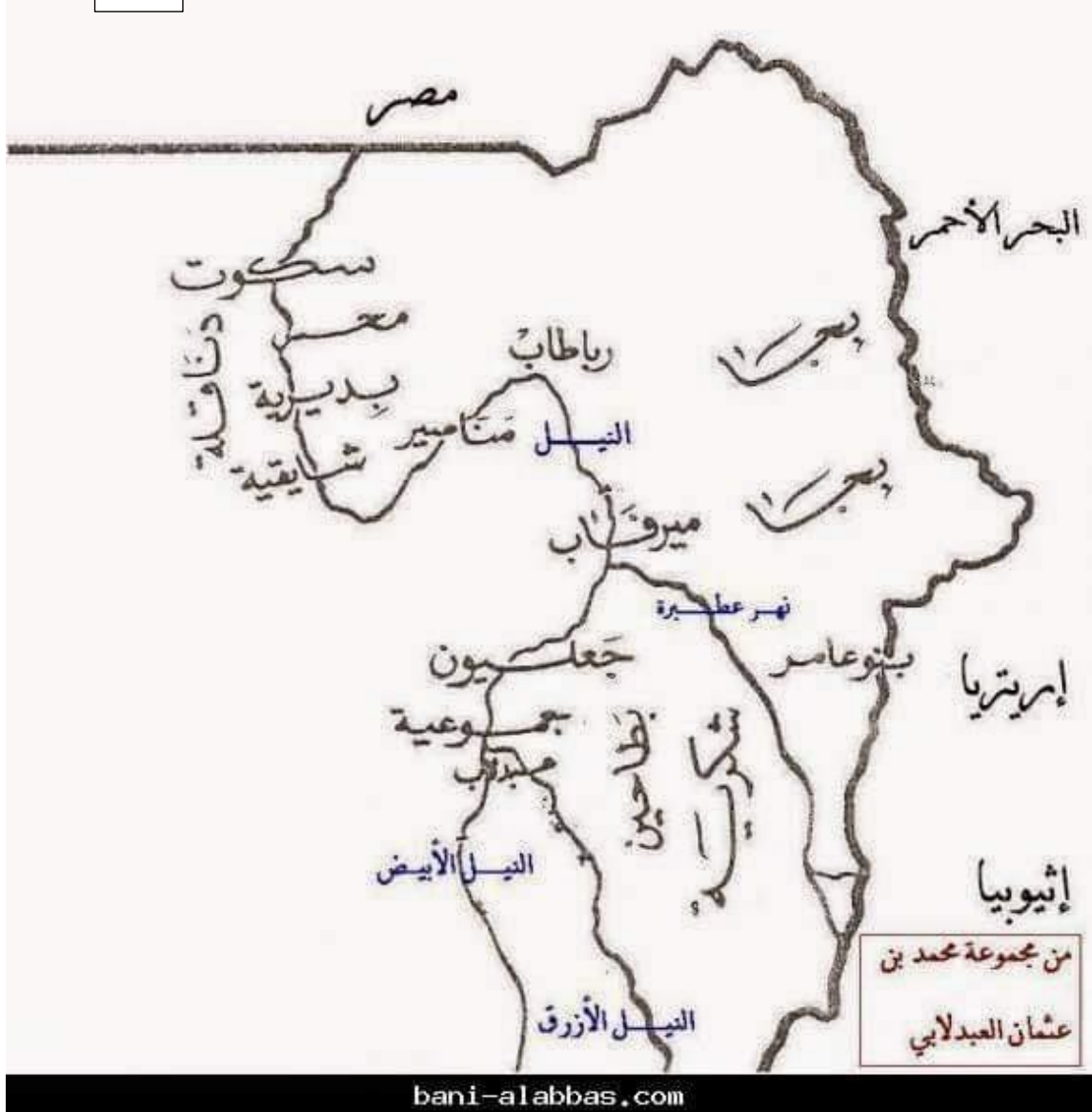
الملاحق



من مجموعة محمد بن زيد

بعض قبائل السودان الكبرى

خريطة توضح بعض قبائل شمال وشرق وغرب وجنوب السودان (سابقا)



خريطة توضح بعض قبائل شرق السودان



خريطة توضح بعض قبائل غرب السودان



البشير يلتقي بمشايخ ومريدي الطرق الصوفية



البشير يلتقي زعماء أعيان القبائل

